





# سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ

سُبْحَانَكَ

## بَلَوُغُ الْمَرَامِ

من جمع أدلة الأحكام

للسيخ الإمام العلامة المحقق

محمد بن إسماعيل الأثير النجفي القمي

المتوفى سنة ١١٨٢

الجزء الأول

الكتاب، وكتاب عيد الحزن، وكتاب عماء، وكتاب خلاصة

الكتاب، وكتاب السجدة، وكتاب الدعاء، وكتاب التوبة

وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة

وكتاب الصوم، وكتاب الحج

وكتاب النكاح، وكتاب الطلاق

وكتاب الميراث، وكتاب العتق

وكتاب الجهاد، وكتاب الحدود



## مقدمة المصحح

الكلام على درجة الحديث من صحة أو حسن أو ضعف . وقد رتبته على أبواب  
الفقه ليسهل للطلاب مطالعته ومراجعته وضم في آخر الكتاب قسما مهما الى  
ذلك في الاخلاق والآداب والذكر والدعاء .

ولما كان هذا المثلن في هذه المرتبة اعتنى علماء الاسلام بشرحه وبيان علله  
وسبب تضعيف المصنف لحديث كذا مثلا وما أخذ العلماء وما يستنبط منه من  
الاحكام الفقهية ومن قال بها من العلماء الاكابر سلفا ومن خالف في ذلك ووجه  
مخالفته ففهم المكثرون منهم المقل وقد وجدنا شرح العلامة محمد الامير الصنعاني  
مأقربها تناولا وأوضحها برهانا لانه اختصره من شرح القاضي العلامة شرف  
الدين الحسين بن محمد المغربي مقتصرًا في شرحه المسمى سبل السلام على حل  
ألفاظه وبيان معانيه تقريبا للطلاب والناظرين لذلك آثرناه بالنشر والله الموفق  
لارب سواه ما

مصححه

عبدالله الغريب





## ترجمة الحافظ ابن حجر

قال شيخ الاسلام الحافظ السخاوى فى كتابه التبر المسبوك فى ذيل السلوك

فى ترجمة الحافظ ابن حجر

مؤلف متن بلوغ المرام من جمع أدلة الاحكام

هو أحمد بن على بن محمد أبو الفضل الكنانى الشافعى شيخى حافظ العصر علامة الدهر شيخ مشايخ الاسلام المعروف بابن حجر العسقلانى حامل لواء سنة سيد الانام قاضى القضاة أوجد الحفاظ والرواة . ولد بمصر فى شعبان سنة ٧٧٣ وبها نشأ وحفظ القرآن والحواوى ومختصر ابن الحاجب وغيرها وسافر صحبة أحد أوصيائه الى مكة المكرمة فسمع بها ثم حجب اليه الحديث فاشتغل بطلبه من كبار شيوخه فى البلاد الحجازية والشامية والمصرية ولاسيما الحافظ العراقى وتفقه بالبلقنى وابن الملقن وغيرها وأذناؤه بالتدريس والافتاء وأخذ الأُصليين وغيرها عن العز بن جماعة واللغة عن المجد الفيروزابادى والعربية عن العمارى والأدب والعروض عن البدر البشتكى والكتابة عن جماعة وجد فى الفنون حتى بلغ فيها الغاية . وقرأ بعض القرآن بالسبع على التنوخى . وتصدى لنشر الحديث وعكف عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفا وإفتاء وباشر القضاء بالديار المصرية استقلالاً مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة بأشهر تخللها ولاية جماعة . ودرس التفسير والحديث والفقه والوعظ بعدة أماكن وخطب بالأزهر وجامع عمرو وغيرها وأملى من حفظه الكثير ولقد توافد اليه الفضلاء وورءوس العلماء ليترقوا من فيضه ويرووا من علمه

وقد بلغت تصانيفه مائة وخمسين وقل أن تجد فنا من فنون الحديث إلا له مؤلفات حافلة فيه ولقد انتشرت هذه التصانيف فى حياته وتمادهاها الملوك والامراء ومن تلك المؤلفات الاصابة فى أسماء الصحابة وتهذيب التهذيب والتقريب وتعجيل المنفعة لرجال الأربعة ومشتبه النسبة وتلخيص الحبير فى تخرىج أحاديث



الرافعي الكبير وتخرج المصاييح وابن الحاجب وتخرج الكشاف وإتحاف  
 المبرة والمقدمة وبذل الماعون ونجدة الفكر وشرحها والخصال المفكرة والقول  
 المسدد في الذب عن مسند الامام أحمد وبلوغ المرام هذا الذي نحى بصدد نشره  
 وديوان خطبه وديوان شعره وملخص ما يقال في الصباح والمساء والدرر الكامنة  
 في أعيان المائة الثامنة وغير ذلك من كتبه القيمة ولو لم يكن له الا كتابه فتح  
 الباري في شرح صحيح البخاري لكنني في الاشادة بذكره والوقوف على جلالة  
 قدره فان هذا الكتاب بحق هو قاموس السنة وقد بدأ تأليفه في مفتتح سنة  
 ٨١٧ بعد أن اكمل مقدمته في سنة ٨١٣ وانتهى منه في غرة رجب سنة ٨٤٢  
 وقد أوم عند ختمه ولية حضرها وجوه المسلمين أئنفق فيها ٥٠٠ دينار أي ٢٥٠  
 جنيه مصري - وقد طلبه الملوك واشترى بثلمائة دينار أو خمسين ومائة جنيه  
 فجزاء الله عن السنة خير الجزاء : هذا الى تواضعه وحلمه واحتماله وصبره وبهائه  
 وظرفه وقيامه وصومه واحتياطه وورعه وبذله وكرمه وهضمه لنفسه وميله الى  
 الى النكت اللطيفة والنوادر الظرفية وفريد أدبه مع الاثمة المتقدمين والمتأخرين  
 ومع كل من يجالس من صغير وكبير

وقد اختاره الله لجواره بعد عشاء ليلة السبت ثامن عشرى ذى الحجة سنة  
 ٨٥٢ هـ أجزل الله له الثواب وجزاء خير الجزاء



## ترجمة محمد بن اسماعيل الصنعاني

صاحب سبل السلام نقلا عن البدر الطالع للامام الشوكاني ما حاصله  
هو السيد محمد بن اسماعيل بن صلاح الأمير الكحلاني ثم الصنعاني ولد  
سنة ١٠٥٩ هـ بكحلان ثم انتقل مع والده الى مدينة صنعاء عاصمة اليمن فأخذ  
عن علمائها ثم رحل الى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة وبرع  
في العلوم المختلفة حتى بزأقرانه وتفرّد بالرآسة العلمية في صنعاء وأظهر الاجتهاد  
والوقوف مع الأدلة ونقر من التقليد وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية  
وجرت له مع أهل عصره محن وخطوب شأن كل مصلح يدعو الى الحق ويبحار  
به في عصور الظلمات وقد حفظه الله من كيدهم وكفاه شرهم وقد ولاه الامام  
المنصور - من أئمة اليمن - الخطابة بجامع صنعاء واستمر ناشرا للعلم تدريسا وإفتاء  
وتصنيفا وكان لا يخشى في الحق لومة لائم ولا يبالي بما يصيبه في سبيله شأن  
الذين أخلصوا دينهم لله وآثروا مرضاته على مرضاة الناس ولقد التفت حوله كثيرون  
من الخاصة والعامة وقرأوا عليه كتب الحديث وعملوا باجتهاداته وأعلنوا ذلك  
في الناس فكانت فتن أظهرهم الله عليها وله مصنفات حافلة منها سبل السلام هذا  
الذي اختصره من البدر التمام للمغربي وأضاف اليه زيادات قيمة أكبرت شأن  
الكتاب ومنها منحة الففار جعلها حاشية على ضوء النهار للجلال ومنها العدة  
حشى بها شرح العمدة لابن دقيق العيد ومنها شرح التنقيح في علوم الحديث  
وله مصنفات أخرى وقد أفرد كثيرا من المسائل بالتصنيف مما لو جمع كان مجلدات  
وله شعر فصيح منسجم أكثره في المباحث العلمية والتوجع من أبناء عصره  
والرد عليهم وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم هذا الدين الصادعين فيه بصرح  
الحق . توفي ثالث شعبان سنة ١٨٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن نصره  
السنة خير الجزاء



# محتويات الجزء الاول

(من كتاب سبل السلام شرح بلوغ المرام)

(من أدلة الأحكام)

للشيخ الامام العلامة المجتهد

(محمد بن إسماعيل الأمير المني الصنعاني)

« المتوفى سنة ١١٨٢ هـ »

صحيفة	صحيفة
٢	الخطبة، مبحث الحمد ونفوذ الجلالة
٣	النعم الظاهرة والباطنة
٤	البي والرسول. اشتقاق اسم النبي صلى الله عليه وسلم
٥	من هو الصحابي؟ ميراث الانبياء علم
٦	معنى الدليل والاصل لغة وعرفا
٧	ترجمة الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه
٨	ترجمة البخارى ومسلم وأبى داود رحمهم الله
٩	ترجمة الترمذى والنسائى وابن ماجه رحمهم الله
١٠	شرح اصطلاحات المؤلف
١١	كتاب الطهارة
١٢	باب المياه — طهارة ماء البحر، وحل مبتنه
١٣	أقوال العلماء فى حديث « هو الطهور ماؤه »
١٤	ترجمة أبى سعيد الخدرى . الجمع بين أحاديث المياه
١٥	ترجمة أبى سعيد الخدرى . الجمع بين أحاديث المياه
١٦	مخالطة النجاسة للماء : ووجوه اختلاف العلماء
١٧	علة التفرقة بين ورود النجاسة على الماء ووروده عليها
١٨	الماء لا ينجسه الا ما غلب أحد أوصافه
١٩	ترجمة ابن عمر ، والحاكم ، وابن حبان
٢٠	نقض دليل الشافعية فى الثقلتين
٢١	تحقيق المراد من النهى عن البول فى الماء الراكد ثم الاغتسال فيه
٢٢	حكم الوضوء من الماء الدائم الذى بال فيه كالفسل قياس غير البول عليه



صحيفة	صحيفة
٢٣ اغتسال كل من الرجل والمرأة	٣٨ ما يدبغ به . آنية الكفار وما
بفضل الآخر	ما قيل فيها
٢٤ نجاسة فم الكلب ، والامر بغسل	٣٩ استعمال آنية المشركين وأهل
الاناء سبعا احداهن بالتراب	الكتاب
٢٥ الكلام على جعل واحدة من	٤٠ وضوء النبي (ص) من مزادة
الغسلات بالتراب	المشركة . تضبيب الاناء بالفضة
٢٦ طهارة الهرة وسورها	٤١ حكم الحمر اذا تخللت بنفسها أو بعلاج
٢٧ ترجمة أنس بن مالك . طهارة الارض	٤٢ النهي عن أكل لحوم الحمر الاهلية
اذا اصابتها نجاسة	لانها رجس
٢٨ ما استنبطه العلماء من حديث بول	٤٣ لحق انه لا يلزم من التحريم النجاسة
الاعرابي في المسجد	لكن العكس
٢٩ حل الحوت والجراد والكبد	٤٤ ترجمة عائشة رضي الله عنها . حكم المنى
والطحال	٤٥ تحقيق القول في طهارة المنى
٣٠ حديث وقوع الذباب في الطعام	ونجاسته
٣١ الطب الحديث وحديث الذباب	٤٦ يرش من بول الغلام ويفسل بول
٣٢ طهارة ما لادم فيه ، ونجاسة	الجارية
ما فصل من الحى	٤٧ حكم دم الحيض يصيب الثوب
٣٣ باب الآنية	٤٨ لا يضر أثر الحيض في الثوب بعد
٣٤ استعمال آنية الفضة والذهب في	غسله وحته
غير الأكل والشرب	٤٩ لا يضر أثر الحيض في الثوب بعد
٣٥ أيما إهاب دبغ فقد طهر	غسله وحته
٣٦ الرد على من قال بعدم ظهور جلد	٥٠ ما ورد من تكفير الوضوء للخطايا
الميتة بالدباغ	في أعضائه
٣٧ خلاف العلماء في طهارة جلد الميتة	٥١ فضل السواك . ورد فيه ما يزيد
بالدباغ	على مائة حديث



(و) (محتويات الجزء الاول)

صفحة	صحيفة
٦٧	٥٢ أحق الأوقات بالسواك . وبم يكون
٦٨	٥٣ حكاية عثمان رضى الله عنه لوضوء النبي ﷺ
٦٩	٥٤ ما تقيده الى والباء . القول في مسح الرأس
٧٠	٥٥ ماهو الكعب ؟ الترتيب وتثليث
٧١	الغسل في الوضوء
٧٢	٥٦ ترجمة على رضى الله عنه ، هل يثلث مسح الرأس
٧٣	٥٧ صفة مسح الرأس
٧٤	٥٨ مسح الاذنين
٧٥	٥٩ الامر بالاستنثار عند الاستيقاظ من النوم
٧٦	٦٠ الامر بغسل اليد ثلاثا عند الاستيقاظ من النوم تبل غمسها في الاناء
٧٧	٦١ بحث في تحليل الاصابع والمضمضة والاستنشاق
٧٨	٦٢ ترجمة عثمان رضى الله عنه
٧٩	٦٣ الاذان هل هما من الرأس أم لا ؟
٨٠	٦٤ بحث اطالة الغرة والتججيل
	٦٥ بحث اطالة الغرة والتججيل
	٦٦ هديه ﷺ في الترتيل والتنمل ونحوهما
	الترتيب في الوضوء ، والمسح على الناصية والعامة والخف
	من السنة ان نبداً بما بدأ الله به
	ترجمة الدار قطنى
	ذكر اسم الله على الوضوء
	الكلام على حديث التسمية على الوضوء
	أخذماء جديد لكل من المضمضة والاستنشاق
	إعادة الوضوء من مثل الظفر لم يصبه الماء . الموالاة في الوضوء
	الاقتصاد في ماء الوضوء . ترجمة أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه
	ما يقال بعد الوضوء . لا أصل للادعية اثناء الوضوء
	الخف النعل يغطي الكعبين
	تحقيق نقاء المسح على الخفين ونقض القول بنسخه
	ما أتى به الفقهاء من شروط المسح على الخفين
	كيفية المسح وقدره ووقته
	يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها
	قول من رأى اشتراط اللبس على وضوء



صفحة	صفحة
٩٦ النوم الذى ينقض الوضوء	٨١ قول بعضهم إن المسح لا يوقت بمدة
٩٧ نهى الشارع عن متابعة الوسوس والأوهام	٨٢ الكلام على نقض الوضوء بالنوم
٩٨ آداب قضاء الحاجة	٨٣ الأقوال ثمانية فى نقض الوضوء بالنوم
٩٩ آداب دخول الخلاء	٨٤ ما النوم الناقض للوضوء
١٠٠ الماء والحجارة والاستنجاء بهما	٨٥ بماذا يميز دم الحيض من الاستحاضة
١٠١ النهى عن التخلّى فى طريق الناس وظلمهم	٨٦ هل تتوضأ المستحاضة لكل صلاة؟
١٠٢ إلا ما كن المنهى عن التخلّى بها	٨٧ الذى ينقض الوضوء فقط ويغسل منه فرجه
١٠٣ النهى عن الكلام عند قضاء الحاجة	٨٨ تحقيق معنى الملامسة للنساء وحكمها
١٠٤ شرف البين وصيانتها عن الاقدار	٨٩ كل شى على أصله حتى يتيقن خلاف ذلك
١٠٥ إستقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة	٩٠ حكم مس الذكر وتحقيق أنه ناقض للوضوء
١٠٦ التوفيق بين أحاديث الاستقبال والاستدبار	٩١ الأولى القول بترجيح حديث بسرة على حديث طلق لا القول بالنسخ
١٠٧ عدد ما يستجمر به من الأحجار	٩٢ هل يتوضأ من الراف والقيء والنفس
١٠٨ من أتى البول أو الغائط فليستتر	٩٣ الوضوء من لحوم الابل
١٠٩ ما يقول اذا فرغ من قضاء الحاجة	٩٤ الوضوء من غسل الميت وحمله . ولمس المصحف
١١٠ يستجى فى كل واحد من السبيلين بثلاثة أحجار	٩٥ حكم القراءة للجنب . ذكر الله على كل حال
١١١ النهى عن الاستنجاء بالمطم والمروث	
١١٢ التنزه من البول وأن عامة عذاب القبر منه	
١١٣ يجلس لقضاء الحاجة معتمداً على اليسرى	



صحيفة	صحيفة
١٣٠ ابطال قول من زعم أن التيمم لا يكون الا بالتراب	١١٤ ضمف ما ورد من أن أهل قباء كانوا يتبعون الحجارة الماء
١٣١ تعليم النبي ﷺ التيمم لعمار	١١٥ هل ذلك داخل في حقيقة الغسل
١٣٢ التيمم ضربة للوجه والكفين	لغة ؟
١٣٣ الصعيد وضوء المسلم ما لم يجد الماء	١١٦ وجوب الغسل بالتقاء الختانين
١٣٤ حكم التراب حكم الماء في الطهارة ويصلى به ما شاء	١١٧ تغتسل المرأة اذا رأت في نومها ما يرى الرجل
١٣٥ لا يعيد من صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت	١١٨ الغسل من الحجامه . غسل الكافر اذا أسلم
١٣٦ يباح التيمم للمريض الذي لا يقدر على استعمال الماء	١١٩ ايجاب الغسل للجمعة
١٣٧ المسح على الجبيرة	١٢٠ تحقيق عن قراءة الجنب القرآن
١٣٨ لم يصح في التيمم لكل صلاة شيء	١٢١ من أتى أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ
١٣٩ احكام المستحاضة	١٢٢ صفة غسل النبي ﷺ
١٤٠ المستحاضة تتوضأ لكل صلاة	١٢٣ الوضوء قبل الغسل . وهل يكفي عنه وعن جنابة اعضائه ؟
١٤١ حديث حمزة بنت جحش في استحاضتها	١٢٤ تشيف الاعضاء بالمنديل بعد الغسل والوضوء
١٤٢ المستحاضة تتجرى أيام عادتها	١٢٥ هل تنقض المرأة شعرها في الغسل
١٤٣ هل للمستحاضة أن تصلي النفل بوضوء الفرض ؟	١٢٦ نهى الجنب والخائض عن المكث في المسجد
١٤٤ يباح الاستمتاع بالخائض فيادون الفرج	١٢٧ حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل
١٤٥ لا تدخل الخائض مسجداً ولا تقرأ قرآناً ولا تمس مصحفاً	١٢٨ جواز التيمم بجميع أجزاء الارض
١٤٦ الخائض تفعل كل أعمال الحج إلا	١٢٩ جواز التيمم بجميع أجزاء الارض



صفحة	صفحة
١٦٠ الشفق الحرة . الحق أن للمغرب وقتين	١٤٧ الطواف . النفاس
١٦١ ماهو الفجر الذي تجب فيه الصلاة ؟	١٤٨ وقت العصر والمغرب والعشاء
١٦٢ أفضل الاعمال صلاة في أول وقتها	والصبح
١٦٣ حديث أول الوقت رضوان الله	١٤٩ ترجمة بريدة وأبي موسى الاشعري
الح لا يصح	رضى الله عنهما
١٦٤ قد صلى النبي ﷺ بعد صلاة	١٥٠ ترجمة أبي برزة وحديثه في
العصر نافلة	المواقيت
١٦٥ حديث عبد الله بن زيد في رؤيا	١٥١ افضل وقت المغرب أوله وافضل
الأذان	وقت العشاء آخره
١٦٦ الادان شعار أهل الاسلام، هل	١٥٢ الابراء بالظهر والاسفار بالفجر
هو واجب ؟	١٥٣ من أدرك من الصبح والعصر
١٦٧ زيادة : الصلاة خير من النوم في	ركعة فقد أدركها
أذان الفجر	١٥٤ لا تقل بعد صلاة الصبح حتى
١٦٨ زيادة الترجيع في الأذان	تطلع الشمس ولا بعد صلاة العصر
١٦٩ تربع التكبير في أول الأذان	حتى تغرب
١٧٠ كلام حسن في الجمع بين روايات	١٥٥ الاوقات التي ينهى عن الصلاة فيها
الأذان	١٥٦ تحقيق القول في الاوقات المنهى
١٧١ الالتفات يميناً وشمالاً عند	عن الصلاة فيها
الجميعتين في الاذان	١٥٧ تخصيص زوال الجمعة من عموم
١٧٢ لا يؤذن للعبد ولا يقال الصلاة	النهي عن القافلة
جامعة . الأذان للقاءة	١٥٨ تخصيص زوال الجمعة من عموم
١٧٣ تعدد الأذان والاقامة في الصلاتين	النهي عن القافلة
المجموعتين	١٥٩ لا يكره الطواف بالبيت ولا
١٧٤ أذان بلال قبل المجر لا يقاظ النائم	الصلاة عنده في اى ساعة



صفحة	صفحة
١٩٢ تطهر النعل بذلك في التراب .	١٧٥ تقايد المؤذن . الاعتماد على الصوت
طهارة وحل الطرقات	في الرواية
١٩٣ النهى عن الكلام في الصلاة .	١٧٦ أذان بلال قبل الفجر لا يفاظ النائم
يعذر الجاهل بجهله	١٧٧ يقول سامع المؤذن كما يقول
١٩٤ ماذا يصنع من نابه أمر وهو في	المؤذن
الصلاة	١٧٨ النهى عن أخذ الأجرة على الأذان
١٩٥ البكاء والأتين والنصح في الصلاة	١٧٩ ينتظر المؤذن وقتا يتسع لحضور
١٩٦ السلام على المصلي وكيف يرد عليه	من يريد الجماعة
المصلي	١٨٠ هل يشترط للأذان والاقامة
١٩٧ حمل الصبيان في الصلاة وطهارة	الطهارة ؟
ثيابهم وأبدانهم	١٨١ هل يصح ان يقيم من لم يؤذن
١٩٨ لا تبطل الصلاة بقتل الحية	١٨٢ الدماء بين الأذان والاقامة
والعقرب فيها	١٨٣ شروط الصلاة
١٩٩ تشديد الوعيد في المرور بين المصلي	١٨٤ ستر المورة في الصلاة . عورة المرأة
وسترته	١٨٥ عورة الرجل . الصلاة في الثوب
٢٠٠ مقدار ما يجزى في السترة وما	الضيقة . والواحد
يكون بين المصلي وبينها	١٨٦ صلاة المرأة في ثوب واحد ساتر
٢٠١ مرور الحمار والمرأة والكلب	استقبال القبلة
الأسود بين يدي المصلي	١٨٧ اذا اشكلت عليه القبلة اجتهد وصلى
٢٠٢ يدفع المصلي المار بين بلطف فان لم	١٨٨ صلاة النفل على الراحة حيث
ينفع دفعه بشدة	توجهت
٢٠٣ الحكمة في دفع المصلي المار	١٨٩ صلاة الفرض على الراحة لعذر
بين يديه	١٩٠ المواضع المنهى عن الصلاة فيها
٢٠٤ في السترة مثل الخط . ثم لا يضره	١٩١ تحرم الصلاة الى القدر . الصلاة في
من مر يكتفى	التملين



صفحة	صفحة
٢١٨ إن في ديننا فسحة وقد بعث النبي ﷺ بحقيقة محممة	٢٠٥ الحث على الخشوع في الصلاة . معنى الخشوع
٢١٩ المبيت والمقيل والخيمة في المسجد تنظيف المساجد عن القاذورات	٢٠٦ النهي عن الاختصار في الصلاة لانه فعل اليهود
٢٢٠ المبيت والمقيل والخيمة في المسجد تنظيف المساجد عن القاذورات	٢٠٧ يقدم العشاء اذا حضر على الصلاة كذلك كل ما يشوش الخاطر تأخيرها
٢٢١ النهي عن زخرفة المساجد وتشييدها وأنه من فعل اليهود	٢٠٨ النهي عن تقليب الحصى ومسحه في الصلاة إلا لضرر
٢٢٢ اجر من يخرج القذاة من المسجد تحية المسجد . صفة الصلاة	٢٠٩ لا يبصق المصلى أمامه ولا عن يمينه ولكن عن شماله أو تحت قدمه
٢٢٤ حديث المسمى لصلاته وتعليم الرسول ﷺ له	٢١٠ تعاميل النهي عن البصق عن اليمين وجوب ازالة ما يلهي المصلى عن الخشوع
٢٢٥ حديث المسمى لصلاته وتعليم الرسول ﷺ له	٢١٢ النهي عن رفع البصر في الصلاة وعن التثاؤب
٢٢٦ ما يدل عليه حديث المسمى لصلاته	٢١٣ تغليظ النهي عن اتخاذ القبور مساجد
٢٢٧ كل ما ذكر في حديث المسمى فهو واجب	٢١٤ العلة في اللعن على اتخاذ المساجد والقباب والمشاهد على القبور
٢٢٨ مقدار الاطمئنان وصفة رفع اليدين	٢١٥ جواز دخول الكفار المساجد لحاجة من غير ايداء
٢٢٩ الكلام على رفع اليدين في الصلاة والى أى حد	٢١٦ إنشاد الشعر والسؤال عن الضالة والبيع في المساجد
٢٣٠ دعاء الاستفتاح عن علي بن أبي طالب	٢١٧ لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها
٢٣١ استفتاح أبي هريرة وعمر	
٢٣٢ يخير في أحد الاستفتاحات الواردة التعوذ قبل القراءة	



(محتويات الجزء الاول)

(ل)

صفحة	صفحة
٢٤٦ مقدار قراءة النبي ﷺ في الصلاة	٢٣٣ هل التشهد الأوسط واجب أو
٢٤٧ ابتداء المفصل من القرآن والخلاف فيه	سنة ؟
٢٤٨ قراءة النبي ﷺ في المغرب ومجر الجمعة	٢٣٤ هيئة الجلوس والنهي عن التشبه بالحيوانات في الصلاة
٢٤٩ قراءة ﷺ في قيام الليل . مايقول في الركوع والسجود	٢٣٥ سنة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه
٢٥٠ الدعاء في السجود وتعميم الرب في الركوع	٢٣٦ من قال أن رفع اليدين عند الركوع والرفع منه بدعة فقد طعن في الصحابة
٢٥١ مايقول عند كل خفض ورفع . حكم تكبير الانتقال	٢٣٧ السنة وضع اليدين على الصدر في الصلاة
٢٥٢ هل يقول المأموم التسميع مايقول عند الاعتدال من اركوع	٢٣٨ حجة من قال بوجوب الفاتحة في كل ركعة
٢٥٣ أعضاء السجود . وما هي ؟	٢٣٩ القول في قراءة المؤتم الفاتحة
٢٥٤ هل تكفي الجهة أو الانف في السجود؟ يصح السجود ولو غطيت الاعضاء	٢٤٠ من صلى صلاة ليس فيها أم القرآن فهي غير تمام
٢٥٥ السجود على كور العمامة وهل نهى عنه ؟	٢٤١ حجة من لا يجهر بالبسملة في الصلاة والجمع بين أحاديثها
٢٥٦ مجافاة الذراعين عن الجنبين الا حاجة	٢٤٢ حرص الصحابة على نقل أفعال الرسول ﷺ
٢٥٧ مجافاة الذراعين عن الجنبين الا حاجة	٢٤٣ تأمين الامام والمأموم في الصلاة
٢٥٨ المرأة تضم بعضها الى بعض في الصلاة . الصلاة متربما	٢٤٤ ماذا يصنع من لم يحسن شيئاً من القرآن
	٢٤٥ قراءة الفاتحة في كل ركعة وتطويل الأولى



صفحة	صفحة
٢٧٤ الداء في الصلاة المأثور وغيره	٢٥٩ ما يقول بين السجدين . جلسة
التسليمات	الاستراحة
٢٧٥ زيادة وبركاته . القول في وجوب	٢٦٠ القنوت وأنه بعد الركوع وجمع
التسليم	ابن القيم بين أحاديثه
٢٧٦ وجوب التسليم على اليمين والشمال	٢٦١ القنوت في الفجر . وفي النوازل
والحجة على ذلك	٢٦٢ الحسن بن علي والقنوت الذي
٢٧٧ كان صلى الله عليه وسلم يتعوذ بـ	علمه النبي ﷺ
الصلاة من الجبن والبخل وأرذل	٢٦٣ اذا سجد احدكم فلا يبرك مثل البعير
العمر الخ	٢٦٤ هيئة النزول الى السجود
٢٧٨ الاستغفار والتسبيح والتحميد	٢٦٥ وضع اليدين على الركبتين في
والتكبير والتهليل دبر الصلاة	الجلوس . تحريك السبابة
٢٧٩ اذكار مأثورة دبر الصلوات	٢٦٦ الحكمة في الاشارة بالسبابة .
٢٨٠ قراءة الفاتحة بعد الصلاة ورفع	طريقة العرب في عد الحساب
الصوت بالذكر بدعة	٢٦٧ أصح ما روى في التشهد حديث
٢٨١ حديث آيات الكرسي وقيل هو	ابن مسعود
الله احد بعد الصلاة ضعيف	٢٦٨ ما يدعو به بعد التشهد
٢٨٢ صلاة المريض على قدر استطاعته	٢٦٩ وجوب التشهد : تشهد ابن عباس
ولا تسقط عنه في وقتها	٢٧٠ كيف نصلى على النبي ﷺ
١٨٣ اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما	٢٧١ وجوب الصلاة والسلام على النبي
استطعتم . لا يتخذ للمريض ما	وآله في الصلاة
يسجد عليه	٢٧٢ آل النبي ﷺ من هم ؟ يتعوذ من
٢٨٤ التشهد الاول واجب يجبر بسجود	أربع بعد التشهد
السمو	٢٧٣ فتنة المحيا والممات وفتنة المسيح
٢٨٥ نية الخروج مع ظن التمام وكلام	الدجال . ما كان يدعو به أبو بكر
الجاهل والناسي لا يبطل الصلاة	رضي الله عنه



صفحة	صفحة
٢٩٣ هل اذا تكرر السهو يكتفى بسجود واحد أو لكل سهو سجود؟	٢٨٦ فوائد قيمة في حديث ذي اليمين .
٢٩٤ حكم سجود التلاوة . مواضعه . وهل يشترط فيه ما يشترط للصلاة؟	كلام قيم لصاحب المنار
٢٩٥ السجود في ص والنجم والمفصل	٢٨٧ هل للسهو تشهد ، يكون سجود السهو عقيب الصلاة
٢٩٦ حكم سجود التلاوة	٢٨٨ الشاك في الصلاة بيني على اليقين ويسجد للسهو .
٢٩٧ هل لسجدة التلاوة تكبيرة لإحرام ما يقول الساجد للتلاوة	٢٨٩ الشاك في الصلاة بيني على اليقين ويسجد للسهو
٢٩٨ سجود الشكر وما يشترط فيه وشرعيته	٢٩٠ قيام الامام الى الخامسة لا يفسد على المؤتم صلاته محل سجود السهو
٢٩٩ سجود الشكر وما يشترط فيه وشرعيته	٢٩١ أحسن جمع بين أحاديث السهو أن العمل بكل منها صحيح
	٢٩٢ ماذا يصنع من قام من الثالثة بدون تشهد











شَيْبَانُ السَّالِكِي

شَيْخ

بنو غ المرام

من جمع أدلة الأحكام

للشيخ الامام العلامة المجتهد

محمد بن إسماعيل الأثير المني الصنعاني

المتوفى سنة ١١٨٢

الجزء الأول

(صححه وعلق عليه نخبة من علماء العصر الحاضر)

وقد قوبلت هذه النسخة على نسختين مختلفتي الطبع

« غنى بنشره مع شركة هندية »

مجلد علی صبیح

الکتابی بمیدان الازهر الشریف بمصر

« حقوق الطبع بالتعاليق محفوظة له »

( طبع بمطبعة محمد علی صبیح بالازهر الشریف بمصر )



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي من علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية ، وتفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالبتها العلية ، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب الدنية عليه السلام وعلى آله الذين جهم ذخائر العقبي وهم خير البرية ( وبعد ) فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام ، تأليف الشيخ العلامة شيخ الاسلام أحمد ابن علي بن حجر أحله الله دار السلام ، اختصرته عن شرح التاضى العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين ، مقتصر على حل ألفاظه وبيان معانيه ، قاصداً بذلك وجه الله ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه ، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقويل ، إلا أن بدعوا إليه ما يرتبط به الدليل ، متجنباً للإيجاز المخل والاطباب الممل ، وقد ضمنت إليه زيادات حجة على ما في الأصل من الفوائد ، وأنه أسأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد فهو حسبي وأنعم الوكيل ، وعليه في البداية والنهية التعويل ( الحمد لله ) ( ١ ) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداية به من الآثار ، ورجاء لبركة تأليفه لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد أنه مزروع البركة كما وردت بذلك الاخبار ، واقتداء بكتاباته المبين ، وسلوك مسالك العلماء المؤلفين ، قال المناوي في التعريفات في حقيقة الحمد : إن الحمد للدوى الوصف بفضيله على فضيلة على جهة التعظيم بالاسان ، والحمد الرف فعل يشعر بتعظيم المسمم لكونه منما ، والحمد التولى حمد الاسان وث. وه على الحق بما أرى به . ح . ح على لسان أنبيائه ورسوله ، والحمد الفعل على الأتيان ( ١ ) استحجب العلماء البداية بالحمد لله لكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخاضب وزوج ومزوج وبين يدي سائر الأمور المهمة . قال الشافعي رحمه الله تعالى أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته وكل امر طلبه حمد الله تعالى والثناء عليه سبحانه وته الى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



بالاعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى، وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه لغة الوصف بالجميل على الجليل الاختيارى واصطلاحاً الفعل الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم ، واصلة تلك النعمة أو غير واصلة . والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (على نعمه) جمع نعمه . قال الرازى : النعمة المنفعة المفعولة على جهة الاحسان إلى الغير . وقال الراغب النعمة ما فصدت به الاحسان فى النفع ، والانعام . إيصال الاحسان الظاهر إلى الغير ( الظاهرة والباطنة ) مأخوذ من قوله تعالى ( وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ) وقد أخرج البيهقي فى شعب الايمان عن عطاء قال سألت ابن عباس عن قوله تعالى ( وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ) قال . هذا من كنوز علمى سألت رسول الله ﷺ فقال « أما الظاهرة فما سوى من خلقك ، وأما الباطنة فما ستر من عورتك ولو أبداهم لقلاك أهلك من سواهم » وأخرج أيضاً عنه والديلمى وابن النجار سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال « أما الظاهرة فالاسلام وما سوى من خلقك وما أسبغ عليك من رزقه ، وأما الباطنة فما ستر من عملك » وفى رواية عنه موقوفة « النعمة الظاهرة الاسلام والباطنة ما ستر عليك من الذنوب والعيوب والحدود » أخرجه ابن مردويه عنه . وفى رواية عنه موقوفة أيضاً « النعمة الظاهرة والباطنة هى لا إله إلا الله » أخرجه عنه ابن جرير وغيره . ونفسيرها ما قاله مجاهد . نعمة ظاهرة هى لا إله إلا الله على الاسان وباطنة قال فى الثعلب أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير وفسرها النسرح بما هو مرون . ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتداد ( مدبها وحديثنا ) منسوبان على انها حالان من نعمه ولم يؤث لان الجمع لما أضيف صار للجنس فكأنه قال على جنس نعمه . ويحتمل النصب على الظرفية وانها صفة لزمان محذوف أى زمانا قديما وزمانا حديثا . والقديم على عبده من حين نفخ الروح فيه ثم فى كل آن من آتات زمانه فهى مسبغة عليه فى قديم زمانه وحديثه وحال تكلمه ويحتمل أن يراد بقديم النعم التى أنعم بها على الآباء فانها نعم على الابناء كما امر الله بنى



إسرائيل بذكر نعمته التي أنعم بها على آبائهم فقال ( يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ) الآيات في مواضع من القرآن أشار إليه الشارح رحمه الله إلا أنه قال ( يا بني إسرائيل اذكروا نعمة الله ) الآية والتلاوة نعمتي فكأنه سبق قلم ، ويراد بالحديث ما أنعم الله به تعالى على عبده من حين نفخ الروح فيه فهي حادثة نظراً إلى النعمة على الآباء ( والصلاة ) عطف اسمية على اسمية وهل هما خبريتان أو إنشائيتان ؟ فيه خلاف بين المحققين ، والحق أنهما خبريتان لفظاً يراد بهما الانشاء . ولما كانت الكمالات الدينية والدينية وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجنب الاقدس على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم ناسب إرداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامثالاً لآية ( يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ) والحديث « كل كلام لا يذكر الله فيه ولا يصلى فيه على فهو أقطع أكتع محقوق البركة » ذكره في الشرح ولم يخرج ، وفي الجامع الكبير أنه أخرجه الديلمي والحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة قال الرهاوي . غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي وهو ضعيف جداً لا يعتد بروايته ولا بزيادته انتهى . والصلاة من الله لرسوله تشريفه وزيادة تكريمته (١) فالقائل . اللهم صل على محمد طالب له زيادة التشريف والتكرمة . وقيل المراد منها آية الوسيلة وهي التي طلب ﷺ من العباد أن يسألوها كما يأتي في الآذان ( والسلام ) قال الراغب . السلام والسلامة التعرى من الآفات الباطنة والظاهرة . والسلامة الحقيقية لا تكون إلا في الجنة لأن فيها بقاء بلا فناء ، وغناء بلا فقر ، وعزا بلا ذل ، وصحة بلا سقم ( على نبيه ) يتنازع

(١) لم يتعرض الشارح إلى تعريف الصلاة لغة وشرعاً فاقول أصل الصلاة في اللغة الدعاء على ما قاله الجمهور من علماء اللغة وغيرهم . قال الأزهري وغيره الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن آدمي التضرع والدعاء . وأما معناها شرعاً ذات أقول وأفعال وهيئات مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم كما يأتي في باب ان شاء الله تعالى .



فيه المصدران قبله . والنبي من النبوة وهى الرفعة فعيل بمعنى مفعول أى المنبى عن الله بما تسكن اليه العقول الزاكية . والنبوة سفارة بين الله وبين ذوى العقول من عباده لازاحة عنهم فى معاشهم ومعادهم ( ورسوله ) فى الشرح النبى فى لسان الشرع عبارة عن إنسان أنزل عليه شريعة من عند الله بطريق الوحي فاذا أمر بتبليغها الى الغير سمي رسولا . وفى أنوار التنزيل . الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها والنبي أعم منه . والاضافة إلى ضميره تعالى فى رسوله وما قبله عهدية إذ المعهود هو محمد ﷺ وزاده بيانا بقوله ( محمد ) فانه عطف بيان على نبيه وهو علم مشتق من حمد مجحول مشدد العين أى كثير الخصال التى يحمد عليها أكثر مما يحمد غيره من البشر فهو أبلغ من محمود لان هذا مأخوذ من المزيد وذلك من الثلاثى وأبلغ من أحمد لانه أفعل تفضيل مشتق من الحمد وفيه قولان هل هو أكثر حامدية لله تعالى فهو أحمد الحامدين لله ؟ أو هو بمعنى أكثر محمودية فيكون كحمدى فى معناه . وفى المسئلة خلاف وجدال واختار ما ذكرناه أولا وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم فى أوائل زاد المعاد ( وآله ) والدعاء للآل بعد الدعاء له ﷺ امتثالا لحديث التعليم وسيأتى فى الصلاة وللوجه الذى سنذكره قريبا ( وصحبه ) اسم جمع لصاحب وفى المراد بهم أقوال إختار المصنف فى نخبه الفكر أن الصحابي من لقي النبي ﷺ وكان مؤمنا ومات على الاسلام . ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه فى الثناء عليه ﷺ بعد الثناء على الرب لانهم الواسطة فى إبلاغ الشرائع الى العباد فاستحقوا الاحسان اليهم بالدعاء لهم ( الذين ساروا فى نصرة دينه ) هو صفة للفرقتين الآل والاصحاب والسير مراد به هنا الجهد والاجتهاد والنصر . والنصرة العون . والدين وضع آلهى يدعو أصحاب العقول الى القبول لما جاء به الرسول والمراد انهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول . وفى وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك ( سيرا ) مصدر نوعى لوصفه بقوله ( حثيثا ) فان المصدر اذا أضيف أو وصف كان للنوع والحديث السريع كما فى القاموس وفى نسخة ( فى



صحبتة) وهو عوض من قوله في نصرة دينه (وعلى أتباعهم) اتباع الآك  
والاصحاب (الذين ورثوا علمهم) وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة  
الانبياء) وهو اقتباس من حديث «العلماء ورثة الانبياء» أخرجه أبو داود وقد  
ضعف وإليه أشار بعض علماء الآك بقوله

العلم ميراث النبي كذا أنى فى النص والعلماء هم ورثته  
ما خلف المختار غير حديثه فينا فذاك متاعه وأثاله

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله والباء زائدة أو مفعول به وفيه ضميره  
فاعله (وارثا) نصب على التمييز وهو ناظر الى الاتباع ثم قال (وموروثا) ناظر الى من  
تقدمهم وفيه من البديع اللف والنشر مشوشا ويحتمل عود الصفتين إلى الكل  
من الآك والاصحاب والاتباع فان الآك والاصحاب ورثوا علم رسول الله ﷺ  
وورثوه الاتباع فهم وارثون ومورثون كذلك الاتباع ورثوا علوم من تقدمهم  
وورثوا أيضاً اتباع الاتباع وامل هذا أولى لعمومه (أما) هي حرف شرط وقوله  
(بعد) فامم مقام شرطها وبعد ظرف له ثلاث حالات إضافته فيعرب كقوله  
تعالى (قد خات من قبلكم أمم) وقطعه عن الاضافة مع نية المضاف اليه فيبنى  
على الصم نحو (له الامر من قبل ومن بعد) وقطعه مع عدم نية المضاف اليه  
فيعرب منونا كقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أشعر بالماء الفرات

(فهذا) الفاء جواب الشرط واسم الاشارة لما فى الذهن من الالفاظ والمعانى  
(مختصر) وفي القاموس اختصر الكلام أوجزه (يشتمل) يحتوى (على أصول)  
جمع اصل وهو أسفل الشيء كما فى القاموس وفسره فى الشرح بما هو معروف.  
بما أنى علمه غيره (الأدلة) جمع دليل وهو فى اللغة المرشد إلى المطلوب وعند  
الاصوليين ما يمكن النوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبرى وعند اهل  
الميزان. ما يدم من العلم به لعل بشئ آخر. وإضافة الاصول الى الادلة بيانية



أى أصولها الادلة وهى أربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس (١) (الحديثية) صفة للاصول مخصصة عن غير الحديثية وهى نسبة إلى حديث رسول الله ﷺ (للاحكام) جمع حكم . وهو عند أهل الاصول خطاب الله المتعاق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف وهى خمسة الوجوب والتحرير والندب والكراهة والاباحة (الشرعية) وصف للاحكام يخصصها أيضاً عن العقاية . والشرع ما شرعه الله لعباده كما فى القاموس . وفى غيره نهج الطريق الواضح ، واستمير للطريقة الالهية من الدين (حررته) بالمهمات والضمير له مختصر ، وفى القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه وهو يناسب قول الشارح تهذيب الكلام وتنقيحه (تحريراً) مصدر نوعى لوصفه بقوله (بالغا) بالغين المعجمة . وفى القاموس البالغ الجيد (ليصير) علة لحررته (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء وهو الكفو والمثل (نابغا) بالنون وموحدة ومعجمة من نبغ . قال فى القاموس . النابغة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على ليصير (به الطالب) لادلة الاحكام الشرعية الحديثية (المبتدى) فانه قد قرب له الادلة وهذه (ولا يستغنى عنه الراغب) فى العلوم (المنتهى) البالغ نهاية مطلوبه لان رغبته تبعته على ان لا يستغنى عن شئ فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقد بينت عقب) من عقبه اذا خلته كما فى القاموس أى فى آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر إسناده وسياق طريقه (١) (لارادة نصيح الامة) علة لذكره من خرج الحديث . وذلك أن فى ذكر من أخرجه عدة نصائح للامة ، منها بيان أن الحديث ثابت فى داوين الاسلام ، ومنها انه قد تداولته الأئمة الاعلام ، ومنها أنه قد تتبع طريقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلال ومنها إرشاد المنتهى أن يراجع أصولها التى منها انتقى هذا المختصر . وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة وما قيل فى الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فانه يذكر ذلك بعد

(١) وزاد بعضهم الاستصحاب . والأولان اعلان بانهما والآخران

يرجمان اليهما



ذكر من خرج الحديث فى غالب الاحاديث كما ستعرفه ( فالمراد ) أى مرادى ( بالسبعة ) لانه ليس مرادا لكل مصنف ولا وهو جنس المراد بل اللام عوض عن الاضافة والفاء جواب شرط محذوف أى إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث . أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالابدال من لفظ العدد ( أحمد ) هو أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل وقد وسع الشارح وسع الله عليه فى تراجم السبعة فنقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم ، وأزمنة ولادتهم ووفاتهم . فنقول . ولد أحمد بن محمد بن حنبل فى شهر ربيع الاول سنة أربع وستين ومائة ، وطلب هذا الشأن صغيرا ورحل لطلبه الى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهادته . قال أبو زرعة . كانت كتبه اثني عشر مجلا وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث وقال الشافعى . خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم منه وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاداً فانه يدخل فيه إلا ما يحتج به من كونه انتقاء من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث . وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام وقبره بها معروف مزور . وقد ألفت فى ترجمته كتب مستقلة بسيطة ( والبخارى ) هو الامام القدوة فى هذا الشأن أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى مولده فى شوال سنة أربع وتسعين ومائة . طلب هذا الشأن صغيرا ورد على بعض مشايخه غلطا وهو فى إحدى عشرة سنة فأصلح كتابه من حفظه . سماع الحديث ببلدة بخارى ثم رحل إلى عدة أماكن وسمع الكثير وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث ألفه بحكمة وقال ما أدخلت فيه إلا صحيحا واحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد ذكر تأويل هذه العدة فى الشرح وقد أفردت ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطرا صالحا فى مقدمة فتح البارى . وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة الا ثلاثة عشر يوما



ولم يخلف ولدا (ومسلم) هو الامام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة أربع ومائتين وطلب علم الحديث صغيرا وسمع من مشايخ البخارى وغيرهم وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحه الذى فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته وحاز نفائس التحقيق . وللعلماء فى المفاضلة بينه وبين صحيح البخارى خلاف وأنصف بعض العلماء فى قوله

تساجر قوم فى البخارى ومسلم لدى وقالوا . أى دين تقدم ؟

فقلت لقد فاق البخارى صحة كما فاق فى حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الاحد لاربع بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين . ودفن يوم الاثنين بنيسابور وقبره بها مشهور مزور (وأبو داود) هو سليمان بن الأشعث السجستانى مولده سنة اثنتين ومائتين سمع الحديث من أحمد والقعنبي وسليمان بن حرب وغيرهم وعنه خلائق كالترمذى والنسائى . وقال . كتبت عن النبى ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما تضمنه كتاب السنن وأحاديثه اربعة آلاف حديث وثمانمائة ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها قال الخطابى . هى احسن وضعا وأكثر فقها من الصحيحين ، وقال ابن الاعرابى . من رآه كتاب الله وسنن أبى داود لم يحتاج إلى شئٍ معها من العلم ومن ثم صرح الغزالى بأنها تكفى المجتهد فى احاديث الأحكام وتبعه أئمة على ذلك . وكانت وفاة أبى داود سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة (والترمذى) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى مثلث النوفية والميم مضمومة ومكسورة نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ لم يذكر الشارح ولادته ولا الذهبى ولا ابن الاثير وسمع الحديث عن البخارى وغيره من مشايخ البخارى وكان إماما ثابتا حجة وألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان ضريرا قال . عرضت كتابى هذا أى كتاب السنن المسمى بالجامع على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به . ومن كان فى بيته فكأنما



في بيته نبي يتكلم قال الحاكم . سمعت عمر بن علك يقول . مات البخاري ولم يخلف  
بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد وكانت وفاته بترمذ  
أواخر رجب سنة سبع وستين ومائتين (والنسائي) هو أحمد ابن شعيب الخراساني  
ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة ومائتين وسمع من سعيد واسحق بن  
راهويه وغيرهم من أئمة هذا الشأن بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام  
والجزيرة وبرع في هذا الشأن وتمرد بالمعرفة والاتقان وعلو الاسناد واستوطن  
مصر قال أئمة الحديث إنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح . وسننه أقل السنن  
بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً . واختار من سننه كتاب المجتبى لما طلب منه أن  
يفرد الصحيح من السنن وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر  
صفر سنة ثلاث وثلاثمائة بالملة ودفن ببيت المقدس ونسبته إلى نساء بفتح النون  
وفتح السين المهملة وبعدها همزة وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من  
الأعيان ( وابن ماجه ) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني . مولده  
سنة سبع ومائتين وطاب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف البلاد حتى سمع  
اصحاب مائك واليثة وروى عنه خلائق وكان أحد الأعلام وألف السنن وليست  
لها رتبة مألوف من قبله لأن فيها احاديث ضعيفة بل منكورة ونقل عن الحافظ  
المزى أن غالب ما انفرد به الضعف ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ  
إلى الخمسة قال المصنف . وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل بن طاهر  
في الأطراف وكذا في شروط أئمة السنة ثم الحافظ عبد الغني في كتابه اسماء  
الرجال : وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس  
وسبعين ومائتين ( وبالسنة ) أي والمراد بالسنة إذا قال . أخرجه الستة ( من عدا  
أحمد ) وهم المعروفون بأهل الامم الست ( وبالخمس من عدا البخاري ومسماها  
وفد أقول ) عوضاً عن قوله الخمسة ( الاربعة ) وهم أصحاب السنن إذا قيل أصحاب  
السنن ( وأحمد و ) المراد ( بالاربعة ) عند إطلاقه لهم ( من عدا الثلاثة الأول  
الشيخين وأحمد و ) المراد بالثلاثة عند إطلاقه لهم ( من عدا ) أي من عدا



الشيخين وأحمد والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن (وعدا الأخير) وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة أبو داود والترمذي والنسائي (و المراد (بالمتفق) إذا قال متفق عليه (البخارى ومسلم) فانهما إذا أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل له متفق عليه أى بين الشيخين (وقد لا أذكر معهما) أى الشيخين (غيرهما) كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيكتفى بنسبته إلى الشيخين (وما عدا ذلك) أى ما أخرجه غير من ذكر كابن خزيمة والبيهقي والدارقطنى (فهو مبين) بذكره صريحاً (وسميته) أى المختصر (بلوغ المرام) هو من بُلغ المكان بلوغاً وصل اليه كما فى القاموس والمرام الطلب والمعنى الاضافى وصول الطلب بمعنى المطلوب أى فالمراد وصولى الى مطلوبى (من جمع أدلة الأحكام) ثم جعله اسماً لمختصره ويحتمل أنه إضافة إلى مفعول المصدر أى بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الأحكام (والله) بالنصب مفعول (أسأله) قدم عليه لافادة الحصر أى لا أسأل غيره (أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالا) بفتح الواو. هو الشدة والثقل كما فى القاموس أى لا يجعله شدة فى الحساب وثقلاً من جملة الأوزار إذ الاعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله انقلبت أوزاراً وآثاماً (وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى) أنزهه عن كل قبيح وأثبت له العلو على كل حال فى جميع صفاته وكثيراً ما قرن التسبيح بصفة العلو كسبحان ربى الأعلى ، - وسبح اسم ربك الأعلى -

## كتاب الطهارة

الكتاب ، والطهارة فى الاصل مصدران أضيفا وجعلتا اسماً لمسائل من مسائل نائفقه تشتمل على مسائل خاصة . وبدأ بالطهارة اتباعاً لسنة المصنفين فى ذلك وتقديمها للامور الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهى الصلاة . ولما كانت الطهارة شرطاً من شروطها بدأ بها وهى هنا اسم مصدر — أى طهر تطهيراً وطهارة مثل كلم تسكياً وكلاماً . وحقيقتها استعمال المطهرين أى الماء والتراب او أحدهما على الصفة



المشروعة في إزالة النجس والحدث لان الفقيه إنما يبحث عن احوال افعال المكلفين من الوجوب وغيره. ثم لما كان الماء هو الماء وور بالتطهر به أصالة قدمه فقال

## باب المياه

الباب لفة : ما يدخل ويخرج منه . قال تعالى ( ادخلوا عليهم الباب \* ) وأتوا البيوت من أبوابها ) وهو هنا مجاز ، شبه الدخول الى الخوض في مسائل مخصوصة بالدخول في الاماكن المحسوسة ثم اثبت لها الباب . والمياه جمع ماء (١) واصله موه ولذا ظهرت الهاء في جمعه . وهو جنس يقع على القليل والكثير الا انه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع فان فيه ما يذهب عنه وفيه ما يكره ، وباعتبار الخلاف أيضا في بعض المياه كما البحر فانه نقل الشارح الخلاف في التطهر به عن ابن عمر وابن عمرو . وفي النهاية أن في كون ماء البحر مطهرا خلاف لبعض أهل الصدر الأول وكأنه تقدم الخلاف فيه بدأ المصنف بحديث يفيد طهوريته وهو حجة الجماهير ١ ( عن أبي هريرة رضي الله عنه ) الجار والمجرور متعلق بمقدّر كأنه قال. باب المياه أروى فيه او أذكر او نحو ذلك حديثا عن أبي هريرة وهو الاول من أحاديث الباب وأبو هريرة هو الصحابي الجليل الحافظ المكثر . واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً ، قال ابن عبد البر . الذي تسكن النفس إليه من الاقوال انه عبد الرحمن بن صخر ، وبه قال محمد بن اسحق وقال الحاكم أبو أحمد. ذكر لابن هريرة في مسند بقي بن مخلد خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً . وهو أكثر الصحابة حديثاً فليس لاحد من الصحابة هذا التدر ولا ما يقاربه . قات: كذا في الشرح والذي رأيت في الاستيعاب لابن عبد البر بلفظ إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن اليه القاب في اسمه في الاسلام . ثم قال فيه أي الاستيعاب : مات في المدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن (١) وهو جمع كثرة وجمعه في القلة أمواه . وجمع القلة عشرة فما دونها والكثرة فوقها ولم ينبه الشارح على ذلك



ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع . وقيل : مات بالعقيق وصلى عليه الوليد بن عقبه بن أبي سفيان وكان يومئذ أميراً على المدينة كما قاله ابن عبد البر ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر ) أى في حكمه والبحر الماء الكثير أو المالح فقط كما في القاموس وهذا اللفظ ليس من مقوله عليه السلام بل مقوله ( هو الطهور ) بفتح الطاء هو المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس . وفي الشرع : يطلق على المطهر . وبالضم مصدر وقال سيبويه . إنه بالفتح لها ولم يذكره في القاموس بالضم ( ماؤه ) هو فاعل المصدر وضمير ماؤه يقتضى أنه أريد بالضمير في قوله هو الطهور . البحر يعنى مكانه إذ لو أريد به الماء لما احتيج إلى قوله ماؤه إذ يصير في معنى الماء طهور ماؤه ( والحل ) هو مصدر حل الشيء ضد حرم ولفظ الدار قطنى الحلال ( ميتته ) هو فاعله أيضاً ( أخرجه الاربعة وابن أبي شيبة ) هو أبو بكر قال الذهبي في حقه : الحافظ العديم النظير الثابت النحرير ، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة صاحب المسند والمصنف وغير ذلك وهو من شيوخ البخارى ومسلم وأبى داود وابن ماجه ( واللفظ له ) أى لفظ الحديث السابق سرده لابن أبي شيبة وغيره ممن ذكر أخرجه عنه ( و ) صححه ( ابن خزيمة ) يضم الخاء المعجمة فزأى بعدها مثناة تحتية فتاء تأنيث قال الذهبي : الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن إسحق بن خزيمة انتهت إليه الامامة والحفظ في عصره بخراسان ( و ) صححه ( الترمذى ) أيضاً فقال عقب سرده هذا حديث حسن صحيح وسألت محمد بن اسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال . حديث صحيح . هذا انظر الترمذى كما في مختصر السنن للحافظ المنذرى . وحقيقة الصحيح عند الحديثين . مانقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند بغير معمل ولا شاذ . وهذا وقد أخرج المصنف هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة ولم تخل طريق منها عن مقال إلا أنه قد جزم بصحته من سمعت . وصححه ابن عبد البر . وصححه ابن منده وابن المنذر وأبو محمد البغوى قال المصنف . وقد حكم بصحة جملة من الاحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه قال الزرقانى فى شرح الموطأ .



وهذا الحديث أصل من أصول الاسلام تلقته الأمة بالقبول وتداوله فقهاء الأقطار ، في سائل الأعصار ، في جميع الأقطار » ورواه الاثمة الكبار . ثم عد من رواه ومن صححه . والحديث وقع جوابا عن سؤال كما في الموطأ أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « جاء رجل » وفي مسند أحمد « من بني مدلج » وعند الطبراني « اسمه عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال . يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا أفنتوضأ به ؟ - وفي لفظ أبي داود - بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . هو الطهور ماؤه الحل ميتته » فأفادنا صلى الله عليه وسلم أن ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية بحال إلا ماسيأني من تخصيصه بما إذا تغير أحد أوصافه ولم يجب صلى الله عليه وسلم بقوله . نعم مع إفادتها الغرض بل أجاب بهذا اللفظ ليقترن الحكم بملته وهي الطهورية المتناهية في بابها وكأن السائل لما رأى ما البحر خالف المياه بملوحة طعمه ، وثني ريحه توهم أنه غير مراد من قوله تعالى ( فاعسلوا ) أي بالماء المعوم إرادته من قوله فاعسلوا أو انه لما عرف من قوله تعالى ( وانزلنا من السماء ماء طهورا ) ظن اختصاصه فسأل عنه فأفاده صلى الله عليه وسلم الحكم وزاده حكما لم يسأل عنه وهو حل ميتته ، قال الرافعي . لما عرف صلى الله عليه وسلم اشتباه الأهر على السائل في ماء البحر اشفق أن يشتبه عليه حكم ميتته وفد ينل بها راكب البحر فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة . قال ابن العربي : وذلك من محاسن الفتوى أن يجاء في الجواب بأكثر مما سئل عنه تميما للمثد وإفادة لعل غير المسئول عنه . ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا لأن من توقف في طهورية ماء البحر فهو عن العلم بحل ميتته مع تقدم تحريم الميتة أسد نوقفا . ثم المراد بميتته مامات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه ، لا مامات فيه مطلقا فانه وإن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر فعلم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا . وذاهره حل كل مامات فيه ولو كان كالكلب والخنزير . ويأتى الكلام في ذلك في باب إن شاء الله تعالى



٢ (وعن أبي سعيد — رضى الله عنه) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجى الانصارى (الخدري) بضم الخاء المعجمة وذال مهملة ساكنة نسبة إلى خدره حتى من الانصار كما فى القاموس . قال الذهبى : كان من علماء الصحابة ومن شهيبيعة الشجرة وروى حديثاً كثيراً وأفتى مدة . عاش أبو سعيد ستاً وثمانين سنة ومات فى أول سنة أربع وسبعين وحديثه كثير وحدث عنه جماعة من الصحابة ، وله فى الصحيحين أربعة وثمانون حديثاً . ( قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الماء طهور لا ينجسه شيء : أخرجه الثلاثة ) هم أصحاب السنن ماعدا ابن ماجه كما عرفت ( وصححه أحمد ) قال الحافظ المنذرى فى مختصر السنن إنه تسلم فيه بعضهم لكن قال حكي عن الامام أحمد انه قال : حديث بئر بضاعة صحيح . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . وقد جود أبو أسامة هذا الحديث ولم يرو حديث أبى سعيد فى بئر بضاعة بأحسن مما روى أبو أسامة . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى سعيد . والحديث له سبب وهو « أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتتوضأ من بئر بضاعة وهى بئر يطرح فيها الحيض (١) ولحم الكلاب والتين فقال : الماء طهور » الحديث هكذا فى سنن أبى داود وفى لفظ فيه « إن الماء » كما ساقه المصنف واعلم انه قد أطلال هنا فى الشرح المتال . واستوفى ما قيل فى حكم المياه من الاقوال ولتقتصر فى الخوض فى المياه على قدر يجتمع به شمل الاحاديث ، ويعرف به مأخذ الاقوال ووجوه الاستدلال فتقول . قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه ، فمنها حديث « الماء طهور لا ينجسه شيء » وحديث « اذا بلغ الماء قاتين لم يحمل الخبث » وحديث « الأمر بصب ذنوب من ماء على بول الاعرابى فى المسجد » وحديث (١) قال النووى فى شرح المذهب الحيض بكسر الخاء وفتح الياء . وفى رواية المحايض ومعناه الخرق التى يمسح بها دم الحيض قاله الازهرى وغيره اه . واما التين فقد ضبط بفتح النون وسكون التاء وقيل بفتح النون وكسر التاء كما حكاه ابن رسلان فى شرح السنن .



« اذا استيقظ أحدكم فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا » وحديث « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه » وحديث « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم » الحديث وفيه الأمر باراقة الماء الذي ولغ فيه . وهي أحاديث ثابتة سنأتى جميعها في كلام المصنف . اذا عرفت هذا فانه اختلفت آراء العلماء رحمهم الله تعالى في الماء اذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه فذهب القاسم ويحيى بن حمزة وجماعة من الآل ومالك والظاهرية وأحمد في أحد قوليهِ وجماعة من أصحابهِ الى انه طهور قليل كان أو كثيراً عملاً بحديث « الماء طهور » وإنما حكموا بعدم طهورية ماغيرت النجاسة أحد أوصافه للاجماع على ذلك كما يأتي الكلام عليه قريباً . وذهب الهادوية والحنفية والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل تضره النجاسة مطلقاً ، وكثير لا تضره إلا اذا غيرت بعض أوصافه ثم اختلفوا بعد ذلك في تحديد القليل والكثير ، فذهب الهادوية الى تحديد القليل . بأنه ماظن المستعمل للماء الواقعة فيه النجاسة استعمالها باستعماله . وما عدا ذلك فهو الكثير . وذهب الحنفية الى تحديد الكثير من الماء : بما اذا حرك أحد طرفيه آدمى لم تسر الحركة الى الطرف الآخر وهذا رأى الامام وأما رأى صاحبيه . فعشرة في عشرة وما عداه فهو القليل وذهب الشافعية الى تحديد الكثير من الماء بما بلغ قلتين من قلال هجر وذلك نحو خمسمائة رطل عملاً بحديث القلتين وما عداه فهو القليل . ووجه هذا الاختلاف تعارض الاحاديث التي اسلفناها فان حديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم يقضيان أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء وكذلك حديث البولغ والأمر باراقة ما ولغ الكلب فيه وعارضها حديث بول الاعرابي والأمر بصب ذنوب من ماء عليه فانه يقتضى أن قليل النجاسة لا ينجس قليل الماء . ومن المعلوم أنه قد ظهر ذلك الموضع الذي وقع عليه بول الاعرابي بذلك الذنوب ، وكذلك قوله « الماء طهور لا ينجسه شيء » فقال الاولون وهم القائلون لا ينجسه شيء الا ماغير أحد أوصافه . يجمع بين الاحاديث بالقول بأنه لا ينجسه شيء كما دل له هذا اللفظ ودل عليه حديث بول الاعرابي ، وأحاديث



متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وأن الكل جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره والاّ حسن أن يقال إنها أخبرت عن الاغلب من فعله ﷺ فلا ينافيه ماخالفه لأنّه إخبار عن النادر

٢١ (وعنها) أى عائشة (قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على كم كان يسلم كما ثبت ذلك في الحديث السابق إنما بينت هـ ذا في الوتر بقولها (وتر من ذلك) أى العدد المذكور (بخمسة لا يجاس في شيء إلا في آخرها) كأن هذا أحد أنواع إيتاره ﷺ كما أن الايتار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق

٢٢ (وعنها) أى عائشة (قالت: من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ) أى من أوله وأوسطه وآخره (وانتهى وتره إلى السحر . متفق عليهما) أى على الحديثين وهذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه الليل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال « الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر » وقد ذكرنا أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار

٢٣ (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ « يا عبد الله لاتكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل . متفق عليه ) قوله مثل فلان قال المصنف في فتح الباري لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكأن إيهام هذا القصد للستر عليه قال ابن العربي: هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب إذ لو كان واجباً لم يكتف لتاركه بهذا القدر بل كان يذمه أبغ ذم . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تقريط ويستنبط منه كراهة قطع العبادة

٢٤ (وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ « أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر ) في النهاية أى واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة واحد في صفاته لا شبيه له ولا مثل . واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين (٢م ج ١ - سبل)



(يحب الوتر) يثب عليه ويقبله من عامله (رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون لأنهم الذين صدقوا القرآن وخاصة من يتولى حفظه ويقوم بتلاوته ومراعاة حدوده وأحكامه. والتعليل بأنه تعالى وتر فيه — كما قال القاضي عياض — أن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه وقد عرفت أن الأمر للندب للأدلة التي سلفت الدالة على عدم وجوب الوتر

٢٥ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا» متفق عليه) في فتح الباري أنه اختلف السلف في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس والثاني من أوتر ثم أراد أن يتنفل من الليل هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركة ثم يتنفل ثم إذا فعل هذا هل يحتاج إلى وتر آخر أولا. أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة «أنه ﷺ كان يصلي من الليل ركعتين بعد الوتر وهو جالس» وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في قوله «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا» مختصا بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وحمله النووي على أنه ﷺ فعل ذلك لبيان جواز النفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا. وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره الأول عملا بالحديث :

٢٦ وهو (وعن طلق بن علي رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول لا وتران في ليلة» رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) فدل على أنه لا يوتر بل يصلي شفعا ما شاء وهذا نظر إلى ظاهر فعله وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وتر واحد وهو ما يفعله آخر وقد روى عن ابن عمر أنه قال لما سئل عن ذلك «إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدالك ثم أوتر»

٢٧ (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يوتر) أي يوتر في صلاة الوتر (بسبح اسم ربك الأعلى) أي في الأولى بعد قراءة الفاتحة ووقف يائمه سجدتين أي في الثانية بعدها (وقل هو الله أحد) أي في الثالثة



بعدها ( رواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد ) أى النساء ( ولا يسلم إلا في آخرهن ) الحديث دليل على الايتار بثلاث وقد عارضه حديث لا توتروا بثلاث وهو عن أبى هريرة صححه الحاكم وقد صحح الحاكم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد قدمنا وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه . فذهبت الحنفية والهادوية الى تعيين الايتار بثلاث تصلى موصولة قالوا لأن الصحابة أجمعوا على أن الايتار بثلاث موصولة جائز واختلفوا في أعاده فلا تخذه أخذ بالاجماع ورد عليهم بعدم صحة الاجماع كما عرفت

٢٨ ( ولأبى داود والترمذى نحوه ) أى نحو حديث أبى ( عن عائشة وفيه كل سورة ) من سبح والكافرون ( فى ركعة ) من الأولى والثانية كما بيناه ( وفى الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين ) فى حديث عائشة <sup>١</sup> لأن فيه خصيفا الجزرى ورواه ابن حبان والدارقطنى من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قال العقيلي إسناده صالح وقال ابن الجوزى أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين وروى ابن السكن له شاهدا من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب

٢٩ ( وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : أوتروا قبل أن تصبحوا . رواه مسلم ) هو دليل على أن الوتر قبل الصبح ( ولا بن حبان ) أى من حديث أبى سعيد ( من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له ) وهو دليل على أنه لا يشرع الوتر بعد خروج الوقت وإما أنه لا يصح قضاءؤه فلا اذ المراد من تركه معتمدا فإنه قد فاتته السنة العظمى حتى أنه لا يمكنه تداركه وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذى يخرج بالفجر وقته الاختيارى وأما وقته الاضطرارى فيبقى إلى قيام صلاة الصبح وأما من نام عن وتره ونسيه فقد بين حكمه الحديث :

٣٠ وهو قوله ( وعنه ) أى عن أبى سعيد ( قال قال رسول الله ﷺ « من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكر ) لف ونشر مرتب حيث كان



نائماً أو ذكر اذا كان ناسياً (رواه الخمسة إلا النسائي) فدل على أن من نام عن وتره أو نسيه فحكمه حكم من نام عن الفريضة أو نسيها أنه يأتي بها عند الاستيقاظ أو الذكر أو القياس أنه أداء كما عرفت فيمن نام عن الفريضة أو نسيها

٣١ (وعن جابر رضى الله عنه) هو ابن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « من خاف أن لا يقوم من الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل » (رواه مسلم) فيه دلالة على أن تأخير لوتر أفضل ولكن إن خاف أن لا يقوم قدمه ثلاثا يفوته فعلا وقد ذهب جماعة من السلف الى هذا والى هذا وفعل كل بالحالين ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار

٣٢ (وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « اذا طلع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة الليل ) أى النوافل المشروعة فيه ( والوتر ) عطف خاص على عام فانه من صلاة الليل عطفه عليه لبيان شرفه ( فأوتروا قبل طلوع الفجر ) فتخصيص الأمر بالابتعاد لزيادة العناية بشأنه وبيان أنه أهم صلاة الليل فانه يذهب وقته بذهاب الليل وتقدم فى حديث أبى سعيد أن النائم والناسى يأتيان بالوتر عند اليقظة اذا أصبح والناسى عند التذكر فهو مخصص لهذا فيبين أن المراد بذهاب وقت الوتر بذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العذرين . وفى ترك ذلك للنوم مارواه الترمذى عن عائشة « كان رسول الله ﷺ اذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم أو غلبته عيناه صلى من النهار اثنتى عشرة ركعة » وقال حسن صحيح وكأنه تدارك لما فات (رواه الترمذى) قلت وقال عقيبهِ : سليمان بن موسى قد تردد به على هذا اللفظ

٣٣ (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربعاً ويزيد ماشاء الله . رواه مسلم) هذا يدل على شرعية صلاة الضحى وأن أقلها أربع وقيل ركعتان وهذا فى الصحيحين من رواية أبى هريرة « وركعتى



الضحى « وقال ابن دقيق العيد لعله ذكر الأقل الذى يوجد التأكيـد بفعله قال وفى هذا دليل على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافى استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تتظافر عليه أدلة القول والفعل لكن ما واطب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه انتهى . وأما حكمها فقد جمع ابن القيم الأقوال فبلغت ستة أقوال . الأول أنها سنة مستحبة . الثانى لا تشرع إلا لسبب . الثالث لا تستحب أصلاً . الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة فلا يواظب عليها . الخامس يستحب المواظبة عليها فى البيوت . السادس أنها بدعة . وقد ذكر هنالك مستند كل قول . وهذا وأرجح الأقوال أنها سنة مستحبة كما قرره ابن دقيق العيد نعم وقد عارض حديث عائشة هذا حديثها الذى أفاده قوله

٣٤ (وله) أى لمسلم (عنها) أى عن عائشة (أنها سئلت هل كان النبي ﷺ يصلى الضحى قالت لا . إلا أن يجيء من مغيبه) فإن الأول دل على أنه كان يصليها دائماً لما تدل عليه كلمة كان فإنها تدل على التكرار والثانية دلت على أنه كان لا يصليها إلا فى حال مجيئه من مغيبه وقد جمع بينهما . بأن كلمة كان يفعل كذا لا تدل على الدوام دائماً بل غالباً وإذا قامت قرينة على خلافه صرفتها عنه كما هنا فإن اللفظ الثانى صرفها عن الدوام وأنها أرادت بقولها « لا إلا أن يجيء من مغيبه » نفي رؤيتها صلاة الضحى وأنها لم تره يفعلها إلا فى ذلك الوقت واللفظ الأول إخبار عما بلغها فى أنه ما كان يترك صلاة الضحى إلا أنه يضعف هذا قوله (وله) أى لمسلم وهو أيضاً فى البخارى بلفظه فلو قال ولها كان أولى (عنها) أى عائشة (ما رأيت رسول الله ﷺ يصلى قط سبحة الضحى) بضم السين وسكون الباء أى نافلتها (وإني لأسبحها) فنفت رؤيتها لفعله ﷺ لها وأخبرت أنها كانت تفعلها كأنه استناد إلى ما بلغها من الخبر عليها ومن فعله ﷺ لها فالفاظها لا تتعارض حينئذ وقال البيهقى : المراد بقولها



ما رأيته سبحانه أى داوم عليها ، وقال ابن عبد البر : يرجح ما اتفق عليه الشيخان وهو رواية إيجابها دون ما اتفرد به مسلم وهى رواية نفيها قال وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذى أثبتته غيرها هذا معنى كلامه . قلت ومما اتفقا عليه فى إيجابها حديث أبى هريرة فى الصحيحين « انه أوصاه ﷺ بأن لا يترك ركعتى الضحى » وفى الترغيب فى فعلها أحاديث كثيرة وفى عددها كذلك : مبسوطه فى كتب الحديث

٣٥ ( وعن زيد بن أرقم رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال صلاة الأوابين ( حين ترمض الفصال ) بفتح الميم من رمضت بكسرهما أى تحترق من الرمضاء وهو شدة حرارة الأرض من وقوع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها الحر والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصله عن أمه ( رواه الترمذى ) ولم يذكر لها عددا وقد أخرج البزار من حديث ثوبان « أن رسول الله ﷺ كان يستحب أن يصلى بعد نصف النهار فقالت عائشة يا رسول الله إنك تستحب الصلاة هذه الساعة قال تفتح فيها أبواب السماء وينظر تبارك وتعالى فيها بالرحمة الى خلقه وهى صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى » وفيه راو متروك ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات

٣٦ ( وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ من صلى الضحى اثنتى عشرة ركعة بنى الله له قصرا فى الجنة » رواه الترمذى واستغربه ) قال المصنف وإسناده ضعيف . وأخرج البزار عن ابن عمر قال « قلت لأبى ذر ياعمه أوصنى قال سألتنى عما سألت عنه رسول الله ﷺ فقال ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وان صليت أربعاً كتبت من العابدين وان صليت ستاً لم يلحقك ذنب وان صليت ثمانيا كتبت من القانتين وان صليت اثنتى عشرة بنى لك بيت فى الجنة » وفيه حسين ابن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان فى الثقات وقال يخطئ ويدلس وفى الباب أحاديث لا تخلو عن مقال .



٣٧ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل رسول الله ﷺ بيتي فصلى الضحى ثمانى ركعات . رواه ابن حبان في صحيحه ) قد تقدم رواية مسلم عنها « أنها ما رآته ﷺ يصلى سبحة الضحى » وهذا الحديث أثبتت فيه صلاته في بيتها وجمع بينهما بأنها تنبت الرؤية وصالته في بيتها يجوز أنه لم تره ولكنه ثبت لها برواية واختار القاضى عياض هذا الوجه ولا بد في ذلك وان كان في بيتها لجواز غفاتها في ذلك الوقت فلا مناقاة والجمع مهما أمكن هو الواجب ( فائدة ) من فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبح على مفاصل الانسان في كل يوم وهى ثلثمائة وستون مفصلا لما أخرجه مسلم من حديث أبى ذر الذي قال فيه « وتجزئ من ذلك ركعتا الضحى »

## باب صلاة الجماعة والإمامة

١ ( عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد ) بالفاء والذال المعجمة الفرد ( سبع وعشرين درجة » متفق عليه ( ولهما ) أى الشيخين ( عن أبى هريرة بخمسة وعشرين جزءا ) عوضا عن قوله سبع وعشرين درجة ( وكذا ) أى وبلغت بخمسة وعشرين ( للبخارى عن أبى سعيد وقال درجة ) عوضا عن جزء ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وصهيب ومعاذ وعبدالله بن زيد وابن ثابت قال الترمذى عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فقال سبعة وعشرين وله رواية فيها خمسا وعشرين ولا مناقاة فان مفهوم الـسد غير مراد فرواية الخمس والعشرين داخلة تحت رواية السبع والعشرين أو أنه أخبر ﷺ بالأقل عددا أولا ثم أخبر بالأكثر وانه زيادة تنزل الله بها وقد زعم قوم أن السبع محمولة على من صلى في المسجد والخمس لمن صلى في غيره وقيل السبع لبعيد المسجد والخمس لقربه ومنهم من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاهما المصنف في فتح البارى وهى اقوال تخمينية ليس عليها نص والجزء والدرجة بمعنى واحد



هنا لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد ورد تفسيرهما بالصلاة وان صلاة الجماعة بسبع وعشرين صلاة فرادى والحديث حث على الجماعة . وفيه دليل على عدم وجوبها وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بقوله :

٢ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « والذي نفسي بيده » أي في ملكه وتحت تصرفه ( لقد هممت ) جواب القسم والاقسام منه ﷺ لبيان عظم شأن ما يذكره زجرأ عن ترك الجماعة ( أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف ) في الصحاح خالف إلى فلان أي أنه إذا غاب عنه ( إلى رجال لا يشهدون الصلاة ) أي لا يحضرون الجماعة ( فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عرقا ) بفتح المهملة وسكون الراء ثم قاف هو العظم إذا كان عليه لحم ( سمينا أو مرماتين ) تنية مرماة بكسر الميم فراء ساكنة وقد تفتح الميم وهي ما بين ضلع الشاة من اللحم ( حسنتين ) بمهملتين من الحسن ( لشهد العشاء ) أي صلاته في جماعة ( متفق عليه ) أي بين الشيخين ( واللفظ للبخاري ) والحديث دليل على وجوب الجماعة عينا لا كفاية إذ قد قام بها غيرهم فلا يستحقون العقوبة ولا عقوبة إلا على ترك واجب أو فعل محرم . وإلى أنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ومن أهل البيت أبو العباس وقالت به الظاهرية وقال داود أنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا لأن الشرطية لا بد لها من دليل ولذا قال أحمد وغيره أنها واجبة غير شرط وذهب أبو العباس تحصيلاً للمذهب الهادي أنها فرض كفاية وإليه ذهب الجمهور من متقدي الشافعية وكثير من الحنفية والمالكية وذهب زيد بن علي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والناصر إلى أنها سنة مؤكدة استدلل القائل بالوجوب بحديث الباب لأن العقوبة البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من الأحاديث كحديث ابن أم مكتوم أنه قال « يا رسول الله قد علمت ما بي وليس لي قائد وإن بيني وبين المسجد شجرا



ونحلا ولا أقدر على قائد كل ساعة قال ﷺ اتسمع الإقامة قال نعم قال فاحضرها» أخرجه احمد وابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلفظ «أتسمع الأذان قال نعم قال فأتها ولو حبوا» والاحاديث في معناه كثيرة ويأتي حديث ابن أم مكتوم وحديث ابن عباس وقد أطلق البخارى الوجوب عليها وبوبه بقوله باب وجوب صلاة الجماعة وقالوا هي فرض عين إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد اسقط وجوبها فعل النبي ﷺ ومن معه لها . وأما التحريق في العقوبات بالنار فإنه وإن قد ثبت النهي عنه عاما فهذا خاص وأدلة القائل بأنها فرض كفاية أدلة من قال انها فرض عين بناء على قيام الصارف للأدلة على فرض العين الى فرض الكفاية وقد أطال القائلون بالسنية الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفى وأقربها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعله ﷺ واستدل القائل بالسنية بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد» فقد اشتركا في الفضيلة ولو كانت الفرادى غير مجزئة لما كانت لها فضيلة أصلا وحديث « اذا صليتما في رحالكما » فأثبت لها الصلاة في رحالهما ولم يبين انها اذا كانت جماعة وسيأتى

٣ ( وعنه أى أبى هريرة ) قال قال رسول الله ﷺ « أثقل الصلاة على المنافقين ) فيه أن الصلاة كلها عليهم ثقيلة فانهم الذين اذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ولكن الأثقل عليهم ( صلاة العشاء ) لانها في وقت الراحة والسكون ( وصلاة الفجر ) لانها في وقت النوم وليس لهم داع دينى ولا تصديق بأجرها حتى يبعثهم على إتيانها ويخف عليهم الاتيان بهما ولا نهما في ظلمة الليل وداعى الرياء الذى لأجله يصلون منتف لعدم مشاهدة من يراءونه من الناس إلا القليل فانتفى الباعث الدينى منهما كما انتفى في غيرها ثم انتفى الباعث الدنيوى الذى في غيرها ولذا قال ﷺ ناظرا الى انتفاء الباعث الدينى عندهم ( ولو يعملون ما فيها ) في فعلهما من الأجر ( لا توها ) الى المسجد ( ولو حبوا ) أى ولو مشوا حبوا أى كحبو الصبي على يديه وركبتيه وقيل هو الزحف على الركب وقيل على الأست



وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني « ولو حبوا على يديه ورجليه » وفي رواية جابر عنده أيضاً بلفظ « ولو حبوا أو زحفا » فيه حث بليغ على الاتيان إليهما وأن المؤمن اذا علم مافيهما أتى إليهما على أى حال فانه ما حال بين المنافق وبين هذا الاتيان إلا عدم تصديقه بما فيهما (متفق عليه)

٤ (وعنه) أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (قال أتى النبي ﷺ رجل أعمى) قد وردت بتفسيره الرواية الاخرى وأنه ابن أم مكتوم (قال يارسول الله ليس لى قائد يقودنى الى المسجد فرخص له) أى فى عدم إتيان المسجد (فلما ولى دماه فقال « هل تسمع النداء ») وفى رواية الاقامة (بالصلاة) قال نعم « قال فأجب » رواه مسلم (كان الترخيص أولاً مطلقاً عن التقييد بسماعه النداء فرخص له ثم سأله هل تسمع النداء قال نعم فأمره بالاجابة ومفهومه أنه اذا لم يسمع النداء كان ذلك عذراً له واذا سمعه لم يكن له عذر عن الحضور . والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عينا لكن ينبغى أن يقيد الوجوب عينا على سامع النداء لتقييد حديث الأعمى وحديث ابن عباس له وما أطلق من الأحاديث يحمل على المقيّد . واذا عرفت هذا فاعلم أن الدعوى وجوب الجماعة عينا أو كفاية والدليل هو حديث الهـم بالتحريق وحديث الأعمى وهما إنما دلا على وجوب حضور جماعته ﷺ فى مسجده لسامع النداء وهو أخص من وجوب الجماعة ولو كانت الجماعة واجبة مطلقاً لبين ﷺ ذلك للأعمى ولقال له انظر من يصلى معك ولقال فى المتخلفين إنهم لا يحضرون جماعته ﷺ ولا يجمعون فى منازلهم والبيان لا يجوز تأخيرهم عن وقت الحاجة فالأحاديث إنما دلت على وجوب حضور جماعته ﷺ عينا على سامع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا (١) . وفيه أنه لا يرخّص لسامع النداء عن الحضور وإن كان له عذر فان هذا ذكر العذر وأنه لا يجزى قائداً فلم يعذره إذن ويحتمل أن

(١) هذه تخصيص بدون دليل والحق ان ظاهر الأحاديث ينفيد وجوب

الجماعة تنبه لذلك



الترخيص له ثابت للمعذر ولكنه أمره بالأجابة ندبا لا وجوبا ليحجز الأجر في ذلك والمشقة تغتفر بما يجده في قلبه من الروح في الحضور ويدل لكون الأمر للندب أى مع العذر قوله :

٥ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر » رواه ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم وإسناده على شرط مسلم لكن رجح بعضهم وقفه ) الحديث أخرج من طريق شعبة موقوفا ومرفوعا والموقوف فيه زيادة : إلا من عذر فان الحاكم وقفه عند أكثر أصحاب شعبة وأخرج الطبراني في الكبير من حديث أبي موسى عنه ﷺ « من سمع النداء فلم يجب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاة له » قال الهيثمي فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة . وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بزيادة « قالوا وما العذر قال خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التي صلى » باسناد ضعيف والحديث دليل على تأكيد الجماعة وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين ومن يقول إنها سنة يقول قوله « فلا صلاة له » أى كاملة وأنه نزل نفي الكمال منزلة نفي الذات مبالغة . والأعذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومن أكل كرانا أو نحوه من ذوات الريح الكريهة فليس له أن يقرب المسجد قيل ويحتمل أن يكون الذهى عنها لما يلزم من أكلها من تقويت الفريضة فيكون آكلها آثما لما تسبب له من ترك الفريضة ولكن لعل من يقول إنها فرض عين يقول تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصلها جماعة

٦ ( وعن يزيد بن الأسود رضى الله عنه ) هو أبو جابر يزيد بن الأسود السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو والمد ويقال الخزاعي ويقال العامري روى عنه ابنه جابر وعداده في أهل الطائف وحديثه في الكوفيين ( أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصبح فلما صلى رسول الله ﷺ ) أى فرغ من صلاته ( اذا هو



٢٨ من صلى الفرض وحده ثم وجد جماعة قائمة يصلى معها وتكون له نقلا

برجلين لم يصليا ( أى معه ) فدعا بهما فجىء بهما ترعد ) بضم المهملة ( فرائصهما ) جمع فريضة وهى اللحمة التى بين جنب الدابة وكتفها أى ترجف من الخوف قاله فى النهاية ( فقال لها « ما منعكما أن تصليا معنا » ) قالوا قد صلينا فى رحالنا جمع رحل بفتح الراء وسكون المهملة هو المنزل ويطلق على غيره ولكن المراد هنا به المنزل ( قال فلا تفعلوا اذا صليتما فى رحالكما ثم أدركتما الامام ولم يصل فصليا معه فانها ) أى الصلاة مع الامام بعد صلاتهما الفريضة ( لكما نافلة ) والفريضة هى الأولى سواء صليت جماعة أو فرادى لا طلاق الخبر ( رواه احمد واللفظ له والثلاثة وصححه ابن حبان والترمذى ) زاد المصنف فى التلخيص : والحكم والدارقطنى وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن زيد بن الاسود عن أبيه . وقال الشافعى فى القديم إسناداه مجهول قال البيهقى لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر غير يعلى . قلت يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائى وغيره انتهى . وهذا الحديث وقع فى مسجدا خفيف فى حجة الوداع فدل على مشروعية الصلاة مع الامام اذا وجده يصلى أو سيصلى بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى والأولى هى الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث وظاهره إنه لا يحتاج إلى رفض الأولى وذهب الى هذا زيد بن على والمؤيد وجماعة من الآل وهو قول الشافعى . وذهب الهادى ومالك وهو قول الشافعى إلى أن الثانية هى الفريضة لما أخرجه أبو داود من حديث زيد بن عامر « أنه ﷺ قال اذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة » وأجيب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووى وغيره وقال البيهقى هو مخالف لحديث زيد بن الاسود وهو أصح رواه الدار قطنى بلفظ « وليجعل التى صلى فى بيته نافلة » قال الدار قطنى هذه رواية ضعيفة شاذة وعلى هذا القول لابد من الرفض للأولى بعد دخوله فى الثانية وقيل بشرط فراغه من الثانية صحيحة وللشافعى قول ثالث أن الله تعالى يحتسب بأيهما شاء « لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك » أو ذلك اليك ؟ إنما ذلك الى الله تعالى يحتسب



بأيهما شاء» أخرجه مالك في الموطأ وقد عورض حديث الباب بما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن عمر يرفعه « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » وبحاج عنه بأن المنهي عنه أن يصلي كذلك على أنهما فريضة لا على أن أحدهما نافلة أو المراد لا يصليهما مرتين منفردا ثم ظاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها وإليه ذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لا يعاد إلا الظهر والعشاء أما الصبح والعصر فلا للنهي عن الصلاة بعدهما وأما المغرب فلا لأنها وتر النهار فلو أعادها صارت شفعا وقال مالك إذا كان صلاها في جماعة لم يعدها وإن كان أصلاها منفردا أعادها . والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك بل في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان في صلاة الصبح فيكون أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة ويخص به عموم النهي عن الصلاة في الوقتين

٧ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر ) أى للحرام أو مطلقا فيشمل تكبير النقل ( فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر ) زاده تأكيذا لما أفاده مفهوم الشرط كما في سائر الجمل الآتية ( وإذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع ) أى حتى يأخذ في الركوع لا حتى يفرغ منه كما يتبادر من اللفظ ( وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد ) أخذ في السجود ( فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد وإذا صلى قائما فصلوا قياما وإذا صلى قاعدا ) لعذر ( فصلوا فعودا أجمعين ) هكذا بالنصب على الحال وهى رواية في البخارى وأكثر الروايات على أجمعين بالرفع تأكيذا لضمير الجمع ( رواه أبو داود وهذا لفظه وأصله في الصحيحين ) إنما يفيد جعل الامام مقصورا على الاتصاف بكونه مؤتما به لا يتجاوز المؤتم إلى مخالفته . والائتمام الاقتداء والاتباع والحديث دل على أن شرعية الامامة ليقضى بالامام ومن شأن التابع والمأموم أن لا يتقدم متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه بل يراقب أحواله ويأتى على أثرها بنحو فعله ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شئ من الاحوال وقد فصل الحديث ذلك بقوله فاذا



كبر إلى آخره ويقاس ما لم يذكر من أحواله كالتسليم على ما ذكره من خالفه في شيء مما ذكر فقد أثم ولا تقسد صلاته بذلك إلا أنه إن خالف في تكبيرة الاحرام بتقديمها على تكبيرة الامام فانها لا تنعقد معه صلاته لأنه لم يجعله إماماً إذ الدخول بها بعده وهي عنوان الاقتداء به واتخاذها إماماً. واستدل على عدم فساد الصلاة بمخالفته لامامه بأنه عليه السلام توقع من سابق الامام في ركوعه أو سجوده بأن الله يجعل رأسه رأس حمار ولم يأمره باعادة صلاته ولا قال فانه لا صلاة له. ثم الحديث لم يشترط المساواة في النية فدل أنها اذا اختلفت نية الامام والمأموم كأن ينوي أحدهما فرضاً والآخر نفلاً أو ينوي هذا عصرًا والآخر ظهراً أنها تصح الصلاة جماعة واليه ذهب الشافعية ويأتى الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاة معاذ وقوله « واذا قال سمع الله لمن حمده » يدل أنه الذي يقوله الامام ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقد ورد زيادة الواو وورد بحذف اللهم والكل جائز والأرجح العمل بزيادة اللهم وزيادة الواو لانهما يفيدان معنى زائداً. وقد احتج بالحديث من يقول إنه لا يجمع الامام والمؤتم بين التسميع والتحميد وهم الهادوية والحنفية قالوا: ويشرع للامام والمنفرد التسميع وقد قدمنا هذا وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الامام والمنفرد ويقول المؤتم سمع الله لمن حمده لحديث أبي هريرة « أنه عليه السلام كان يفعل ذلك » وظاهره منفرداً وإماماً فان صلاته عليه السلام مؤتماً نادرة ويقال عليه فأين الدليل على أنه يشمل المؤتم فان الذي في حديث أبي هريرة هذا أنه يحمده وذبح الامام يحيى والثوري والأوزاعي إلى أنه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم لمفهوم حديث الباب إذ يفهم من قوله « فتقولوا اللهم » الخ أنه لا يقول المؤتم إلا ذلك. وذبح الشافعي إلى أنه يجمع بينهما المصطفى مطلقاً مستدلاً بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبي أوفى أنه عليه السلام كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد » الحديث قال والظاهر عموم أحوال صلاته جماعة ومنفرداً وقد تل عليه « صواكم رأيتموني أصلي » ولا حجة في سائر الروايات



على الاختصار إذ عدم الذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية فتقوله إذا قال الامام  
سمع الله لمن حمده لا يدل على نفي قوله ربنا ولك الحمد وقوله قولوا ربنا لك الحمد  
لا يدل على نفي قول المؤتم سمع الله لمن حمده وحديث ابن أبي أوفى في حكايته  
لفعله صلى الله عليه وآله وسلم زيادة وهي مقبولة لأن القول غير معارض لها وقد  
روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم ينفرد به الشافعي  
ويكون قوله سمع الله لمن حمده عند رفع رأسه وقوله ربنا لك الحمد عند انتصابه  
وقوله (فصلوا قعوداً أجمعين) دليل على أنه يجب متابعة الامام في القعود لعذر  
وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام وقد ورد تعليله بأنه فعل فارس والروم  
أى القيام مع قعود الامام فانه عليه السلام قال «إن كدتم أكثافاً لتفعلون فعل فارس  
والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا» وقد ذهب الى ذلك أحمد بن  
حنبل وإسحاق وغيرهما وذهبت الهادوية ومالك وغيرهم الى أنها لا تصح صلاة  
القائم خلف القاعد لا قائماً ولا قاعدا لقوله عليه السلام «لا تختلفوا على إمامكم ولا تتابعوه  
في القعود» كذا في شرح القاضي ولم يسنده إلى كتاب ولا وجدت قوله ولا  
تتابعوه في القعود في حديث فينظر. وذهب الشافعي إلى أنها تصح صلاة القائم  
خلف القاعد ولا يتابعه في القعود قالوا: لصلاة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في  
مرض موته قياماً حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة فقمع عن يساره فكان  
ذلك ناسخاً لأمره صلى الله عليه وآله وسلم لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة فإن ذلك كان في صلاته  
حين جشش وانفكت قدمه فكان هذا آخر الأمرين فنعين العمل به كذا قرره  
الشافعي. وأجيب بأن الأحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا  
في سياقها. وأما صلاته عليه السلام في مرض موته فقد اختلف فيها هل كان إماماً أو  
مأموماً والاستدلال بصلاته في مرض موته لا يتم إلا على أنه كان إماماً. ومنها  
أنه يحتمل أن الأمر بالجلوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك فيكون هذا  
جمعاً بين الروايتين خارجاً عن المذهبين جميعاً لأنه يقتضى الاختيار له وتتم بين القيام  
والقعود ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم



أنهم أموا قعوداً ومن خلفهم قعود أيضاً منهم أسيد بن حضير وجابر وأنتى به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . وأما حديث « لا يؤمن أحدكم بعدى قاعداً قوماً قياماً » فإنه حديث ضعيف أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي ﷺ وجابر ضعيف جداً وهو مع ذلك مرسل قال الشافعي قد علم من احتج به إنه لا حجة فيه لأنه مرسل ومن رواه رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابراً الجعفي . وذهب أحمد ابن حنبل في الجمع بين الحديثين إلى أنه إذا ابتداء الإمام الراتب الصلاة قاعد المرض يرجى برؤه فانهم يصلون خلفه قعوداً أو إذا ابتداء الإمام الصلاة قائماً نوى المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موته فإنه ﷺ لم يأمرهم بالقعود لأنه ابتداء إمامهم صلاته قائماً ثم أمهم ﷺ في بقية الصلاة قاعداً بخلاف صلاته ﷺ بهم في مرضه الأول فإنه ابتداء صلاته قاعداً فأمرهم بالقعود وهو جمع حسن

٨ ( وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً « فقال تقدموا فأتوا بني ولياً ثم بكم من بعدكم » رواه مسلم ) كأنهم تأخروا عن القرب والدنو منه ﷺ وقوله « اتتمو بني » أى اقتدوا بأفعالي وليقتد بكم من بعدكم مستدلين بأفعالكم على أفعالي . والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الإمام ممن لا يراه ولا يسمعه كأهل الصف الثانى يقتدون بالاول وأهل الصف الثالث بالثانى ونحوه أو بمن يبلغ عنه . وفي الحديث حث على الصف الأول وكرهه البعد عنه وتام الحديث « لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله »

٩ ( وعن زيد بن ثابت قال احتجر ) هو بالراء المنع أى اتخذ شيئاً كالْحِجْرَةِ من الخصف وهو الحصير ويروى بالزاي أى اتخذ حاجزاً بينه وبين غيره أى مانعاً ( رسول الله ﷺ حجرة مخضفة فصلى فيها فتتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته الحديث وفيه « أفضل صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة » متفق عليه )



وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب صلاة التطوع وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد إذا لم يكن فيه تضيق على المصلين لأنه كان يفعله بالليل ويبسط بالنهار وفي رواية لمسلم « ولم يتخذها دائماً » وقوله فتتبع من التبع الطلب والمعنى طلبوا موضعه واجتمعوا إليه وفي رواية البخارى « فنار إليه » وفي رواية له « فصلى فيها ليالى فصلى بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال قد عرفت الذى رأيت من صنيعكم فصلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » هذا لفظه وفي مسلم قريب منه والمصنف ساق الحديث في أبواب الامامة لافادة شرعية الجماعة في السالة وقد تقدم معناه في التطوع

١٠ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبي ﷺ « أتريد يا معاذ أن تكون فتاناً ؟ إذا أمت الناس فأقرأ بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى وأقرأ باسم ربك والليل إذا يغشى » متفق عليه واللفظ لمسلم ( الحديث في البخارى لفظه « أقبل رجل ناضحين (١) وقد جنح الليل فوافق معاذ يصلى فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ فقرأ معاذ سورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل بعد أن قطع الاقتداء بمعاذ وأتم صلاته منفرداً » وعليه بوب البخارى بقوله : إذا طول الامام وكان للرجل أى المأموم حاجة فخرج . وبلغه أن معاذ نال منه وقد جاء ما قاله معاذ مفسراً بما عظم « فبلغ ذلك معاذ فقال إنه منافق فأبى النبي ﷺ فشكا معاذاً فقال النبي ﷺ : أفأتان أنت يا معاذ أو فاتن أنت ثلاث مرات فلو صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل إذا يغشى فانه يصلى وراءك الكبير والضعيف ودو الحاجة » وله في البخارى الفاظ غير هذه والمراد بفتان أى أتعذب أصحابك بالتطويل وحمل ذلك على كراهة المأمومين للاطالة وإلا فانه ﷺ قرأ الأعراف في المغرب

(١) تنبيه ناضج وهو الحيوان الذى يستقى عليه



وغيرها . وكان مقدار قيامه في الظهر بالستين آية وقرأ بأقصر من ذلك . والحاصل أنه يختلف ذلك باختلاف الأوقات في الامام والمؤمنين . والحديث دليل على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل فان معاذاً كان يصلى فريضة العشاء معه عليه السلام ثم يذهب الى أصحابه فيصليها بهم نقلاً وقد أخرج عبد الرزاق والشافعي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح وفيه « هي له تطوع » وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح الباري وقد كتبنا فيه رسالة مستقلة جواب سؤال وأبنا فيها عدم نهوض الحديث على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل . والحديث أفاذ أنه يخفف الامام في قراءته وصلاته وقد عين عليه السلام مقدار القراءة ويأتى حديث « اذأم أحدكم الناس فليخفف »

١١ ( وعن عائشة رضى الله عنها في قصة صلاة رسول الله عليه السلام بالناس وهو مريض قالت فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر ) هكذا في رواية البخارى في ( باب الرجل يأتى بالامام ) تعيين مكان جلوسه عليه السلام وأنه عن يسار أبي بكر وهذا هو مقام الامام ووقع في البخارى في ( باب حد المريض أن يشهد الجماعة ) بلفظ « جلس إلى جنبه » ولم يعين فيه محل جلوسه لكن قال المصنف : إنه عين المحل في رواية باسناد حسن « أنه عن يساره » قلت : حيث قد ثبت في الصحيح في بعض رواياته فهي تبين ما أجمل في أخرى وبه يتضح أنه عليه السلام كان إماماً ( فكان ) النبي عليه السلام ( يصلى بالناس جالساً وأبو بكر ) يصلى ( قائماً ) يقتدى أبو بكر بصلاة النبي عليه السلام ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر . متفق عليه ) فيه دلالة على أنه يجوز وقوف الواحد عن يمين الامام وإن حضر معه غيره ويحتمل أنه صنع ذلك ليبين عنه أبو بكر أو لكونه كان إماماً أول الصلاة أو لكون الصف قد ضاق أو لغير ذلك من المحتملات ومع عدم الدليل على أنه فعل لواحد منها فالظاهر الجواز على الإطلاق وقولها « يقتدى أبو بكر » يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الائتمام فيكون أبو بكر إماماً ومأموماً ويحتمل أن يكون أبو بكر إماماً كان مبلغاً وليس بامام . واعلم أنه قد وقع الاختلاف في



حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي ﷺ إماماً أو مأموماً ووردت الروايات بما يفيد هذا وما يفيد هذا لكننا قدمنا ظهور أنه ﷺ كان الامام فمن العلماء من ذهب إلى الترجيح بين الروايات فرجح أنه ﷺ كان الامام لوجوه من الترجيح مستوفاة في فتح الباري وفي الشرح بعض من ذلك . وتقدم في شرح الحديث التاسع بعض وجوه ترجيح خلافه ومن العلماء من قال بتعدد القصة وأنه ﷺ صلى تارة إماماً وتارة مأموماً في مرض موته هذا . وقد استدل بحديث عائشة هذا وقولها « يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ » ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر » أن أبا بكر كان مأموماً إماماً وقد بوب البخاري على هذا فقال ( باب الرجل يأتي بالامام ويأتم الناس بالمأموم ) قال ابن بطال هذا يوافق قول مسروق والشعبي : إن الصفوف يؤم بعضها بعضها خلافاً للجمهور قال المصنف : قال الشعبي من أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة إنه أدركها ولو كان الامام رفع قبل ذلك لأن بعضهم لبعض أئمة فهذا يدل أنه يرى أنهم متحملون عن بعضهم بعضها ما يتحملة الامام ويؤيد ما ذهب إليه قوله ﷺ « تقدموا فأتموا بي وليأتم بكم من بعدكم » وقد تقدم . وفي رواية مسلم « أن أبا بكر كان يسمعهم التكبير » دليل على أنه يجوز رفع الصوت بالتكبير لاسماع المأمومين فيتبعونه وأنه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وفيه خلاف للمالكية قال القاضي عياض عن مذهبهم إن منهم من يبطل صلاة المقتدى ومنهم من لا يبطلها ومنهم من قال إن أذن له الامام بالاسماع صح الاقتداء به وإلا فلا ولهم تفاصيل غير هذه ليس عليها دليل وكأنهم يقولون في هذا الحديث : إن أبا بكر كان هو الامم ولا كلام أنه يرفع صوته لاعلام من خلفه

١٢ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « اذا أم أحدكم الناس فليخفف فان فيهم الصغير والكبير والضعيف وذو الحاجة ) وهؤلاء يريدون التخفيف فيلاحظهم الامام ( وإذا صلى وحده فليصل كيف شاء » متفق



عليه ) مخففا ومطولا . وفيه دليل على جواز تطويل المنفرد للصلاة في جميع أركانها ولو خشي خروج الوقت وصححه بعض الشافعية ولكنه معارض بحديث أبي قتادة « إنما التفريط أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى » أخرجه مسلم فإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ويحتمل أنه إنما يريد بالمؤخر حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلا حتى خرج وأما من خرج وهو في الصلاة فلا يصدق عليه ذلك

١٣ ( وعن عمرو بن سلمة ) بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما قاله البخاري وغيره وقال مسلم وآخرون يريد بضم الباء الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية خدال مهملة هو عمرو بن سلمة الجرمي بالجيم والراء مخفف قال ابن عبد البر : عمرو بن سلمة أدرك زمن النبي ﷺ وكان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ لأنه كان أقواهم للقرآن وقيل إنه قدم على النبي ﷺ مع أبيه ولم يختلف في قدوم أبيه نزل عمرو البصرة وروى عنه أبو قلابة وعامر الاحول وأبو الزبير المكي ( قال قال أبي ) أي سلمة بن قيسع لضم النون أو ابن لأي بفتح اللام وسكون الهمة على الخلاف في اسمه ( جئتم من عند النبي ﷺ حفا ) نصب على صفة المصدر المحذوف أي نبوة حقا أو أنه مصدر مؤكد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حقا فهو مصدر مؤكد لغيره ( قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآنا قال ) أي عمرو بن سلمة ( فظروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآنا ) وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته أنه كان يتلقى الركبان الذين كانوا يفدون اليه ﷺ ويمرون بجمرو وأهله فكان يتلقى منهم ما يقرءونه وذلك قبل إسلام أبيه وقومه ( فقدموني وأنا ابن ست أو سبع سنين . رواه البخاري وابوداود والنسائي ) فيه دلالة على ان الأحق بالامامة الاكثر قرآنا ويأتي الحديث بذلك قريبا وفيه ان الامامة افضل من الأذان لأنه لم يشترط في المؤذن شرطا . وتقديره وهو ابن سبع سنين دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه



لا كراهة في إمامة المميز . وكرهها مالك والثوري وعن أحمد وإبي حنيفة روايتان والمشهور عنهما الاجزاء في النوافل دون الفرائض وقال بعدم صحتها الهادي والناصر وغيرهما قياسا على المجنون قالوا : ولا حجة في قصة عمرو هذه لانه لم يرو أن ذلك كان عن أمره ﷺ ولا تقريره واجيب بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي ولا يقرر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الاسلام وقد نبه ﷺ بالوحي على التقذى الذي كان في نعله فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك . وقد استدل ابو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل والوفد الذين قدموا عمرا كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم : ولا نعلم لهم مخالفا في ذلك واحتمال انه أهمهم في نافلة يبعده سياق القصة فانه ﷺ علمهم الأوقات للفرائض ثم قال لهم « إنه يؤمكم أكثركم قرآنا » وقد اخرج ابو داود في سننه قال عمرو فما شهدت مشهدا في جرم (اسم قبيلة) إلا كنت إمامهم وهذا يعم الفرائض والنوافل (قلت) ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض والنفل وانه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك الى دليل . ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل كذا في الشرح وفيه تأمل

١٤ (وعن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » الظاهر ان المراد أكثرهم له حفظا وقيل أعلمهم بأحكامه والحديث الاول يناسب القول الاول (فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما) اى إسلاما (وفي رواية سنا) عوضا عن سلما (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبره) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء الفراه ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويختص به (إلا باذنه» رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الأقرأ على الأقله وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد . وذهبت الهاذوية الى أنه يقدم الأقله على الأقرأ لأن الذى يحتاج اليه من القراءة مضبوط والذى يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط وقد يعرض في الصلاة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا كامل الفقه قالوا : ولهذا قدم



عليه السلام أبا بكر على غيره مع قوله أقرؤكم أبي قالوا : والحديث خرج على ما كان عليه حال الصحابة من أن الأقرأ هو الأفقه وقد قال ابن مسعود : ما كنا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف حكمها وأمرها ونهيها ولا يخفى أنه يبعد هذا قوله « فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » فانه دليل على تقديم الأقرأ مطلقا والأقرأ على مفسر و به هو الأعلم بالسنة فلوأريد به ذلك لكان القسمان قسما واحدا وقوله « فأقدمهم هجرة » هو شامل لمن تقدم هجرة سواء كان فى زمنه عليه السلام أو بعده كمن يهاجر من دار الكفار الى دار الاسلام وأما حديث « لا هجرة بعد الفتح » فالمراد من مكة الى المدينة لأنهما جميعا صارا دار إسلام ولعله يقال : وأولاد المهاجرين لهم حكم آبائهم فى التقديم وقوله « سلما » أى من تقدم إسلامه يقدم على من تأخر وكذا رواية سنا أى الأكبر فى السن وقد ثبت فى حديث مالك بن الحويرث « ليؤمكم أكبركم » ومن الذين يستحقون التقديم قریش لحديث « قدموا قریشا » قال الحافظ المصنف إنه قد جمع طرقه فى جزء كبير . ومنهم الأحسن وجها لحديث ورد به وفيه راو ضعيف وأما قوله « ولا يؤمن الرجل الرجل فى سلطانه » فهو نهى عن تقديم غير السلطان عليه والمراد ذو الولاية سواء كان السلطان الأعظم أو نائبه وظاهره وإن كان غيره أكثر قرآنا وفتها فيكون هذا خاصا وأول الحديث عام ويلحق بالسلطان صاحب البيت حديث بخصوصه بأنه الأحق . أخرج الطبرانى من حديث ابن مسعود « لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت » قال المصنف رجاله ثقات وأما إمام المسجد فإن كان عن ولاية من السلطان أو عامله فهو داخل فى حكم السلطان وإن كان باتفاق من أهل المسجد فيحتمل أنه يصير بذلك أحق وأنها ولاية خاصة وكذلك الدهى عن العقود مما يختص به السلطان فى منزله أو الرجل من فراش وسرير ونحوه ولا يقعد فيه أحد الا بأذنه ونحوه قوله :

١٥ ( ولا بن ماجه من حديث جابر رضى الله عنه ولا تؤمن امرأة رجلا ولا اعرابى مهاجرا ولا فاجر مؤمنا وإسناده واه ) فيه عبدالله بن محمد العدوى



عن علي بن زيد بن جدعان والعدوى اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف وله طرق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو متهم بسرقة الحديث وتخليط الأسانيد وهو يدل على أن المرأة لا تؤم الرجل وهو مذهب الهادوية والحنفية والشافعية وغيرهم وأجاز المزني وأبو ثور إمامة المرأة وأجاز الطبري إمامتها في التراجم إذا لم يحضر من يحفظ القرآن وحجتهم حديث أم ورقة وسيأتى ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون الحديث ضعيف . ويدل أيضا على أنه لا يؤم الاعرابي مهاجرا ولله محمول على الكراهة إذ كان في صدر الاسلام . ويدل أيضا على أنه لا يؤم الفاجر وهو المنبعث في المعاصي مؤمنا وإلى هذا ذهب الهادوية فاشتروا عدالة من يصلي خلفه وقالوا لا تصح إمامة الفاسق . وذهبت الشافعية والحنفية الى صحة إمامته مستدلين بما يأتى من حديث ابن عمر وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر الا أنها كلها ضعيفة وقد عارضها حديث « لا يؤمكم ذو جراءة في دينه » ونحوه وهي أيضا ضعيفة قالوا فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا الى الأصل وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته وأيد ذلك فعل الصحابة فانه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم أنه قال « أدركت عشرة من أصحاب محمد ﷺ يصلون خلف أئمة الجور » ويؤيده أيضا حديث مسلم « كيف أنت اذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها قال فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها فان أدركتها معهم فصل فانها لك نافلة » فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة لأنهم أخرجوها عن وقتها وظاهره أنهم لو صلوها في وقتها لمكان مأمورا بصلاتها خلفهم فريضة

١٦ ( وعن أنس رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « رسوا » أى فى صلاة الجماعة بضم الراء والصاد المهملة من رص البناء ( صفوفكم ) بانضمام بعضكم الى بعض ( وقاربوا بينها ) أى بين الصفوف ( وحاذوا ) أى يساوى بعضكم بعضا فى الصف ( فلا عناق » رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ) تمام الحديث



من سنن أبي داود « فوالذي تقسى بيده إني لأرى الشياطين تدخل في خلل الصف كأنها الحذف » بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة هي صفار الغنم . وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير فقال « أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه فقال : أقيموا صفوفكم ثلاثا والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم قال فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه » وأخرج أبو داود عنه أيضا قال « كان النبي ﷺ يسوينا في الصفوف كما يقوم القداح حتى اذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وقفهنا أقبل ذات يوم بوجهه اذا رجل منتدز بصدرة فقال لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » وأخرج أيضا من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه « قال كان رسول الله ﷺ يتخلل الصف من ناحية الى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم » وهذه الأحاديث والوعيد الذى فيها دالة على وجوب ذلك وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يفيد حديث أنس عنه ﷺ « أتموا الصف المقدم ثم الذى يليه فما كان من تنص فليكن في الصف » المؤخر « أخرج أبو داود فانك ترى الناس في المسجد يقومون للجماعة وهم لا يمثلون الصف الاول لو قاموا فيه فاذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفًا على اثنين وعلى ثلاثة وبحره . وأخرج أبو داود من حديث جابر بن سمرة « قال قال رسول الله ﷺ ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم قلنا وكيف تصف الملائكة عند ربهم قال يتمون الصفوف المقدمة ويترأصون في الصف » وورد في سد الزرج في الصفوف أحاديث كحديث ابن عمر « ما من خطوة أعظم أجرا من خطوة منادها الرجل في فرجة في الصف فسدھا » أخرجه الطبراني في الاوسط وأخرج أيضا فيه من حديث عائشة « قال ﷺ من سد فرجة في صفوفه الله بها درجة وبنى له بيتا في الجنة » قال الهيثمي فيه مسلم ابن خالد الزنجي وهو ضعيف وندب ابن حبان وأخرج البزار من حديث أبي جحيفة عنه ﷺ « من سد فرجة في الصف غفر له » قال الهيثمي إسناده حسن ويغنى عنه « رصوا



## ميمنة الصف الاول . والصف بين السوارى . الواحد مع الامام ٤١

صفوفكم » الحديث إذ الفرج إنما تكون من عدم رصهم الصفوف  
١٧ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « خير صفوف  
الرجال أولها ) أى أكثرها أجرا وهو الصف الذى تصلى الملائكة على من صلى  
فيه كما يأتى ( وشرها آخرها ) أقلها أجرا ( وخير صفوف النساء آخرها وشرها  
أولها » رواه مسلم ) ورواه أيضا البزار والطبرانى فى الكبير والأوسط  
والاحاديث فى فضائل الصف الاول واسعة . أخرج أحمد - قال الهيثمى رجاله  
موثقون - والطبرانى فى الكبير من حديث أبى إمامة « قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : إن الله وملائكته يصلون على الصف الاول قالوا يا رسول  
الله وعلى الثانى قال وعلى الثانى وأخرج أحمد والبزار - قال الهيثمى رجاله  
ثقات - من حديث النعمان بن بشير « قال سمعت رسول الله ﷺ أستغفر للصف  
الاول ثلاثا وللثانى مرتين وللثالث مرة » قال الهيثمى فيه أيوب بن عتبة ضعفه  
من قبل حفظه . ثم قد ورد فى ميمنة الصف الاول ومسامطة الامام وأفضليته  
على الايسر أحاديث فأخرج الطبرانى فى الأوسط من حديث أبى بردة « قال  
قال رسول الله ﷺ إن استطعت أن تكون خلف الامام وإلا فعن يمينه » قال  
الهيثمى فيه من لم أجده ذكره وأخرج أيضا فى الأوسط والكبير من حديث  
ابن عباس « عليكم بالصف الاول وعليكم بالميمنة وإياكم والصف بين السوارى »  
قال الهيثمى فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف . واعلم أن الأئمة بالصف  
الاول أولوا الاحلام والنهى فقد أخرج البزار من حديث عامر بن ربيعة قال  
قال رسول الله ﷺ « ليلنى منكم أهل الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم » قال  
الهيثمى فيه عاصم بن عبيد الله العمري والأكثر على تضعيفه واختلاف فى  
الاحتجاج به وأخرجه مسلم والاربعة من حديث ابن مسعود بزيادة « ولا تختلفوا  
فتختلف قلوبكم وإياكم وهيشات (١) الاسواق » وفى الباب أحاديث غيره وفى  
حديث الباب دلالة على جواز استغفار النساء صفوفا وظاهره سواء كانت صلاتهن



مع الرجال أو مع النساء وقد علل خيريته آخر صفوفهن بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال وعن رؤيتهن وسماع كلامهم إلا أنها علة لا تتم إلا اذا كانت صلاتهن مع الرجال وأما اذا صلين وإمامتهن امرأة فصنوفهن كصفوف الرجال أفضلهما وأولها

١٨ (وعن ابن عباس قال : صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ) هي ليلة مبيتة عنده المعروفة ( فقممت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه . متفق عليه ) دل على صحة صلاة المتنفل بالمتنفل وعلى أن موقف الواحد مع الامام عن يمينه بدليل الادارة اذ لو كان اليسار موقفا له لما أداره في الصلاة . والى هذا ذهب الجماهير وخالف النخعي فقال : اذا كان الامام وواحد قام الواحد خلف الامام فان ركع الامام قبل أن يجيئ أحد قام عن يمينه أخرجه سعيد بن منصور ووجه بأن الامامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك قيل ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الامام لأنه ﷺ لم يأمر ابن عباس بالاعادة وفيه أنه لا يجوز أنه لم يأمره لأنه معذور بجهله أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة ثم قوله « فجعلني عن يمينه » ظاهر في أنه قام مساويا له وفي بعض ألفاظه « فقممت الى جنبه » وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلا الا أنه قد أخرج بن جريج « قال : قلنا لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه قال : الى شقه قلت : أيماذيه حتى يصف معه لا يفوت احدهما الاخر قال : نعم قلت : بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال : نعم » ومثله في الموطأ عن عمر من حديث ابن مسعود أنه صف معه فقربه حتى جعله حذاءه عن يمينه

١٩ (وعن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله ﷺ فقممت وبتيم خلفه ) فيه العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيد ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم التيم ضميرة وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة ( وأم سليم ) هي أم أنس واسمها مليكة مصغراً ( خلعنا . متفق عليه ) واللفظ للبخاري ) دل الحديث على صحة الجماعة في النفل وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك



كما تدل عليه التنصتة . وعلى أن مقام الاثنين خلف الامام . وعلى أن الصغير يمتد بوقوفه ويسد الجناح وهو الظاهر من لفظ اليتيم إذ لا يتم بعد الاحتلام وعلى أن المرأة لا تصف مع الرجال وأنها تنفرد في الصف وأن عدم امرأة تنضم اليها عذر في ذلك فان انضمت المرأة مع الرجل أجزأت صلاتها لأنه ليس في الحديث إلا تقريرها على التأخر وأنه موقفها وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره . وعند الهادوية أنها تقسد عليها وعلى من خلفها وعلى من في صفها إن علموا وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على الفساد في صورتين ٢٠ وعن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف فقال له النبي ﷺ « زادك الله حرصا » أى على طلب الخير (ولا تعد ) بفتح المثناة الفوقية من العود ( رواه البخارى وزاد أبو داود فيه فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف ) الحديث يدل على أن من وجد الامام راكعا فلا يدخل في الصلاة حتى يصل الصف لقوله ﷺ « ولا تعد » وقيل بل يدل على أنه يصح منه ذلك لأنه ﷺ لم يأمره بالاعادة لصلاته فدل على صحتها . قلت لعله ﷺ لم يأمره لأنه كان جاهلا للحكم والجهل عذر . وروى الطبرانى في الاوسط من رواية عطاء عن ابن الزبير — قال الهيثمى رجاله رجال الصحيح — أنه قال « إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب راكعا حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة » قال عطاء قد رأيت يصنع ذلك قال ابن جريج وقد رأيت عطاء يصنع ذلك . قلت وكأنه مبني على أن لفظ ولا تعد بضم المثناة الفوقية من الاعادة أى زادك الله حرصا على طلب الخير ولا تعد صلاتك فانها صحيحة وروى بسكون العين المهملة من العدو وتؤيده رواية ابن السكن من حديث أبي بكرة بلفظ « أقيمت الصلاة فانطلقت أسعى حتى دخات في الصف فلما قضى الصلاة قال : من الساعى آتقا قال أبو بكرة : فقلت : أنا قال ﷺ زادك الله حرصا ولا تعد » والا قرب رواية أنه لا تعد من العود أى لا تعد ساعيا إلى الدخول قبل وصولك الصف فانه ليس في الكلام ما يشعر بفساد



صلاته حتى يفتيه ﷺ بأنه لا يعيدها بل قوله زادك الله حرصاً يشعر بأجزائها ، أو لاتعد من العدو

٢١ (وعن وابصة) بفتح الواو وكسر الموحدة فصاد مهملة وهو أبو قرصافة بكسر القاف وسكون الراء فصاد مهملة وبعد الألف فاء (ابن معبد) بكسر الميم وسكون العين المهملة فذال مهملة وهو ابن مالك من بني أسد بن خزيمه الأنصاري الأسدي نزل وابصة الكوفة ثم تحول إلى الحيرة ومات بارقة (أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة . رواه احمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده وقد قال يبطلانها النخعي وأحمد وكان الشافعي يضمف هذا الحديث ويقول لو ثبت هذا الحديث لقلت به قال البيهقي الاختبار أن يتوقى ذلك لثبوت الخبر المذكور ومن قال بعدم بطلانها استدلل بحديث أبي بكره وأنه لم يأمره ﷺ بالاعادة مع أنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفرداً قالوا فيحمل الأمر بالاعادة ههنا على النسب قيل : والاولى أن يحمل حديث أبي بكره على العذر وهو خشية القوات مع انضمامه بقدر الامكان وهذا لغیر عذر في جميع الصلاة (قلت) وأحسن منه أن يقال هذا لا يعارض حديث أبي بكره بل يوافقه وإنما لم يأمر ﷺ بأبى بكره بالاعادة لانه كان معذوراً بجهله ويحمل أمره بالاعادة لمن صلى حلف الصف بأنه كان عالماً بالحكم ويدل على البطلان أيضاً ما تضمنه قوله :

٢٢ (وله) أي لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لا صلاة لمنفرد خلف الصف) فان النبي ظاهر في نفي الصلحة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (أدخلت) أيها المصلي منفرداً عن الصف (معهم) أي في الصف (أو اجتررت رجلاً) أي من الصف فينضم إليك وتام حديث الطبراني « إن ضاق بك المكان أعد صلاتك فانه لا صلاة لك » وهو في مجمع الزوائد من رواية ابن عباس « اذا انتهى أحدكم الى الصف وقد تم فليجذب إليه رجلاً يقيم»



والى جنبه « قال رواه الطبراني في الأوسط وقال لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الاسناد وفيه السرى بن ابراهيم وهو ضعيف جداً ويظهر من كلام مجمع الزوائد أن في حديث والصة السرى بن اسمعيل وهو ضعيف والشارح ذكر أن السرى في رواية الطبراني التي فيها الزيادة إلا أنه قد أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حبان مرفوعاً « إن جاء أحدكم فلم يجد موضعاً فليختلج إليه رجلاً من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المختلج » وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ أمر الآتي وقد تمت الصنوف بأن يجتذب إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه » وإسناده واه

٢٣ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا سمعتم الاقامة) أى الصلاة (فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة ) قال النووي السكينة التأني في الحركات واجتناب العبث ( والوقار ) في الهيئة كغض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات وقيل معناها واحد وذكر الثانى تأكيذاً وقد نبه في رواية مسلم على الحكمة في شرعية هذا الأدب بقوله في آخر حديث أبي هريرة هذا « فإن أحدكم إذا كان يعتمد إلى الصلاة فانه في صلاة » أى فانه في حكم المصلى فينبغى اعتماد ما يبنى للمصلى اعتماده واجتناب ما يبنى له اجتنابه ( ولا تسرعوا فما أدركتم ) من الصلاة مع الإمام ( فصلوا وما فاتكم فأتوا ) متفق عليه واللفظ للبخارى ) فيه الامر بالوقار وعدم الاسراع في الاتيان إلى الصلاة وذلك لتكثير الخطأ فينال فضيلة ذلك فقد ثبت عند مسلم من حديث جابر « إن بكل خطوة يخطوها إلى الصلاة درجة » وعند أبي داود مرفوعاً « إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه إلى المسجد إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة فدا أنى المسجد فصلى في جماعة غفر له فان جاء وقد صلوا بعضاً وفي بعض فصلى ما أدرك وأم ما بقى كان كذلك وإن أتى المسجد وقد صلوا كان كذلك » وقوله « فما أدركتم فصلوا » جواب شرط محذوف أى إذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الاسراع ونحوه



فأدركتم فصلوا . وفيه دلالة على أن فضيلة الجماعة يدركها ولو دخل مع الامام في أى جزء من أجزاء الصلاة ولو دون ركعة وهو قول الجمهور وذهب آخرون إلى أنه لا يصير مدركا لها إلا بأدراك ركعة لقوله ﷺ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وسيأتى فى الجملة اشتراط إدراك ركعة ويقاس عليها غيرها . وأجيب بأن ذلك فى الأوقات لا فى الجماعة وبأن الجمعة مخصوصة فلا يقاس عليها واستدل بحديث الباب على صحة الدخول مع الامام فى أى حالة أدركه عليها وقد أخرج ابن أبى شعبة مرفوعا « من وجدنى راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معى على حالتى التى أنا عليها » قلت وليس فيه دلالة على اعتداده بما أدركه مع الامام ولا على إحرامه فى أى حالة أدركه عليها بل فيه الأمر بالكون معه وقد أخرج الطبرانى فى الكبير رجال موثقين — كما قال الهيثمى — عن على وابن مسعود قالا « من لم يدرك الركعة ( ١ ) فلا يعتد بالسجدة » وأخرج أيضاً فى الكبير — قال الهيثمى أيضاً رجال موثقين — من حديث زيد ابن وهب قال « دخلت أنا وابن مسعود المسجد والامام راكع فركعنا ثم مشينا حتى استويينا بالصف فلما فرغ الامام قمت أقضى فقال قد أدركته » وهذه آثار موقوفة وفى الآخر دليل — أى مأثوس بما ذهب وهو أحد احتمالات حديث أبى بكرة وإلا فانها آثار موقوفة ليست بأدلة — على ما ذهب اليه ابن الزبير وقد تقدم وورد فى بعض الروايات حديث الباب بلفظ « فاقضوا » عوضاً عما والتضاء يطلق على أداء الشيء فهو فى معنى أعوا فلا مغايرة ثم قد اختلف العلماء فيما يدركه اللاحق مع إمامه هل هى أول صلاته أو آخرها والحق أنها أولها وقد حققناه فى حواشى ضوء النهار . واختلف فيما إذا أدرك الامام راكعا فركع معه هل تسقط قراءة تلك الركعة عند من أوجب الفاتحة فيعتد بها أولا تسقط فلا يعتد بها قيل يعتد بها لأنه قد أدرك الامام قبل أن يتم صلبه وقيل لا يعتد بها لأنه فاتته الفاتحة وقد بسطنا القول فى ذلك فى مسألة مستقلة وترجع عندنا الاجزاء . ومن أدلته



حديث أبي بكرة حيث ركع وهم ركوع ثم أقره ﷺ على ذلك وإنما نهاه عن العودة الى الدخول قبل الانتهاء إلى الصف كما عرفت

٢٤ (وعن أبي بن كعب رضى الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ) أى أكثر أجرا من صلاته منفردا ( وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى » رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ) وأخرجه ابن ماجه وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم وذكر الاختلاف فيه وأخرجه البزار والطبراني بلفظ « صلاة الرجلين يؤم أحدهما صاحبه أزكى عند الله من صلاة مائة ترى ( ١ ) » وفيه دلالة على أن أقل صلاة الجماعة إمام ومأموم ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى « اثنان فما فوقهما جماعة » ورواه البيهقي أيضا من حديث أنس وفيهما ضعف وبوب البخاري ( باب اثنان فما فوقهما جماعة ) واستدل بحديث مالك بن الحويرث « إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيما ثم ليؤمكما أكبركما » وقد روى احمد من حديث أبي سعيد « انه دخل المسجد رجل وقصلى النبي ﷺ بأصحابه الظهر فقال له النبي ﷺ ما حبسك يا فلان عن الصلاة فذكر شيئا اعتل به قال فقام يصلى فقال رسول الله ﷺ : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه فقام رجل معه » قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح

٢٥ ( وعن أم ورقة ) بفتح الواو والراء والقاف هى أم ورقة بنت نوفل الانصارية وقيل بنت عبد الله بن الحرث بن عويمر كان رسول الله ﷺ يزورها ويسمىها الشهيذة وكانت قد جمعت القرآن وكانت تؤم أهل دارها ولما نزار رسول الله ﷺ بدرا قالت يا رسول الله ائذن لى فى الغزو معك الحديث وأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذنا يؤذن وكان له غلام وجارية فدبرتهما . وفى الحديث أن الغلام والجارية قاما اليها فى الليل فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا فأصبح عمر فتام فى اللباس فتال من عنده من علم هذين أو من رأهما فليجسء بهما فوجدا فأمر بهما فصا بهما



## ٤٨ الصلاة على الفاجر ووراءه . يدخل مع الامام في أى حال أدركه

وكانا أول مصلوب بالمدينة ( أن النبي ﷺ أمرها أن تؤم أهل دارها . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ) والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم الرجل فإنه كان لها مؤذن وكان شيخاً كما في الرواية والظاهر أنها كانت تؤمه وغلامها وجارتها وذهب الى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري وخالف في ذلك الجماهير . وأما إمامة الرجل النساء فقط فقد روى عبد الله بن أحمد من حديث أبي ابن كعب « أنه جاء الى النبي ﷺ فقال يا رسول الله عملت الليلة عملاً قال ما هو قال نسوة معي في الدار قلن إنك تقرأ ولا تقرأ فصل بنا فصليت ثمانيا والوتر فسكت النبي ﷺ قال فرأينا أن سكوته رضا » قال الهيثمي في إسناده من لم يسم قال ورواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط وإسناده حسن

٢٦ ( وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم ) وتقدم اسمه في الأذان ( يؤم الناس وهو أعمى . رواه أحمد وأبو داود ) في رواية لأبي داود أنه استخلفه مرتين وهو في الأوسط للطبراني من حديث عائشة « استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يؤم الناس » والمراد استخلافه في الصلاة وغيرها وقد أخرجه الطبراني بلفظ في الصلاة وغيرها وإسناده حسن وقد عدت مرات الاستخلاف له نبأعت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة . والحديث دليل على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك

٢٧ ( ونحوه ) أى نحو حديث أنس ( لابن حبان عن عائشة ) تقدم أنه أخرجه الطبراني في الأوسط

٢٨ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « صلوا على من قال لا إله الا الله ( أى صلاة الجنائزة ) وصلوا خلف من قال لا إله الا الله » رواه الدارقطني بإسناد ضعيف ) قال في البدر المنير هذا الحديث من جميع طرقاته لا يثبت . وهو دليل على أنه يصلى على من قال كلمة الشهادة وإن لم يأت بالواجبات وذهب إلى هذا زيد بن علي وأحمد بن عيسى وذهب اليه أبو حنيفة إلا أنه استثنى قاطع الطريق والباغي . ولا شافعي أقوال في قاطع الطريق اذا صلب والا صل أن



من قال كلمة الشهادة فله ما للمسلمين ومنه صلاة الجنازة عليه . ويدل له حديث « الذى قتل نفسه بمشاقص فقال ﷺ أما أنا فلا أصلى عليه ولم ينههم عن الصلاة عليه » ولأن عموم شرعية صلاة الجنازة لا يخص منه أحد من أهل كلمة الشهادة إلا بدليل . فأما الصلاة خلف من قال لا إله إلا الله فقد قدمنا الكلام فى ذلك وأنه لا دليل على اشتراط العدالة وأن من صحت صلاته صحت إمامته

٢٩ ( وعن على رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام » رواه الترمذى بإسناد ضعيف ) أخرجه الترمذى من حديث على ومعاذ وفيه ضعف وانقطاع وقال لا نعلم أحدا أسنده إلا من هذا الوجه وقد أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبى لىلى قال حدثنا أصحابنا - الحديث وفيه أن معاذ قال « لا أراه على حال إلا كنت عليها » وبهذا يندفع الانقطاع إذ الظاهر أن الراوى لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع انما ادعى بين عبد الرحمن ومعاذ قالوا لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا « أصحابنا » والمراد به الصحابة رضى الله عنهم وفى الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق بالامام أن ينضم اليه فى أى جزء كان من أجزاء الصلاة فاذا كان الامام قائما أو راكعا فانه يعتد بما أدركه معه كما سلف فاذا كان قاعداً أو ساجداً قعد بقعوده وسجد بسجوده ولا يعتد بذلك وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبى شيبه « من وجدنى قائما أو راكعا أو ساجداً فليكن معى على حالتى التى أنا عليها وأخرج ابن خزيمة مرفوعا عن أبى هريرة « اذا جئتم ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » وأخرج أيضا فيه مرفوعا عن أبى هريرة « من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها » وترجم له ) باب ذكر الوقت الذى يكون فيه المأموم مدركا للركعة إذا ركع إمامه ( وقوله فليصنع كما يصنع الامام » ليس صريحا أنه يدخل معه بتكبيره الاحرام بل ينضم اليه ) ( ٤ م - ج ٢ سبل )



إما بها إذا كان قائماً أو راكعاً فيكبر اللاحق من القيام ثم يركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للاحرام وغايته أنه يحتمل ذلك إلا أن شرعية تكبيرة الاحرام حال القيام للمنفرد والامام يقضى أن لا تجزئ إلا كذلك وذلك أصرح من دخولها بالاحتمال والله أعلم ( فائدة : ) في الأعذار في ترك الجماعة . أخرج الشيخان عن ابن عمر عن النبي ﷺ « أنه كان يأمر المنادي ينادي فينادى صلوا في رحالكم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر » وعن جابر « خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر ففطرنا فقال ليصل من شاء منكم في رحلة » رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وأخرجه الشيخان عن ابن عباس « أنه قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استنكروا ذلك فقال أنهم يجبون من ذا فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي ﷺ » وعند مسلم « أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه » وأخرج البخاري عن ابن عمر « قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كان أحدكم على الطعام فلا يجمل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة » وأخرج أحمد ومسلم من حديث عائشة « قالت سمعت النبي ﷺ يقول « لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأجنبي » وأخرج البخاري عن أبي الدرداء « قال من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ »

## باب صلاة المسافرين والمريض

١ ( عن عائشة رضي الله عنها قالت « أول ما فرضت الصلاة ماعدا المغرب ( ركعتين ) أي حضرا وسفرا ( فأقرت ) أي أقر الله ( صلاة السفر ) بإبقائها ركعتين ( وأتمت صلاة الحضر ) ماعدا المغرب يزيد في الثلاث الصلوات ركعتين والمراد بآتمت زيد فيها حتى كانت تامة بالنظر إلى صلاة السفر ( متفق عليه ولبخاري وحده عن عائشة ( ثم هاجر ) أي النبي ﷺ ( ففرضت أربعاً ) أي



صارت أربعاً بزيادة اثنتين ( وأقرت صلاة السفر على الاول ) أى على الفرض الاول زاد ( احمد إلا المغرب ) أى زاده من رواية عن عائشة بعد قولها « أول ما فرضت الصلاة أى إلا المغرب فانها فرضت ثلاثاً ( فانها ) أى المغرب ( وتر النهار ) ففرضت وتراً ثلاثاً من أول الامر ( وإلا الصبح فانها تطول فيها القراءة ) فى هذا الحديث دليل على وجوب القصر فى السفر لان فرضت بمعنى وجبت ووجوبه مذهب المهادوية والحنفية وغيرهم وقال الشافعى وجماعة إنه رخصة والتمام أفضل وقالوا فرضت بمعنى قدرت أو فرضت لمن أراد القصر واستدلوا بقوله تعالى ( فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ) وبأنه سافر أصحاب رسول الله ﷺ معه فنهى من يقصرو منهم يتم ولا يعيب بعضهم على بعض وبأن عثمان كان يتم وكذلك عائشة أخرج ذلك مسلم ورد بأن هذه أفعال صحابة لاحجة فيها وبأنه أخرج الطبرانى فى الصغير من حديث ابن عمر موقوفاً « صلاة السفر ركعتان نزلتا من السماء فان شئتم فردوها » قال الهيثمى رجاله موثوقون وهو توقيف اذ لا مسرح فيه للاجتهاد وأخرج أيضاً عنه فى الكبير رجال الصحيح « صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر » وفى قوله السنة دليل على رفعه كما هو معروف . قال ابن القيم فى الهدى النبوى : كان يقصر ﷺ الرباعية فيصليها ركعتين من حين يخرج مسافراً الى أن يرجع إلى المدينة ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية فى السفر ألبتة وفى قولها « إلا المغرب » دلالة على أن شرعها فى الأصل ثلاثاً لم تنغير وقولها « إنها وتر النهار » أى صلاة النهار كانت شفعاً والمغرب آخرها لوقوعها فى آخر جزء من النهار فهى وتر لصلاة النهار كما أنه شرع الوتر لصلاة الليل والوتر محبوب الى الله تعالى كما تقدم فى الحديث « إن الله وتر يحب الوتر » وقولها « إلا الصبح » فانها تطول فيها القراءة نريد أنه لا تقصر فى صلاتها فانها ركعتان حضراً وسفراً لأنه شرع فيها تضييل القراءة ولذلك عبر عنها فى الآية بقرآن الفجر لما كانت القراءة معظم أركانها لطولها فيها فعبر عنها بها من إطلاق الجزء الأعظم على الكل ٢ ( وعن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ كان يقصر فى السفر ويتمه



ويعصوم ويفطر) الأربعة الأفعال بالمشناة التحية أى أنه ﷺ كان يفعل هذا وهذا (رواه الدار قطنى ورواته) من طريق عطاء عن عائشة (ثقات إلا أنه معلول والمخفوظ عن عائشة من فعلها وقالت «إنه لا يشق على» أخرجه البيهقى) واستنكره احمد فان عروة روى عنها أنها كانت تتم وأنها تأولت كما تأول عثمان كما فى الصحيح فلو كان عندها عن النبي ﷺ رواية لم يقل عروة إنها تأولت وقد ثبت فى الصحيحين خلاف ذلك . وأخرج أيضا الدار قطنى عن عطاء والبيهقى عن عائشة «أنها اعتمدت معه ﷺ من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا رسول الله بأبى أنت وأمى أئمت وقصرت وأفطرت وصمت فقال احسنت يا عائشة وما أبى على» قال ابن القيم وقد روى «كان يقصر وتم» الاول بالياء آخر الحروف والثانى بالمشناة من فوق وكذلك يفطر وتصوم أى تأخذ هى بالزمية فى الموضعين قال شيخنا ابن تيمية وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه فتصلى خلاف صلاتهم وفى الصحيح عنها «إن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ الى المدينة زيد فى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر» فكيف يظن بها مع ذلك أنها تصلى خلاف صلاته وصلاة المسلمين معه . قلت وقد أئمت عائشة بعد موته ﷺ قال ابن عباس وغيره انها تأولت كما تأول عثمان انتهى هذا وحديث الباب قد اختلف فى اتصاله فانه من رواية عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة قال الدار قطنى إنه أدرك عائشة وهو مرأهق قال المصنف رحمه الله هو كما قال فى تاريخ البخارى وغيره ما يشهد لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليها وهو صغير ولم يسمع منها وادعى ابن أبى شيبة والطحاوى ثبوت سماعه منها واختلف قول الدار قطنى فى الحديث فقال فى السنن إسناده حسن وقال فى العال المرسل أشبه . هذا كلام المصنف ونقله الشارح وراجعت سنن الدار قطنى فرأيت ساقه وقال إنه صحيح ثم فيه العلاء بن زهير وقال الذهبى فى الميزان وثقه ابن معين وقيل ابن حبان كان ممن يروى عن الثقات مما لا يشبه حديث الآبات انتهى فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الآبات



وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالته فقد عرف عينا وحالا وقال ابن القيم بعد روايته لحديث عائشة هذا ما انفقه : وصحمت شيخ الاسلام يقول هذا وكذب على رسول الله ﷺ انتهى يريد رواية يقصر ويتم بالمشناة التحتية وجعل ذلك من فعله ﷺ فانه ثبت عنه ﷺ بأنه لم يتم رباعية في سفر ولا صام فيه فرضاً

٣ ( وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته » رواه احمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية كما يجب أن تؤتى عزائمه ) فسرت محبة الله برضاه وكرامته بخلافها وعند أهل الأصول أن الرخصة مآشرع من الأحكام لعذر والعزيمة مقابلها والمراد بها هنا ماسهله لعباده ووسعاه عند الشدة من ترك بعض الواجبات وإباحة بعض المحرمات . والحديث دليل على أن فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة كذا قيل وليس فيه على ذلك دليل بل يدل على مساواتها للعزيمة . والحديث يوافق قوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )

٤ ( وعن أنس رضى الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين . رواه مسلم ) المراد من قوله « إذا خرج » إذا كان قصده مسافة هذا القدر لا أن المراد أنه كان إذا أراد سفرا طويلا فلا يقصر إلا بعد هذه المسافة وقوله أميال أو فراسخ شك من الراوى وليس التخيير فى أصل الحديث قال الخطابى شك فيه شعبة قيل فى حد الميل هو أن ينظر إلى الشخص فى أرض مستوية فلا يدرى أهو رجل أم امرأة أو غير ذلك وقال النووى هو ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضة متعادلة والأصبع ست شعيرات معترضة متعادلة وقيل هو إثنا عشر ألف قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ألف خطوة للجمل وقيل ثلاثة آلاف ذراع بالهاشمى وهو اثنان وثلاثون أصبعاً وهو ذراع الهادى عليه السلام وهو الذراع العمري المعمول عليه فى صنعاء وبلادها وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال وهو فارسى معرب . واعلم أنه قد اختلف العلماء فى المسافة التى تقصر



فيها الصلاة على نحو عشرين قولاً حكاه ابن المنذر فذهب الظاهرية إلى العمل بهذا الحديث وقالوا مسافة القصر ثلاثة أميال وأجيب عليهم بأنه مشكوك فيه فلا يحتاج به على التحديد بالثلاثة الأميال نعم يحتاج به على التحديد بالثلاثة الفراسخ إذ الأميال داخلية فيها فيؤخذ بالأكثر وهو الاحتياط لكن قيل إنه لم يذهب إلى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد نعم يصح الاحتجاج للظاهرة بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد « أنه كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة » وقد عرفت أن الفرسخ ثلاثة أميال وأقل ما قيل في مسافة القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفاً « أنه كان يقول إذا خرجت ميلاً قصرت الصلاة » وإسناده صحيح وقد روى هذا في البحر عن داود ويلحق بهذين القولين قول الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والهادي وغيرهم إنه يقصر في مسافة بريد فصاعداً مستدلين بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة مرفوعاً « لا يحل لامرأة تسافر بريداً إلا ومعها محرم » أخرجه أبو داود قالوا فسمى مسافة البريد سفراً ولا يخفى أنه لا دليل فيه على أنه لا يسمى الأقل من هذه المسافة سفراً وإنما هذا تحديد للسفر الذي يجب فيه المحرم ولا تلزم بين مسافة القصر ومسافة وجوب المحرم لجواز التوسعة في إيجاب المحرم تخفيفاً على العباد وقال زيد بن علي والمؤيد وغيرهما والخنفية بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً ما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر مرفوعاً « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام إلا مع محرم » قالوا وسير الأبل في كل يوم ثمانية فراسخ وقال الشافعي بل أربعة برد لحديث ابن عباس مرفوعاً « لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد » وسيأتي وأخرجه البيهقي بسند صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر وبأنه روى البخاري من حديث ابن عباس تعليقا بصيغة الجزم « أنه سئل أتقصر الصلاة من مكة إلى عرفة قال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف » وهذه الأماكن بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فما فوقها والأقوال متعارضة كما سمعت والأدلة متقاومة قال في زاد المعاد : ولم يجد سائلاً لا مته



مسافة محدودة للقصر والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم واليومين والثلاثة فلم يصح عنه فيها شيء ألبته والله أعلم وجواز القصر والجمع في طويل السفر وقصيره مذهب كثير من السلف

٥ (وعنه) أي عن أنس (قال خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة وكان يصلي) أي الرباعية (ركعتين ركعتين) أي كل رباعية ركعتين (حتى رجعنا إلى المدينة . متفق عليه واللفظ للبخاري) يحتمل أن هذا كان في سفره في عام الفتح ويحتمل أنه في حجة الوداع إلا أن فيه عند أبي داود زيادة «أنهم قالوا لأنس هل أقمت بها شيئاً قال أقننا بها عشرة» ويأتي أنهم أقاموا في الفتح زيادة على خمسة عشر يوماً أو خمس عشرة وقد صرح في حديث أبي داود أن هذا أي خمس عشرة ونحوها كان عام الفتح . وفيه دلالة على أنه لم يتم مع إقامته في مكة وهو كذلك كما يدل عليه الحديث الآتي . وفيه دليل على أن نفس الخروج من البلد بنية السفر يقتضي القصر ولو لم يجاوز من البلد ميلاً ولا أقل وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد ولو صلى ويوتها بمرأى منه

٦ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أقام النبي ﷺ تسعة عشر يوماً يقصر وفي لفظ) تعيين محل الإقامة وأنه (بمكة تسعة عشر يوماً . رواه البخاري وفي رواية لأبي داود) أي عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى لأنه ذكر مميزه يوماً وهو مذكور وبالتأنيث في رواية أبي داود لأنه حذف مميزه وتقديره ليلة وفي رواية لأبي داود عنه تسعة عشر كالرواية الأولى (وفي أخرى) أي لأبي داود عن ابن عباس (خمس عشرة وله) أي لأبي داود

٧ (وعن عمران بن حصين ثمان عشرة) ولفظه عند أبي داود «شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول يا أهل البلد صلوا أربعاً فأتانا قوم سفر» (وله) أي لأبي داود

٨ (وعن جابر أقام) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بتبوك عشرين يوماً



يقصر الصلاة ورواته ثقات الا أنه اختلف في وصله ( فوصله معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن جابر قال أبو داود : غير معمر لا يسنده فأعله الدارقطني في العلل بالارسال والانتقطاع قال المصنف رحمه الله : وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ « بضع عشرة » واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث (باب متى يتم المسافر) ثم ساقها وفيها كلام ابن عباس « من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم » وقد اختلف العلماء في قدر مدة الإقامة التي اذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال فقال ابن عباس واليه ذهب الهادوية إن أقل مدة الإقامة عشرة أيام لقول علي عليه السلام « اذا أتمت عشرا فأتم الصلاة » أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد من طرق فيها ضرابين صرد قال المصنف في التقريب : إنه غير ثقة قالوا وهو توقيف وقالت الحنفية خمسة عشر يوم مستدلين بأحدى روايات ابن عباس وبقوله وقول ابن عمر « اذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة » وذهبت المالكية والشافعية الى أن أقلها أربعة أيام وهو مروى عن عثمان والمراد غير يوم الدخول والخروج واستدلوا بمنعه عليه السلام المهاجرين بعد مضى النفس أن يزدوا على ثلاثة أيام في مكة فدل على أنه بالاربعة الايام يصير مقبلا وتم اقول آخر لادليل عليها وهذا كله فيمن دخل البلد عازما على الإقامة فيها وأما من تردد في الإقامة ولم يعزم ففيه خلاف أيضا فقالت الهادوية يقصر الى شهر لقول علي عليه السلام « إنه من يقول اليوم أخرج غدا أخرج يقصر الصلاة شهرا » وذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول للشافعي وقال به الامام يحيى إنه يقصر أبدا إذا صل السفر ولفعل ابن عمر فانه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروى عن أنس ابن مالك أنه أقام بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة وعن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا براهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ماوردت الروايات في مدة إقامته عليه السلام في مكة وتبوك وأنه بعد مايجاوز مدة ماروى عنه عليه السلام يتم صلاته



ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفي القصر فيما زاد عليها وإذا لم يتم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله الصحابة لأنه لا يسمى بالبقاء مع التردد كل يوم في الإقامة والرحيل مقيماً وإن طالبت المدة ويؤيده ما أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس « أنه ﷺ أقام بتبوك أربعين يوماً يقصر الصلاة » ثم قال تفرد به الحسين بن عماره وهو غير محتج به

٩ ( وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل ) في سفره ( قبل أن تزيغ الشمس ) أي قبل الزوال ( آخر الظهر ) إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ) أي وحده ولا يضم إليه العصر ( ثم ركب . متفق عليه ) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيراً ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديماً لتوابعه « صلى الظهر » إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر وهذا الفعل منه ﷺ يخص أحاديث التوقيف التي مضت وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الهاذوية وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة وروى عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقديماً وتأخيراً عملاً بهذا الحديث في التأخير وبما يأتي في التقديم وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع التأخير فقط عملاً بهذا الحديث وهو مروي عن مالك وأحمد بن حنبل واختاره أبو محمد بن حزم وذهب النخعي والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع لا تقديماً ولا تأخيراً للمسافر وتأولوا ما ورد من جمعه ﷺ بأنه جمع صوري وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها ومثله العشاء ورد عليهم بأنه وإن تمشى لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله ( وفي رواية للحاكم في الأربعين باسناد صحيح صلى الظهر والعصر ) أي إذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الفريضتين معاً ( ثم ركب ) فإنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله ﷺ ولا يتصور فيه الجمع الصوري ( و ) مثله الرواية التي ( لأبي نعيم في مستخرج مسلم ) أي في مستخرجه على صحيح مسلم ( كان ) أي النبي ﷺ ( إذا كان في



سفر فزال الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل ( فقد أفادت رواية الحاكم وأبي نعيم ثبوت جمع التقديم أيضاً وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف إلا أنه قال ابن القيم إنه اختلف في رواية الحاكم فمنهم من صححها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو الحاكم فإنه حكم بوضعها ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم رده بن القيم واختار أنه ليس بموضوع وسكوت المصنف هنا عليه وجزمه بأنه باسناد صحيح يدل على رده لكلام الحاكم ويؤيد صحته قوله :

١٠ ( وعن معاذ رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلى الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً . رواه مسلم )  
 إلا أن اللفظ محتمل لجمع التأخير لا غير أوله ولجمع التقديم ولكن قد رواه الترمذى بلفظ « كان إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصلحها جميعاً وإذا ارتحل بعد زيف الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعاً » فهو كالتفصيل لمجمل رواية مسلم إلا أنه قال الترمذى بعد إخراجها إنه حديث حسن غريب تفرد به قتيبة لانعرف أحداً رواه عن الليث غيره قال : والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث ابن الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ « أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء » انتهى إذا عرفت هذا فجمع التقديم في ثبوت روايته مقال إلا رواية المستخرج على صحيح مسلم فإنه لا مقال فيها وقد ذهب ابن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لا جمع التقديم وهو قول النخعي ورواية عن مالك وأحمد ثم إنه قد اختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت فقالت الشافعية ترك الجمع أفضل وقال مالك إنه مكروه وقيل يختص بمن له عذر . واعلم أنه كما قال ابن القيم في الهدى النبوى لم يكن ﷺ يجمع راتبا في سفره كما يفعله كثير من الناس ولا يجمع حال نزوله أيضا وإنما كان يجمع إذا جد به السير وإذا سار عقيب الصلاة كما في أحاديث تبوك وأما جمعه وهو



فأزل غير مسافر فلم ينقل ذلك عنه إلا بعرفة ومزدلفة لأجل اتصال الوقوف كما قال الشافعي وشيخنا وجعله أبو حنيفة من تمام النسك وأنه سببه وقال أحمد ومالك والشافعي إن سبب الجمع بعرفة ومزدلفة السفر وهذا كله في الجمع في السفر . وأما الجمع في الحضر فقال الشارح بعد ذكر أدلة القائلين بجوازه فيه : إنه ذهب أكثر الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر لما تقدم من الأحاديث المبينة لأوقات الصلوات ولما تواتر من محافظة النبي ﷺ على أوقاتها حتى قال ابن مسعود « ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة لغيره ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها » وأما حديث ابن عباس عند مسلم « أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته « فلا يصح الاحتجاج به لأنه غير معين لجمع التقديم والتأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منها تحكم فوجب العدول عنه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات للمعذور وغيره وتخصيص المسافر لثبوت التخصيص وهذا هو الجواب الخامس . وأما ما يروى من الآثار عن الصحابة والتابعين فغير حجة إذ للاجتهاد في ذلك مسرح وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع الصوري واستحسنه القرطبي ورجحه وجزم به ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس لما أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار - راوى الحديث - عن أبي الشعثاء قال « قلت يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظنه » قال ابن سيد الناس : وروى الحديث أدري بالمراد منه من غيره وإن لم يجزم أبو الشعثاء بذلك . وأقول إنما هو ظن من الراوى والذي يقال فيه : أدري بما روى إنما يجرى في تفسيره للفظ مثلاً على أن في هذه الدعوى نظراً فإن قوله ﷺ قرب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه « يرد عمومها نعم يتعين هـ - هذا التأويل فإنه صرح به النسائي في أصل حديث ابن عباس ولفظه « صليت مع رسول الله ﷺ بالمدينة ثمانياً جمعاً وسبعاً جمعاً آخر الظهر وعجل



العصر وآخر المغرب وعجل العشاء » والعجب من النورى كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث المروى والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في قصة واحدة كما في هذا : والقول بأن قوله « أراد أن لا يخرج أمته » يضعف هذا الجمع الصورى لوجود الحرج فيه مدفوع بأن ذلك أيسر من التوقيت إذ يكفي للصلاتين تأهب واحد وقصد واحد إلى المسجد ووضوء واحد بحسب الأغلب بخلاف الوقتين فالحرج في هذا الجمع لا شك أخف . وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم لأن العلة في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع وإلا لزم مثله في القصر والفطر انتهى . قلت وهو كلام رصين وقد كنا ذكرنا ما يلاقيه في رسالتنا اليواقيت في المواقيت قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه الله وجزاه خيراً ثم قال واعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كمن صلى الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال الله ( وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ) الآية من ابتدائها وهذه الصلاة المقدمة لا دلالة عليها بمنطوق ولا مفهوم ولا عموم ولا خصوص

١١ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان » رواه الدارقطنى باسناد ضعيف ) فانه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك نسبه الثورى الى الكذب وقال الأزدى لا تحمل الرواية عنه وهو منقطع أيضا لأنه لم يسمع من أبيه ( والصحيح أنه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة ) أى موقوفا على ابن عباس وإسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرح فيحتمل أنه من رأيه وتقدم أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع

١٢ ( وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « خير أمتي الذين إذا أساءوا استغفروا وإذا سافروا قصرُوا وأفطروا . أخرجه الطبرانى فى الأوسط باسناد ضعيف وهو فى مرسل سعيد بن المسيب عند البيهقى مختصراً ) لحديث دليل على أن القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما وقالت الشافعية ترك الجمع



أفضل فقياس هذا أن يقولوا التام أفضل وقد صرحوا به أيضاً وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه . واعلم أن المصنف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله

١٣ ( وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال كانت بى بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة ) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف فى هذه الرواية ( فقال « صلى قائماً فان لم تستطع فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب » رواه البخارى ) هو كما قال ولم ينسبه فيما تقدم الى أحد وقد بينا من رواه غير البخارى وما فيه من الزيادة

١٤ ( وعن جابر رضى الله عنه قال عاد النبي ﷺ مريضاً فراه يصلى على وسادة فرمى بها وقال « صل على الأرض إن استطعت وإلا فأوم إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك » رواه البيهقى وصحح أبو حاتم وققه ( زاد فيما مضى أنه رواه البيهقى بإسناد قوى وقد تنمدا فى آخر باب صفة الصلاة قبيل باب سجود السهو بلفظهما وشرحناهما هنالك فتركنا شرحهما هنا لذلك ثم ذكرنا حديث عائشة وقد مر أيضاً فى الحديث الرابع والثلاثين فى باب صفة الصلاة بلفظه وشرحه الشارح وقال هناك : صححه ابن حزيمة وهنا قال صححه الحاكم وهو

١٥ ( وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى متربعا . رواه النسائى وصححه الحاكم ) وهو من أحاديث صلاة المريض لا من أحاديث صلاة المسافر وقد أتى به فيما سلف والحديث دليل على صفة قعود المصلى اذا كان له عذر عن القيام وفيه الخلاف الذى تقدم

## باب الجمعة

الجمعة بضم الميم وفيها الاسكان والفتح مثل همزة ولزعة وكانت تسمى فى الجاهلية العروبة أخرج الترمذى من حديث أبى هريرة وقال حسن صحيح أن النبي ﷺ قال « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه دخل



الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة »

١ ( عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد منبره ) أى منبره الذى من عود لا على الذى كان من الطين ولا على الجذع الذى كان يستند اليه وهذا المنبر عمل له ﷺ سنة سبع وقيل سنة ثمان عمله له غلام امرأة من الأنصار كان نجارا واسمه على أصبح الأقوال ميمون كان على ثلاث درج ولم يزل عليه حتى زاده مروان فى زمن معاوية ست درج من أسفله وله قصة فى زيادته وهى أن معاوية كتب اليه أن يحمله الى دمشق فأمر به فقلع فأظلمت المدينة نخرج مروان غطب فقال إنما أمرنى أمير المؤمنين أن أرفعه وقال إنما زدت عليه لما كثر الناس ولم يزل كذلك حتى احترق المسجد النبوى سنة أربع وخمسين وستائة فاحترق ( « لينتهين أقوام عن ودعهم » ) بفتح الواو وسكون الدال المهملة وكسر العين المهملة أى تركهم ( الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ) الختم الاستيثار من الشئ بضرب الخاتم عليه كما له وتغطية لثلا يتوصل اليه ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب إعراسهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم تقوؤ الحق اليها بالاشياء التى استوثق عليها بالختم فلا ينفذ الى باطنها شئ وهذه عقوبة على عدم الامتثال لأمر الله وعدم إتيان الجمعة من باب تيسير العسرى ( ثم ليكونن من الغافلين « رواه مسلم ) بعد ختمه تعالى على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال وعن ترك ما يضرهم منها . وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها وفيه إخبار بأن تركها من أعظم أسباب الخذلان بالكلية والاجماع قائم على وجوبه على الاطلاق والاكثر أنها فرض عين وقال فى معالم السنن إنها فرض كفاية عند الفقهاء

٢ ( وعن سمة بن لاء كوع قال كنا نصلى مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة ثم نصرف وایس المحيطان ظل يستظل به . متفق عليه واللفظ للبخارى وفى لفظ مسلم ) أى من رواية سلمة ( كنا نجتمع معه ) أى النبى ﷺ ( اذا زالت الشمس



ثم نرجع نتبع النبي (ﷺ) الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس والنبي في قوله «وليس للحيطان ظل» متوجه الى التيد وهو قوله «أنه يستظل به» لانني لاصل الظل حتى يكون دليلا على أنه صلاها قبل زوال الشمس وهذا التأويل معتبر عند الجمهور القائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهر وذهب أحمد وإسحاق الى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال واختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم وقتها وقت صلاة العيد وقيل الساعة السادسة وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة وحجتهم ظاهر الحديث وما بعده وأصرح منه ما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر «أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة ثم نذهب الى جملة فتريحها حين نزول الشمس يعنى الواضح» وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن شيبان قال «شهدت مع أبي بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول زال النهار فمأريت أحدا عاب ذلك ولا أنكره» ورواه أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية «أنهم صلوا قبل الزوال ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة والتأويل الذى سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي ﷺ مع قراءته سورة الجمعة والمنافقين وخطبته لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة إلا والحيطان ظل يستظل به كذا فى الشرح وحققنا فى حواشى ضوء النهار أن وقتها الزوال ويدل له أيضا قوله :

عن سهل بن سعد (هو أبو العباس سهل بن سعيد بن مالك بن أنس الحزرمي الساعدي الانصارى فيل كان اسمه حزنا فسماه ﷺ سهلا مات النبي ﷺ وله خمس عشرة سنة ومات بالمدينة سنة إحدى وسبعين وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (قال ما كنا نتيل) من التيلة (ولا نتعدى إلا بعد الجمعة متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية نبي عهد رسول الله ﷺ) فى النهاية المتيل والتيلة الاستراحة انتصف النهار وإن لم يكن معها نوم فالتيد دليل



على ما دل عليه الحديث الأول وهو من أدلة أحمد وإنما أتى المصنف رحمه الله بلفظ رواية « على عهد رسول الله ﷺ » لئلا يقول قائل إنه لم يصرح الراوى فى الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله ﷺ وتقريره فدفعه بالرواية التى أثبتت أن ذلك كان على عهده ومعلوم أنه لا يصلى الجمعة فى المدينة فى عهده سواء فهو إخبار عن صلاته وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال لأنهم فى المدينة ومكة لا يقولون ولا يتغدون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى ( وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ) نعم كان ﷺ يسارع بصلاة الجمعة فى أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس .

٤ ( وعن جابر رضى الله عنه أن النبى ﷺ كان يخطب قائماً فجاءت عير بكسر العين المهمة وسكون المثناة التحتية فراء قال فى النهاية : العير الابل بأهمائها ( من الشام فانتقل ) بالنون الساكنة وفتح الميم فثناة فوقية أى انصرف ( الناس إليها حتى لم يبق ) أى فى المسجد ( إلا اثنا عشر رجلاً . رواه مسلم ) الحديث دليل على أنه يشرع فى الخطبة أن يخطب قائماً وأنه لا يشترط لها عدد معين كما قيل إنه يشترط لها أربعون رجلاً ولا ما قيل إن أقل ما تنعقد به اثنا عشر رجلاً كما روى عن مالك لأنه لا دليل أنها لا تنعقد بأقل . وهذه القصة هى التى نزلت فيها الآية ( وإذا رأوا تجارة ) الآية وقال القاضى عياض إنه روى أبو داود فى مراسيله « أن خطبته ﷺ التى انقضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة وظنوا أنه لاشئ عليهم فى الانتقاض عن الخطبة وأنه قبل هذه القصة كان يصلى قبل الخطبة » قال الناضى وهذا أشبه بحال ﷺ أنه والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبى ﷺ ولكنهم ظنوا أنه لا انصراف بعد انتضاء الصلاة

٥ ( وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها ) أى من سائر الصلوات ( فليضيف إليها أخرى ) فى الجمعة أو غيرها يضيف إليها ما بقى من ركعة وأكثرت ( وقد تمت صلاته » رواه



النسائي وابن ماجه والدارقطني واللفظ له وإسناده صحيح لكن قوى أبو حاتم إرساله ( الحديث أخرجه من حديث بقية حدثني يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه الحديث قال أبو داود والدارقطني : تفرد به بقية عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : هذا خطأ في المتن والاسناد وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وأما قوله « من صلاة الجمعة » فوهم وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقاً عن أبي هريرة ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر وفي جميعها مقال. وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للأحق وإن لم يدرك من الخطبة شيئاً وإلى هذا ذهب زيد ابن علي والمؤيد والشافعي وأبو حنيفة وذهب الهاديون إلى أن إدراك شيء من الخطبة شرط لاتصح الجمعة بدونه وهذا الحديث حجة عليهم وإن كان فيه مقال لكن كثرة طرقه يقوى بعضها بعضها مع أنه أخرجه الحاكم من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل

٣ ( وعن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً فمن أنبأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب . أخرجه مسلم ) الحديث دليل أنه يشرع القيام حال الخطبتين والفصل بينهما بالجلوس وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة فقال أبو حنيفة : إن القيام والقعود سنة . وذهب مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه أساء وصحت الخطبة وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطافه واحتجوا بمواظبته ﷺ على ذلك حتى قال جابر « فمن أنبأك إلى آخره » وبما روى أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً فأنكر عليه وتلا عليه ( وتركوك قائماً ) وفي رواية ابن خزيمة « ما رأيت كاليوم قط إماماً يقوم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين » وأخرج بن أبي شيبة عن طاوس « خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر



وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية « وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي « أن معاوية إنما خطب قاعدا لما كثر شحم بطنه ولحمه » وهذا إبانة للمعذر فانه مع المعذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة . وأما حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله » فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة وهذه الأدلة تقتضي بشرعية القيام والقعود المذكورين في الخطبة وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحتها فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأمي به ﷺ وقد قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وفعله في الجمعة في الخطبتين وتقديمها على الصلاة مبين لآية الجمعة فما واطب عليه فهو واجب وما لم يواظب عليه كان في الترك دليل على عدم الوجوب فان صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني (فائدة) تسليم الخطيب على المنبر على الناس فيه حديث أخرجه الأثرم بسنده عن الشعبي « كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال السلام عليكم » الحديث وهو مرسل وأخرج ابن عدي « أنه ﷺ كان إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد » إلا أنه ضعفه ابن عدي بعيسى بن عبد الله الأنصاري وضعفه به ابن حبان

٧ ( وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحرمت عيناه وعلاصوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم وبقول : أما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ) قال النووي ضبطاه في مسلم بضم الهاء وفتح الدال فيهما وبفتح الهاء وسكون الدال فيهما وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق أى أحسن الطريق طريق محمد وعلى رواية الضم معناه الدلالة والارشاد وهو الذى يضاف الى الرسل والى القرآن قال تعالى ( وإنك لتهدى ) ( إن هذا القرآن يهدي ) وقد يضاف إليه تعالى وهو بمعنى اللطف والتوفيق والعصمة ( 'ناك لا تهدي من أحببت ) الآية ( وشرالأمور محدثاتها )



المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتاً بشرع من الله ولا من رسوله ( وكل بدعة ضلالة ) البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة ( رواه مسلم ) وقد قسم العلماء البدعة على خمسة أقسام واجبة كحفظ العلوم بالتدوين والرد على الملاحدة بأقامة الأدلة ومندوبة كبناء المدارس ومباحة كالتوسعة في ألوان الاطعمة وفاخر الثياب ومحرمة ومكروهة وهما ظاهران فقله كل بدعة ضلالة عام (١) مخصوص وفي الحديث دليل على أنه يستحب للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزل كلامه ويأتي بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب ويأتي بقوله ( أما بعد ) وقد عقد البخاري باباً في استحبابها وذكر فيه جملة من الاحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذكر « أما بعد » لبعض المحدثين وأخرجها عن اثنين وثلاثين صحابياً وظاهره أنه كان عليه السلام يرفع صوته ويلزمها في جميع خطبه وذلك بعد حمد الله والثناء والتشهد كما تقيده الرواية المشار إليها بقوله ( وفي رواية له ) أي لمسلم عن جابر بن عبد الله ( كانت خطبة النبي عليه السلام يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته ) حذف المقول اتكالا على ما تقدم وهو قوله « أما بعد فإن خير الحديث » إلى آخر ما تقدم ولم يذكر الشهادة اختصاراً لثبوتها في غير هذه الرواية فقد ثبت أنه عليه السلام قال « كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجزاء » وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله عز وجل « وجعلت أمتك

(١) ما ذكره السارح من أن البدعة تنقسم إلى خمسة أقسام الخ إنما هو للبدعة بالمعنى اللغوي قال في فتح العلام وقسمة البدعة إلى الأقسام المذكورة وإلى الحسنة والسيئة ليس عليها إثارة من علم لأنه لم يرد دليل دال عليها ولم يرح حديث ورد في هذا الباب راحة النسمة قطوا الامثلة المشار إليها ليست من البدعة على الإطلاق أي أن قال وحديث الباب حجة نيرة على كل قائل بالتقسيم والانواع ومن كان عنده دليل من الكتاب أو برهان من السنة دال على النسمة فليستفضل علينا بإبانتها وأما آراء الفقهاء وأمثالهم فلا حجة فيها على منكرى النسمة اهـ



لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسولى » وكان يذكر فى تشهده نفسه باسمه العلم ( وفى رواية له ) أى لمسلم عن جابر ( من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادى له ) أى أنه يأتى بهذه الالفاظ بعد أما بعد ( وللنساء ) أى عن جابر ( وكل ضلالة فى النار ) أى بعد قوله « كل بدعة ضلالة » كما هو فى النساء واختصره المصنف والمراد صاحبها . وكان يعلم أصحابه فى خطبته قراءت الاسلام وشرائعه ويأمرهم وينهاهم فى خطبته اذا عرض له أمر أو نهى كما أمر الداخل وهو يخاطب أن يصلى ركعتين ويذكر معالم الشرائع فى الخطبة والجنة والنار والمعاد ويأمر بتقوى الله ويحذر من غضبه ويرغب فى موجبات رضاه وقد ورد قراءة آية فى حديث مسلم « كان لرسول الله ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ويحذر » وظاهره محافظته ﷺ على ما ذكر فى الخطبة ووجوب ذلك لان فعله بيان لما أجهل فى آية الجمعة وقد قال ﷺ « صلوا كما رأيتمونى أصلى » وقد ذهب الى هذا الشافعى وقالت الهادوية لا يجب فى الخطبة إلا الحمد والصلاة على النبى ﷺ فى الخطبتين جميعا وقال أبو حنيفة يكفى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وقال مالك لا يجزى إلا ما سمي خطبة

٨ ( وعن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة » بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة أى علامة ( من فقهه ) أى مما يعرف به فقه الرجل وكل شئ دل على شئ فهو مئنة له ( رواه مسلم ) وإنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل لان الفقيه هو المظلم على حقائق المعانى وجوامع الالفاظ فيتمكن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة ولذلك كان من تمام هذا الحديث « فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة وإن من البيان لسحرا » فشبّه الكلام العاقل فى القلوب الجاذب للعقول بالسحر لأجل ما اشتمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة وإفادة المعانى الكثيرة ووقوعه فى مجازة من الترغيب والترهيب ونحو ذلك ولا يتدرعا به إلا من فقه فى المعانى وتناسق دلالاتها فإنه يتمكن من الاتيان بمجامع حكمه وكان ذلك من خصائصه



عليه السلام فإنه أوتي جوامع الكلم والمراد من طول الصلاة الطول الذي لا يدخل فاعله تحت النهي وقد كان يصلي عليه السلام الجمعة بالجمعة والمنافقين وذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالتطويل المنهي عنه

٩ (وعن أم هشام بنت جابر بن النعمان رضي الله عنها) هي الانصارية روى عنها حبيب بن عبد الرحمن بن سياف قال أحمد بن زهير سمعت أبي يقول أم هشام بنت حارثة بايعت بيعة الرضوان ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ولم يذكر اسمها وذكرها المصنف في التقريب ولم يسمها أيضاً وإنما قال صحابية مشهورة (قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم) يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس . رواه مسلم (فيه دليل على مشروعية قراءة سورة ق الخطبة كل جمعة قال العلماء وسبب اختياره صلى الله عليه وسلم هذه السورة لما اشتملت عليه من ذكر البعث والموت والمواعظ الشديدة والازواج الكيدة وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن في الخطبة كما سبق وقد قام الاجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها في الخطبة وكانت محافظته على هذه السورة اختياراً منه لما هو الأحسن في الوعظ والتذكير . وفيه دلالة على ترديد الوعظ في الخطبة

١٠ (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفاراً والذي يقول له أنصت ليست له جمعة » رواه أحمد بأسناد لا بأس به ) وله شاهد قوى في جامع حماد مرسل (وهو) أى حديث ابن عباس (يفسر) الحديث :

١١ (وعن أبي هريرة في الصحيحين مرفوعاً « اذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت » في قوله « يوم الجمعة » دلالة على أن خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهى عن الكلام حالها وقوله « والامام يخطب » دليل على أنه يختص النهي بحال الخطبة وفيه رد على من قال إنه ينهى عن الكلام من حال خروج الامام وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين فهو غير خاطب



٧٠ من قال لصاحبه والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغا ومن لغا فلاجمة له

فلا ينهى عن الكلام حاله . وقيل هو وقت يسير يشبه بالسكوت للتنفس فهو في حكم الخاطب . وإنما شبهه بالبحار يحمل أسفارا لأنه فاته الانتفاع بأبلغ نافع وقد تكلف المشقة وأثعب نفسه في حضور الجمعة والمشبه به كذلك فاته الانتفاع بأبلغ نافع من تحمل التعب في استصحابه وفي قوله « ليست له جمعة » دليل على أنه لا صلاة له فإن المراد بالجمعة الصلاة إلا أنها تجزئه إجماعا فلا بد من تأويل هذا بأنه نفى للفضيلة التي يحوزها من أنصت وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بلفظ « من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا » قال ابن وهب أحد رواة : معناه أجزاء الصلاة وحرم فضيلة الجماعة وقد احتج بالحديث من قال بجرمة الكلام حال الخطبة وهم الهادوية وأبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي فإن تشبيهه بالمشبه به المستذكر وملاحظة وجه الشبه يدل على قبح ذلك وكذلك نسبته الى فوات الفضيلة الحاصلة بالجمعة ماذاك إلا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطا لها وذهب القاسم وابنا الهادي وأحد قولي أحمد والشافعي إلى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الانصات على من يسمع خطبة الجمعة إلا عن قليل من التابعين . وقوله ( إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت ) تأكيد في النهي عن الكلام لأنه إذا عد من اللغو وهو أمر بمعروف فأولى غيره فعلى هذا يجب عليه أن يأمره بالإشارة إن أمكن ذلك والمراد بالانصات قيل من مكالمة الناس فيجوز على هذا الذكر وقراءة القرآن والأظهر أن النهي شامل للجميع ومن فرق فعليه الدليل فمثل جواب التحية والصلاة على النبي ﷺ عند ذكره عند من يقول بوجوبها قد تعارض فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيهما وتخصيص أحدهما لعموم الآخر تحكم من دون مرجح . واختلفوا في معنى قوله « لغوت » والأقرب ما قاله ابن المنير أن اللغو مالا يحسن وقيل بطلت فضيلة جمعتك وصارت ظهرا

١٢ ( وعن جابر رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة والنبى ﷺ يخطب



يُصلى تحية المسجد والخطيب على المنبر. كلام الخطيب الناس لا يضر الخطبة ٧١

فقال « صليت » قال لا قال « قم صل ركعتين » متفق عليه ( الرجل هو سليك الغطفاني سماه في رواية مسلم وقيل غيره وحذفت همزة الاستفهام من قوله « صليت » وأصله أصليت وفي مسلم قال له « أصليت » وقد ثبت في بعض طرق البخاري . وسليك بضم السين المهملة بعد اللام مثناة تحية مصغر الغطفاني بفتح الفين المعجمة فطاء مهملة بعدها فاء وقوله « صل ركعتين » وعند البخاري وصفها بخفيفتين وعند مسلم وتجاوز فيهما وبوب البخاري لذلك بقوله ( باب من جاء والامام يخطب يصلي ركعتين خفيفتين ) وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تصلى حال الخطبة وقد ذهب الى هذا طائفة من الآل والفقهاء والمحدثين ويخفف ليفرغ لسماع الخطبة . وذهب جماعة من السلف والخلف الى عدم شرعيتها حال الخطبة . والحديث هذا حجة عليهم وقد تأولوه بأحد عشر تأويلا كلها مردودة سردها المصنف في فتح الباري برودها ونقل ذلك الشارح رحمه الله في الشرح واستدلوا بقوله تعالى ( فاستمعوا له وأنصتوا ) ولا دليل في ذلك لأن هذا خاص وذلك عام ولأن الخطبة ليست قرآنا وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب يخطب أنصت وهو أمر بمعروف وجوابه أن هذا أمر الشارع وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمره بل القاعد ينصت والداخل يركع التحية . وبإطباق أهل المدينة خلفا عن سلف على منع النافلة حال الخطبة وهذا الدليل المالكية . وجوابه أنه ليس إجماعهم حجة لو أجمعوا كما عرف في الأصول على أنه لا يتم دعوى إجماعهم فقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه أن أبا سعيد أتى ومروان يخطب فصلاها فأراد حرس مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاها ثم قال : ما كنت لأدعها بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما . وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير مرفوعا باللفظ « اذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام » فقيه أيوب بن نهيك متروك وضعه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ . وقد أخذ من الحديث أنه يجوز للخطيب أن يتلع الخطبة باليسير من



الكلام . وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه ﷺ من جملة الأوامر التي شرعت لها الخطبة وأمره ﷺ بها دليل على وجوبها . وإليه ذهب البعض وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة فإنه يشرع له الطواف فإنه تحيته أو لأنه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف . وأما صلاتها قبل صلاة العيد فإن كانت صلاة العيد في جبانة غير مسبلة فلا يشرع لها التحية مطلقاً وإن كانت في مسجد فتشرع . وأما كونه ﷺ لما خرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئاً فذلك لأنه حال قدومه اشتغل بالدخول في صلاة العيد ولأنه كان يصلها في الجبانة ولم يصلها إلا مرة واحدة في مسجده ﷺ فلا دليل فيه على أنها لا تشرع لغيره . ولو كانت العيد في مسجد

١٣ ( وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة ) في الأولى ( والمنافقين ) في الثانية أي بعد الفاتحة فيهما لما علم من غيره ( رواه مسلم ) وإنما خصهما بهما لما في سورة الجمعة من الحث على حضورها والسعي إليها وبيان فضيلة بعثته ﷺ وذكر الأربع الحكم في بعثته من أنه ينلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة والحث على ذكر الله . ولما في سورة المنافقين من توبيخ أهل النفاق وحثهم على التوبة ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله ﷺ لأن المنافقين يكثر اجتماعهم في صلاتها . ولما في آخرها من الوعظ والحث على الصدقة

١٤ ( وله ) أي لمسلم ( عن النعمان بن بشير رضي الله عنه كان يقرأ ) أي . رسول الله ﷺ ( في العيدين ) الفطر والأضحي أي في صلاتهما ( وفي الجمعة ) أي في صلاتها ( بسبح اسم ربك الأعلى ) أي في الركعة الأولى بعد الفاتحة ( وهل أذاك حديث الفاشية ) أي في الثانية بعدها وكأنه كان يقرأ ما ذكره ابن عباس تارة وما ذكره النعمان تارة وفي سورة سبوح والفاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعد والوعيد ما يناسب قراءتهما في تلك الصلاة الجامعة . وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بقاف واقتربت



١٥ ( وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال صلى النبي ﷺ العید ) فی يوم جمعة ( ثم رخص فی الجمعة ) أى فی صلاتهما ( ثم قال « من شاء أن یصلی ) أى الجمعة ( فلیصل ) هذا بیان لقوله رخص وإعلام بأنه كان الترخیص بهذا اللفظ ( رواه الحمسة إلا الترمذی ) وصححه ابن خزيمة . وأخرج أيضاً أبو داود من حدیث أبی هريرة أنه ﷺ قال « قد اجتمع فی يومكم هذا عیدان فمن شاء أجزأه عن الجمعة وإنما یجمعون » وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حدیث أبی صالح . وفى إسناده بقية وصحیح الدارقطنی وغيره إرساله وفى الباب عن ابن الزبیر من حدیث عطاء ( أنه ترك ذلك وأنه سئل ابن عباس فقال أصاب السنة » والحدیث دلیل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العید تصیر رخصة یجوز فعلها وتركها وهو خاص بمن صلى العید دون من لم یصلها والى هذا ذهب الهادى وجماعة إلا فی حق الامام وثلاثة معه . وذهب الشافعى وجماعة الى أنها لا تصیر رخصة مستدلین بأن دلیل وجوبها عام لجميع الأيام ، وما ذكر من الأحادیث والآثار لا یقوى على تخصیصها لما فی أسانیدها من المقال ( قلت ) حدیث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم یطعن غیره فیه فهو یصلح للتخصیص فانه یخص العام بالأحاد وذهب عطاء الى أنه یسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله « من شاء أن یصلی فلیصل » ولفعل ابن الزبیر فانه صلى بهم فی يوم عید صلاة العید يوم الجمعة قال عطاء ثم جئنا الى الجمعة فلم یخرج الینا فصلینا وحداناً قال وكان ابن عباس فی الطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال : أصاب السنة وعنده أيضاً أنه یسقط فرض الظهر ولا یصلی إلا العصر . وأخرج أبو داود عن ابن الزبیر « أنه قال عیدان اجتمعوا فی يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعتین بكرة لم یزد علیهما حتى صلى العصر » وعلى القول بأن الجمعة الأصل فی يومها والظهر بدل فهو یقتضى صحة هذا القول لأنه اذا سقط وجوب الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل . وظاهر الحدیث أيضاً حیث رخص لهم فی الجمعة ولم یأمرهم بصلاة الظهر مع تقدیر إسقاط الجمعة للظهر یدل على ذلك كما قاله الشارح وأید الشارح مذهب ابن الزبیر ( قلت )



ولا يخفى أن عطاء أخبر أنه لم يخرج ابن الزبير لصلاة الجمعة وليس ذلك بنص قاطع أنه لم يصل الظهر في منزله فالجزم بأن مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون عيداً على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح لاحتمال أنه صلى الظهر في منزله بل في قول عطاء إنهم صلوا وحدانا أى الظهر ما يشعر بأنه لا قائل بسقوطه ، ولا يقال إن مراده صلوا الجمعة وحدانا فانها لاتصح إلا جماعة إجماعاً ثم التول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح بل الظهر هو الفرض الأصيل المفروض ليلة الاسراء والجمعة متأخر فرضها ثم إذا فانت وجب الظهر إجماعاً فهي البدل عنه وقد حققناه في رسالة مستتلة

١٦ (وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً » رواه مسلم) الحديث دليل على شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والأمر بها وإن كان ظاهره الوجوب إلا أنه أخرجه عنه ما وقع في لفظه من رواية ابن الصباح « من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً » أخرجه مسلم فدل على أن ذلك ليس بواجب والأربع أفضل من الاثنتين لوقوع الأمر بذلك وكثرة فعله لها ﷺ قال في الهدى النبوى : وكان ﷺ إذا صلى الجمعة دخل منزله وصلى ركعتين سنتها وأمر من صلاها أن يصلى بعدها أربعاً قال شيخنا ابن تيمية إن صلى في المسجد صلى أربعاً وإن صلى في بيته صلى ركعتين . قلت وعلى هذا تدل الأحاديث وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر « أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعاً وإذا صلى في بيته صلى ركعتين » وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه ﷺ كان يصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته

١٧ (وعن السائب بن يزيد رضى الله عنه ) هو أبو يزيد السائب بن يزيد الكندى في الأشهر ولد في الثانية من الهجرة وحضر حجة الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين (أن معاوية قال اذا صليت الجمعة فلا تصلها) بفتح حرف المضارعة من الوصل ( بصلاة حتى تتكلم أو تخرج ) أى من المسجد ) فان رسول



الله ﷺ أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج ( أن وما بعده بدل أو عطف بيان من ذلك ) ( رواه مسلم ) فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة وأن لا توصل بها وظاهر النهي التحريم وليس خاصا بصلاة الجمعة لأنه استدلالاوى على تخصيصه بذكر صلاة الجمعة بحديث يعمها وغيرها قيل والحكمة فى ذلك لثلاث يشتهبها الفرض بالنافلة وقد ورد أن ذلك هلكة . وقد ذكر العلماء أنه يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة والأفضل أن يتحول الى بيته فان فعل النوافل فى البيوت أفضل وإلا فالى موضع فى المسجد أو غيره وفيه تكثير لمواضع السجود وقد أخرج أبو داود من حديث أبى هريرة مرفوعا « أيمجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر وعن يمينه أو عن شماله فى الصلاة يعنى السبحة » ولم يضعفه أبو داود وقال البخارى فى صحيحه ويذكر عن أبى هريرة يرفعه ولا يتطوع الامام فى مكانه » ولم يصح النهي

١٨ ( وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ من اغتسل ) أى للجمعة لحديث « اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل » أو مطلقا ( ثم أتى الجمعة ) أى الموضع الذى تقام فيه كما يدل له قوله ( فصلى ) من النوافل ( ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم يصلى معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ) أى زيادة ( ثلاثة أيام . رواه مسلم ) فيه دلالة على أنه لا بد فى إحرازه لما ذكر من الأجر من الاغتسال إلا أن فى رواية لمسلم « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة » وفى هذه الرواية بيان أن غسل الجمعة ليس بواجب وأنه لا بد من النافلة حسبا يمكنه فانه لم يقدرها بحديث فتم له هذا الأجر ولو اقتصر على تحية المسجد وقوله « أنصت » من الانصات وهو السكوت وهو غير الاستماع اذ هو الاصغاء لسماع الشئ ولذا قال تعالى ( فاستمعوا لهوا أنصتوا ) وتقدم الكلام على الانصات هل يجب أولا . وفيه دلالة على ان النهي عن الكلام إنما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولو قبل الصلاة فانه لانهى عنه كما دلت عليه « حتى » وقوله « غفر له ما بينه وبين الجمعة » أى ما بين صلاتها وخطبتها الى مثل ذلك



الوقت من الجمعة الثانية حتى يكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان أى غفرت له الخطايا الكائنة فيما بينهما وفضل ثلاثة أيام وغفرت له ذنوب ثلاثة أيام مع السبع حتى تكون عشرة وهل المغفور الكبائر والصغائر؟ الجمهور على الآخر وأن الكبائر لا يفرها إلا التوبة

١٩ (وعنه أى أبى هريرة (أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال فيه « ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم » جملة حالية أو صفة العبد والواو لتأكيد لصوق الصفة (يصلى) حال ثان (يسأل الله تعالى) حال ثالث (شيئا إلا أعطاه إياه وأشار) أى النبي ﷺ (بيده يقللها) (يحقر وقتها) متفق عليه وفي رواية لمسلم (وهى ساعة خفيفة) هو الذى أفاده لفظ يقللها فى الأولى وفيه إيهام الساعة ويأتى تعيينها ومعنى « قائم » أى مقيم لها متلبس بأركانها لا بمعنى حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة فى رواية جماعة من الحفاظ وأسقطت فى رواية آخرين. وحكى عن بعض العلماء أنه كان يأمر بمحذفها من الحديث وكأنه استشكل الصلاة إذوقت تلك الساعة إذا كان من بعد العصر فهو وقت كراهة للصلاة وكذا إذا كان من حال جلوس الخطيب عن المنبر إلى انصرافه وقد تأوات هذه الجملة بأن المراد منتظرا للصلاة والمنتظر للصلاة فى صلاة كما ثبت فى الحديث وإنما قلنا إن المشير بيده هو النبي ﷺ لما فى رواية مالك « فأشار النبي ﷺ » وقيل المشير بعض الرواة وأما كيفية الإشارة فهو أنه وضع أظفله على بطن الوسطى والخنصر بين يديه وقد أطلق السؤال هنا وقيده فى غيره كما عند ابن ماجه « ما لم يسأل الله إثمًا » وعند أحمد « ما لم يسأل إثمًا أو قطيعة رحم »

٢٠ (وعن أبى بردة) بضم الموحدة وسكون الراء ودال مهملة هو عامر بن عبدالله بن قيس وعبدالله هو أبو موسى الأشعرى وأبو بردة من التابعين المشهورين سمع أباه وعليهما عليه السلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أى موسى الأشعرى (قال سمعت رسول الله ﷺ يقول هى) أى ساعة الجمعة (ما بين أن يجلس الامام) أى على المنبر إلى أن تقضى الصلاة (رواه مسلم ورجح الدارقطنى



أنه من قول أبي بردة ) وقد اختلف العلماء في هذه الساعة وذكر المصنف في فتح الباري عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً وسيشير إليها ومردّها الشارح رحمه الله في الشرح وهذا المروي عن أبي موسى أحدها ورجحه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال هو أجود شيء في هذا الباب وأصحّه وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف فلا ياتفت إلى غيره وقال النووي : هو الصحيح بل الصواب قال المصنف : وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في أثنائه لقوله « يقرأها » وقوله « خفيفة » وفائدة ذكر الوقت أنها تنتقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانتهاءها انتهاء الصلاة وأما قوله : إنه رجح الدارقطني أن الحديث من قول أبي بردة فقد يجاب عنه بأنه لا يكون إلا مرفوعاً فإنه لا مسرح للاجتهاد في تعيين أوقات العبادات ويأتى ما اعلمه به الدارقطني قريباً

٢١ (وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو يوسف بن سلام من بني قينقاع إسرائيلي من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام وهو أحد الأخبار وأحد من شهد له النبي ﷺ بالجنة روى عنه ابنه يوسف ومحمد وأنس بن مالك وغيرهم مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين وسلام بتخفيف اللام قال المبرد لم يكن في العرب سلام بالتخفيف غيره (عند ابن ماجه) لفظه فيه عن عبد الله بن سلام قال . قلت ورسول الله ﷺ جالس : إنا لنجد في كتاب الله يعني التوراة في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل الله عز وجل شيئاً إلا قضى الله له حاجته قال عبد الله فأشار أي رسول الله ﷺ أو بعض ساعة قلت صدقت يا رسول الله أو بعض قلت أي ساعة هي قال هي « آخر ساعة من ساعات النهار » قلت إنها ليست ساعة صلاة قال « ان العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يتأمله إلا الصلاة فهو في صلاة » إنتهى

٢٢ (وعن جابر عند أبي داود والنسائي أنها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس) قوله أنها بفتح الهمزة مبتدأ خبره ما تقدم من قوله في حديث عبد الله



ابن سلام الى آخره ورجح أحمد بن حنبل هذا القول رواه عنه الترمذى وقال أحمد : أ كثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر هو أثبت شئ في هذا الباب روى سعيد بن منصور بأسناد صحيح الى أبي سلمه بن عبد الرحمن « أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة » ورجحه إسحق وغيره وحكى أنه نص الشافعى . وقد استشكل هذا فإنه ترجيح لنير ما في الصحيح على ما فيه والمعروف من علوم الحديث وغيرها أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره . والجواب ان ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما انتقده الحفاظ كحديث أبى موسى هذا الذى فى مسلم فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الأول فلا أنه من رواية مخزومة بن بكير وقد صرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرط مسلم وأما الثانى فلا أن أهل الكوفة أخرجه عن أبى بردة غير مرفوع وابو بردة كوفى وأهل بلده أعلم بحديثه من بكير فلو كان مرفوعاً عند أبى بردة لم يقفوه عليه ولهذا جزم الدارقطنى بأن الموقوف هو الصواب وجمع ابن القيم بين حديث أبى موسى وابن سلام بأن الساعة تنحصر فى أحد الوقتين وسبقه الى هذا أحمد ابن حنبل (وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أمليتها فى شرح البخارى) تقدمت الاشارة الى هذا قال الخطابى : اختلف فيها على قولين فقيل : قدرفت وهو محكى عن بعض الصحابة وقيل : هى باقية واختلف فى تعيينها ثم سرد الاقوال ولم يبلغ بها ما بلغ بها المصنف من العدد وقد اقتصر المصنف هنا على قولين كأنهما الأرجح عنده دليلاً . وفى الحديث بيان فضيلة الجمعة لاختصاصها بهذه الساعة

٢٣ (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال مضت السنة أن فى كل أربعين فصاعداً جمعة . رواه الدارقطنى بأسناد ضعيف ) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحمد : اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة وقال النسائى ليس بثقة وقال الدارقطنى منكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز



أن يحتج به وفي الباب أحاديث لا أصل لها وقال عبدالحق لا يثبت في العدد حديث وقد اختلف العلماء في النصاب الذين بهم تقوم الجمعة فذهب إلى وجوبها على الأربعين. لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي وفي كون الامام أحدهم وجهان عند الشافعية. وذهب أبو حنيفة والمؤيد وأبو طالب إلى أنها تنعقد بثلاثة مع الامام وهو أقل عدد تنعقد به فلا تجب اذا لم يتم هذا القدر مستثنين بقوله تعالى (فاسعوا) قالوا والخطاب للجماعة بعد النداء للجمعة وأقل الجمع ثلاثة فبدل على وجوب السعي على الجماعة للجمعة. بعد النداء لها والنداء لا بد له من مناد فكانوا ثلاثة مع الامام ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك واعترض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة فملهم لها مجتمعين وقد صرح في البحر بهذا واعترض به أهل المذهب لما استدلوا به للمذهب وتقصه بقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (وجاهدوا) فانه لا يلزم إيتاء الزكاة في جماعة قلت: والحق أن شرطية أى شئ في أى عبادة لا يكون إلا عن دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب ولا من السنة وإذ قد علم أنها لا تكون صلاحها إلا جماعة كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدى وحديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني والاثنا عشر أقل ماتم به الجماعة لحديث « الاثنان جماعة » فتم بهم في الاظهر وقد سرد الشارح الخلاف والاقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة فبلغت أربعة عشر قولاً وذكر ما تشبث به كل قائل من الدليل على ما ادعاه بما لا ينهض حجة على الشرطية ثم قال والذي نقل من حال النبي ﷺ أنه كان يصليها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المعتبر هو الجمع الذي يحصل به الشعار ولا يكون إلا في كثرة يفيظ بها المنافق ويكيد بها الجاحد ويسر بها المصدق والآية الكريمة دالة على الأمر بالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تنعقد. قلت قد كتبنا رسالة في شروط الجمعة التي ذكروها ووسعنا فيها المقال والاستدلال سمعناها. اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة



كل جمعة . رواه البزار بإسناد لين ( قلت قال البزار لانه لم يعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الاسناد وفي إسناد البزار يوسف بن خالد البستي وهو ضعيف ورواه الطبراني في الكبير إلا أنه بزيادة « والمسلمين والمسلمات » وفيه دليل على مشروعية ذلك للخطيب لأنها موضع الدعاء وقد ذهب إلى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات أبو طالب والامام يحيى وكانهم يقولون إن مواظبته ﷺ دليل الوجوب كما يفيد « كان يستغفر » وقال غيرهم يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب قال الشارح والأول أظهر

٢٥ ( وعن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس . رواه أبو داود وأصله في مسلم ) كأنه يريد ما تقدم من حديث أم هشام بنت حارثة « أنها قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا من لسان رسول الله ﷺ يقرأها كل جمعة على المنبر » وروى الطبراني في الأوسط من حديث علي عليه السلام « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على المنبر » قل يأياها الكافرون وقل هو الله أحد « وفيه رجل مجهول وبقية رجاله موثقون وأخرج الطبراني فيه أيضاً من حديث جابر « أنه خطب رسول الله ﷺ فقرأ في خطبته آخر الزمر فتحرك المنبر مرتين » وفي رواه ضعيفان

٢٦ ( وعن طارق بن شهاب ) بن عبد شمس الأحمسي البجلي الكوفي أدرك الجاهلية ورأى النبي ﷺ وليس له منه سماع وغزا في خلافة أبي بكر وعمر ثلاثة وثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوة وسرية ومات سنة اثنتين وثمانين ( أن رسول الله ﷺ قال « الجمعة حق و جب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة مملوك وامرأة وصبي ومريض » رواه أبو داود وقال لم يسمع طارق من النبي ﷺ إلا أنه في سنن أبي داود بلفظ « عبد مبارك أو امرأة أو صبي أو مريض » بلفظ أو وكذا ساقه المصنف في المخلص ثم قال أبو داود : طارق قد رأى النبي ﷺ وهو من أصحاب النبي ﷺ . و يسمع منه شيئاً انتهى ( وأخرجه الحاكم رواية حريز المذکور عن أبي موسى ) يريد المصنف أنه بهذا صار موصولاً



## لاتجب الجمعة على المملوك والمريض والمرأة والمسافر وأهل البادية ٨١

وفي الباب عن تميم الدارى وابن عمر ومولى لابن الزبير رواه البيهقي وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاء قاله ابن القطان وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ « ليس على مسافر الجمعة » وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً « خمسة لاجمة عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية » ٢٧ (وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « ليس على مسافر الجمعة » رواه الطبراني بإسناد ضعيف ) ولم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص ولا بين وجه ضعفه وإذا عرفت هذا فقد اجتمع من الأحاديث أنها لاتجب الجمعة على ستة أنفس الصبي وهو متفق على أنه لاجمة عليه ، والمملوك وهو متفق عليه إلا عند داود فقال بوجوبها عليه لدخوله تحت عموم ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة ) فإنه تقرر في الأصول دخول العبيد في الخطاب . وأجيب عنه بأنه خصصته الأحاديث وإن كان فيها مقال فإنه يقوى بعضها بعضها . والمرأة وهو مجمع على عدم وجوبها عليها وقال الشافعي يستحب للمعجز حضورها باذن الزوج ورواية البحر عنه أنه يقول بانوجوب عليهن خلاف ما هو مصرح به في كتب الشافعية . والمريض فإنه لا يجب عليه حضورها إذا كان يتضرر به . والمسافر لا يجب عليه حضورها وهو يحتمل أن يراد به مباشر السفر وأما النازل فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة وإلى هذا ذهب جماعة من الآك وغيرهم وقيل لاتجب عليه لأنه داخل في لفظ المسافر وإليه ذهب جماعة من الآك أيضاً وهو الأقرب لأن أحكام السفر باقية له من التقصر ونحوه ولذا لم ينقل أنه ﷺ صلى الجمعة بعرفات في حجة الوداع لانه كان مسافراً وكذلك العيد تسقط صلاته عن المسافر ولذا لم يرو أنه ﷺ صلى صلاة العيد في حجته تلك وقد هو ابن حزم فقال : إنه صلاها في حجته وغلطه العلماء . السادس أهل البادية وفي النهاية أن البادية تختص بأهل العمدة والحيام دون أهل القرى والمدن وفي شرح العمدة أن حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث « لا يبيع حاضر لباد »



٢٨ (وعن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا . رواه الترمذي بإسناد ضعيف ) لأن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف تفرد به وضعفه به الدارقطني وابن عدى وغيرهما (وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة ) لم يذكره الشارح ولا رأيت في التلخيص والحديث يدل على أن استقبال الناس الخطيب مواجهين له أمر مستمر وهو في حكم الجمع عليه وجزم بوجوه أبو الطيب من الشافعية والهادوية احتمالان فيما إذا تقدم بعض المستمعين على الامام ولم يواجهوه يصح أولا يصح ونص صاحب الآثار أنه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم

٢٩ (وعن الحكم بن حزن ) بفتح المهملة وسكون الزاي فنون والحكم قال ابن عبد البر : إنه أسلم عام الفتح وقيل يوم اليمامة وأبوه حزن بن أبي وهب الخزومي قال ( شهدنا الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكئا على عصا أو قوس . رواه أبو داود ) تمامه في السنن « فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال . أيها الناس إنكم لن تطيقوا أولن تفعلوا كل ما أمرتم به ولكن سدوا ويسروا » وفي رواية « وأبشروا » وإسناده حسن وصححه ابن السكن وله شاهد عند أبي داود من حديث البراء « أنه ﷺ كان إذا خطب يعتمد على عنزة له » والعنزة مثل نصف الرمح أو أكبر فيها سنان مثل سنان الرمح . وفي الحديث دليل أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف (١) أو نحوه وقت خطبته والحكمة أن في ذلك ربطا للقلب ولبعد يديه عن العبث فإن لم يجد ما يعتمد عليه أرسل يديه أو وضع اليمنى على اليسرى أو على جانب المنبر . ويكره دق المنبر بالسيف إذ لم يؤثر فهو بدعة »

(١) وقد ذكر العلامة ابن القيم في زاد المعاد أنه لم يحفظ عن النبي ﷺ بعد اتخاذ المنبر أن كان يرفي المنبر بسيف ولا قوس ولا غيره وإذا علمت ذلك تعلم ما في كلام الشارح من الاستدلال بذلك



## باب صلاة الخوف

١ ( عن صالح بن خوات ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو فتناء فوقية الانصارى المدنى تابعى مشهور سمع جماعة من الصحابة ( عمن صلى مع النبي ﷺ ) في صحيح مسلم عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حثمة فصرح بمن حدته في رواية وفي رواية أبيه كما هنا ( يوم ذات الرقاع ) بكسر الراء ففقا مخففة آخره عين مهملة هو مكان من نجد بأرض غطفان سميت الغزاة بذلك لأن أقدامهم تقبت فلفقوا عليها الحرق كما في صحيح البخارى من حديث أبى موسى وكانت في جمادى الأولى في السنة الرابعة من الهجرة ( صلاة الخوف أن طائفة من أصحابه ﷺ صفت معه وطائفة وجاه ) بكسر الواو فجم مواجهة ( العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا وصفوا ) في مسلم فصفوا بالفاء ( وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم متفق عليه وهذا لفظ مسلم ووقع في المعرفة ) كتاب ( لابن منده ) بفتح الميم وسكون النون فدال مهملة إمام كبير من أئمة الحديث ( عن صالح بن خوات عن أبيه ) أى خوات وهو صحابى فذكر المبهم أنه أبوه وفي مسلم أنه من ذكرناه . واعلم أن هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه وهو الذى فله ابن إسحق وغيره من أهل السير والمغازى وتلقاه الناس منهم قال ابن القيم : وهو مشكل جداً فإنه قد صح أن المشركين حبسوا رسول الله ﷺ يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فصلاهن جميعا وذلك قبل نزول صلاة الخوف والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس قال : والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ للخوف بعسفان ولا خلاف بينهم أن عسفان كانت بعد الخندق وقد صح عنه ﷺ أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع فعلم أنها بعد الخندق وبعد عسفان وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى ومن يحتج بنقد شرعيتها على الخندق على رواية أهل السير يقول إنها لاتصل صلاة الخوف



في الحضر ولذا لم يصلها النبي ﷺ يوم الخندق . وهذه الصفة التي ذكرت في الحديث في كيفية صلاتها واضحة وقد ذهب اليها جماعة من الصحابة ومن الاك من بعدهم واشترط الشافعي أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهذا في الثنائية وإن كانت ثلاثية انتظر في التشهد الأول وتتم الطائفة الربعة الثالثة وكذلك في الرباعية إن قلنا إنها تصلى صلاة الخوف في الحضر وينتظر في التشهد أيضا وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله ( ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ) وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المعتاد من الصلاة في تقليل الافعال المنافية للصلاة ولتأدية للامام

٢ ( وعن ابن عمر قال غزوت مع رسول الله ﷺ قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة ( نجد ) نجد كل ما ارتفع من بلاد العرب ( فوازيها ) بالزاي بعدها مثناة تحتية قابلنا ( العدو فصافقناهم فقام رسول الله ﷺ فصلى بنا ) في المغازي من البخاري أنها صلاة العصر ثم لفظ البخاري « فصلي لنا » باللام قال المصنف في الفتح أي لأجلنا ولم يذكر أن فيه رواية بالموحدة وفيه « يصلى » بالفعل المضارع ( فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع بمن معه ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا ) أي الذين صلوا معه ولم يكونوا أتو بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم ( مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين متفق عليه . هذا لفظ البخاري ) قال المصنف لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ويحتمل أنهم أتموا في حالة واحدة ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الأرجح من حيث المعنى وإلا استلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الامام وحده ويرجحه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بانظ « ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا » انتهى والطائفة تطلق على الدليل والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثة جاز للامام أن يصلى بواحد والثالث يحرس ثم



يصلى مع الامام وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف . وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتت الطائفة الأولى بعدها وقد ذهب الى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد

٣ ( وعن جابر قال شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصنفنا صنفين صف خلف رسول الله ﷺ والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعاً ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه ) أى انحدر الصف الذي يليه وهو عطف على الضمير المتصل من دون تأكيد لأنه قد وقع الفصل ( وأقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث ) تمامه « انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً وقال جابر كما يصنع حرسم هؤلاء بأمرائهم » انتهى لفظ مسلم قوله ( وفي رواية ) هي في مسلم عن جابر وفيها تعيين القوم الذين حاربهم ولفظها « غزونا مع رسول الله ﷺ قوماً من جهينة فقاتلونا قتالاً شديداً فلما صلينا الظهر قال المشركون لوملنا عليهم ميلاً واحدة لاقتطعناهم فاخبر جبريل رسول الله ﷺ فذكر ذلك لنا رسول الله ﷺ قال وقالوا إنها ستأتيهم صلاة هي أحب إليهم من الأولى فلما حضرت العصر إلى أن قال » ( ثم سجد وسجد معه الصف الأول فلما قاموا سجد الصف الثاني ثم تأخر الصف الأول وتقدم الصف الثاني فذكر مثله ) قال « فقاموا مقام الأول فكبر رسول الله ﷺ وكبرنا وركع وركعنا ثم سجد وسجد معه الصف الأول وقام الثاني فلما سجد الصف الثاني جلسوا جميعاً » ( وفي أخره ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً . رواه مسلم ) الحديث دليل على أنه إذا كان العدو في جهة



القبلة فانه يخالف ما إذا لم يكن كذلك فانها تمكن الحراسة مع دخولهم جميعا في الصلاة وذلك أن الحاجة إلى الحراسة إنما تكون في حال السجود فقط فيتابعون الامام في القيام والركوع ويجرس الصف المؤخر في حال السجدين بأن يتركوا المتابعة للامام ثم يسجدون عند قيام الصف الأول ويتقدم المؤخر الى محل الصف المقدم ويتأخر المقدم ليتابع المؤخر الامام في السجدين الأخيرتين فيصح مع كل من الطائفتين المتابعة في سجدين والحديث يدل أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود فقط دون حال الركوع لأن حال الركوع لا يمنع معه إدراك أحوال العدو وهذه الكيفية لاتوافق ظاهر الآية ولا توافق الرواية الأولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر إلا أنه قد يقال إنها تختلف الصفات باختلاف الأحوال

٤ (ولأبي داود عن أبي عياش الزرقى مثله) أى مثل رواية جابر هذه (وزاد) تعيين محل الصلاة (أنها كانت بعسفان) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة ففاء آخره نون وهو موضع على مرحلتين من مكة كما في القاموس

٥ (وللنسائي من وجه آخر) غير الوجه الذي أخرجه منه مسلم (عن جابر أن النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بأخرين ركعتين ثم سلم) فصلى باحداها فرضا وبالأخرى نقلا له وعمل بهذا الحسن البصري وادعى الطحاوى أنه منسوخ بناء منه على أنه لا يصح أن يصلى المفترض خلف المتنفل ولا دليل على النسخ

٦ (ومثله لأبي داود عن أبي بكرة) وقال أبو داود وكذلك في صلاة المغرب فانه يصلى ست ركعات والتوم ثلاثا ثلاثا

٧ (وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يتنصوا . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ومثله

٨ (عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه للصلاة بهذه الكيفية صلاحا



حذيفة بطبرستان وكان الأمير سعيد بن العاص فقال « أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف قال حذيفة أنا فصلى بهم هذه الصلاة » وأخرج أبو داود عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت « قال زيد فكانت للقوم ركعة وركعة وللنبي ﷺ ركعتين » وأخرج عن ابن عباس « قال فرض الله تعالى الصلاة على لسان نبيكم عليه الصلاة والسلام في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة » وأخذ بهذا إعطاء وطاوس والحسن وغيرهم فقالوا يصلى في شدة الخوف ركعة يومئذ إيماء وكان اسحق يقول تجزئك عند المسافة ركعة واحدة تؤمى لها إيماء فان لم تقدر فسجدة فان لم فتكبيرة لأنها ذكر الله

٩ ( وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « صلاة الخوف ركعة على أى وجه كان » رواه البزار بإسناد ضعيف ) وأخرج النسائي « أنه ﷺ صلاها بذى قرد بهذه الكيفية » وقال المصنف قد صححه ابن حبان وغيره وأما الشافعى فقال لا يثبت . والحديث دليل على أن صلاة الخوف ركعة واحدة في حق الامام والمأموم وقد قال به الثوري وجماعة وقال به من الصحابة أبو هريرة وأبو موسى واعلم أنه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كيفيات لصلاة الخوف . وفي سنن أبي داود ثمانى كيفيات منها هذه الخمس وزادنا ثلاثا وقال المصنف في فتح البارى : قد روى في صلاة الخوف كيفيات كثيرة ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر لقوة الاسناد وموافقة الأصول في أن المؤتم لا تتم صلاته قبل الامام وقال ابن حزم صح منها أربعة عشر وجها وقال ابن العربى فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة وقال النووى نحوه في شرح مسلم ولم يبينها قال الحافظ وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذى وزاد وجها فصارت سبع عشرة ولكن يمكن أن تتداخل وقال فى الهدى النبوى : صلاها النبي ﷺ عشر مرات وقال ابن العربى : صلاها أربعا وعشرين مرة وقال الخطابى : صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ فى الحراسة فهى على اختلاف صورتها متفقة



المعنى انتهى

١٠ (وعنه) أى ابن عمر (مرفوعاً « ليس في صلاة الخوف سهو » أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف ) وهو مع هذا موقوف قيل ولم يقل به أحد من العلماء . واعلم أنه قد شرط في صلاة الخوف شروط منها السفر فاشتراطه جماعة لقوله تعالى ( إذا ضربتم في الأرض ) الآية ولأنه ﷺ لم يصلها في الحضر وقال زيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية لا يشترط لقوله تعالى ( وإذا كنت فيهم ) بناء على أنه معطوف على قوله ( وإذا ضربتم في الأرض ) فهو غير داخل في التقييد بالضرب في الأرض ولعل الأولين يجعلونه مقيداً بالضرب في الأرض . وأن التقدير وإذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الأرض والكلام مستوفى في كتب التفسير . ومنها أن يكون آخر الوقت لأنها بدل عن صلاة الأمن لا تجزئ إلا عند اليأس من المبدل منه وهذه قاعدة للقائلين بذلك وهم الهادوية . وغيرهم يقول : تجزئ أول الوقت لعموم أدلة الأوقات . ومنها حمل السلاح حال الصلاة اشترطه داود فلا تصح الصلاة إلا بحمله ولا دليل على اشتراطه وأوجبه الشافعي والناصر للأمر به في الآية ولهم في السلاح تفاصيل معروفة . ومنها أن لا يكون القتال محرماً سواء كان واجباً علينا أو كفاية . ومنها أن يكون المصلى مطلوباً للعدو لا طالباً لأنه إذا كان طالباً أمكنه أن يأتى بالصلاة تامة أو يكون خاشعاً لكر العدو عليه وهذه الشرائط مستوفاة في الفروع مأخوذة من أحوال شرعيتها وليست . بظاهرة في الشرطية . واعلم أن شرعية هذه الصلاة من أعظم الأدلة على عظم شأن صلاة الجماعة

## باب صلاة العيدين

١ (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ « الفطر يوم يفطر الناس والأضيى يوم يضحي الناس » رواه الترمذي ) وقال بعد سياقه هذا حديث حسن غريب وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث أن معنى هذا الفطر



والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بلفظه . فيه دليل على أنه يعتبر في ثبوت العيد الموافقة للناس وأن المنفرد بمعرفة يوم العيد بالرؤية يجب عليه موافقة غيره ويلزمه حكمهم في الصلاة والافطار والأضحية وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة وقال حسن وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب « إنه صام أهل الشام ومعاوية برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس لسكنا رأينا ليلة السبت فلا زال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه قال قلت أولا تكتمني برؤية معاوية والناس قال لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ » وظاهر الحديث أن كريبا ممن رآه وأنه أمره ابن عباس أن يتم صومه وإن كان متيقنا أنه يوم عيد عنده وذهب إلى هذا محمد ابن الحسن وقال يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه وكذا في الحج لأنه ورد « وعرفتكم يوم تعرفون » وخالفه الجمهور وقالوا إنه يجب عليه العمل في نفسه بما يتقنه وحملوا الحديث على عدم معرفته بما يخلف الناس فإنه إذا انكشف بعد الخطأ فقد أجزأه ما فعل قولا وتأخر الأيام في حق من التبس عليه وعمل بالأصل وتناولوا حديث ابن عباس بأنه يحتمل أنه لم يقل برؤية أهل الشام لاختلاف المطالع في الشام والحجاز أو أنه لما كان الخبر واحدا لم يعمل بشهادته وليس فيه أنه أمر كريبا بالعمل بخلاف يقين نفسه فأنما أخبر عن أهل المدينة وأنهم لا يعملون بذلك لأحد الأمرين

٢ (وعن أبي عمير رضي الله عنه) هو أبو عمير (ابن أنس) بن مالك الأَنْصَارِيُّ يقال إن اسمه عبدالله وهو من صُفَرِ النَّبَاعِينَ روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد أبيه زمانا طويلا (عن عمومة له من الصحابة أن ركبا جاءوا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأَمْس فأمرهم النبي ﷺ أن يفتروا وإذا أصبحوا أن ينفدوا إلى مصلاتهم . رواه أحمد وأبو داود وهذا لفظه وإسناده صحيح) وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم وقول ابن عبد البر إن أبا عمير مجهول مردود بأنه قد عرفه من صحيح له . والحديث



دليل على أن صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني حيث انكشف العيد بعد خروج وقت الصلاة . وظاهر الحديث الاطلاق بالنظر الى وقت الصلاة وأنه وإن كان وقتها باقياً حيث لم يكن ذلك معلوماً من أول اليوم وقد ذهب الى العمل به الهادي والقاسم وأبو حنيفة لكن شرط أن لا يعلم إلا وقد خرج وقتها فانها تقضى في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي تؤدي فيه في يومها قال أبو طالب بشرط أن يترك اللبس كما ورد في الحديث وغيره يععم العذر سواء كان لللبس أو لمطر وهو مصرح به في كتب الحنفية قياساً لنفي اللبس عليه ثم ظاهر الحديث أنها أداء لا قضاء وذهب مالك أنها لا تقضى مطلقاً كما لا تقضى في يومها وللشافعية تفاصيل آخر ذكرها في الشرح وهذا الحديث ورد في عيد الافطار وقاسوا عليه الأضحية وفي الترك لللبس وقاسوا عليه سائر الأعذار وفي القياس نظر اذا لم يتعين معرفة الجامع والله أعلم

٣ (وعن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ لا يغدو) أى يخرج وقت الغداة (يوم الفطر) أى الى المصلى (حتى يأكل تمرات . أخرجه البخارى وفي رواية معلقة) أى للبخارى علقها عن أنس (ووصلها أحمد ويأكلهن أفراداً) وأخرجه البخارى في تاريخه وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ « حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أقل من ذلك أو أكثر وترأ » والحديث يدل على مداومته ﷺ على ذلك قال المهلب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظن لزوم الصوم حتى يصلى العيد فكأنه أراد سد هذه الذريعة وقيل لما وقع وجوب الفطر عقيب وجوب الصوم استحباب تعجيل الفطر مبادرة الى امتثال أمر الله قال ابن قدامة ولا نعلم في استحباب تعجيل الأكل في هذا اليوم قبل الصلاة خلافاً قال المصنف في الفتح والحكمة في استحباب التمر ما في الحلوى من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم أولاً لأن الحلوى مما يوافق الايمان ويعبر به المنام ويرقق القلب ومن ثمة استحباب بعض التاميين أن يفطر على الحلوى مطلقاً قال المهلب وأما جعلهن وتراً فللاشارة الى الوحدانية وكذلك كان يفعل ﷺ في



جميع أموره تبركا بذلك

٤ (وعن ابن بريدة) بضم الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية ودال مهملة (عن أبيه) هو بريدة بن الحبيب تقدم واسم ابن بريدة عبد الله بن بريدة ابن الحبيب الأسلمى أبو سهل المروزي قاضيا ثقة من الثالثة قاله المصنف في التقريب (قال كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحي حتى يصلي رواه أحمد) وزاد فيه فيأكل من أضحيته (والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي رواية البيهقي زيادة « وكان اذا رجع أكل من كبده ضحيته » قال الترمذي وفي الباب عن علي وأنس ورواه الترمذي أيضا عن ابن عمر وفيها ضعف والحديث دليل على شرعية الأكل يوم الفطر قبل الصلاة وتأخير يوم الأضحي الى ما بعد الصلاة والحكمة فيه هو أنه لما كان إظهار كرامة الله تعالى للعباد بشرعية نحر الأضاحي كان الأثم الابتداء بأكلها شكرا لله على ما أنعم به من شرعية النسكية الجامعة لخير الدنيا وثواب الآخرة

٥ (وعن أم عطية) هي الأنصارية اسمها نسبية بنت الحرث وقيل بنت كعب كانت تغزو مع رسول الله ﷺ كثيرا تداوى الجرحى وتمرض المرضى تعد في أهل البصرة وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت لأنها شهدت غسل بنت رسول الله ﷺ فحكت ذلك وأتقنت فحديتها أصل في غسل الميت ويأتي حديثها هذا في كتاب الجنائز (قالت أمرنا) مبنى للمجهول للعلم بالأمر وأنه رسول الله ﷺ وفي رواية للبخاري أمرنا نبينا (أن نخرج) أى الى المصلى (العواتق) البنات الأبكار البالغات والمقاربات للبلوغ (والحيض) هو أعم من الأول من وجه (في العيدين يشهدن الخير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لفير الحيض (ودعوة المسلمين) تعم الجميع (ويعتزل الحيض المصلى . متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري « أمرنا أن نخرج العواتق ذوات الخدور » أو قال « العواتق وذوات الخدور فيعتزلن الحيض المصلى » ولفظ مسلم « أمرنا يعني النبي



عليه السلام أن نخرج العواتق وذوات الخدور وأمر الحيفض أن يعتزلن مصلى المسلمين». فهذا اللفظ الذي أتى به المصنف ليس لفظ أحدهما . والحديث دليل على وجوب إخراجهن وفيه أقوال ثلاثة (الأول) أنه واجب وبه قال الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعلي ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس «أنه عليه السلام كان يخرج نساء وبناته في العيدين» وهو ظاهر في استمرار ذلك منه عليه السلام وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصرح في الثواب وفي العجائز بالأولى. (والثاني) سنة وحمل الأمر بخروجهن على التندب قاله جماعة وقواه الشارح مستدلا بأنه علل خروجهن إشهود الخير ودعوة المسلمين قال ولو كان واجبا لما علل بذلك. ولكن خروجهن لأداء الواجب عليهن لا ممتثال الأمر (قلت) وفيه تأمل فانه قد يعمل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يعمل بأدائه وفي كلام الشافعي في الأم التفرقة بين ذوات الهيئات والعجائز فانه قال أحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئات من النساء الصلاة وإنا لشهودهن الأعياد أشد استحبابا و(الثالث) أنه منسوخ قال الطحاوي إن ذلك كان في صدر الاسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد فيكون فيه إرهاب للعدو ثم نسخ وتعقب انه نسخ بمجرد الدعوى ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهن وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة اليهن لقوة الاسلام حينئذ ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ويدفعه أنه أفقت به أم عطية بعد وفاته عليه السلام بمدة ولم يخالفها أحدهم الصحابة . وأما قول عائشة «لو رأى النبي عليه السلام ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد» فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به بل فيه دليل على أنه لا يمنع لأنهم لم يمنعهم عليه السلام بل أمر بأخراجهن فليس لنا أن نمنع ما أمر به

٦ (وعن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وأبو بكر يصلون العيدين قبل الخطبة . متفق عليه ) فيه دليل على أن ذلك هو الأمر الذي داوم عليه عليه السلام وخليفته واستمروا على ذلك . وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة وقد



نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستنده ما أخرجه النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله ابن السائب قال «شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى صلاته قال : « إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب » فكانت غير واجبة فلو قدمها لم تشرع بإعادتها وإن كان فاعلا خلاف السنة . وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة ففي مسلم أنه مروان وقيل سبقه الى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر بسند صحيح الى الحسن البصري قال « أول من خطب قبل الصلاة عثمان أي صلاة العيد » وأما مروان فانه إنما قدم الخطبة لأنه قال لما أنكر عليه أبو سعيد إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة قيل إنهم كانوا يتعمدون ترك استماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والافراط في بعض مدح الناس . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري قال « أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية » وعلى كل تقدير فانه بدعة مخالف لهدية ﷺ وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناوت البيوت فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة وهو رأى مخالف لهدية ﷺ

٧ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . أخرجه السبعة ) هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان وهو إجماع فيمن صلى مع الامام في الجبابة وأما اذا فاتته صلاة الامام فصلى وحده فكذلك عند الأكثر . وذهب أحمد والثوري الى أنه يصلى أربعا وأخرج سعيد بن منصور عن بن مسعود « من فاتته صلاة العيد مع الامام فليصل أربعا » وهو إسناد صحيح وقال إسحاق : ان صلاها في الجبابة فركعتين وإلا فأربعا وقال أبو حنيفة : اذا قضى صلاة العيد فهو خير بين ثنتين وأربع . وصلاة العيدين تجمع على شرعيتها مختلف فيها على أقوال ثلاثة ( الأول ) وجوبها عينا عند الهادى وأبي حنيفة وهو الظاهر من مداومته ﷺ والخفاء من بعده وأمره باخراج النساء وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغدو الى مصلاتهم



فالأمر أصله الوجوب ، ومن الأدلة قوله تعالى ( فصل ربك وانحر ) على من يقول المراد به صلاة النحر وكذلك قوله تعالى ( قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصل ) فسرهما الأكثر بزكاة الفطر وصلاة عيده ( الثاني ) أنها فرض كفاية لأنها شعار وتسقط بقيام البعض به كالجهاد ذهب إليه أبو طالب وآخرون ( الثالث ) أنها سنة مؤكدة ومواظبته عليه السلام عليها دليل تأكد سنيتها وهو قول زيد بن علي وجماعة قالوا : لقوله عليه السلام « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » وأجيب بأنه استدلال بمفهوم العدد وبأنه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة . وفي قوله ( لم يصل قبلها ولا بعدها ) دليل على عدم شرعية النافلة قبلها ولا بعدها لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به عليه السلام فليس بمشروع في حقه فلا يكون مشروطا في حقنا ويأتي حديث أبي سعيد فإن فيه الدلالة على ترك ذلك إلا أنه يأتي من حديث أبي سعيد « أنه عليه السلام كان يصلي بعد العيد ركعتين في بيته » وصححه الحاكم فالمراد بقوله هنا ولا بعدها أى في المصلى

٨ ( وعنه ) أى ابن عباس ( أن النبي عليه السلام صلى العيد بلا أذان ولا إقامة . أخرجه أبو دود وأصله في البخارى ) وهو دليل على عدم شرعيتها في صلاة العيد فانهما بدعة وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن المسيب « أن أول من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية » ومثله رواه الشافعى عن الثقة وزاد « وأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة » وروى ابن المنذر « أن أول من أحدثه زياد بالبصرة » وقيل أول من أحدثه مروان وقال ابن أبي حبيب : أول من أحدثه عبدالله بن الزبير وأقام أيضا وقد روى الشافعى عن الثقة عن الزهرى « أن رسول الله عليه السلام كان يأمر المؤذن في العيد أن ينول الصلاة جامعة » قال في الشرح وهذا مرسل يعتضد بالنياس على الكسوف لنبوت ذلك فيه قلت وفيه تأمل

٩ ( وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال كان رسول الله عليه السلام لا يصل قبل العيد شيئا ددا رجع الى منزله صلى ركعتين . رواه ابن ماجه بإسناد حسن )



وأخرجه الحاكم وأحمد وروى الترمذى عن ابن عمر نحوه وصححه وهو عند أحمد والحاكم وله طريق أخرى عند الطبرانى فى الأوسط لكن فيه جابر الجعفى وهو متروك والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد فى المنزل وقد طارضه حديث ابن عمر عند أحمد مرفوعاً « لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها » والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة فى الجبابة

١٠ (وعنه) أى أبى سعيد (قال كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى وأول شئ يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم فيعظهم ويأمرهم . متفق عليه ) فيه دليل على شرعية الخروج الى المصلى والمتبادر منه الخروج الى موضع غير مسجده ﷺ وهو كذلك فان مصلاه ﷺ محل معروف بينه وبين باب مسجده ألف ذراع قاله عمر بن شبة فى أخبار المدينة . وفى الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم وعلى أنه لا نقل قبلها وفى قوله « يقوم مقابل الناس » دليل على أنه لم يكن فى مصلاه منبر وقد أخرج ابن حبان فى رواية « خطب يوم عيد على راحلته » وقد ذكر البخارى فى تمام روايته عن أبى سعيد « أن أول من اتخذ المنبر فى مصلى العيد مروان » وإن كان قد روى عمر بن شبة « أن أول من خطب الناس فى المصلى على المنبر عثمان فعله مرة ثم تركه حتى أعاده مروان » وكان أباً سعيد لم يطلع على ذلك . وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد وأما كخطب الجمع وأمر ووعظ وليس فيه أنها خطبتان كالجمعة وأنه يقعد بينهما ولعله لم يثبت ذلك من فعله ﷺ وإنما صنعه الناس قياساً على الجمعة

١١ (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو إبراهيم عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر بن العاص سمع أباه وابن المسيب وطاوسا وروى عنه الزهري وجماعة ولم يخرج الشيخان حديثه وضمير أبيه وجده ان كان معناه أن أباه شعيباً روى عن جده محمد أن رسول الله ﷺ قال كذا فيكون مراسلاً لأن جده محمد لم يدرك النبي ﷺ وإن كان الضمير الذى فى أبيه عائداً إلى شعيب



## ٩٦ التكبير في الركعتين قبل القراءة ويرفع يديه ويسكت بين كل تكبيرتين

والضمير في جده الى عبدالله فيراد أن شعيبا روى عن جده عبدالله فشعيب لم يدرك جده عبدالله فلهمذه العلة لم يخرج حديثه وقال الذهبي قد ثبت سماع شعيب من جده عبدالله وقد احتج به أرباب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن حبان، والحاكم (عن أبيه عن جده قال : قال نبي الله ﷺ « التكبير في الفطر ) أى فى صلاة عيد الفطر ( سبع فى الأولى ) أى فى الركعة الأولى ( وخمس فى الأخيرة ) أى الركعة الأخرى ( والقراءة ) الحمد وسورة ( بعدها كلتيهما » أخرجه أبو داود ونقل الترمذى عن البخارى تصحيحه ) وأخرجه أحمد وعلى بن المدينى وصحاحه وقد روه من حديث عائشة وسعد القرظى وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبدالله والكل فيه ضعفاء وقد روى عن على عليه السلام وابن عباس موقوفا قال ابن رشد إنما صاروا الى الأخذ بأقوال الصحابة فى هذه المسئلة لأنه لم يثبت فيها عن النبي ﷺ شيء ( قلت ) وروى العقيلي عن أحمد ابن حنبل أنه قال : ليس يروى فى التكبير فى العيدين حديث صحيح هذا والحديث دليل على أنه يكبر فى الأولى من ركعتي العيد سبعا ويحتمل أنها بتكبيرة الافتتاح وأنها من غيرها والأوضح أنها من دونها وفيها خلاف وقال فى الهدى النبوى إن تكبيرة الافتتاح منها إلا أنه لم يأت بدليل وفى الثانية خمساً وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم وخالف آخرون فقالوا خمس فى الأولى وأربع فى الثانية وقيل ثلاث فى الأولى وثلاث فى الثانية وقيل ست فى الأولى وخمس فى الثانية ( قلت ) والأقرب العمل بحديث الباب فإنه وإن كان كل طريقه واهية فإنه يشد بعضها بعضاً ولأن ساعده من الأقوال ليس فيها سنة يعمل بها وفى الحديث دليل على أن القراءة بعد التكبير فى الركعتين وبه قال الشافعى ومالك وذهب الهادى الى أن القراءة قبلها فيها واستدل له فى البحر بما لا يتم دليلاً وذهب الباقر وأبو حنيفة الى أنه يقدم التكبير فى الأولى ويؤخره فى الثانية ليؤلى بين القراءتين . واعلم أن قول المصنف إنه نقل الترمذى عن البخارى تصحيحه وقال فى تاجميس الحبيب إنه قال البخارى والترمذى إنه أصح



شيء في هذا الباب فلا أدري من أين نقله عن الترمذي فان الترمذي لم يخرج في سننه رواية عمرو بن شعيب أصلاً بل أخرج رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وقال حديث جد كثير أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي ﷺ وقال : وفي الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو ولم يذكر عن البخاري شيئاً وقد وقع للبيهقي في السنن الكبرى هذا الوهم بعينه إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال قال أبو عيسى سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه قال وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً انتهى كلام البيهقي . ولم نجد في الترمذي شيئاً مما ذكره وقد نبه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا وقال والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاسته عن البيهقي أن الترمذي قال سألت محمداً عنه الخ وبهذا يعرف أن المصنف قلده في النقل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي ولهذا لم ينسب حديث عمرو ابن شعيب إلا إلى أبي داود والاولى العمل بحديث عمرو لما عرفت وأنه أشقى شيء في الباب وكان ﷺ يسكت بين كل تكبيرتين سكتة لطيفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ولكن ذكر الخلال عن ابن مسعود أنه قال يحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي ﷺ وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود « أن بين كل تكبيرتين قدر كلمتين » وهو موقوف وفيه سايان بن أرقم ضعيف وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع برفع يديه مع كل تكبيرة

١٢ ( وعن أبي واقد ) بقاف مهملة اسم فاعل من وقد اسمه الحارث بن عوف الليثي قديم الاسلام قيل إنه شهد بدرا وقيل إنه من مسلمة التمتح والاول أصح . عداؤه في أهل المدينة وجاور بمكة ومات بها سنة ثمان وستين ( الليثي رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ يقرأ في الفطر والاعضي بقاف ) أي في الاول بعد الفاتحة ( واقتربت ) أي في الثانية بعدها ( أخرجه مسلم ) فيه دليل على أن ( م - ٧ ج ٢ سبل )



القراءة بهما في صلاة العيد سنة وقد سلف أنه يقرأ فيهما بسبح والفاشية والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة وقد ذهب إلى سنة ذلك الشافعي ومالك ١٣ (وعن جابر رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان يوم العيد خالف الطريق . أخرجه البخارى ) يعنى أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التى خرج منها إليه قال الترمذى : أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبه للامام وبه يقول الشافعى انتهى . وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعا للامام والمأموم الذى أشار إليه بقوله

١٤ (ولأبى داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه فى السنن عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ أخذ يوم العيد فى طريق ثم رجع فى طريق أخرى » فيه دليل أيضاً على ما دل عليه حديث جابر واختلف فى وجه الحكمة فى ذلك فقليل ليسلم على أهل الطريقين وقيل لينال بركته الفريقان وقيل ليقضى حاجة من له حاجة فيهما وقيل ليظهر شعائر الاسلام فى سائر التفجاج والطرق وقيل ليعيظ المنافقين برؤيتهم عزة الاسلام وأهله ومقام شعائره وقيل لتكثر شهادة البتاع فان الذاهب إلى المسجد أو المصلى إحدى خطواته ترفع درجة والاخرى تحط خطيئة حتى يرجع إلى منزله وقيل وهو الاصح إنه لذلك كله من الحكم التى لا يخلو فعله عنها وكان ابن عمر مع شدة تحريه للسنة يكبر من بيته إلى المصلى

١٥ (وعن انس قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال « قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم الاضحى ويوم الفطر » أخرجه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح ) الحديث يدل على أنه قال ﷺ ذلك عقيب قدومه المدينة كما تقتضيه الفاء والذى فى كتب السبر أن أول عيد شرع فى الاسلام عيد الفطر فى السنة الثانية من الهجرة وفيه دليل على أن إظهار السرور فى العيدين مندوب وأن ذلك من الشريعة التى شرعها الله لعباده إذ فى إبدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل فى العيدين المشروعين ما يفعله الجاهلية فى أعيادها وإنما خالفهم فى تعيين الوقتين ( قلت ) هكذا فى الشرح



ومراد من أفعال الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة . وأما التوسعة على الميال في الاعياد بما حصل لهم من ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع . وقد استنبط بعضهم كراهية الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي من الحنفية وقال من أهدى فيه بيضة الى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله

١٦٩ ( وعن علي رضي الله عنه قال : من السنة أن يخرج الى العيد ماشياً » رواه الترمذي وحسنه ) تمامه من الترمذي « وأن تأكل شيئاً قبل أن يخرج » قال أبو عيسى والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل الى العيد ماشياً وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج قال أبو عيسى ويستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى . ولم أجد فيه أنه حسنه ولا أظن أنه يحسنه لانه رواه ابن طريق الحارث الأعمور وللمحدثين فيه مقال وقد أخرج الزهري مرسلًا « انه عليه السلام ماركب في عيد ولا جنازة » وكان ابن عمر يخرج الى العيد ماشياً ويعود ماشياً . وتقييد الاكل بقبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره « إنه عليه السلام كان يخرج الى العيد ماشياً ويرجع ماشياً » ولكنه بوب البخاري في الصحيح عن المضي والركوب الى العيد فقال ( باب المضي والركوب الى العيد ) فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع الى الاصل في التوسعة

١٧ ( وعن ابن هريرة رضي الله عنه أنهم أخصهم منار في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد . رواه أبو داود باسنادين ) لان في إسناده رجال مجهولوا ورواه ابن ماجه والحاكم باسناد ضعيف وقد اختلف العلماء على قوانين هل الافضل في صلاة العيد الخروج الى الجبانة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعاً ؟ الثاني قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد واسعاً صلوا فيه ولا يخرجون مكلاًه يقتضي بأن العلة في الخروج طلب لاجتماع ولذا أمر فتياننا بأخراخ العواتق وذوات الخدور



فاذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل ولذلك فإن أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجدها وضيق أطرافها والى هذا ذهب الامام يحيى وجماعة قالوا : الصلاة في المسجد أفضل والقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج الى الجبانة أفضل ولو اتسع المسجد للناس وحجتهم محافظته عليه السلام على ذلك ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر ولا يحافظ عليه السلام إلا على الأفضل ولقول على عليه السلام فإنه روى أنه خرج الى الجبانة لصلاة العيد وقال «لولا أنه السنة لصليت في المسجد واستخلف من يصلى بضعفة الناس في المسجد» قالوا فإن كان في الجبانة مسجد مكشوف فالصلاة فيه أفضل وإن كان مستقوفا ففيه تردد (فائدة) التكبير في العيدين مشروع عند الجماهير فأما تكبير عيد الافطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى (ولتكبروا الله على ما هداكم) والأكثر أنه سنة ووقته مجهول مختلف فيه على قولين فعند الأكثر أنه من عند خروج الامام للصلاة الى مبتدأ الخطبة وذكر فيه البيهقي حديثين وضعفهما لكن قال الحاكم هذه سنة تداولها أئمة الحديث وقد صححت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة . والثاني للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر يومها خلف كل صلاة . وعند الشافعي إلى خروج الامام أو حتى يصلى أو حتى يفرغ من الخطبة أقوال عنه . وأما صفة في فضائل الأوقات للبيهقي بإسناد الى سلمان «أنه كان يعلمهم التكبير ويقول كبروا الله أكبر الله أكبر كبراً أو قال كثيراً اللهم أنت أعلى وأجل من أن تكون لك صاحبة أو يكون لك ولد أو يكون لك شريك في الملك أو يكون لك ولي من الذل وكبره تكبيراً اللهم اغفر لنا اللهم ارحمنا» وأما تكبير عيد النحر فأوجبه أيضاً الناصر لقوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات) . لقوله ( كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم ) وواقفه المنصور بالله وذهب الجمهور الى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء ومنعهم من خصه بالرجال وأما وقته فظاهر الآية الكريمة والآثار عن الصحابة أنه لا يختص بوقت دون وقت إلا أنه اختلف العلماء فمنهم من خصه بعقيب الصلاة مطلقاً ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوايل



ومنهم من خصه بالجماعة دون الفرادی وبالمؤداة دون المقضية وبالمقيم دون المسافر وبالأمصار دون القرى وأما ابتداءه وانتهاءه ففيه خلاف أيضا ف قيل في الاول من صبح يوم عرفه وقيل من ظهره وقيل من عصره وفي الثاني إلى ظهر ثالثه وقيل إلى آخر أيام التشريق وقيل إلى ظهره وقيل إلى عصره ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك حديث واضح وأصح ماورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود وانه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى أخرجهما ابن المنذر . واما صفته فأصح ماورد فيه مارواه عبد ازقاق عن سلمان بسند صحيح « قال كبروا الله اكبر الله اكبر الله اكبر كبرا » وقد روى عن سعيد ابن جبیر ومجاهد وابن ابی لیلی وقول للشافعی وزاد فيه « والله الحمد وفي الشرح صفات كثيرة استحسانات عن عدة من الأئمة . وهو يدل على التوسعة في الامر وإطلاق الآية يقتضى ذلك واعلم انه لا فرق بين تكبير عيد الافطار وعيد النحر في مشروعية التكبير لاستواء الأدلة في ذلك وإن كان المعروف عند الناس إنما هو تكبير عيد النحر وقد ورد الامر في الآية بالذكر في الايام المعدودات والايام المعلومات وللعلماء قولان منهم من يقول هما مختلفان فالايام المعدودات ايام التشريق والمعلومات ايام العشر ذكره البخاری عن ابن عباس تعليقا ووصله غيره واخرج ابن مردويه عن ابن عباس « ان المعلومات التي قبل ايام التروية ويوم التروية ويوم عرفة والمعدودات ايام التشريق » وإسناده صحيح وظاهره إدخال يوم العيد في ايام التشريق . وقد روى ابن ابی شيبه عن ابن عباس أيضا « ان المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده » ورجحه الطحاوی لقوله ( ليذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام ) فانها تشعر بأن المراد ايام النحر انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا ايام التشريق معدودات بل تسمية التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى ( واذكروا الله في ايام معدودات ) وقد ذكر البخاری عن أبی هريرة وابن عمر تعليقا « أنهما كانا يخرجان الى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما » وذكر البغوی والبيهقي ذلك قال الطحاوی



كان مشايخنا يقولون بذلك التكبير أيام العشر جميعها ( فائدة ثانية ) يندب لبس أحسن الثياب والتطيب بأجود الاطياب في يوم العيد ويزيد في الأضحية بأسمن ما يجده لما أخرجه الحاكم من حديث الحسن السبط « قال أمرنا رسول الله ﷺ في العيد أن نلبس أجود ما نجد وأن نتطيب بأجود ما نجد وأن نضحى بأسمن ما نجد البقرة عن سبعة والجوزور عن عشرة وأن نظهر التكبير والسكينة والوقار » قال الحاكم بعد إخراجها من طريق إسحق بن برخ لولا جهالة إسحق هذا لحكمت للحديث بالصحة ( قلت ) ليس بمجهول فقد ضعفه الأزدي ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص

## باب صلاة الكسوف

١ ( عن المفيرة بن شعبة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ) اى ابنه عليه السلام وموته في العاشرة من الهجرة وقال أبو داود في ربيع الاول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه وقيل في الرابعة ( فقال الناس انكسفت الشمس لموت إبراهيم فقال رسول الله ﷺ ) أى راداً عليهم ( إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا ) هذا لفظ مسلم ولفظ البخارى « فصلوا وادعوا الله » ( حتى تنكسف ) « ليس هذا اللفظ في البخارى بل هو في مسلم ( متفق عليه ) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وتضم نادرا وانكسفت وخسفت بفتح الخاء وتضم نادرا وانخسفت واختلف العلماء في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر أو يختص كل لفظ بواحد منهما وقد ثبت في القرآن نسبة الخسوف الى القمر وورد في الحديث خسفت الشمس كما ثبت فيه نسبة الكسوف اليها وثبت استعمالها منسوبين اليها فيقال فيهما الشمس والقمر ينكسفان وينكسفان إنما الذى لم يرد في الاحاديث نسبة الكسوف الى القمر على جهة الانفراد وعلى هذا يدل استعمال الفقهاء فانهم يخصون الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر واختاره ثعلب وقال



وقال الجوهري انه أفصح وقيل يقال بهما في كل منهما . والكسوف لغة التغير الى السواد والخسوف النقصان وفي ذلك أقوال أخر وانما قالوا انها كسفت لموت ابراهيم لانها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد فان كسوفها في العاشر أو الرابع لا يكاد يتفق فلذا قالوا انما هو لاجل هذا الخطب العظيم فرد عليهم عليه السلام ذلك وأخبرهم انهما علامتان من العلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته وعلى تحويف عباده من بأسه وسطوته . والحديث مأخوذ من قوله تعالى ( وما نرسل بالآيات الا تخوفنا ) وفي قوله « لحياته » مع أنهم لم يدعوا ذلك بيان أنه لافرق بين الامرين فكما أنكم لا تقولون بكسوفها لحياة أحد كذلك لا ينكسفان لموته أو كان المراد من حياته صحته من مرضه ونحوه ثم ذكر القمر مع أن الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الافادة والبيان أن حكم النيرين واحد في ذلك ثم أرشد العباد الى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء ويأتي صفة الصلاة والامر دليل الوجوب الا أنه حمله الجمهور على أنه سنة مؤكدة لانحصار الواجبات في الخمس الصلوات وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها ونقل عن أبي حنيفة أنه أوجبها وجعل عليه السلام غاية وقت الدعاء والصلاة انكشاف الكسوف فدل على أنها تنقوت الصلاة بالانجلاء فاذا انجلت وهو في الصلاة فلا يتمها بل يقتصر على ما فعل الا أن في رواية لمسلم وسلم وقد انجلت فدل أنه يتم الصلاة وان كان قد حصل الانجلاء ويؤيده القياس على سائر الصلوات فانها تقيد بركة كما سلف فاذا أتت بركة أتمها . وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بحصول السبب في أي وقت كان من الاوقات واليه ذهب الجمهور وعند أحمد وأبي حنيفة ماعدا أوقات الكراهة ( وفي رواية البخاري ) أي عن المفيرة ( حتى تنجلي ) عوض قوله تكشف والمعنى واحد

٢ ( وللبخاري من حديث أبي بكره فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم ) هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكسوف ولفظه « يكشف » والمراد يرتفع ما حل بكم من كسوف الشمس أو القمر



٣ ( وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصلی أربع ركعات ) أى ركوعات بدليل قولها ( في ركعتين وأربع سجعات . متفق عليه وهذا لفظ مسلم ) الحديث دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف والمراد هنا كسوف الشمس لما أخرجه أحمد بلفظ « خسفت الشمس » وقال « ثم قرأ جهر بالقراءة » وقد أخرج الجهر أيضاً الترمذى والطحاوى والدارقطنى وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام مرفوعاً الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف وفي ذلك أقوال أربعة ( الأول ) أنه يجهر بالقراءة مطلقاً كى كسوف الشمس والقمر لهذا الحديث وغيره وهو وإن كان وارداً في كسوف الشمس فالقمر مثله لجمعه ﷺ بينهما في الحكم حيث قال « فإذا رأيتموها أى كاسفتين فصلوا وادعوا » والاصل استواءهما في كيفية الصلاة ونحوها وهو مذهب أحمد وإسحق وأبى حنيفة وابن خزيمة وابن المنذر وآخرين ( الثانى ) يسر مطلقاً لحديث ابن عباس « أنه ﷺ قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة » فلو جهر لم يقدره بما ذكر وقد علق البخارى عن ابن عباس « أنه قام بحجب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً » ووصله البيهقى من ثلاث طرق اسانيداً واهية فيضعف القول بأنه يحتمل ان ابن عباس كان بعيداً منه ﷺ فلم يسمع جهره بالقراءة ( الثالث ) انه يخير فيها بين الجهر والاسرار لثبوت الامرين عنه ﷺ كما عرفت من أدلة القولين ( الرابع ) أنه يسرفى الشمس ويجهر فى القمر وهو لمن عدا الحنفية من الأربعة عملاً بحديث ابن عباس وقياساً على الصلوات الخمس وما تقدم من دليل أهل الجهر مطلقاً نهض مما قالوه وقد أفاد حديث الباب ان صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وفي كل ركعة سجدةتان ويأتى في شرح الحديث الرابع الخلاف في ذلك ( وفي رواية ) أى لمسلم عن عائشة ( فبعث ) أى النبي ﷺ ( منادياً ينادى بالصلاة جامعة ) بنصب الصلاة وجامعة فالاول على أنه مفعول فعل محذوف أى احضروا والثانى على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر وفيه تقادير أخر . وهو دليل على



مشروعية الاعلام بهذا اللفظ للاجتماع لها ولم يرد الامر بهذا اللفظ عنه صلوات الله وسلامه  
إلا في هذه الصلاة

٤ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه قال انخفضت الشمس على عهد رسول الله صلوات الله وسلامه فصلى فقام قياما طويلا نحووا من قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس . متفق عليه . واللفظ للبخارى )  
قوله فصلى ظاهر الفاء التعقيب . واعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم وهي سنة باتفاق العلماء . وفي دعوى الاتفاق نظر لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وحكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها ومذهب الشافعى وجماعة أنها تسن في جماعة وقال آخرون فرادى وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة من فعله صلوات الله وسلامه لها جماعة ثم اختلفوا في صفتها . فالجمهور أنها ركعتان في كل ركعة قياما وقراءتان وركوعان والسجود سجدتان كغيرها وهذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعى والليث وآخرون وفي قوله « نحووا من قراءة سورة البقرة » دليل على أنه يقرأ فيها القرآن قال النووى : اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة واختلفوا في القيام الثانى ومذهبنا ومالك أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها وفيه دليل على شرعية طول الركوع قال المصنف لم أر فى شيء من الطرق بيان ما قاله صلوات الله وسلامه فيه إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرها وفي قوله « وهو دون الأول » دلالة على أن القيام الذى يعقبه السجود لا تطويل فيه وأنه دون الأول وان كان قد وقع فى رواية مسلم فى حديث جابر « أنه أطال ذلك » لكن قال النووى إنها



شاذة فلا يعمل بها ونقل القاضى إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذى يلى السجود وتأول هذه الرواية بأنه أراد بالاطالة زيادة الطمأنينة ولم يذكر فى هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبتت إطالته فى رواية أبى موسى عند البخارى وحديث بن عمر عند مسلم قال النووى قال المحققون من أصحابنا وهو المنصوص للشافعى إنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك فأخرج أبو داود والنسائى من حديث سمرة كان اطول ما يسجد فى صلاة قط « وفى رواية مسلم من حديث جابر « وسجوده نحو من ركوعه » وبه جزم اهل العلم بالحديث ويقول عتيب كل ركوع سمع الله لمن حمده ثم يقول عتيبه : ربنا لك الحمد إلى آخره ويطول الجلوس بين السجدين فقد وقع فى رواية مسلم لحديث جابر إطالة الاعتدال بين السجدين قال المصنف لم أنف عليه فى شيء من الطرق إلا فى هذا ونقل النزالى الاتفاق على عدم إطالته مردود وفى قوله « ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول » دليل على إطالة القيام فى الركعة الثانية ولكنه دون القيام فى الركعة الاولى وقد ورد فى رواية أبى داود عن عروة « انه قرأ آل عمران » قال ابن بطال لا خلاف ان الركعة الاولى بقيامها وركوعها تكون اطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها واختلاف فى القيام الأول من الثانية وركوعه هل ها أقصر من القيام الثانى من الأول وركوعه أو يكونان سواء قيل وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله « وهودون القيام الأول » هل المراد به الاول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذى قبله وفى قوله « نخطب الناس » دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف وإلى استحبابها ذهب الشافعى وأكثر أئمة الحديث. وعن الحنفية لا خطبة فى الكسوف لأنها لم تنقل وتعتب بالأحاديث المصرحة بالخطبة والقول بأن الذى فعله <sup>عليه السلام</sup> لم يقصد به الخطبة ابل قصد الرد على من اعتقد ان الكسوف بسبب موت احد متعقب بأن رواية البخارى « فحمد الله وأثنى عليه » وفى رواية « وشهد أنه عبده ورسوله » وفى رواية للبخارى « أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك » وهذه مقاصد الخطبة



وفي لفظ مسلم من حديث فاطمة عن أسماء « قالت نخطب رسول الله ﷺ الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد ما من شيء لم أكن رأيته إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار وأنه قد أوحى إلى أنكم تقتنون في التبور قريباً أو مثل فتنه المسيح الدجال لا أدري أي ذلك قال قالت أسماء فيؤتى أحدكم فيقال ما علمك بهذا الرجل فأما المؤمن أو الموقن لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأطعنا ثلاث مرات ثم يقال ثم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فم صالحاً » وفي مسلم رواية أخرى في الخطبة بألفاظ فيها زيادة ( وفي رواية لمسلم ) أي عن ابن عباس ( صلى ) أي النبي ﷺ حين كسفت الشمس ثمانى ركعات ( أي ركوعات ) في أربع سجعات في ركعتين لأن كل ركعة لها سجعتان والمراد أنه ركع في كل ركعة أربع ركوعات فيحصل في الركعتين ثمان ركوعات وإلى هذه الصفة ذهبت طائفة

٥ ( وعن علي عليه السلام ) أي وأخرج مسلم عنه ( مثل ذلك ) أي مثل رواية ابن عباس

٦ ( وله ) أي لمسلم ( عن جابر ) بن عبد الله ( صلى ) أي النبي ﷺ ( ست ركعات بأربع سجعات ) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجعتان ٧ ( ولا بن داود عن أبي بن كعب رضي الله عنه صلى ) أي النبي ﷺ ( فركع خمس ركعات ) أي ركوعات في كل ركعة ( وسجد سجعتين وفعل الثانية مثل ذلك ) ركع خمس ركوعات وسجد سجعتين إذا عرفت هذه الأحاديث . فقد يحصل من مجموعها أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً أما اختلف في كمية الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع الروايات التي ساقها المصنف أربع صور ( الأولى ) ركعتان في كل ركعة ركوعان وبهذا أخذ الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعليها دل حديث عائشة وجابر بن عباس وابن عمر قال ابن عبد البر هو أصح ما في الباب وباقي الروايات معللة بضعيفة ( الثانية ) ركعتان أيضاً في كل ركعة أربع ركوعات وهي التي افادتها رواية مسلم عن ابن عباس وعلي



عليه السلام ( والثالثة ) ركعتان أيضاً في كل ركعة ثلاث ركعات وعليها دل حديث جابر ( والرابعة ) ركعتان ايضاً يركع في كل واحدة خمس ركعات ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء فالجمهور اخذوا بالاولى لما عرفت من كلام ابن عبد البر وقال النووي في شرح مسلم انه اخذ بكل نوع بعض الصحابة وقال جماعة من المحققين انه مخير بين الانواع فأياً فعل فقد أحسن وهو مبنى على انه تعدد الكسوف وانه فعل هذا تارة وهذا أخرى ولكن التحقيق ان كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هي صلاته ﷺ يوم وفاة ابراهيم ولهذا عول الآخرون على إعلال الاحاديث التي حككت الصور الثلاث قال ابن القيم : كبار الأئمة لا يصححون التعدد لذلك كالامام أحمد والبخارى والشافعى ويروونه غلطاً وذهبت الحنفية الى أنها تصلى ركعتين كسائر النوافل

٨ ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال ما هبت ريح قط إلا جثا ) بالجيم والمثلثة ( النبي ﷺ على ركبتيه ) أى برك عليهما وهي قعدة الخافة لا يفعلها في الاغلب إلا الخائف ( وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً ) رواه الشافعى والطبرانى ( الريح اسم جنس صادق على ما يأتى بالرحمة ويأتى بالعذاب وقد ورد في حديث أبى هريرة مرفوعاً « الريح من روح الله تأتى بالرحمة وبالعذاب فلا تسبوها » وقد ورد في تمام حديث ابن عباس « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً » وهو يدل أن المرد يختص بالعذاب والجمع بالرحمة قال ابن عباس في كتاب الله ( إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً . وأرسلنا عليهم الريح العقيم . وأرسلنا الرياح لواقع . وأرسلنا الرياح مبشرات ) رواه الشافعى في الدعوات الكبير وهو بيان أنها جاءت مجموعة في الرحمة ومفردة في العذاب فاستشكل ما في الحديث من طلب أن تكون رحمة وأجيب بأن المراد لا تهلكنا بهذه الريح لانهم لو هلكوا بهذه الريح لم تهب عليهم ريح أخرى فكون ريحاً لارياحاً

٩ ( وعنه ) أى ابن عباس ( صلى في زلزلة ست ركعات ) ( أى ركوعات ) ( وأربع سجعات ) أى صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات ( وقال هكذا



صلاة الآيات . رواه البيهقي وذكر الشافعي عن علي مثله دون آخره ( وهو قوله « هكذا صلاة الآيات » أخرجه البيهقي من طريق عبدالله بن الحارث أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة ورواه ابن أبي شيبه من هذا الوجه مختصراً « أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجعات ركع فيها ستاً » وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة وإلى هذا ذهب القاسم من الآل وقال يصلى للأنفاز مثل صلاة الكسوف وإن شاء ركعتين ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل ولكن قال كصلاة الكسوف ( قلت ) لكن في كتب الحنابلة أنه يصلى الكسوف ركعتين إذا شاء وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع وأما صلاة المفرد فحسن قال لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتجميع إلا في الكسوفين

### باب صلاة الاستسقاء

أى طلب سقاية الله تعالى عند حدوث الجذب أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لم ينقص قوم المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء »

١ ( عن ابن عباس رضى الله عنه قال « خرج النبی صلى الله عليه وسلم » ) أى من المدينة ( متواضعاً متبذلاً ) بالثناء الفوقية فذال معجزة أى أنه لا يس ثياب البذلة والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعاً وإظهاراً للحاجة ( متخشعاً ) الخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن ( مترسلاً ) من الترسل في المشى وهو النأى وعدم العجلة ( متضرعاً ) لفظ أبى داود « منبذلاً متواضعاً متضرعاً » والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة كما في النهاية ( فصلى ركعتين كما يصلى في العيد لم يخطف خطبتكم هذه ) لفظ أبى داود « ولكن لم يزل في الدعاء والمضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد » فأما لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء واللفظ الذى أتى به المصنف غير صريح في ذلك ( رواه الخمسة وصححه



الترمذى وأبو عوانة وابن حبان) وأخرجه الحاكم والبيهقى والآل والدارقطنى والحديث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء وإليه ذهب الآل وقال أبو حنيفة لا يصلى للاستسقاء وإنما شرع الدعاء فقط ثم اختلف القائلون بشرعية الصلاة فقال جماعة إنها كصلاة العيد فى تكبيرها وقراءتها وهو المنصوص للشافعى عملاً بظاهر لفظ ابن عباس وقال آخرون بل يصلى ركعتين لا صفة لهما زائدة على ذلك وإليه ذهب جماعة من الآل ويروى عن على عليه السلام وبه قال مالك مستدلين بما أخرجه البخارى من حديث عباد بن تميم « أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين » وكما يفيد حديث عائشة رضي الله عنها الآتى قريباً وتأولوا حديث ابن عباس بأن المراد التشبيه فى العدد لافى الصفة وبعده أنه قد أخرج الدارقطنى من حديث ابن عباس « أنه يكبر فيها سبعا وخمسا كالعيدين ويقرأ بسبح وهل أناك » وإن كان فى إسناده مقال فإنه يؤيده حديث الباب . وأما أبو حنيفة فاستدل بما أخرجه أبو داود والترمذى « أنه صلى الله عليه وسلم استسقى عند أحجار الزيت بالذماء » وأخرج أبو عوانة فى صحيحه « أنه شكأ إليه صلى الله عليه وسلم قوم القحط فقال اجثوا على الركب وقولوا يارب يارب » وأجيب عنه بأنه قد ثبت صلاة ركعتين وثبت تركها فى بعض الأحيان لبيان الجواز وقد عد فى الهدى النبوى أنواع استساقائه صلى الله عليه وسلم (فالأول) خروجه صلى الله عليه وسلم الى المصلى وصلاته وخطبته (والثانى) يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة (والثالث) استسقاؤه على منبر المدينة استسقى مجردا فى غير يوم الجمعة ولم يحفظ عنه فيه صلاة (الرابع) أنه استسقى وهو جالس فى المسجد فرفع يده ودعا الله عز وجل (الخامس) أنه استسقى عند أحجار الزيت قريباً من الزوراء وهى خارج باب المسجد (السادس) أنه استسقى فى بعض غزواته لما سبقته المشركون الى الماء وأغيث صلى الله عليه وسلم فى كل مرة استسقى فيها . واختلف فى الخطبة فى الاستسقاء فذهب الهادى إلى أنه لا يخطب فيه لقول ابن عباس « لم يخطب » إلا أنه لا يحنى أنه يحنى الخطبة المشابهة لخطبتهم وذكر ما قاله صلى الله عليه وسلم وقد زاد فى رواية أبى داود « أنه صلى الله عليه وسلم رقى المنبر » والظاهر أنه



لا يرقاه إلا للخطبة . وذهب آخرون الى أنه يخطب فيها كالجمعة لحديث عائشة  
الآتى وحديث ابن عباس . ثم اختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها  
فذهب الناصر وجماعة إلى الأول وذهب الشافعى وآخرون الى الثانى مستدلين  
بحديث أبى هريرة عند أحمد وابن ماجه وأبى عوانة والبيهقى « أنه ﷺ خرج  
للاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب . واستدل الأولون بحديث ابن عباس وقد  
قدمنا لفظه . وجمع بين الحديثين بأن الذى بدأ به هو الدعاء فبعد بعض الرواة  
عن الدعاء بالخطبة واقتصر على ذلك ولم يرو الخطبة بعدها والراوى لتقديم الصلاة  
على الخطبة اقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها وهذا جمع بين الروایتين . وأما  
مايدعو به فيتحرى ماورد عنه ﷺ من ذلك وقد أبان الألفاظ التى دعا بها  
بقوله

٢ ( وعن عائشة قالت شكنا الناس الى رسول الله ﷺ فحطوا المطر ) هو  
مصدر كالتحط ( فأمر بمنبر فوضع له فى المصلى ووعد الناس يوما يخرجون فيه )  
عينه لم ( فخرج حين بدا حاجب الشمس فتمعد على المنبر ) قال ابن القيم إن صح  
وإلا ففي القلب منه شيء ( فكبر وحمد الله ثم قال « إنكم شكوتم جدب دياركم  
فقد أمركم الله ان ندعوه » ) قال تعالى ( ادعوني استجب لكم ) ( ووعدكم ان  
يستجيب لكم ) كما فى الآية الاولى وفى قوله ( واذا سألك عبادى عني فإني قريب  
اجيب دعوة الداع اذا دعان ) ( ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ) فيه  
دليل على عدم افتتاح الخطبة بالبسملة بل بالحمد لله ولم تأت رواية عنه ﷺ انه  
افتتح الخطبة بغير التحميد ( ملك يوم الدين لا إله إلا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله  
لا إله إلا أنت أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا النيث واجعل ما أنزلت علينا  
قوة وبلاغا الى حين ثم رفع يديه فلم يزل ) فى سنن أبى داود « فى الرفع » ( حتى  
رثى بياض إبطيه ثم حول الى اليمين ظهره ) فاستقبل القبلة ( وقلب ) فى سنن  
أبى داود « وحول » ( رداه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ) توجه اليهم  
بعد تحويل ظهره عنهم ( ونزل ) أى عن المنبر ( فصلى ركعتين فأنتأ ، الله سبحانه



فرعدت وبرقت ثم أمطرت) تمامه في سنن أبي داود باذن الله فلم يأت باب مسجده حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم الى السكن ضحك حتى بدت نواجذه وقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وإني عبد الله ورسوله» (رواه أبو داود وقال غريب وإسناده جيد) هو من تمام قول أبي داود ثم قال أبو داود «أهل المدينة يترءون ملك يوم الدين وإن هذا الحديث حجة لهم» وفي قوله «وعد الناس» ما يدل على أنه يحسن تقديم تبين اليوم للناس ليتأهبوا وينخلصوا من المظالم ونحوها ويقدموا التوبة وهذه الأمور واجبة مطلقا إلا أنه مع حصول الشدة وطلب تريحها من الله تعالى يتضيق ذلك وقد ورد في الاسرائيليات «إن الله حرم قوما من بنى إسرائيل السقيا بعد خروجهم لأنه كان فيهم عاص واحد» ولفظ الناس يعم المسلمين وغيرهم قيل فيشرع إخراج أهل الذمة ويمتثلون المصلى . وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء ولكنه يبالغ في رفعهما في الاستسقاء حتى يساوى بهما وجهه ولا يجاوز بهما رأسه . وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدة أحاديث وصنف المنذرى في ذلك جزءاً وقال النووى قد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما وذكرها في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المذهب وأما حديث أنس في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء فالمراد به نفي المبالغة لانفى أصل الرفع . وأما كيفية قلب الرداء فيأتى عن البخارى جعل اليمين على الشمال وزاد ابن ماجه وابن خزيمة «وجعل الشمال على اليمين» وفي رواية لأبي داود «جعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر وعطاؤه اليسر على عاتقه اليمين» وفي رواية لأبي داود «أنه كان عليه خميصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعله أعلاها فلما ثملت عليه فلجها على عاتقه» ويشترع للناس أن يحولوا معه لما أخرجه أحمد بلفظ «وحول الناس معه» وقال الليث وأبو يوسف : إنه يختص التحويل بالامام وقال بعضهم لا تحول النساء . وأما وقت التحويل فعند استقباله القبلة ولمسلم «أنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه» ومثله في البخارى وفي الحديث دليل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور وقال



الهادي أربع بتسليمتين ووجه قوله بأنه ﷺ استسقى في الجمعة كما في نصه الاعرابي والجمعة بالخطبتين بمنزلة أربع ركعات ولا يخفى ما فيه وقد ثبت من فعله ﷺ الركعتان كما عرفت من هذا الحديث والذي قبله ولما ذهبت الحنفية إلى أنه لا يشرع التحويل وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله :

٣ ( وقصة التحويل في الصحيح ) أي صحيح البخاري ( من حديث عبدالله بن زيد ) أي المازني وليس هو راوي الأذان كما وهم فيه بعض الحفاظ ولغظه في البخاري « فاستقبل القبلة وقلب رداءه » ( وفيه ) أي في حديث عبدالله بن زيد ( فتوجه ) أي النبي ﷺ ( إلى القبلة يدعو ) في البخاري بعد يدعو « وحول رداءه » وفي لفظ « قلب رداءه » ( ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة ) قال البخاري قال سفيان وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال « جعل اليمين على الشمال » انتهى زاد ابن خزيمة « والشمال على اليمين » وقد اختلف في حكمة التحويل فأشار المصنف إليه بإيراد الحديث !

٤ وهو قوله ( وللدارقني من مرسل أبي جعفر الباقر ) هو محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبدالله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره . ولد سنة ست وخمسين ومات سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة ودفن بالبقيع في البقعة التي دفن فيها أبوه وعم أبيه الحسن بن علي بن أبي طالب وسمى الباقر لأنه تقرر في العلم أي توسع فيه انتهى من جامع الأصول ( وحول رداءه ليتحول التحيط ) وقال ابن العربي هو أماراة بينه وبين ربه قيل له حول رداءك ليتحول حالك وتعقب قوله هذا بأنه يحتاج إلى نفل واعترض ابن العربي القول بأن التحويل للتناول قال لأن من شرط التأمل أن لا يقصد إليه وقال المصنف إنه ورد في النفاؤل حديث ربه ثم قال المصنف في النتج إنه أخرجه الدارقني والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن



جابر فوصله لأن محمد بن علي لقي جابرا وروى عنه إلا أنه قال : إنه رجح الدارقطني إرساله ثم قال وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن وقوله في الحديث الأول ( جهر فيها بالقراءة ) في بعض روايات البخاري « يجهر » ونقل ابن بطال أنه جمع عليه أي على الجهر في صلاة الاستسقاء وأخذ منه بعضهم أنها لا تصلى إلا في النهار ولو كانت تصلى في الليل لأسرف فيها نهارا ولجهر فيها ليلا وفي هذا الأخذ بعد لا يخفى

٥ ( وعن أنس أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة والنبي ﷺ قائم يخطب فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله عز وجل يغثنا فرفع يديه ) زاد البخاري في رواية « ورفع الناس أيديهم » ثم قال ( اللهم أغثنا ) وفي البخاري أسقنا ( اللهم أغثنا فذكر الحديث وفيه الدعاء بأمساكها ) أي السحاب عن الامطار ( متفق عليه ) تمامه من مسلم « قال أنس فلا والله ما زى في السماء من سحاب ولا قزعة (١) وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من ورأه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبتا ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يمسخها عنا قال فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال « اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر » قال فانقلعت وخرجنا نمشي في الشمس قال شريك فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الاول قال لا أدري » إنتهى قال المصنف لم أقف على تسميته في حديث أنس. وهلاك الاموال

(١) القزعة هي بفتح القاف والراء كشجرة وهي القطعة من السحاب والغيم وجمها قزع والسلع هو بفتح السين المهملة وسكون اللام جبل بقرب المدينة أي ليس هناك شيء يجهبهم عن الرؤية وقوله ما رأينا الشمس سبتا هو بسين مهملة ثم بـاء موحدة أي أسبوعا



يعم المواشي والاطيان وانقطاع السبل عبارة عن عدم السفر لضعف الابل بسبب عدم المرمى والأقوات أو لأنه لما تقدم ما عند الناس من الطعام لم يجدوا ما يحملونه الى الاسواق . وقوله ( يغيثنا ) يحتمل فتح حرف المضارعة على أنه من غاث إما من الغيث أو الغوث ويحتمل ضمه على أنه من الاغاثة ويرجح هذا قوله « اللهم أغثنا » وفيه دلالة على أنه يدعى إذا كثر المطر وقد بوب له البخارى ( باب الدعاء إذا كثر المطر ) وذكر الحديث وأخرج الشافعى فى مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب « أن النبي ﷺ كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا »

٦ ( وعن أنس رضى الله عنه أن عمر كان إذا قحطوا ) بضم القاف وكسر المهملة أى أصابهم القحط ( استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال ) أى عمر ( اللهم إنا كنا نستسقى اليك نبينا فتسقيننا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون رواه البخارى ) وأما العباس رضى الله عنه فانه قال « اللهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب ولم ينكشف إلا بتوبة وقد توجهت بى القوم اليك لمكانى من نبيك وهذه أيدينا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخضبت الارض » أخرجه الزبير بن بكار فى الألساب وأخرج أيضا من حديث ابن عمر أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث وذكر البارزى أن عام الرمادة كانت سنة ثمانى عشرة والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سعى العام بها لما حصل من شدة الجذب فأنبرت الارض جدا من عدم المطر وفى هذه القصة دليل على الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وبيت النبوة وفيه فضيلة العباس وتواضع عمر ومعرفته لحق أهل البيت صلى الله عليهم ( وعن أنس قال أصابنا ونحن مع النبي ﷺ مطر خسروبه ) أى كسف بعضه عن بدنه ( حتى أصابه من المطر وقال « إنه حديث عهد بربه » رواه مسلم ) وبوب له البخارى فقال باب من يطر حتى يتحادر عن حيمته وسق حديث أنس



بطوله وقوله « حديث عهد بربه » أى بإيجاد ربه إياه يعنى أن المطر رحمة وهى قريبة العهد بخلق الله لها فيتبرك بها وهو دليل على استحباب ذلك  
 ٨ ( وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى المطر قال « اللهم صيباً نافعاً » أخرجه ) أى الشيخان وهذا خلاف عادة المصنف فإنه يقول فيما أخرجه متفق عليه والصيب من صاب المطر اذا وقع ونافعاً صفة مقيدة احترازاً عن الصيب الضار

٩ ( وعن سعد رضى الله عنه أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء « اللهم جللنا » ) بالجيم من التجليل والمراد تعميم الارض ( سحاباً كثيفاً ) بفتح الكاف فثلاثة فثناة تحتية ففاء . أى متكاثراً متراكباً ( قصيفاً ) بالقاف المفتوحة فصاد مهملة فثناة تحتية ففاء وهو ما كان رعدده شديد الصوت وهو من أمارات قوة المطر ( دلوقاً ) بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو فقفاف يقال خيل دلوق أى مندفعة شديدة الدفعة ويقال دلق السيل على القوم هجم ( ضحوكاً ) بفتح أوله بزنة ففعل أى ذات برق ( تمطرنا منه رذاذاً ) بضم الراء فذال معجمة فأخرى مثلها هو ما كان مطره دون الطش ( قططة ) بكسر القافين وسكون الطاء الأولى قال أبو زيد : القططة أصغر المطر ثم الرذاذ وهو فوق القطقط ثم الطش وهو فوق الرذاذ ( سجلاً ) مصدر سجلت الماء سجلاً اذا صببته صبا وصف به السحاب مبالغة فى كثرة ما يصب منها من الماء حتى كأنها نفس المصدر ( ياذا الجلال والاكرام » رواه أبو عوانة فى صحيحه ) وهذان الوصفان نطق بهما القرآن وفى التفسير أى الاستغناء المطلق والفضل النام وقيل الذى عنده الاجلال والاكرام للمخلصين من عباده وهما من عظام صفاته تعالى ولذا قال ﷺ « أَلْظَلُّوا (١) ياذا الجلال والاكرام » وروى أنه ﷺ مر برجل وهو يصلى ويقول ياذا الجلال والاكرام فتمال قد استجيب لك

(١) أى الزموه هذا الدعاء واثبتوا عليه وأكثروا من قوله يقال أَلْظَلُّوا شئاً يالظ الظاظا اذا لزمه ونابر عليه اهـ نهاية .



١٠ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « خرج سليمان يستقي فرأى نملة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها الى السماء تقول اللهم إنا خلق من خلقك ليس بنا غنى عن سقيائك فقال : ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم » رواه أحمد وصححه الحاكم ) فيه دلالة على أن الاستسقاء شرع قديم والخروج له كذلك وفيه أنه يحسن إخراج البهائم فى الاستسقاء وأن لها إدراكا يتعلق بمعرفة الله ومعرفة بذكره وتطلب الحاجات منه وفى ذلك قصص يطول ذكرها وآيات من كتاب الله دالة على ذلك وتأويل المتأولين لها لا ملجأ له

١١ (وعن أنس رضى الله عنه أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كفه الى السماء . أخرجه مسلم ) فيه دلالة أنه اذا أريد بالدعاء رفع البلاء فانه يرفع يده ويجعل ظهر كفيه الى السماء واذا دعا بسؤال شئ وتحصيله جعل بطن كفيه الى السماء وقد ورد صريحا فى حديث خلاد بن السائب عن أبيه « أن النبي ﷺ كان اذا سأل جعل بطن كفيه الى السماء واذا استعاذ جعل ظهرها اليها » وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس « سلوا الله ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهرها » وإن كان ضميما فالجمع بينهما أن حديث ابن عباس يختص بما اذا كان السؤال بمحصول شئ لا لدفع بلاء وقد فسر قوله تعالى ( ويدعوننا رغبا ورهبا ) أن الرغبة بالبطن والرهبة بالظهور

## باب اللباس

أى . ما يحل منه وما يحرم

١ (عن أبي عامر الأشعري ) قال فى الاطراف اختلف فى اسمه فقيل عبد الله ابن هانى وقيل عبد الله بن وهب وقيل عبيد بن وهب وبقي الى خلافة عبد الملك ابن مروان سكن الشام وليس بعم أبى موسى الأشعري . ذلك قتل أيام حنين فى حياة النبي ﷺ واسمه عبيد بن سليم ( قال قال رسول الله ﷺ « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر ) بالحاء والراء المهملتين والمراد به استحلال الزنى



وبالحاء والزاي المعجمتين (والحرير) رواه أبو داود وأصله في البخاري) وأخرجه البخاري تعليقا . والحديث دليل على تحريم لباس الحرير لأن قوله 'يستحلون بمعنى يجعلون الحرام حلالا ويأتى الحديث الثانى وفيه التصريح بذلك . وفي الحديث دليل أن استحلال المحرم لا يخرج فاعله من مسمى الأمة كذا قال (قلت) ولا يخفى ضعف هذا القول فإن من استحل محرما أى اعتقد حله فإنه قد كذب الرسول ﷺ الذى أخبر أنه حرام فقوله بحله رد لكلامه وتكذيبه وتكذيبه كفر فلا بد من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبل الاستحلال فإذا استحل خرج عن مسمى الأمة ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة لأنهم مستحلون لكل ما حرمه لاهذا بخصوصه وقد اختلف في ضبط هذه اللفظة في الحديث . فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنها بالحاء المعجمة والزاي وهو الذى نص عليه الحميدى وابن الأثير في هذا الحديث وهو ضرب من ثياب الأبريسم معروف وضبطه أبو موسى بالحاء والراء المهملتين قال ابن الأثير في النهاية والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص لأن الخز ضرب من الحرير وقد يطلق الخز على ثياب تنسج من الحرير والصوف ولكنه غير مراد هنا لما عرف من أن هذا النوع حلال وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود عن عبيد الله بن سعد الدشتكى عن أبيه سعد « قال رأيت ببخارى رجلا على بغلة يبيض عليه عمامة خز سوداء قال كسانها رسول الله ﷺ » وأخرجه النسائي وذكره البخاري ويأتى من حديث عمر بيان ما يحل من غير الخالص

٢ ( وعن حذيفة رضى الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن تأكل فيها ) تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ « قال رسول الله ﷺ لا تشربوا في آنية الذهب والفضة » الحديث فقوله هنا نهى إخبار عن ذلك اللفظ الذى تقدم وتقدم الكلام فيه (وعن لبس الحرير والديباغ



وأن نجلس عليه (رواه البخاري) أي ونهى عن لبس الحرير والنهي ظاهر في التحريم وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الأئمة على الرجال دون النساء وحكى القاضي عياض عن قوم إباحته ونسب في البحر إباحته إلى ابن علية وقال: إنه انعقد الإجماع بعده على التحريم ولكن قال المصنف في الفتح قد ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم قال أبو داود لبسه عشرون من الصحابة وأكثر رواه ابن أبي شيبة عن جمع منهم وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق عمار ابن عمار « قال أنت مروان بن الحكم مطارف خز فكساها أصحاب رسول الله ﷺ » قال والأصح في تفسير الخز أنه ثياب سداها من حرير ولحمها من غيره وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخز فسمى الثوب المتخذ من وبره خزا لنعمته ثم أطلق على ماخلط بحرير لنعومة الحرير إذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخز وإن كان ظاهر عبارته يأتى ذلك . وأما التز بالقفاف بدل الخاء المعجمة فقال الرافعي إنه عند الأئمة من الحرير خرموه على الرجال أيضا والقول بحله وحل الحرير للنساء قول الجماهير إلا ابن الزبير فإنه أخرج مسلم عنه « أنه خطب فقال لا تلبسوا نساءكم الحرير فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله ﷺ : لا تلبسوا الحرير » فأخذ بالعموم إلا أنه انعقد الإجماع على حل الحرير للنساء فاما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضا عند الأكثر لعموم قوله ﷺ « حرام على ذكور أمتي » وقال محمد بن الحسن يجوز لباسهم وقال أصحاب الشافعي يجوز لباسهم الخلى والحرير في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة أوجه أصحها حوازه . وأما الديباج فهو ماغلظ من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص على العام . وأما الجلوس على الحرير فقد أفاد الحديث النهي عنه إلا أنه قال المصنف في الفتح : إنه قد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه وليس فيه هذه الزيادة وهي قوله « وأن مجلس عليه » قال وهو حجة قوية لمن قال بجمع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور خلافا لأن



الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية وقال بعض الحنفية في الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير إن قوله نهى ليس صريحا في التحريم وقال بعضهم : إنه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس والجلوس والجلوس وحده قلت ولا يخفى تكلف هذا القائل والاخراج عن الظاهر بلا حاجة وقال بعض الحنفية يدار الجواز والتحريم على اللبس لصحة الأخبار فيه والجلوس ليس بلبس واحتج الجمهور على أنه يسمى الجلوس لبسا بحديث أنس الصحيح « قممت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس » ولأن لبس كل شيء بحسبه . وأما افتراش النساء للحرير فالأصل جوازه وقد أحل لمن لبسه ومنه الافتراش ومن قال بمنه عن افتراشه فلا حجة له . واختلف في علة تحريم الحرير على قولين الأول الخيلاء والثاني كونه لباس رفاهية وزينة تليق بالنساء دون شهامة الرجال

٣ ( وعن عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع . متفق عليه واللفظ لمسلم ) قال المصنف أو هنالك تخيير والتنويع . وقد أخرج الحديث ابن أبي شيبة من هذا الوجه بافظ « إن الحرير لا يصلح إلا هكذا أو هكذا » يعني أصبعين أو ثلاثا أو أربعاً ومن قال المراد أن يكون في كل كم أصبعان فانه يرده رواية النسائي « لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربع أصابع » وهذا أي الترخيص في الأربع الأصابع مذهب الجمهور وعن مالك في رواية منه وسواء كانت منسوجة أو ملصقة ويقاس عليه الجلوس وقد رت الهادوية الرخصة بثلاث أصابع لكن هذا الحديث نص في الأربع

٤ ( وعن أنس أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرير في سفر من حكة ) بكسر الحاء المهملة وتشديد الكاف نوع من الجرب وذكر الحكمة مثلاً لا قيلاً أي من أجل حكة فمن للتعليل ( كانت بهما . متفق عليه ) وفي رواية أنهما « شكوا الى رسول الله ﷺ القمل فرخص لهما في قميص الحرير في غزاة لهما » قال المصنف في الفتح يمكن الجمع بأن الحكمة حصلت لمن القمل فنسبت الملة تارة الى السبب وتارة الى سبب السبب وقد اختلف العلماء



في جوازه للحكمة وغيرها فقال الطبري دلت الرخصة في لبسه للحكمة على أن من قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع السلاح ونحو ذلك فإنه يجوز والقائلون بالجواز لا يخصصونه بالسفر وقال البعض من الشافعية: يختص به وقال القرطبي: الحديث حجة على من منع إلا أن يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز مطلقا وقال الشافعي بالجواز للضرورة ووقع في كلام الشارح تبعا للنووي أن الحكمة في لبس الحرير للحكمة لما فيه من البرودة وتمقب بأن الحرير حار فالصواب أن الحكمة فيه بخافية فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكمة من القمل

هـ (وعن علي عليه السلام قال كسأنى النبي ﷺ حلة سيرة) بكسر المهملة ثم مثناة تحتية ثم راء مهملة ثم ألف ممدودة قال الخليل ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع المد سوى سيرة — وهو الماء الذي يخرج على رأس المولود — وحولاء وعنباء لغة في العنب وضبط حلة بالتنوين على أن سيرة صفة لها وبغيره على الإضافة وهو الأجود كما في شرح مسلم (نخرجت فيها فرأيت الغضب في وجهه فشققها بين نسائي. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) قال أبو عبيد الحلة إزار ورداء وقال ابن الأثير إذا كانا من جنس واحد وقيل هي برود مضلعة بالقرن وقيل حرير خالص وهو الأقرب وقوله «فأريت الغضب في وجهه» زاد مسلم في رواية فقال إني لم أبعثها إليك للبسها إنما بعثتها إليك لتشققها خمرا بين نسائك ولذا شققها خمرا بين القواطم «وقوله فشققها أي قطعها ففرقتها خمرا وهي بالخاء المعجمة مضمومة وضم الميم جمع خمار بكسر أوله والتخفيف ما تغطي به المرأة رأسها. والمراد بالقواطم بنت محمد ﷺ وفاطمة بنت أسد أم علي عليه السلام والثالثة قيل هي فاطمة بنت حمزة وذكرت لهن رابعة وهي فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب. وقد استدلل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأنه ﷺ أرسلها لعلي عليه السلام فبني على ظاهر الأرسال وانتفع بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس فبين له النبي ﷺ أنه لم يسح له لبسها



٦ (وعن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال «أحل الذهب والحري» أي لبسهما (لأنات أمتي وحرم) أي لبسهما وفراش الحري كما سلف (على ذكرورها» رواه احمد والنسائي وصححه) إلا أنه أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وأعله أبو حاتم بأنه لم يلقه وكذا قال ابن حبان في صحيحه : سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح وأما ابن خزيمة فصححه وقد روى من ثمان طرق غير هذه الطريق عن ثمانية من الصحابة وكلها لا تخلو عن مقال ولكنه يشد بعضها بعضا . وفيه دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحري . وجواز لبسهما للنساء ولكنه قد قيل إن حل الذهب للنساء منسوخ

٧ (وعن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال «إن الله يحب إذا أُنعم على عبده نعمة أن يرى أثر نعمته عليه» رواه البيهقي) وأخرج النسائي من حديث أبي الأحوص والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» وأخرج النسائي عن أبي الأحوص عن أبيه وفيه «إذا آفاك الله مالا فلير أثر نعمته عليك وكرامته» في هذه الأحاديث دلالة أن الله تعالى يحب من العبد إظهار نعمته في مأكله وملبسه فانه شكر للنعمة فعلى ولائه إذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصده ليتصدق عليه وبذاذة الهيئة سؤال وإظهار للفقر بلسان الحال ولذا قيل \* ولسان حالي بالشكاية أنطق \* وقيل \* وكفاك شاهد منظري عن خبري \*

٨ (وعن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس) بضم اللام (القسي) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء النسبة وقيل إن المحدثين يكسرون الزايف وأهل مصر يفتحونها وهي نسبة الى بلد يقال لها القس وقد فسر القسي في الحديث بأنها ثياب مضلعة يؤتى بها من مصر والشام هكذا في مسلم وفي البخاري فيها حري أمثال الانرح (والمعصر . رواه مسلم) هو المصبوغ بالمعصر فاللهي في الأول للتحريم إن كان حريه أكثر وإلا فانه للتنزيه والكراهة وأما في الثاني فالأصل في النهي أيضا التحريم واليه ذهبت



المهادوية وذهب جماهير الصحابة والتابعين الى جواز لبس المعصفر وبه قال الفقهاء غير أحمد وقيل مكروه تنزيها قالوا لأنه لبس ﷺ حلة حمراء وفي الصحيحين عن ابن عمر « رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بالصفرة » وقد رد ابن القيم القول بأنها حلة حمراء بحتا وقال إن الحلة الحمراء يرد أن يمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط وأما الأحمر البحت فنهى عنه أشد النهى ففي الصحيحين « أنه ﷺ نهى عن المياثر الأحمر ولكن الحديث

٩ وهو قوله ( وعن عبدالله بن عمرو قال رأى على النبي ﷺ ثوبين معصفرين فقال « أمك أمرتك بهذا » رواه مسلم ) دليل على تحريم المعصفر معصدا للنهي الاول ويزيده قوة في الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم « قلت أغسلهما يا رسول الله قال : بل احرقهما وفي رواية « إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما » وأخرجه أبو داود والنسائي وفي قوله « أمك أمرتك » إعلام بأنه من لباس النساء وزينتهن وأخلاقهن . وفيه حجة على العقوبة باتلاف المال وهو أى أمر ابن عمرو بتحريقها يعارض حديث على عليه السلام . وأمره بأن يشقها بين نسائه كما في رواية قدمناها فينظر في وجه الجمع إلا أن في سنن أبي داود عن عبدالله بن عمرو « أنه ﷺ رأى عليه ربيعة مضرجة بالمعصفر فقال ماهذه الربيعة التي عليك ؟ قال فعرفت ماكره فأتيت أهلى وهم يسجرون تمورا لهم فقدفتها فيها ثم أتيتها من الغد فقال يا عبدالله ما علمت الربيعة فأخبرته فقال : هلاكوتها بعض أهلك فانه لا بأس بها للنساء » فهذا يدل أنه أحرقها من غير أمر من النبي ﷺ فلو صححت هذه الرواية لزال التعارض بينه وبين حديث على عليه السلام لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمرو وقد يقال انه ﷺ أمر أولا باحراقها ندبا ثم لما احرقها قال له ﷺ لو كسوتها بعض أهلك اعلاما له بأن هذا كان كافيا عن احراقها لو فعله وان الأمر للتدب وقال الفاضل عياض في شرح مسلم امره ﷺ باحراقها من باب التغليظ أو العقوبة .



١٠ (وعن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة رسول الله ﷺ مكفوفة) المكفوف من الحرير ما اتخذ جيبه من حرير وكان لذيوله وأكمامه كفاف منه (الجيب والسكمين والفرجين بالديباج) هو ما غلظ من الحرير كما سلف (رواه أبو داود وأصله في مسلم وزاد) أي من رواية أسماء (كانت) أي الجبة (عند عائشة حتى قبضت) مغير الصيغة أي ماتت (فقبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها فنحن نفسلها للمرضى يستشفى بها) الحديث في مسلم له سبب وهو « أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب فأجاب بأنه سمع عمر يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له فخفت أن يكون العلم منه فأخرجت أسماء الجبة» (وزاد البخاري في الأدب المفرد) في رواية أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال في شرح مسلم للنووي على قوله مكفوفة ومعنى المكفوفة أنه جعل له كفة بضم الكاف وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي السكمين انتهى . وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم يكن مصمتا جمعا بين الأدلة . وفيه جواز مثل ذلك من الحرير وجواز لبس الجبة وماله فرجان من غير كراهة وفيه استشفاء بآثاره ﷺ وبما لامس جسده الشريف وفي قولها « كان يلبسها للوفد والجمعة » دليل على استحباب التجميل بالزينة للوافد ونحوه كذا قيل إلا أنه لا يخفى أنه قول صحابي لا دليل فيه وأما خياطة الثوب بالخيط الحرير ولبسه وجعل خيط السبعة من الحرير وليقة الدواة وكيس المصحف وغشاية الكتب فلا ينبغى القول بعدم جوازه لعدم ثبوت النهي له وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول طولاً فاحشاً وإرسالها بين الكتفين ويجوز تركها بالاصالة وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء « كان كم النبي ﷺ إلى الرسغ » قال ابن عبد السلام إفراط توسعة الثياب والاكمام بدعة وسرف وفي المنثر ومثله اللباس والقميص أن لا يسبله زيادة على نصف الساق ويحرم أن جاوز الكعمين



## كتاب الجنائز

الجنائز جمع جنازة بفتح الجيم وكسرها في القاموس الجنازة الميت وتفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت

١ (وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ أكثروا ذكرها ذم اللذات الموت) بالكسر بدل من هاذم (رواه الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان) والحاكم وابن السكن وابن طاهر وأعله الدارقطنى بالارسال وفى الباب عن عمرو عن أنس وماتخو عن مقال قال المصنف نقلا عن السهيلي إن الرواية فى هاذم بالذال المعجمة معناه القاطع وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء وليس مرادا هنا قال المصنف وفى هذا النفي نظر لا يخفى (قلت) يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح فإن الموت يزيل اللذات كما يقطعها ولكن العمدة الرواية . والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت وقد ذكر فى آخر الحديث فائدة الذكر بقوله فانكم لا تذكرونه فى كثير إلاقله ولا قليل إلاكثره . وفى رواية للديلمى عن أبي هريرة « أكثروا ذكر الموت فما من عبد أكثر ذكره إلا أحياه الله قلبه وهون عليه الموت » وفى لفظ لابن حبان والبيهقى فى شعب الإيمان « أكثروا ذكرها ذم اللذات فانه ما ذكره عبد قط فى ضيق إلا وسعه ولا فى سعة إلا ضيقها » وفى حديث أنس عند بن لال فى مكارم الأخلاق « أكثروا ذكر الموت فان ذلك تمحيص للذنوب وتزهيد فى الدنيا » وعند البزُر « أكثروا هاذم اللذات فانه ما ذكره أحد فى ضيق من العيش إلا وسعه عليه ولا فى سعة إلا ضيقها » وعند ابن أبى الدنيا « أكثروا من ذكر الموت فانه يمحى الذنوب ويذهب فى الدنيا فان ذكرتموه عند الفنى هدمه وإن ذكرتموه عند الفقر أرضاكم بهياتكم »

٢ (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به فان كان لا بد ) أى لافراق ولا محلة كما فى القاموس ( متمنيا قليلا ) بدلا عن لفظ التمنى الدعاء وتمويض ذاك إلى الله ( اللهم أحيى ما كانت



الحياة خير الى وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي» متفق عليه) الحديث دليل على النهي عن تمنى الموت للوقوع في بلاء ومحنة أو خشية ذلك من عدو أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاق الدنيا لما في ذلك من الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضاء وفي قوله « لضر نزل به » ما يرشد الى أنه إذا كان لغير ذلك من خوف فتنة في الدين فإنه لا بأس به وقد دل له حديث الداء « إذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني اليك غير مفتون » أو كان تمنياً للشهادة كما وقع ذلك لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف وكما في قول مريم (ياليتني مت قبل هذا) فإنها إنما تمت ذلك لمثل هذا الأمر المخوف من كفر من كفر وشقاوة من شقى بسببها وفي قوله « فان كان لا بد متمنياً » يعني اذا ضاق صدره وفقد صبره عدل الى هذا الداء وإلا فالأولى له أن لا يفعل ذلك

٣ (وعن بريدة) هو ابن الحصيب (أن النبي ﷺ قال « المؤمن يموت بعرق) بفتح العين المهملة والراء (الجبين . رواه الثلاثة وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه وجماعة وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود وفيه وجهان أحدهما أنه عبارة عما يكابده من شدة السياق (النزع) الذي يعرق دونه جبينه أى يشدد عليه تمحيصاً لبقية ذنوبه والثاني انه كناية عن كد المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصوم والصلاة حتى يلقي الله تعالى فيكون الجار والمجرور في محل نصب على الحال والمعنى على الأول أن حال الموت وزوع الروح شديد عليه فهو صفة لكيفية الموت وشدة على المؤمن والمعنى على الثاني أنه يدركه الموت في حال كونه على هذه الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو صفة للحال التي يفاجئه الموت عليها

٤ (وعن أبي سعيد وأبي هريرة قالاً قال رسول الله ﷺ « لقنوا موتاكم » أى الذين في سيارات الموت فهو مجاز ( لا إله إلا الله » رواه مسلم والأربعة) وهذا لفظ مسلم ورواه ابن حبان بلفظه وزيادة « فمن كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة يوم من الدهر وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك » وقد غلط من نسبته الى الشيخين



فضل حسن ظن العبد بربه عند موته . اقرءوا يس على موتاكم لا يصح ١٢٧

أوالى البخارى وروى ابن أبى الدنيا عن حذيفة بلفظ «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله بها تهدم ما قبلها من الخطايا» وفى الباب أحاديث صحيحة وقوله «لقنوا» المراد تذكير الذى فى سياق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة كما سبق (١) فالأمر فى الحديث بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هو فى سياق الموت وهو أمر ندى وكره العلماء الا كثار عليه والمواالة لثلا يضجر ويضيق حاله ويشد كربه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما لا يليق قالوا واذا تكلم مرة فيعاد عليه التعريض ليكون آخر كلامه وكأن المراد بقول لا اله الا الله أى وقول محمد رسول الله فانها لا تقبل احداها الا بالآخرى كما علم والمراد بموتاكم موتى المسلمين وأما موتى غيرهم فيعرض عليهم الاسلام كما عرضه ﷺ على عمه عند السياق وعلى الذى الذى كان يخدمه فعاده وعرض عليه الاسلام فأسلم وكأنه خص فى الحديث موتى أهل الاسلام لأنهم الذين يقبلون ذلك ولأن حضور أهل الاسلام عندهم هو الأغلب بخلاف الكفار فالغالب أنه لا يحضر موتاهم إلا الكفار (فائدة) بحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة الله وطفه وبره فيحسن ظنه بربه لما أخرجه مسلم من حديث جابر «سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله» وفى الصحيحين مرفوعا من حديث ابى هريرة «قال قال الله انا عند ظن عبدي بى» وروى ابن الدنيا عن ابراهيم «قل كانوا يستحبون ان يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته لى يحسن ظنه بربه» وقد قال بعض أئمة العلم انه يحسن جمع أربعين حديثا فى الرجاء تقرأ على المريض فيشتد حسن ظنه بالله فانه تعالى عند ظن عبده به واذا امتزج خوف العبد برجائه عند سياق الموت فهو محمود أخرجه الترمذى بأسناد جيد من حديث أنس «انه ﷺ دخل على شاب وهو فى الموت فقال كيف نحمدك قال أرجو الله وأخاف ذنوبى فقال ﷺ لا يجتمعان فى قلب عبد فى مثل هذا المواطن

(١) وهما لا بد من نية وهو ان يكون خالصا بها قلبه وعاملا بمتنفسها من

النوحيد كما تبيده النصوص الواردة فى ذلك



الا اعطاه الله ما يرجوه وامنه مما يخاف» (فائدة) اخرى ينبغى ان يوجه من هو في السياق الى التبعة لما اخرجها الحاكم وصححه من حديث ابى قتادة « ان النبي ﷺ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معمر قالوا توفي واوصى بثلاث ماله لك يا رسول الله واوصى ان يوجه التبعة اذا احتضر فقال رسول الله ﷺ اصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال « اللهم اغفر له وأدخله جنتك وقد فعلت » وقال الحاكم لا اعلم في توجيه المحتضر للقبلة غيره ٥ (وعن معقل بن يسار رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « اقرءوا على موتاكم ) قال ابن حبان أراد به من حضرته المنية لان الميت يقرأ عليه (يس) «رواه ابو داود والنسائي وصححه ابن حبان) واخرجه احمد وابن ماجه من حديث سليمان التيمي عن ابى عثمان وليس بالهدى عن ابيه عن معقل بن يسار ولم يقل النسائي وابن ماجه عن ابيه واعله ابن القطان بالاضطراب والوقف وبجالة حال ابى عثمان وابيه ونقل عن الدارقطني انه قال هذا حديث مضطرب الاسناد مجهول المتن ولا يصح وقال احمد في مسنده حدثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون إذا قرئت يس عند الموت خفف عنه بها وأسنده صاحب الردس عن أبى الدرداء وأبى ذر « قالوا قال رسول الله ﷺ ما من ميت يموت فيقرأ عنده يس إلا هون الله عليه » وهذان يثريان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المحتضر وهما أصرح في ذلك مما استدل به . وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن أبى الشعثاء صاحب ابن عباس أنه يستحب قراءة سورة الرعد وزاد فان ذلك يخفف عن الميت وفيه أيضا عن الشعبي كانت الأضرار يستحبون أن تقرأ عند الميت سورة البقرة

٦ ( وعن ام سلمة قالت دخل رسول الله ﷺ على ابى سلمة وقد شق بصره ) في شرح مسلم أنه بفتح الشين ورفع بصره وهو فاعل شق هكذا ضبطناه وهو المشهور وضبط بعضهم بصره بالنصب وهو صحيح ايضا فالشين مفتوحة بلا خلاف ( بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض اتبعه البصر فضج ناس



من أهله فقال « لا تدعو على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة تؤمن على ما تقولون »  
 أى من الدعاء ( ثم قال اللهم اغفر لأبى سلة وارفع درجته فى المهددين وأفسح  
 له فى قبره ونور له فيه واخلفه فى عقبه » رواه مسلم ) يقال شق الميت إصره  
 إذا حضره الموت وصار ينظر الى الشيء لا يترد عنه طرفه . وفى إغماضه عليه السلام  
 طرفه دليل على استحباب ذلك وقد أجمع عليه المسلمون وقد علل فى الحديث ذلك  
 بأن البصر يتبع الروح أى ينظر أين يذهب والحديث من أدلة من يقول إن  
 الارواح أجسام لطيفة متحللة فى البدن وتذهب الحياة من الجسد بذهابها وليس  
 عرضا كما يقوله آخرون وفيه دليل على أنه يدعى للميت عند موته ولأهله وعقبه  
 بأمور الآخرة والدنيا وفيه دلالة على أن الميت ينعم فى قبره أو يعذب

٧ ( وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ حين توفى سجدى ببرد  
 حبرة ) بالحاء المهملة فوحدة فراء فتاء تأنيث بزنة عنية ( متفق عليه ) التسجية  
 بالمهملة والجيم التغطية أى غطى والبرد يجوز إضافته الى الحبرة ووصفه بها والحبرة  
 ما كان لها أعلام وهى من أحب اللباس اليه ﷺ وهذه التغطية قبل الغسل قال  
 النووى فى شرح مسلم إنه يجمع عليها وحكمته صيانة الميت عن الانكشاف وستر  
 صورته المتغيرة عن الأعين قالوا وتكون التسجية بعد نزع ثيابه التى توفى فيها  
 لئلا يتغير بدنه بسببها

٨ ( وعن عائشة ) أى عائشة ( أن أبابكر الصديق قبل النبى ﷺ بعد موته . رواه  
 البخارى ) استدلل به على جواز تقبيل الميت بعد موته وعلى أنها تندب تسجيته  
 وهذه أفعال صحابة بعد وفاته لا دليل فيها لانهضار الأدلة فى الاراعة نعم هذه  
 الافعال جائزة على أصل الاباحة وقد أخرج الترمذى من حديث عائشة « أن النبى  
ﷺ قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يبكى أو قال وعيناه تهرقان » قال  
 الترمذى حديث عائشة حسن صحيح

٩ ( وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال « تس المؤمن معاقبة  
 ( م ٩ - ح ٢ سبل )



بدينه حتى يقضى عنه « رواه أحمد والترمذي وحسنه ) وقد ورد التشديد في الدين حتى ترك عليه السلام الصلاة على من مات وعليه دين حتى تحمله عنه بعض الصحابة وأخبر عليه السلام أنه يغفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب إلا الدين . وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولا بدينه بعد موته ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت وأنه أهم الحقوق وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غصبا ونهبا وسلبا

١٠ ( وعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال في الذي سقط عن راحلته ) فمات وذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البخاري ( « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين » متفق عليه ) تمامه « ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه » وبعده في البخاري « فانه يبعث يوم القيامة ملبيا » الحديث دليل على وجوب غسل الميت قال النووي : الاجماع على أن غسل الميت فرض كفاية قال المصنف بعد نقله في النتح وهو ذهول شديد فان الخلاف فيه مشهور عند المالكية حتى إن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك وقال قد توارد القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه ويأتى كمية الغسلات في حديث أم عطية قريبا وقوله « بماء وسدر » ظاهره أنه يخلط السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل قيل وهو يشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير لأن الماء المضاف لا يتطهر به قيل وقد يقال يحتمل أن السدر لا يغير وصف الماء فلا يصير مضافا وذلك بأن يعمك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ثم يخضخض الى أن تخرج رغوته ويدلك به جسد الميت ثم يصب عليه الماء القراح هذه غسلة وقيل لا يطرح السدر في الماء أى لئلا يمازج الماء فيغير وصف الماء المطلق . وتمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزى الماء المضاف كماء الورد ونحوه وقالوا إنما يكره لاجل السرف . والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في الاشتات الواجبة والمندوبة . وفي الحديث النهى عن تحنيطه



ولم يذكره المصنف كما عرفت وتعليله بأنه يبعث ملبياً يدل على أن علة النهي كونه مات محرماً فاذا انتفت العلة انتفى النهي وهو يدل على أن الحنوط للميت كان أمراً متقدراً عندهم . وفيه أيضاً النهي عن تخميره وتغطية رأسه لاجل الاحرام فمن ليس بمحرم يحنط ويحمر رأسه والقول بأنه ينقطع حكم الاحرام بالموت كما تقوله الحنفية وبعض المالكية خلاف الظاهر . وقد ذكر في الشرح خلافهم وأدلتهم وليست بناهضة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة إلى سردها وقوله « وكفوه في ثوبين » يدل على وجوب التكفين وأنه لا يشترط فيه أن يكون وتراً وقيل يحتمل أن الاقتصار عليهما لانه مات فيهما وهو متلبس بتلك العباداة الفاضلة ويحتمل أنه لم يحذر له غيرها وأنه من رأس المال لانه ﷺ أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا وورد الثوبان في هذه الرواية مطلقين وفي رواية في البخاري في ثوبيه وللنساء في ثوبيه اللذين أحرم فيهما قال المصنف: فيه استحباب تكفين الميت في ثياب إحرامه وأن إحرامه باق وأنه لا يكفن في المخيط وفي قوله « يبعث ملبياً » ما يدل لمن شرع في عمل طاعة ثم حيل بينه وبين تمامها بالموت أنه يرجى له أن يكتبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل

١١ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت لما أرادوا غسل النبي ﷺ قالوا والله ما ندري نجرد رسول الله ﷺ كما نجرد موتانا أم لا — الحديث . رواه أحمد وأبو داود ) وتماه عند أبي داود « فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى مامهم من أحد إلا وذقنه في صدره ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله ﷺ وعليه ثيابه فغسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص وبدلوا كونه بالقميص دون أيديهم » وكانت عائشة تقول لو « استنذبت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا أنساؤه » وفي رواية لابن حبان « وكان الذي أجلسه في حجره علي بن أبي طالب عليه السلام » وروى الحاكم قال « غسل النبي ﷺ على عايشة السلام وعلى يد علي خرفة فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله وانميس عايشة » وروى ذلك في سنن أبي داود عن مالك عن



جعفر بن محمد عن أبيه وفي هذه القصة دلالة على أنه ﷺ ليس كغيره من الموتى ١٢ (وعن أم عطية) تقدم اسمها وفيه خلاف وهي أنصارية (قالت دخل علينا النبي ﷺ ونحن نغسل ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة والمشهور أنها زينب زوج أبي العاص كانت وفاتها في أول سنة ثمان ووقع في روايات أنها أم كلثوم ووقع في البخاري عن ابن سيرين «لا أدري أي بناته» (فقال «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور) هو شك من الراوى أى اللغظين قال والأول محمول على الثانى لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه (فلما فرغنا آذناه) في البخاري «أنه ﷺ قال لهن فاذا فرغتن آذنى» ووقع في رواية البخاري «فلما فرغن» عوضاً عن فرغنا «فألقى إلينا حقوه» في لفظ البخاري «فأعطانا حقوه» وهو بفتح المهملة ويجوز كسرهما وبعدها قاف ساكنة والمراد هنا الأزار وأطلق على الأزار مجازاً إذ معناه الحقيقي معقد الأزار فهو من تسمية الحال باسم المحل (فقال أشعرنها إياه . متفق عليه) أى اجعلنه شعارها أى الثوب الذى يلى جسدها (وفي رواية) أى للشيخين عن أم عطية (أبدأن بما منها ومواضع الوضوء منها) وفي لفظ البخاري أى عن أم عطية (فضفرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها) دل الأمر في قوله «اغسلنها ثلاثاً» على أنه يجب ذلك العدد والظاهر الإجماع على أجزاء الواحدة فالأمر بذلك محمول على الندب وأما أصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر وقيل تجب الثلاث وقوله «أو خمساً» أو للتخيير لا لترتيب هو الظاهر وقوله «أو أكثر» قد فسر في رواية أو سبعة بدل قوله أو أكثر من ذلك وبه قال أحمد وكره الزيادة على سبع قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع إلا أنه وقع عند أبي داود أو سبعة أو أكثر من ذلك فظاهرها شرعية الزيادة على السبع . وتنم الكلام في كيفية غملة الصدر قالوا والحكمة فيه أنه يابن جسد الميت وأما غملة الكافور فظهره أنه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء تغيره



به والحكمة فيه أنه يطيب رائحة الموضع لأجل من حضر من الملائكة وغيرهم مع أن فيه تجفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ وخاصة في تصليب جسد الميت وصرف الهوام عنه ومنع ما يتحلل من الفضلات ومنع إسراع الفساد إليه وهو أقوى الروائح الطيبة في ذلك وهذا هو السر في جعله في الآخرة إذ لو كان في الأولى مثلاً لا ذهب الماء . وفيه دلالة على البداءة في الفصل بالميامن والمراد بها ما يلي الجانب الأيمن وقوله « ومواضع الوضوء منها » ليس بين الأمرين تناف لا مكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميامن معاً وقيل المراد أبدأن بميامنها في الغسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها في الغسلة المتصلة بالوضوء والحكمة في الأمر بالوضوء تجديد محبة المؤمن في ظهور أثر الغرة والتججيل . وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق وقولها « ضفرنا شعرها » استدل به على ضمير شعر الميت وقال الحنفية يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبي : كأن سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره عليه السلام ولكنه قال المصنف إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ « قالت قال رسول الله عليه السلام اغسلنها وترا واجعلن شعرها ضفائر » وفي صحيح ابن حبان « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجعلن لها ثلاثة قرون » والقرن هنا المراد به الضفائر وفي بعض ألفاظ البخاري « ناصيتها وقرنيها » ففي لفظ ثلاثة قرون تغليب والكل حجة على الحنفية والضمير يكون بعد تقص شعر الرأس وغسله وهو في البخاري صريحاً . وفيه دلالة على إلقاء الشعر خلفها وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذه الألفاظ في البخاري فنسب القول به إلى بعض الشافعية وأنه استند في ذلك إلى حديث عريب

١٣ (ومن عائشة قالت كفن رسول الله عليه السلام في ثلاثة أبواب بيض سحولية)

بضم السين المهملة والحاء المهملة (من كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين المهملة ففاء أى قطن (ليس فيها) أى الثلاثة (قيص ولا عمامة) بل إزار ورداء ولنافاة كما صرح به في طبقات ابن سعد عن الشعبي (منفق عليه) فيه أن



الافضل التكفين في ثلاثة أثواب بيض لأن الله تعالى لم يكن يختار لنبيه ﷺ إلا الافضل وقد روى أهل السنن من حديث ابن عباس « البسوا ثياب البياض فانها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم » وصححه الترمذی والحاكم وله شاهد من حديث سمرة أخرجه وإسناده صحيح أيضاً وأما ما تقدم في حديث عائشة « أنه ﷺ سحى ببرد حبرة » وهي برديماني مخطط غالى الثمن فانه لا يمارض ما هنا لأنه ﷺ لم يكفن في ذلك البرد بل سحوه به ليتجفف فيه ثم نزعه عنه كما أخرجه مسلم على أن الظاهر أن التسجية كانت قبل الغسل قال الترمذی: تكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ماورد في كنفه وأما ما أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري من حديث علي عليه السلام « أنه ﷺ كفن في سبعة أثواب » فهو من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سيء الحفظ يصلح حديثه في المتابعات إلا اذا انفرد فلا يحسن فكيف اذا خالف كما هنا فلا يقبل قال المصنف وقد روى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل فان ثبت جمع بينه وبين حديث عائشة بأنها روت ما طلعت عليه وهو الثلاثة وغيرها روى ماطلع عليه سيما إن صحت الرواية عن علي فانه كان المباشر للغسل . وأعلم أنه يجب من الكفن ما يستر جميع جسد الميت فان قصر عن ستر الجميع قدم ستر العورة فما زاد عليها ستره من جانب الرأس وجعل على الرجلين حشيش كما فعل النبي ﷺ في عمه حمزة ومصعب بن عمير فان أريد الزيادة على الواحد المندوب أن يكون وترا ويجوز الاقتصار على الاثنين كما مر في حديث المحرم الذي مات وقد عرفت من رواية الشعبي كيفية الثلاثة وأنها إزار ورداء وثقافة وقيل منزر ودرجان وقيل يكون منها قميص غير مخيط وإزار يبلغ من سرته الى ركبته وثقافة يلف بها من قرنه الى قدمه وتأول هذا القائل قول عائشة « ليس فيها قميص ولا عمامة » بأنها أرادت نفي وجود الامرين معاً لا القميص وحده أو أن الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والمراد أن الثلاثة مما عداها وإن كانا موجودين وهذا بعيد جداً قيل والاولى أن يقال إن التكفين بالقميص وعدمه سواء يستحبان



فانه عليه السلام كفن عبد الله بن أبي في قميصه أخرجه البخارى ولا يفعل عليه السلام ألا ما هو الأحسن وفيه أن قميص الميت مثل قميص الخى مكفوفاً مزوراً وقد استحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقى في الخلافات قال فى الشرح وفى هذا رد على من قال إنه لا يشرع القميص إلا اذا كانت أطرافه غير مكفوفة قلت وهذا يتوقف على أن كف أطراف القميص كان عرف أهل ذلك العصر

١٤ (وعن ابن عمر قال لما توفى عبد الله بن أبى جاء ابنه) هو عبد الله بن عبد الله (الى رسول الله عليه السلام فقال اعطنى قميصك أ كفنه فيه فأعطاه . متفق عليه) هو دليل على شرعية التكفين فى القميص كما سلف قريباً وظاهر هذه الرواية أنه طلب القميص منه عليه السلام قبل التكفين إلا انه قد عارضها ما عند البخارى من حديث جابر « أنه عليه السلام أتى عبد الله بن أبى بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه » فانه صريح أنه كان الاعطاء والالباس بعد الدفن وحديث ابن عمر يخالفه وجمع بينهما بأن المراد من قوله فى حديث ابن عمر فأعطاه أى أنهم له بذلك فأطلق على العدة اسم العطية مجازاً لتحقيق وقوعها وكذا قوله فى حديث جابر « بعد ما دفن » أى دلى فى حفرة أو أن المراد من حديث جابر أن الواقع بعد اخراجه من حفرة هو النفت وأما القميص فقد كان ألبس والجمع بينهما لا يدل على وقوعها معاً لان الواو لا تقتضى الترتيب ولا المعية فلعله أراد أن يذكر ما وقع فى الجملة من إكرامه عليه السلام من غير إرادة الترتيب وقيل إنه عليه السلام أعطاه أحد قميصيه أولاً ولما دفن أعطاه الثانى بسؤال ولده عبد الله وفى الاكابر للحاكم ما يؤيد ذلك واعلم أنه إنما أعطى عبد الله بن عبد الله ابن أبى لأنه كان رجلاً صالحاً ولانه سأله ذلك وكان لا يرد سائلاً وإلا فان أباه الذى ألبسه قميصه عليه السلام وكفن فيه من أعظم المنافقين ومات على ثقافته وأزله الله فيه ( ولا فصل على أحد منهم مات أبداً ) وقيل إنما كساه عليه السلام قميصه لانه كان كسا العباس لما أسر ببدر فأراد عليه السلام أن يكافئه ( ١ )



١٥ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « البسوا من ثيابكم البيض فانها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم » رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذى ) تقدم حديث البخارى عن عائشة « أنه ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض » وظاهر الأمر أنه يجب التكفين في الثياب البيض ويجب لبسها إلا أنه صرف الأمر عنه في اللبس أنه قد ثبت عنه ﷺ إنه لبس غير الأبيض وأما التكفين فالظاهر أنه لا صارف عنه إلا أن لا يوجد الأبيض كما وقع في تكفين شهداء أحد فانه ﷺ كفن جماعة في عمرة واحدة كما يأتي فانه لا بأس به للضرورة وأما ما رواه ابن عدى من حديث ابن عباس « أنه ﷺ كفن في قطيفة حمراء ففيه قيس بن الربيع وهو ضعيف وكأنه اشتبه عليه بحديث « أنه جعل في قبره قطيفة حمراء » وكذلك ما قيل إنه كفن في برد حبرة وتقدم الكلام أنه إنما سجي بها ثم نزعته عنه

١٦ ( وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » رواه مسلم ) ورواه الترمذى أيضا من حديث أبى فتادة وقال حسن غريب ثم قال ابن المبارك قال سلام بن أبى مطيع قوله « وليحسن كفنه » قال هو الضفاء بالضاد المعجمة والفاء أى الواسع الفائض وفى الأمر بإحسان الكفن دلالة على اختيار ما كان أحسن فى الذات وفى صفة الثوب وفى كيفية وضع الثياب على الميت فأما حسن الذات فينبغى أن يكون على وجه لا يعد من المغالاة كما سيأتى النهى عنه وأما صفة الثوب فقد بينها حديث ابن عباس الذى قبل هذا وأما كيفية وضع الثياب على الميت فقد بينت فيما سلف وقد وردت أحاديث فى إحسان الكفن وذكرت فيها أكلة ذلك . أخرج الديلمى عن جابر مرفوعا « أحسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون بها فى قبورهم » وأخرج أيضا من حديث أم سلمة « أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعويل ولا بتركية ولا بتأخير وصية ولا بقطيعة وعجلوا بقضاء دينه واعدلوا عن جيران السوء واعمقوا اذا حفرتم ووسعوا » ومن الاحسان الى الميت ما أخرجه



أحمد من حديث عائشة عنه عليها السلام « ومن غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة ولم يفرض عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » وقال عليها السلام « ليله أقربكم إن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده حظاً من ورع وأمانة » رواه أحمد وأخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب « أن آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحنطوه وحفروا له وألحدوه وصلوا عليه ودخلوا قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حثوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذا سنتكم »

١٧ (وعنه) أى عن جابر (كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول « أيهم أكثر أخذنا للقرآن فيقدمه في اللحد » سعى لحداً لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه والاحداث لغة الميل ( ولم يفسلوا ولم يصل عليهم . رواه البخاري ) دل على أحكام ( الأول ) أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة وهو أحد الاحتمالين ( والثاني ) أن المراد يقطع بينهما ويكفن كل واحد على حiale والى هذا ذهب الأكثرون بل قيل إن الظاهر أنه لم يقل بالاحتمال الأول أحد فإن فيه التقاء بشرقي الميتين ولا يخفى أن قول جابر في تمام الحديث « فكفن أبى وعمى في نمرة واحدة » دليل على الاحتمال الأول وأما الشارح رحمه الله فقال الظاهر الاحتمال الثاني كما فعل في حمزة رضى الله عنه ( قلت ) حديث جابر أوضح في عدم تنطيع الثوب بينهما فيكون أحد الجائزين والتنطيع جائز على الأصل ( الحكم الثاني ) أنه دل على أنه يقدم الأكثر أخذاً للقرآن على غيره لفضيلة القرآن ويتأس عليه سائر جهات الفضل إذا جمعوا في اللحد ( الحكم الثالث ) جمع جماعة في قبر وكأنه للضرورة وبوب البخاري باب ( دفن الرجلين والثلاثة في قبر ) وأورد فيه حديث جابر هذا وإن كانت رواية جابر في الرجلين فقد وقع ذكر الثلاثة في رواية عبد الرزاق كان يدفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصاري



« قال جاءت الأنصار الى رسول الله ﷺ يوم أحد فقالوا أصابنا قرح وجهه فقال : احفروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر » صححه الترمذى ومثله المرأتان والثلاث . وأما دفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثلة بن الأسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل وتجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائلاً من تراب (الحكم الرابع) أنه لا يفسل الشهيد واليه ذهب الجمهور ولاهل المذهب تفاصيل في ذلك وروى عن سعيد ابن المسيب والحسن وابن شريح أنه يجب غسله والحديث حجة عليهم وقد أخرج أحمد من حديث جابر أنه ﷺ قال في قتل أحد « لا تفسلوه فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة » فبين الحكمه في ذلك (الحكم الخامس) عدم الصلاة على الشهيد وفي ذلك خلاف بين العلماء معروف فقالت طائفة يصلى عليه عملاً بعموم أدلة الصلاة على الميت وبأنه روى أنه ﷺ صلى على قتلى أحد وكبر على حمزة سبعين تكبيرة وبأنه روى البخارى عن عقبة بن عامر « أنه ﷺ صلى على قتلى أحد » وقالت طائفة لا يصلى عليه عملاً برواية حابر هذه قال الشافعى جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة « أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد » وماروى أنه ﷺ صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين يعنى والمخالف يقول لا يصلى على القبر اذا طالت المدة فلا يتم له الاستدلال وكأنه ﷺ دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعاً بذلك ولا يدل على نسخ الحكم الثابت انتهى . ويؤيد كونه دألهم عدم الجمعية بأصحابه إذ لو كانت صلاة الجنازة لا شعراً أصحابه وصلاً هاجمته كما فعل فى صلاته دلى النجاشى فان الجماعة أفضل قطعاً وأهل أحد أولى الناس بالفضل ولانه لم يرد عنه أنه صلى على قبر فرادى وحديث عقبة أخرجه البخارى بلفظ « أنه ﷺ صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين » زاد ابن حبان « ولم يخرج من بيته حتى قبضه الله تعالى »



١٨ ( وعن علي عليه السلام سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعاً » رواه أبو داود ) من رواية الشعبي عن علي عليه السلام وفي إسناده عمرو بن هشام الجنبى بفتح الجيم فنون ساكنة فوحدة مختلف فيه وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي لانه قال الدارقطنى إنه لم يسمع منه سوى حديث واحد وفيه دلالة على المنع من المغالاة في الكفن وهى زيادة الثمن وقوله « فانه يسلب سريعاً » كانه إشارة إلى أنه سريع البلى والذهاب كما فى حديث عائشة « أن أبا بكر نظر إلى ثوب عليه كان يعرض فيه به ردع من زعفران فقال اغسلوا ثوبى هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفنونى فيها قلت : إن هذا خلق قال : إن الحى أحق بالجديد من الميت إنما هو للمهلة ( ١ ) » ذكره البخارى مختصراً

١٩ ( وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قال لها : « لو مت قبلى لفسلتك » الحديث رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ) بيه دلالة على أن للرجل أن يفسل زوجته وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة لا يفسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح ولا عدة عليه والحديث يرد قوله هذا فى الزوجين وأما فى الاجانب فانه أخرجه أبو داود فى المراسيل من حديث أبى بكر بن عياش عن محمد بن أبى سهل عن مكحول قال « قال رسول الله ﷺ : إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس فيهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فانهما ييمان ويدفنان » وهما بمنزلة من لا يجبد الماء انتهى . محمد بن أبى سهل هذا ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال البخارى لا يتابع على حديثه . وعن عليه السلام قال « قال رسول الله ﷺ لا تبرز نخذك ولا تنظر الى نخد حى ولا ميت » رواه أب داود وابن ماجه وفى إسناده اختلاف

٢٠ ( وعن أسماء بنت عميس رضى الله عنها أن فاطمة رضى الله عنها أوصت أن يفسلها على عليه السلام . رواه الدارقطنى ) هذا يدل على ما دل عليه الحديث

(١) ويروى للمهل والتراب وهى مثانة الميم قال ابن الاثير التيسيح والصيد الذى بذوب فيسيل من الجسد



الاول وأما غسل المرأة زوجها فيستدل به بما أخرجه أبو داود عن عائشة « أنها قالت لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ غير نساءه » وصححه الحاكم وإن كان قول صحابية وكذلك حديث فاطمة فهو يدل على أنه كان أمراً معروفاً في حياته ﷺ ويؤيده ما رواه البيهقي « من أن أبا بكر أوصى امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله واستعانت بعبد الرحمن ابن عوف لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحد » وهو قول الجمهور والخلاف فيه لاهد ابن حنبل قال لا ارتعاع الكاح كذا في الشرح والذي في دليل المطالب من كتب الخبالة ما لمظه : ولالرجل أن يغسل زوجته وأمته ونبتا دون سبع وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع

٢١ ( وعن بريدة في قصة الغامدية ) بالغين المعجمة وبعد الميم دال مهملة نسبة الى غامد وتأتى قصتها في الحدود ( التي أمر النبي ﷺ برجمها في الزنى قال ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت . رواه مسلم ) فيه دليل على أنه يصلى على من قتل بحد وليس فيه أنه ﷺ الذي صلى عليها وقد قال مالك إنه لا يصلى الامام على مقتول في حد لان الفضلاء لا يصلون على الفساق زجراً لهم ( قلت ) كذا في الشرح لكن قد قال ﷺ في الغامدية « إنها تاب توبة لو قسمت بين أهل المدينة لو سعتهم » أو نحو هذا اللفظ وللعلماء خلاف في الصلاة على الفساق وعلى من قتل في حد وعلى المحارب وعلى ولد الزنى وقال ابن العربي مذهب العلماء كأنه الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنى وقد ورد في قاتل نفسه الحديث :

٢٢ ( وعن جابر بن سمرة قال أتى النبي ﷺ رجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه . رواه مسلم ) المشاقص جمع مشقة وهو نصل عريض قال الخطابي وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع لغيره عن مثل فعله وقد اختلف الناس في هذا وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه وكذلك قال الأوزاعي وقال أكثر الفقهاء يصلى عليه انتهى . وقالوا في هذا الحديث إنه



صلى عليه الصحابة قالوا وهذا كما ترك النبي ﷺ الصلاة على من مات وعليه دين أول الأمر وأمرهم بالصلاة على صاحبهم (قلت) إن ثبت نقل إنه أمر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه بالصلاة على قاتل نفسه ثم هذا القول وإلا فرأى عمر بن عبد العزيز أوفق بالحديث إلا أن في رواية للنسائي «أما أنا فلا أصلى عليه» فرجما أخذ منها أن غيره صلى عليه\*

٣٣ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه فى قصة المرأة التى كانت تقم المسجد بفتح حرف المضارعة أى تخرج القمامة منه وهى الكناسة) فسأل عنها النبي ﷺ فقالوا ماتت فقال أفلا كنتم آذنتموني فكأنهم صغروا أمرها فقال : دلوني على قبرها ) أى بعد قولهم فى جواب سؤاله إنها ماتت ( فدلوه فصلى عليها . متفق عليه وزاد مسلم ) أى من رواية أبي هريرة ( ثم قال ) أى النبي ﷺ ( إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلاتي عليهم ) وهذه الزيادة لم يخرجها البخارى لأنها مدرجة من مراسيل ثابت كما قال أحمد . هذا والمصنف جزم أن النصة كانت مع امرأة وفى البخارى : أن رجلا أسود أو امرأة سوداء بالشك من ثابت الراوى لكنه صرح فى رواية أخرى فى البخارى عن ثابت قال « ولا أراه إلا امرأة » وبه جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هريرة فقال « امرأة سوداء » ورواه البيهقى أيضاً بأسناد حسن وسماها أم محجن وأفاد أن الذى أحابه النبي ﷺ عن سؤاله هو أبو بكر وفى البخارى عوض « فسأل عنها » فقال « ما فعل ذلك اللسان قالوا مات يارسول الله » الحديث وأخديب دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مظاننا سواء صلى علمه قبل الدفن أم لا وإلى هذا ذهب الشافعى ويدل له أيضا صلاته ﷺ على البراء بن معمر رقبته مات والنبي ﷺ بمكة فلما قدم صلى على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته . ودليله أيضا صلاته ﷺ على الفلام الانصارى الذى دفن ليلا ولم يسعر رقبته بموته أخرجه البحرى ويدل له أيضا أحاديث وردت فى الباب من إسناده من أمه حاة أشرفها فى الشرح وذهب أبو ذئاب محصيلا لمذهب الهادى إلى أنه لا صلاة على النور واستدل له



فى البحر بحديث لا يقوى على معارضة أحاديث المثبتين لما عرفت من صحتها وكثرتها . واختلف القائلون بالصلاة على القبر فى المدة التى تشرع فيها الصلاة فقل إلى شهر بعد دفنه وقيل إلى أن يبلى الميت لانه إذا بلى لم يبق ما يصلى عليه وقيل أبداً لأن المراد من الصلاة عليه الدعاء وهو جائز فى كل وقت (قلت) هذا هو الحق إذ لا دليل على التحديد بمدة . وأما القول بأن الصلاة على القبر من خصائصه ﷺ فلا تنهض لأن دعوى الخصوصية خلاف الأصل

٢٤ ( وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان ينهى عن النعى ) فى القاموس نعاء له نعيان ونعياناً ونعياناً أخبره بموته ( رواه أحمد والترمذى وحسنه ) وكأن صيغة النهى هى ما أخرجه الترمذى من حديث عبد الله عنه ﷺ « إياكم والنعى فإن النعى من عمل الجاهلية » فان صيغة التحذير فى معنى النهى . وأخرج حديث حذيفة وفيه قصة فانه ساق سنده الى حذيفة أنه قال لمن حضره « إذا مت فلا يؤذن أحد فاني أخاف أن يكون نعياناً إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعى » هذا لفظه ولم يحسنه ثم فسر الترمذى النعى بأنه عندهم أن ينادى فى الناس إن فلاناً مات ليشهدوا جنازته وقال بعض أهل العلم لا بأس أن يعلم الرجل قرابته وإخوانه وعن ابراهيم أنه قال لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى . وقيل المحرم ما كانت تفعله الجاهلية كانوا يرسلون من يعلم بخبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق وفى النهاية : والمشهور فى العرب أنهم كانوا إذا مات فيهم شريف أو قتل بعنوا راكباً الى القبائل ينعاء اليهم يقول نعاء فلاناً أو يأنعاء العرب هلك فلان أو هلكت العرب بموت فلان انتهى . ويترب عندي أن هذا هو المنهى عنه ( قلت ) ومنه النعى من أعلى المنارات كما يعرف فى هذه الاعصار فى موت العظماء قال ابن العرى : يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات ( الاولى ) إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذه سنة ( الثانية ) دعوى الجمع الكثير له فمأخرة فهذه تكره ( الثالثة ) إعلام بنوع آخر كالنباحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى وكأنه أخذ سنينة الاولى من أنه لا بد من جماعة يخاطبون بالغسل والصلاة



والدفن ويدل له قوله ﷺ « أَلَا أَذْنَمُونِي وَنَحْوَهُ » ومنه :

٢٥ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ نعى النجاشي ) بفتح

النون وتخفيف الجيم بعد الألف شين معجمة ثم مشاة تحتية مشددة وقيل مخففة لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أصحمة ( في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى ) يحتمل أنه مصلى العيد أو محل اتخذ لصلاة الجناز ( فصف بهم وكبر أربعا . متفق عليه ) فيه دلالة على أن النعى اسم للاعلام بالموت وأنه مجرد الاعلام جائز . وفيه دلالة على شرعية صلاة الجنازة على الغائب وفيه أقوال الأول تشرع مطلقا وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما وقال ابن حزم لم يأت عن أحد من السلف خلافة . والثاني منعه مطلقا وهو للهادوية والحنفية ومالك والثالث يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه إلا إذا طالت المدة . الرابع يجوز ذلك إذا كان الميت في جهة القبلة ووجه التفصيل في القولين مع الجمود على قبة النجاشي . وقال المانع مطلقا إن صلاته ﷺ على النجاشي خاصة به وقد عرف أن الأصل عدم الخصوصية واعتذروا بما قاله أهل القول الخامس وهو أن يصلى على الغائب إذا مات بأرض لا يصلى عليه فيها كالنجاشي فإنه مات بأرض لم يسلم أهلها واختاره ابن تيمية ونقله المصنف في فتح الباري عن الخطابي وأنه استحسنة الروايات ثم قال وهو محتمل إلا أنني لم أقف في شيء من الاخبار أنه لم يصل عليه في بلده أحد . واستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنازة في المسجد لخروجه ﷺ والقول بالكراهة للحنفية والمالكية ورد بأنه لم يكن في الحديث نهى عن الصلاة فيه وبأن الذي كرهه النائل بالكراهة إنما هو إدخال الميت المسجد وإنما خرج ﷺ تعظيما لشأن النجاشي ولتكر الجماعة الذين يصلون عليه وفيه شرعية الصفوف على الجنازة لأنه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر وأنه كان في الصف الثاني أو الثالث وبوب له البخاري ( باب من صف صنفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام ) وفي الحديث من غلام " برفه إمامهم بموته في اليوم الذي توفي فيه مع بعد ما بين المدينة والحجامة



٢٦ ( وعن ابن عباس سمعت رسول الله ﷺ يقول « مامن رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه » رواه مسلم » في الحديث دليل على فضيلة تكثير الجماعة على الميت وأن شفاعة المؤمن نافعة مقبولة عنده تعالى وفي رواية « مامن مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون كلهم مائة يشفعون فيه إلا شفّعوا فيه » وفي رواية « ثلاثة صفوف » رواه أصحاب السنن قال القاضي قيل هذه الاحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا عن ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله ويحتمل أن يكون ﷺ أخبر بقبول شفاعة كل واحد من هذه الاعداد ولا تنافي بينهما إذ مفهوم العدد يطرح مع وجود النص فجميع الاحاديث معمول بها وتقبل الشفاعة بأدناها

٢٧ ( وعن سمرة بن جندب قال صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت في ثمناسها فقام وسطها . متفق عليه ) فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة اذا صلى عليها وهذا مندوب وأما الواجب فانما هو استقبال جزء من الميت رجلا أو امرأة . واختلف العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل والمرأة فقال أبو حنيفة أنهما سواء وعند الهادوية انه يستقبل الامام سرّة الرجل وثدي المرأة رواية أهل البيت عليهم السلام عن علي عليه السلام . وقال القاسم صدر المرأة وبينه وبين السرّة من الرجل اذ قد روي قيامه ﷺ عند صدرها ولا بد من مخالفة بينها وبين الرجل . وعن الشافعي انه يقف حذاء رأس الرجل وعند عجزتها لما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس « أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة فقام عند عجزتها فقال له العلاء بن زياد هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل قال نعم » إلا أنه قل المصنف في التفتيح إن البخاري أشار بإيراد حديث سمرة الى تضعيف حديث أنس

٢٨ ( وعن عائشة قالت والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني البيضاء ) هما سهيل وسهيل أبوهما وهب بن ربيعة وأمه هما البيضاء اسمها دعدو البيضاء صفة لها ( في المسجد رواه مسلم ) فاته عائشة ردا على من أنكّر عليها صلاتها على سعد



ابن أبي وقاص في المسجد فقالت « ما أسرع وما أنسى الناس والله لقد صلى » الحديث . والحديث دليل على ما ذهب اليه الجمهور من عدم كراهية صلاة الجنازة في المسجد وذهب أبو حنيفة ومالك الى أنها لا تصح وفي القدروري للحنفية ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة أو احتجا بما سلف من خروجه صلى الله عليه وسلم الى النضاء للصلاة على الجاشي وتقدم جوابه وبما أخرجه أبو داود « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له » وأجيب بأنه نص محمد على ضعفه لانه تقدر به صالح مولى التوأمة وهو ضعيف على أنه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء عليه » وقد روى أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وأن صهيبا صلى على عمر في المسجد وعند الهادوية يكره إدخال الميت المسجد كراهة تنزيه وتأولوهم والحنفية والمالكية حديث عائشة بأن المراد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على نبي البيضاء وجنازتهما خارج المسجد وهو صلى الله عليه وسلم داخل المسجد ولا يخفى بعده وانه لا يطابق احتجاج عائشة

٢٩ ( وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى ) هو أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر سمع أباه وعلى بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من الصحابة ووفاته سنة اثنتين وثمانيين وفي سبب وفاته أنوال قيل فقد وقيل قتل وقيل غرق في نهر البصرة ( قل كان زبد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعا وانه كبر على جنازة خمسا فسأله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها . رواه مسلم والاربعة ) تقدم في حديث أبي هريرة صلى الله عليه وسلم كبر في صلاته على الجاشي أربعا ورويت الأربعة عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة ابن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وفي الصحيحين عن ابن عباس « صلى على قبر فكبر أربعا » وأخرج ابن ماجة عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر أربعا » قال ابن أبي داود : ليس في الباب أصح منه فذهب الى أنها أربعا لا غير جمهور من الساف والخلف منهم الفقهاء لأربعة ورواية



عن زيد بن علي عليه السلام وذهب أكثر الهادوة إلى أنه يكبر خمسة تكبيرات واحتجوا بما روى أن علياً عليه السلام كبر على فاطمة خمساً وأن الحسن كبر على أبيه خمساً وعن ابن الحنفية أنه كبر على ابن عباس خمساً وتأولوا رواية الأربع بأن المراد بها ماعدا تكبيرة الافتتاح وهو بعيد

٣٠ (وعن علي عليه السلام أنه كبر على سهل بن حنيف) بضم المهملة فنون فثناة تحتية ففاء (ستا وقال إنه بدرى) أي ممن شهد وقعة بدر معه صلى الله عليه وآله وسلم (رواه سعيد بن منصور وأصله في البخارى) الذى في البخارى «أن علياً كبر على سهل بن حنيف» زاد البرقاني في مستخرجه ستاً كذا ذكره البخارى في تاريخه وقد اختلفت الروايات في عدة تكبيرات الجنازة فأخرج البيهقي عن سعيد ابن المسيب «أن عمر قال: كل ذلك قد كان أربعاً وخمسة فاجتمعنا على أربع» ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد ورواه البيهقي أيضاً عن أبي وائل «قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ أربعاً وخمسة وستة وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله ﷺ فأخبر كل بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات» وروى ابن عبد البر في الاستذكار بإسناده «كان النبي ﷺ يكبر على الجنازة أربعاً وخمسة وستة وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي فخرج إلى المصلى وصف الناس وزاد: وكبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي ﷺ على أربع حتى توفاه الله) فان صح هذا فكان عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الأمر على الأربع حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك

٣١ (وعن جابر رضى الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يكبر على جنازتنا أربعاً ويقرأ بفاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى رواه الشافعى بإسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشرح فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله قال المصنف فى الفتح إنه أفاد شيخه فى شرح الترمذى أن سنده ضعيف وفى التلخيص أنه رواه الشافعى عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى وقد ضعفوا ابن عقيل. واعلم أنه اختلاف العلماء فى قراءة الفاتحة فى صلاة



الجنازة فنقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعاتها وبه قال الشافعي واحمد وإسحاق ونقل عن أبي هريرة وابن عمر أنه ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين . واستدل الأولون بما سلف وهو وإن كان ضعيفا فقد شهد له قوله :

٣٢ (وعن طلحة بن عبدالله بن عوف) أي الخزازي (قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقراً فاتحة الكتاب فقال : لتعلموا أنها سنة . رواه البخاري) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي بلفظ « فأخذت بيده فسألته عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي إنه حق وسنة » وأخرج النسائي أيضا من طريق أخرى بلفظ « فقراً بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى اسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته فقال سنة وحق » وقد روى الترمذي عن ابن عباس عليه السلام أنه عليه السلام قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » ثم قال : لا يصح والصحيح عن ابن عباس قوله « من السنة » قال الحاكم اجمعوا على أن قول الصحابي « من السنة » حديث مسند قال المصنف كذا نقل الاجماع مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه عليه السلام لا أن المراد بها ما يقابل الفريضة فإنه اصطلاح عرفي وزد الوجوب تأكيذاً قوله (حق) أي ثابت وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك قالت « أمرنا رسول الله عليه السلام أن نفرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » وفي إسناده ضعف يسير يبره حديث ابن عباس والامر من أدلة الوجوب وإلى وجوبها ذهب الشافعي وحمد ونيهم من المالكية والخالف . وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود « لم يوقت لنا رسول الله عليه السلام قراءة في صلاة الجنازة » قال كبر إذا كبر الامام واختر من أذيب الكلام ما شئت » إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثي حتى تعرف صحته من عدمه ثم هو قول سبأني على أنه ناف وابن عباس مثبت وهو مندم . وعن الهادي وجانحة من الآل أن القراءة سنة عملاً بقول ابن عباس سنة وقد عرفت أن المالكية لا تستدل



للوجوب بأنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» فهي داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل . وأما موضع قراءة الفاتحة فإنه بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر فيصلي على النبي ﷺ ثم يكبر فيدعو للميت وكيفية الدعاء قد أفادها قوله :

٣٣ ( وعن عوف بن مالك قال صلى رسول الله ﷺ على جنازة فحفظت من دعائه « اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وأدخله الجنة وقه فتنة القبر وعذاب النار . رواه مسلم ) يحتمل أنه ﷺ جهر به حفظه ويحتمل أنه سأله ما قاله فذكره له حفظه وقد قال الفقهاء يندب الاسرار ومنهم من قال يخبر ومنهم من قال يسر في النهار ويجهر في الليل والدعاء للميت ينبغي الاخلاص فيه له لقوله ﷺ « اخلصوا له الدعاء » ومائنت عنه ﷺ أولى . وأصح الأحاديث الواردة في ذلك هذا الحديث وكذلك قوله :

٣٤ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا صلى على جنازة يقول « اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا ) أى حاضرنا ( وغائبنا وصغيرنا ) أى ثبته عند التكليف للأفعال الصالحة وإلا فلا ذنب له ( وكبيرنا وذكرونا وأنشأنا اللهم من أحبيته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده » رواه مسلم والأربعة ) والأحاديث في الدعاء للميت كثيرة ففي سنن أبي داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ دعا في الصلاة على الجارية « اللهم أنت ربها وأنت خاتمتها وأنت هديتها للاسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم سرها وعلانيتها جئنا شفعا له فاغفر له ذنبه » وابن ماجه من حديث وائلة بن الأسقع قال « صلى بنا رسول الله ﷺ على جنازة رجل من المساهين فسمعتة يقول : اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه فتنة التبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللهم



فاغفر له وارحمه فانك أنت الغفور الرحيم » واختلاف الروايات دال على أن الأمر متسع في ذلك ليس مقصوراً على شيء معين وقد اختار الهادوية أدعية أخرى واختار الشافعي كذلك والكل مسطور في الشرح وأما قراءة سورة مع الحمد فقد ثبت ذلك كما عرفت في رواية النسائي ولم يرد فيها تعيين وإنما الشأن في اخلاص الداء للميت لأنه الذي شرعت له الصلاة والذي ورد به الحديث ٣٥ وهو قوله (وعنه) أي أبي هريرة (أن النبي ﷺ قال إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الداء » رواه أبو داود وصححه ابن حبان) لانهم شفعاء والشافع يبالي في طلبها يريد قبول شفاعته فيه . وروى الطبراني « ان ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً » ثم اسند عن النبي ﷺ « أنه قال : من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً تكتب له عشرون حسنة »

٣٦ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « قال أسرعوا بالجنازة فان تك ) أي الجنازة والمراد بها الميت (صالحة خير ) خبر مبتدأ محذوف أي فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها اليه وإن تك سوي ذلك فشر تضعونه عن رقابكم . متفق عليه ) نقل ابن قدامة أن الأمر بالاسراع للندب بلا خلاف بين العلماء وسئل ابن حزم فقال بوجوبه والمراد به سدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وعسد الشافعي والجمهور المراد به بالاسراع فوق سجية المشي المعتاد ويكره الاسراع الشديد والحاصل أنه يستحب الاسراع بها اكن بحيث إنه لا ينتهي الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والمشيوع وقال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولأن البطء ربما أدى الى التباهي والاحتيال هذا بناء على أن المراد بقوله بالجنازة بحملها الى قبرها وقيل المراد بالاسراع بتجهيزها فهو أعم من الأول قال النووي هذا باطل مردود بقوله في الحديث تضعونه عن رقابكم وتعتب بأن الحمل



الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبتك ديونا قال ويؤيده أن الكل لا يحملونه قال المصنف بعد نقله في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا مات احدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به الى قبره » أخرجه الطبراني باسناد حسن ولا بى داود مر فوما « لا ينبغى لجيفة مسلم ان تبقى بين ظهرانى أهله » والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه وهذا في غير المفلوج ونحوه فانه ينبغى التثبت في امره

٣٧ (وعنه) اى ابى هريرة (قال قال رسول الله ﷺ « من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان » قيل) صرح ابو عوانة بأن القائل وما القيراطان هو ابو هريرة (وما القيراطان قال « مثل الجبلين العظيمين » متفق عليه ولمسلم) اى من حديث ابى هريرة (حتى يوضع فى اللحد والبخارى ايضا من حديث ابى هريرة « من تبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معه حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها فانه يرجع بقيراطين كل قيراط مثل احد » (فاتققا على صدر الحديث ثم انفرد كل واحد منهما بلفظ . وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابيا . قوله « إيماناً واحتساباً » قيد به لأنه لا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعى سبق النية فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة او على سبيل المحابة ذكره المصنف فى الفتح وقوله « مثل أحد » ووقع فى رواية النسائى (فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما اعظم من أحد » وفى رواية لمسلم اصغرهما مثل احد وعند ابن عدى من رواية واثلة « كتب له قيراطان من الأجر أخفهما فى ميزانه يوم القيامة اقل من جبل احد » والشهود الحضور وظاهره الحضور معها من ابتداء الخروج بها وقد ورد فى لفظ مسلم « من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من الأجر كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط » والروايات اذا رد بعضها الى بعض تقضى بأنه لا يستحق الأجر المذكور إلا من صلى عليها ثم تبعها قال المصنف رحمه الله الذى يظهر لى أنه يحصل الأجر لمن



يتبع لأن ذلك وسيلة إلى الصلاة لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من صلى وتبع وأخرج سميد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن ثابت «إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك» أخرجه ابن أبي شيبه بلفظ «إذا صليت» وزاد في آخره «نخلوا بينها وبين أهلها» ومعناه قد قضيت حق الميت فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر وعلق البخاري قول حميد بن هلال «ما علمنا على الجنازة إذنا ولكن من صلى ور كم فله قيراط» وأما حديث أبي هريرة «أميران وليس بأمرين الرجل يكون مع الجنازة يصل على فليس له أن يرجع حتى يستأذن ولها» أخرجه عبد الرزاق فإنه حديث منقطع موقوف . وقد رويت في معناه أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة . ولما كان وزن الأعمال في الآخرة ليس لنا طريق إلى معرفة حقيقته ولا يعلمه إلا الله ولم يكن تعريفنا لذلك إلا بتشبيهه بما نعرفه من أحوال المقادير شبه قدر الأجر الحاصل من ذلك بالقيراط ليعبر لنا المعقول في صورة المحسوس . ولما كان القيراط حقير القدر بالنسبة إلى ما نعرفه في الدنيا نبه على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المعروف بالمدينة وقوله «حتى تدفن» ظاهر في وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله ولفظ «حتى توضع في اللحد» كذلك إلا أن في الرواية الأخرى لمسلم «حتى يفرغ من دفنها» ففيها بيان وتفسير لما في غيرها . والحديث ترغيب في حضور الميت والصلاة عليه ودفنه وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكريمه الميت وإكرامه بمجزيلا الاثابة لمن أحسن إليه بعد موته (تنبيه) في حمل الجنازة أخرج البيهقي في السنن الكبرى بسنده إلى عبد الله بن مسعود «أنه قال إذا تبع أحدكم الجنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم ليتطوع بعد أو يذر فإنه من السنة» وأخرج بسنده «أن عثمان بن عفان حمل بين العمودين سرير أمه فلم يفارقه حتى وضعه» وأخرج أيضاً «أن أبا هريرة رضي الله عنه حمل بين عمودي سرير سمعد بن أبي وقاص» وأخرج «أن ابن الزبير حمل بين عمودي سرير المسور بن مخرمة» وأخرج من حديث يوسف بن ماهك «قال شهدت جنازة رافع ابن خديج وفيها ابن عمر وابن عباس



فأطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدم السرير بين القائمين فوضعه على كاهله ثم مشى بها « انتهى

٣٨ (وعن سالم) هو أبو عبد الله أو أبو عمرو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد فقهاء المدينة من سادات التابعين وأعيان علمائهم روى عن أبيه وغيره مات سنة ست ومائة (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر (أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنائز . رواه الخمسة وصححه ابن حبان وأعله النسائي وطائفة بالارسال) اختلف في وصله وإرساله فقال : أحمد إنما هو عن الزهري مرسل وحديث سالم موقوف على ابن عمر من فعله قال الترمذي : أهل الحديث يرون المرسل أصح وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر « كان يمشي بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان » قال الزهري : وكذلك السنة وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافا كثيرا فيه عن الزهري قال : والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن أبيه « أنه كان يمشي » قال « وقد مشى رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما بين يديها » وهذا مرسل وقال البيهقي إن الموصول أرجح لأنه من رواية ابن عيينة وهو ثقة حافظ وعن علي بن المديني قال : قلت لابن عيينة « يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث فقال استيقن الزهري حديثه مرارا لست أحصيه يعيده ويمدحه سمعته من فيه عن سالم عن أبيه » قال المصنف وهذا لا ينفي الوهم لأنه ضبط أنه سمعه منه عن سالم عن أبيه والأمر كذلك إلا أن فيه إدراجا وصححه الزهري وحدث به ابن عيينة . وللإختلاف في الحديث اختلف العلماء على خمسة أقوال (الاول) أن المشي أمام الجنائز أفضل لوروده من فعله ﷺ وفعل الخلفاء وذهب إليه الجمهور والشافعي (والثاني) للهادوية والحنفية أن المشي خلفها أفضل لما رواه ابن طاوس عن أبيه « مامشي رسول الله ﷺ حتى مات الى خلف الجنائز » ولما رواه سعيد بن منصور عن حديث علي عليه السلام « قال المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ » اسناده



حسن وهو موقوف له حكم الرفع وحكى الأثر من ابن أحمد تكلم في اسناده (الثالث) انه يمشى بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها علقه البخارى عن أنس وأخرجه ابن أبي شيبة موصولا وكذا عبد الرزاق وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الاسراع بالجنائز وأنهم لا يلزمون مكانا واحدا يمشون فيه لثلاثين على بعضهم أو على بعضهم (القول الرابع) للثوري ان الماشى يمشى حيث شاء والراكب خلفها لما أخرجه اصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة مرفوعا « الراكب خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها » (القول الخامس) للنخعي ان كان مع الجنائز نساء مشى امامها والا خلفها

٢٩ (وعن أم عطية قالت نهينا) مبنى للعجول (عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا) جمهور اهل الاصول والمحدثين ان قول الصحابي نهينا او أمرنا بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع إذ الظاهر من ذلك ان الأمر والنهي هو النبي ﷺ واما هذا الحديث فقد ثبت رفعه وانه أخرجه البخارى في باب الحيض عن أم عطية بلفظ « نهانا رسول الله ﷺ الحديث » الا انه مرسل لان أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني عنها « قالت لما دخل النبي ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث الينا عمر فقال ان رسول الله ﷺ بعثنى اليكن لا يبعثن على ان لا تسرقن » الحديث وفيه « نهانا ان نخرج في جنازة » وقولها ولم يعزم علينا ظاهر في ان النهى للكرهية لا للتحريم كأنها فهمته من قرينة والا فاصله التحريم والى انه للكرهية ذهب جمهور اهل العلم ويدل له ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابى هريرة « ان رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال دعها يا عمر » الحديث وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق أخرى ورجالها ثقات

٤ (وعن ابى سعيد رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا رأيتم الجنائز فقوموا فن تبها فلا يجاس حتى توضع » متفق عليه ) الامر ظاهر في وجوب القيام للجنائز اذا مرت بالمكلف وان لم يقصد تشييعها وظاهره عموم كل



جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرج البخاري «قيامه ﷺ لجنازة يهودى مرت به» وعلل ذلك بأن الموت فرع وفى رواية «اليسست نفسا» وأخرج الحاكم «إنما قمنا للملائكة» وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان «إنما تقوم إعظاما للذى يقبض النفوس» ولفظ ابن حبان «إعظاما لله» ولا منافاة بين التعليين وقد عارض هذا الأمر حديث على عليه السلام عند مسلم «أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد» والقول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه يدفعه أن عليا أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث. ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء فى ذلك فذهب الشافعى إلى أن حديث على عليه السلام ناسخ الامر بالقيام ورد بأن حديث على ليس نصا فى النسخ لاحتمال أن قعوده ﷺ كان لبيان الجواز ولذا قال النووي: المختار أنه مستحب وأما حديث عبادة بن الصامت «أنه كان ﷺ يقوم للجنازة فر به خبر من اليهود فقال هكذا تفعل فقال اجلسوا وخالفوهم» أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائى وابن ماجه والزار والبيهقى فإنه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع قال الزار تترد به بشر وهو لير الحديث وقوله «ومن تبعها فلا يجلس حتى توضع» أفاد النهى لمن شيعها عن الجلوس حتى توضع ويحتمل أن المراد حتى توضع الارض أو توضع فى اللحد وقد روى الحديث باللفظين إلا أنه رجح البخارى وغيره رواية «توضع فى الارض» فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنازة لما يفيدنه النهى هنا ولما عند النسائى من حديث أنى هريره وأبى سعيد «مارأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع» وقال الجمهور إنه مستحب وقد روى البيهقى من حديث أبى هريرة وغيره «أن القائم كالحامل فى الأجر»

٤١ (وعن أبى إسحاق) هو السبيعى بن نوح السنين المهمة وكسر الباء الموحدة والعين المهمة الهمدانى الكوفى رأى عليا عليه السلام وغيره من الصحابة وهو تابعى مشهور كثير الرواية ولد لسننتين من خلافة عثمان ومات سنة تسع وعشرين ومائة (أن عبد الله بن يزيد) هو عبد الله بن يزيد



الخطمي بالخاء المعجمة الاوسى كوفي شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة وكان أميراً على الكوفة وشهد مع علي عليه السلام صفين والجل ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجل القبر) أى من جهة المحل الذى يوضع فيه رجلا الميت فهو من إطلاق الحال على المحل (وقال هذا من السنة أخرجه أبو داود) وروى عن علي عليه السلام قال «صلى رسول الله ﷺ على جنازة رجل من ولد عبد المطلب فأمر بالسري فوضع من قبل رجلي اللحد ثم أمر به فسل سلا» ذكره الشارح ولم يخرج في المسئلة ثلاثة أقوال (الأول) ما ذكر وإليه ذهب الهادوية والشافعية وأحمد (والثاني) يسلم من قبل رأسه لما روى الشافعية عن الثقة مرفوعاً من حديث ابن عباس «أنه ﷺ سل ميتاً من قبل رأسه» وهذا أحد قولى الشافعية (والثالث) لأبى حنيفة أنه يسلم من قبل القبلة معترضاً إذ هو أيسر (قلت) بل ورد به النص كما يأتى فى شرح حديث جابر فى النهى عن الدفن ليلاً فإنه أخرج الترمذى من حديث ابن عباس ما هو نص فى إدخال الميت من قبل القبلة ويأتى أنه حديث حسن نيسنفاد من المجموع أنه فعل مخير فيه (فائدة) اختلف فى تجليل القبر بالنوب عند مواراة الميت فقليل يجمل سواء كان المدفون امرأة أو رجلاً لما أخرجه البيهقي لا أحفظه إلا من حديث ابن عباس قال «جلل رسول الله ﷺ قبره سهد بشوبه» قال البيهقي لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عتبة بن أبى العيزار وهو ضعيف وقيل يختص بالنساء لما أخرجه البيهقي أيضاً من حديث أبى إسحق «أنه حضر جنازة الحرث الأعور فأبى عبدالله بن زيد أن يبسطوا عليه ثوباً وقال إنه رجل» قال البيهقي وهذا إسناد صحيح وإن كان موقوفاً (قلت) ويؤيده ما أخرجه أيضاً البيهقي عن رجل من أهل الكوفة «أن على بن أبى طالب أتاهم يدفنون ميتاً وقد بسط الثوب على قبره فغذب الثوب من القبر وقال إنما يصنع هذا بالنساء»

٤٢ (وعن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال «إذا وضعتم موتاكم فى القبور فقولوا بسم الله وعلى ملة رسول الله» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي



وصححه ابن حبان وأعله الدارقطني بالوقف ) ورجح النسائي وقفه على ابن عمر أيضا إلا أنه له شواهد مرفوعة ذكرها في الشرح وأخرج الحاكم والبيهقي بسند ضعيف « أنها لما وضعت أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القبر قال رسول الله ﷺ ( منها خاتمناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى ) بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة وسول الله » وللشافعي دعاء آخر استحسنته فدل كلامه على أنه يختار الدافن من الدعاء للميت ما يراه وأنه ليس فيه حد محدود

٤٣ ( وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « كسر عظم الميت ككسره حيا » رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم وزاد ابن ماجه ( أى في الحديث هذا وهو قوله ( من حديث أم سلمة : في الاثم ) بيان للمثلية فيه دلالة على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي ولكن بزيادة « في الاثم » أنبات انه يفارقه من حيث إنه لا يجب الضمان وهو يحتمل ان الميت يتألم كما يتألم الحي وقد وود به حديث .

٤٤ ( وعن سعد بن أبي وقاص قال الحد والى لحداً وانصبوا على الابن نصبا كما صنع برسول الله ﷺ . رواه مسلم ) هذا الكلام قاله سعد لما قيل له لا تتخذ لك شيئا كأنه الصندوق من الخشب فقال اصنعوا فذكره والحد بفتح اللام وضمها هو الحفر تحت الجانِب القبلى من القبر وفيه دلالة انه لحد له ﷺ وقد أخرجه احمد وابن ماجه بإسناد حسن « انه كان بالمدينة رجلان رجل يلحد ورجل يشق قبعة الصحابة في طلبهما فقالوا أيهما جاء عمل عمله لرسول الله ﷺ فجاء الذى يلحد فلحد لرسول الله ﷺ » وماله عن ابن عباس عند احمد والترمذي « وان الذى كان يلحد هو ابو طلحة الانصارى » وفي إسناده ضعف وفيه دلالة على ان اللحد أفضل

٤٥ ( والبيهقي ) أى وروى البيهقي ( عن جابر نحوه ) أى نحو حديث سعد ( وزاد : ورفع قبره عن الأرض قدر شبر وصححه ابن حبان ) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وفي الباب من حديث القاسم بن محمد « قال دخلت على عائشة فقات يا أماه اكنفى لى عن



قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطحة المرساة الحمراء « اخرجهم أبو داود والحاكم وزاد » ورأيت رسول الله ﷺ مقدما وأبو بكر رأسه بين كتفي رسول الله ﷺ وصر رأسه عند رجلى رسول الله ﷺ « وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال « رأيت قبر رسول الله ﷺ شبرا أو نحو شبر » ويعارضه ما أخرجه البخاري من حديث سفیان التمار « أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنا « أى مرتقعا كهيئة السنام وجمع بينهما البيهقي بأنه كان أولا مسطحا ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنا ( فائدة ) كانت وفاته ﷺ يوم الاثنين عند ما زاغت الشمس لاثنى عشر ليلة خلت من ربيع الاول ودفن يوم الثلاثاء كما في الموطأ وقال جماعة يوم الاربعاء وتولى غسله ودفنه على والعباس وأسامة أخرجه أبو داود من حديث الشعبي وزاد « وحدثني مرحب « كذا في الشرح والذى في التلخيص « مرحب او ابو مرحب « بالشك « انهم ادخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف « وفي رواية البيهقي زيادة مع على والعباس « الفضل بن العباس وصالح وهو شقران « ولم يذكر ابن عوف وفي رواية له ولا بن ماجه « على والفضل وقثم وشقران « وزاد « وسوى لحده رجل من الانصار « وجمع بين الروايات بأن من نقص فباعثار ما رأى اول الأمر ومن زاد أراد به آخر الامر ٤٦ ( ولمسلم عنه ) اى عن جابر ( نهى رسول الله ﷺ ان يخصص الفبر وان يقعد عليه وان يبني عليه ) الحديث دليل على تحريم الملاحة المذكورة لانه الاصل في النهي وذبح الجمهور الى ان النهي في البناء والتخصيص للتنزيه والنفعود للتحريم وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يعرف ما انفرد عن حمل الجميع على الحقيقة التي هي اصل النهي وقد وردت الأحاديث في النهي عن البناء على القبور والكتب عليها والتسريح وان يزداد فيها وان تؤاد فأخرج أبو داود والترمذي والمسنن من حديث ابن مسعود مرفوعا « لعن الله رثات القبور ولمن حذب عليها المساجد والسرج « وفي لفظ للمسنن « نهى ان يبني على قبر او يزداد عليه



أو يخصص أو يكتب عليه « وأخرج البخاري من حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » واتفقا على إخراج حديث أبي هريرة بلفظ « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وأخرج الترمذي « أن عليا عليه السلام قال لا بئس الهياج الأسدى أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أن لا ادع قبرا مشرفا إلا سويته ولا تمثالا إلا طمسته » قال الترمذي حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل العلم فكروهوا أن يرفع القبر فوق الأرض قال الشارح رحمه الله وهذه الأخبار المعبر فيها باللعن والتشبيه بقوله « لا تجعلوا قبوري ومما يعبد من دون الله » تفيد التحريم للعبادة والتزيين والتجصيص ووضع الصندوق المزخرف ووضع الستار على القبر وعلى سماءه والتمسح بمجدار القبر وأن ذلك قد يفضي مع بعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان فكان في المنع عن ذلك بالكلية قطع لهذه الذريعة المفضية إلى النساد وهو المناسب للحكمة المعتبرة في شرع الأحكام من جلب المصالح ودفع المضار سواء كانت بأنفسها أو باعتبار ما تنقضي إليه انتهى وهذا كلام حسن وفيد وفيما المقام حقه في مسألة مستقلة

٤٧ ( وعن عامر بن ربيعة أن النبي ﷺ صلى عثمان بن مظعون وأتى القبر فحى عليه ثلاث حثيات وهو قائم . رواه الدارقطني ) وأخرج البزار وزاد بعد قوله وهو قائم « عند رأسه » وزاد أيضا « فأمر فرس عليه الماء » وروى أبو الشيخ في مكارم الاخلاق عن أبي هريرة مرفوعا « من حنى على مسلم احتسابا كتب له بكل راة حسنة » وإسناده ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ حنى من قبل الرأس ثلاثا ، إلا أنه قال أبو حاتم حديث باطل وروى المبيهق من طريق محمد بن زياد عن أبي أمامة قال « توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حننها عني قبر فغفرت له ذنوبه (١) » ولكن هذه شهيد بعضها



لبعض وفيه دلالة على مشروعية الحى على القبر ثلاثاً وهو يكون باليدين مما  
لثبوتة فى حديث عامر بن ربيعة فقيه حثى بيديه واستحب أصحاب الشافعى أن  
يقول عند ذلك ( منها خلقناكم وفيها نعيدكم ) الآية

٤٨ ( وعن عثمان رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ اذا فرغ من دفن  
الميت وقف عليه وقال « استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل »  
رواه أبو داود وصححه الحاكم ) فيه دلالة على انتفاع الميت باستغفار الحى له وعليه  
ورد قوله تعالى ( ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالايمان ) وقوله ( واستغفر  
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ) ونحوهما وعلى أنه يسأل فى القبر وقد وردت به  
الأحاديث الصحيحة كما أخرج ذلك الشيخان فمنها من حديث أنس أنه عليه السلام قال  
إن الميت اذا وضع فى قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم « زاد مسلم  
» واذا انصرفوا أتاه ملكان « زاد ابن حبان والترمذى » من حديث أبى هريرة  
« أزرقان أسودان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير » زاد الطبرانى فى  
الأوسط « أعينهما مثل قدور النحاس وأنيابهما مثل صياصى (١) البقر وأصواتهما  
مثل الرعد » زاد عبد الرزاق « ويحفران بأنيابهما ويطنان فى أشعارهما ومعهما  
مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها » وزاد البخارى من حديث البراء  
« فيعاد روحه فى جسده » ويستفاد من مجموع الأحاديث أنها يسألانه فيقولان  
« ما كنت تعبد فان كان الله هداً فيقول كنت أعبد الله فيقولان ما كنت تقول  
فى هذا الرجل فحمد فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله وفى رواية  
« أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فيقول له صدقت فلا يسأل عن  
شئ غيرهما ثم يقال له على اليقين كنت وعليه مت وعاليه تبعن إن شاء الله تعالى »  
وفى لفظ « فينادى مناد من السماء أن صدق عبدى فافرشوه من الجنة وافتحوا  
له باباً إلى الجنة والبسوه من الجنة قال فيأتيه من روحها ونسيمها ويمسح له مد  
بصره ويتال له النشأ الى متعذك من النار قد أبدلك الله متعدياً من الجنة فيراها

(١) أى مرونه، واحدها صيصية بالمخفيف قاله أبو اليركت



جميعاً فيقول دعوني حتى اذهب أبشر أهلي فيقال له اسكت ويفسح له في قبره سبعون ذراعا ويملاً خضراً الى يوم القيامة » وفي لفظ « ويقال له ثم فينام نومة العروس لا يوقظه إلا أحب أهله وأما الكافر والمنافق فيقول له الملكان من ربك فيقول هاه (١) هاه لا أدري ويقولان ما دينك فيقول هاه هاه لا أدري فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم فيقول هاه هاه لا أدري فيقال لا دريت ولا نلت أي لا فهمت ولا تبعت من ينهم ويضرب بمطارق من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصار تراباً فيصبح صيحة يسمعونها من يليه غير الثقلين » واعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على اختصاص هذه الأمة بالسؤال في القبر دون الأمم السالفة قال العلماء : والسرفيه أن الأمم كانت تأتيهم الرسل فإن أطاعوهم فالمراد وإن عصوهم اعتزلوهم وعوجلوا بالمذاب فلما أرسل الله محمدًا ﷺ رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب وتبيل الاسلام ممن أظهره سواء أخلص أم لا وقبض الله لهم من يسألهم في القبور ليخرج الله سرهم بالسؤال وليميز الله الخبيث من الطيب وذهب ابن القيم الى عموم المسئلة وبسط المسئلة في كتاب الروح

٤٩ ( وعن ضمرة ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم ( ابن حبيب ) بالحاء المهملة مفتوحة فموحدة فتناه فموحدة ( أحد التابعين ) حمص ثقة روى عن شداد بن أوس وغيره ( قال كانوا ) ظاهره الصجاة الذين أدركهم ( يستحبون اذا سوى ) يضم السين المهملة مغير الصيغة من التسوية ( على الميت قبره ) وانصرف الناس عنه أن يقال عند قبره يافلان قل لا إله الا الله ثلاث مرات يافلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبى محمد . رواه سعيد بن منصور موقوفاً ) على ضمرة بن حبيب ( ولطبراني نحوه من حديث أبي أمانة مرفوعاً طويلاً ) ولفظه عن أبي أمانة « اذا تأملت فاصنعوا بى كما أمر رسول الله ﷺ أن أنصنع عورتاً ما أمرنا رسول الله ﷺ مقال : إذ مات أحد من إخوانكم فسيوتم التراب على قبره فليتم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل ياملان بن فلانة فإنه يسمعه ولا يسمي ثم قول ياملان بن فلانة فإنه يقول أرشدنا رحمتك الله ولكن لا تشعرون فليقل (١) قال أبو البركات في النهاية هذه كلمة تدل في الابعاد وفي حكاية الضحك اه



أذكر ما كنت عليه في الدنيا من شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأنت رضىت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن إماماً فان منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه فيقول انطلق بنا ما يقعدنا عند من قد لقن حجته فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال ينسبه الى أمه حواء يا فلان بن حواء قال المصنف إسناده صالح وقد قواه أيضاً في الاحكام له قلت قال الهيثمي بعد سياقه ما لفظه : أخرجه الطبراني في الكبير « وفي إسناده جماعة لم أعرفهم وفي هامشه : فيه عاصم بن عبد الله ضعيف . ثم قال والراوى عن أبي أمامة سعيد الأزدى بيض له أبو حاتم قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا الذى تصنعونه اذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان ابن فلانة قال : ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشام حين مات أبو المغيرة ويروى فيه عن أبي بكر بن أبي مرزوق عن أشياخهم انهم كانوا يفعلونه وقد ذهب اليه الشافعية وقال في المنار إن حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه وانه أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن حمزة بن حبيب عن أشياخ له من أهل حمص فالمسئلة حمضية وأما جعل أسألوا له التثبت فانه الآن يسئل : شاهداه — فلا شهادة فيه وكذلك أمر عمرو بن العاص بالوقوف عند قبره مقدار ما ينحرج زورليستأنس بهم عند مراجعة رسله لا شهادة فيه على التلقين وابن القيم جزم في الهدى بمثل كلام المناو وأما في كتاب الروح فانه جعل حديث التلقين من أدلة سماع الميت لكلام الأحياء وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير نكير كافياً في العمل به ولم يحكم له بالصحة بل قال في كتاب الروح إنه حديث ضعيف ويتحصل من كلام أئمة التحقيق انه حديث ضعيف والعمل به بدعة ولا يغتر بكثرة من يفعله

٥٠ ( وعن بريدة بن الحصيب الأسلمى قال : قال رسول الله ﷺ « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » رواه مسلم زاد الترمذى ) أى من حديث بريدة ( فانها تذكر الآخرة )



٥١ ( زاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود ) وهو الحديث الحسنون بلفظ ما مضى وزاد ( وتزهّد في الدنيا ) وفي الباب أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم وعن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وعن أبي سعيد عند أحمد والحاكم وعن علي عليه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه والكل دال على مشروعية زيارة القبور وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار فانه في لفظ حديث ابن مسعود « فانها عبرة وذكر للآخرة والتزهيد في الدنيا » فاذا خلت من هذه لم تكن مرادة شرعا وحديث بريدة جمع فيه بين ذكر أنه ﷺ كان نهى أولاد عن زيارتها ثم أذن فيها أخرى وفي قوله فزوروها أمر للرجال بالزيارة وهو أمر ندب اتفاقا ويتأكد في حق الوالدين لا سائر في ذلك . وأما ما يقوله الزائر عند وصوله المقابر فهو ( السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته ويدعو لهم المغفرة ونحوها ) وسيأتى حديث مسلم في ذلك قريبا وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فسيأتى الكلام فيها قريبا

٥٢ ( وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لعن زائرات القبور . أخرجه الترمذى وصححه ابن حبان ) وقال الترمذى بعد إخراجها : هذا حديث حسن وفي الباب عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم إن هذا كان قبل أن يرخّص النبي ﷺ في زيارة القبور فلهذا رخص دخل في رخصته الرجال والنساء وقال بعضهم إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن ثم ساق بسنده : أن عبد الرحمن ابن أبي بكر توفى ودفن في مكة وأتت عائشة قبره ثم قالت

وكنا كندمانى جذيمة برهة \* من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

وعشنا بخير في الحياة وقبلنا \* أصاب المنيا رطط كسرى وتبعا

ولما تفرقنا كائنى ومالكا \* لطول اجتماع لم نبت ليلة مما

انتهى ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما أخرجه مسلم عن عائشة « قالت كيف أقول يا رسول الله إذا زرت القبور فقال قولى : السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين يرحم الله المتقدمين من المتأخرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وما



أخرج الحاكم من حديث علي بن الحسين « أن فاطمة عليها السلام كانت تزور قبر  
صمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده » ( قلت ) وهو حديث مرسل فان علي بن  
الحسين لم يدرك فاطمة بنت محمد ﷺ وعموم ما أخرجه البيهقي في شعب الایمان  
مرسلا : من زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب باراً »

٥٣ ( وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة  
رواه أبو داود ) النوح هو رفع الصوت بتعديد شمائل الميت ومحاسن أفعاله  
والحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه

٥٤ ( وعن أم عطية قالت أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا ننوح . متفق  
عليه ) كان أخذه عليهن ذلك وقت المباينة على الاسلام والحديثان دالان على  
تحريم النياحة وتحريم استماعها إذ لا يكون اللعن إلا على محرم وفي الباب عن ابن  
مسعود « قال : قال رسول الله ﷺ : ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب  
ودعا بدعوى الجاهلية » متفق عليه وأخرجنا من حديث أبي موسى « ان رسول  
الله ﷺ قال أنا بريء ممن حلق ولسق وخرق (١) » وفي الباب غير ذلك ولا  
يعارض ذلك ما أخرج أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم عن ابن عمر « أنه ﷺ  
مر بنساء ابن عبد الأشهل يبكين هلكاهن يوم أحد فقال لكن حمزة لا بواكي  
فجاء نساء الانصار يبكين حمزة لحديث « فانه منسوخ بما في آخره بلفظ « فلا  
تبكين على هالك بعد اليوم » وهو يدل على أنه عبر عن النياحة بالبكاء فان البكاء  
غير منهى عنه كما يدل له ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال « مات ميت من  
آل رسول الله ﷺ فاجتمع النساء يبكين عليه فذم عمر بنهمهن واطردهن فقال  
له ﷺ دعهن يا عمر فان العين بدمع والصاب مصعب والمهد قرب وميت هي  
رأب بنته ﷺ » كما دسرح به في حديث ابن عباس أخرجه أحمد وفيه أنه قال  
لهن رأب بنته ﷺ وابعيق الشيطان فانه كان من العين ومن الساب من الله ومن  
ازحمة وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان فانه يدل على جواز البكاء وأنه لا ينافي  
الحاق إزالة الشوائب وساقى ربع السرير بها والآخر من طبع الثوب



نهى عن الصوت ومنه قوله عليه السلام « العين تدمع لو يحزن القلب ولا تقول إلا ما يرضى الرب » قاله في وفاة ولده إبراهيم وأخرج البخاري من حديث ابن عمر « ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أو يرحم » وأما ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله عليه السلام لمن أمره أن ينهى النساء المجتمعات للبكاء على جعفر بن أبي طالب « أحث في وجههن التراب » فيحمل على أنه كان بكاء بتصويت النياحة فأمر بالذهي عنه ولو بحثوا التراب في أفواههن

٥٥ ( وعن ابن عمر عن النبي عليه السلام قال « الميت يعذب في قبره بما نصح عليه » متفق عليه . ولهما ) أى الشيخين كما دل له متفق عليه فانهما المراد به ( نحوه ) أى نحو حديث ابن عمر وهو ( عن المغيرة بن شعبة ) الاحاديث في الباب كثيرة وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النياحة عليه . وقد استشكل ذلك لأنه تعذيبه بفعل غيره واختلعت الجوابات فأنكرت عائشة ذلك على عمرو ابنه عبد الله واحتجت بقوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وكذلك أنكره أبو هريرة واستبعد القرطبي إنكار عائشة وذكر أنه رواه عدة من الصحابة فلا وجه لانكارها مع إمكان تأويله ثم جمع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بأن قال حال البرزخ يلحق بأحوال الدنيا وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب القبر كما يشير إليه قوله تعالى ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) فلا يعارض حديث التعذيب آية ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) لازم المراد بها الاخبار عن حال الآخرة واستواء الشارح وذهب الاكثرون إلى تأويله بوجوه ( الاول ) للبخاري أنه يعذب بذلك إذا كان سنه وطريقته وقد أقر عليه أهله في حياته فيعذب لذلك وإن لم يكن طريقته فانه لا يعذب فالمراد على هذا أنه يعذب ببعض بكاء أهله وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره اذا كان له فيه سبب ( الثانى ) المراد أنه يعذب اذا أوصى أن يبكى عليه وهو تأويل الجمهور قالوا وقد كان معروفا عند قدماء كما قال ضرفة بن العبد



إذا مات فابكيه بما أنا أهله \* وشق على الجيب يأثم معبد  
ولا يلزم من وقوع النياحة من أهل الميت امتثاله أن لا يعذب لو لم يمتثلوا  
بل يعذب بمجرد الإيضاء فإن امتثلوه وناحوا عذب على الأمرين الإيضاء لأنه  
فعله والنياحة لأنها بسببه (الثالث) أنه خاص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب  
بذنوب غيره أصلاً وفيه بعد لا يخفى فإن الكافر لا يحمل عليه ذنب غيره أيضاً  
لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (الرابع) أن معنى التعذيب توبيخ  
الملائكة للميت بما يندبه به أهله كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً  
« الميت يعذب ببكاء أهله إذا قالت النائحة : واعضداه وانصرده واكاسياه جلد  
الميت وقال أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسيها » وأخرج معناه ابن ماجه  
والترمذي (الخامس) أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة  
وغيرها فإنه يرق لهم وإلى هذا التأويل ذهب محمد بن جرير وغيره وقال القاضي  
عياض هو أولى الأقوال واحتجوا بحديث فيه « أنه ﷺ زجر امرأة عن  
البكاء على ابنها وقال إن أحدكم إذا بكى استعبر له صومجيه يعباد الله لا تعذبوا  
إخوانكم » واستدل له أيضاً أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح  
وثمة تأويلات أخر وما ذكرناه أشف ما في الباب

٥٦ (وعن أنس قال شهدت بنتا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن  
ورسول الله ﷺ جالس عند القبر فرأيت عينيه تدمعان . رواه البخاري ) قد  
بين الواقدي وغيره في روايته أن البنت أم كاثوم وقد رد البخاري قول من قال  
إنها رقية بأنها ماتت ورسول الله ﷺ في بدر فلم يشهد ﷺ دفنها والحديث  
دليل على جواز البكاء على الميت بعد موته وتقدم ما يدل له أيضاً إلا أنه عورض  
بحديث « فإذا وجبت فلا تبكين باكية » وجمع بينهما بأنه محمول على رفع الصوت  
أو أنه مخصوص بالنساء لأنه قد يفضى بكاءهن إلى النياحة فيكون من باب  
سد الذريعة

٥٧ (وعن جابر أن النبي ﷺ قال « لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا »



أخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن قال زجر (بإزاي والحيم والراء عوض « نهى » ( أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه ) دل على النهى عن الدفن للميت ليلا إلا لضرورة وقد ذهب الى هذا الحسن وورد تعليل النهى عن ذلك بأن ملائكة النهار أرأف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح الله أعلم بصحته وقوله « وأصله في مسلم » لفظ الحديث الذى فيه « أنه ﷺ خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا وزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه إلا أن يضطر الانسان الى ذلك » وهو ظاهر أن النهى إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة أو عدم إحسان الكفن فاذا كان يحصل بتأخر الميت الى النهار كثرة المصلين أو حضور من يرجى دعاؤه حسن تأخره وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار ودل لذلك دفن على عليه السلام لقاطمة عليها السلام ليلا ودفن الصحابة لأبي بكر ليلا وأخرج الترمذى من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ دخل قبرا ليلا فأسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة فقال : رحمك الله إن كنت لأوها تلاء للقرآن » الحديث قال هو حديث حسن قال : وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلا وقال ابن حزم : لا يدفن أحد ليلا إلا أن يضطر الى ذلك قال : ومن دفن ليلا من أصحابه ﷺ وأزواجه فانه لضرورة أوجبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ولا يحل لأحد أن يظن بهم رضى الله عنهم خلاف ذلك انتهى ( تنبيه ) تقدم في الاوقات حديث عقبة بن عامر « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلى فيهن وأن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب » انتهى وكان يحسن ذكر المصنف له هنا

٥٨ ( وعن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه قال لما جاء نبي جعفر حين قتل قال النبي ﷺ « اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم » أخرجه الحمسة



إلا النسائي) فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام لهم لما هم فيه من الشغل بالموت ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة» فيحمل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر لديهم كما هو عرف بعض أهل الجهات وأما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به وهو الذي أفاده حديث جعفر . ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهي عنه فإنه أخرج أحمد وأبو داود من حديث أنس «أن النبي ﷺ قال لا عقر في الإسلام» قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة قال الخطابي : كان أهل الجاهلية يعقرون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازيه على فعله لأنه كان يعمرها في حياته فيطعمها الأضياف فنحن نعمرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطيور فيكون مطما بعد وفاته كما كان يطعم في حياته ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكباً ومن لم يعمر عنده حشر راجلاً وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم

٥٩ (وعن سليمان بن بريدة) هو الأسلمي روى عن أبيه وعمران بن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة (عن أبيه) أي بريدة (قال كان رسول الله ﷺ يعلمهم) أي أصحابه (إذا خرجوا إلى المقابر) أي أن يقولوا (السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية . رواه مسلم) وأخرجه أيضاً من حديث عائشة وفيه زيادة «ويرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين» والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الأحياء . قال الخطابي فيه أن اسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح فإن الدار في اللغة تقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول والتقييد بالمشيئة للتبرك وامتنالاً لقوله تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) وقيل المشيئة عائدة إلى



تلك التربة بعينها . وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطالب وأشرف ما يسئل  
والعافية للميت بسلامته من العذاب ومناقشة الحساب . ومتصود زيارة القبور  
الدعاء لهم والاحسان إليهم وتذكر الآخرة والزهدي في الدنيا وأما ما أحدثه العامة  
من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغانة به وسؤال الله بحقه  
وطلب الحاجات اليه تعالى به فهذا من البدع والجهالات وتقدم شئ من هذا

٦٥ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه قال مر رسول الله ﷺ بقبور المدينة  
فأقبل عليهم بوجهه فقال « السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم  
سلفنا ونحن بالأثر » رواه الترمذى وقال حسن ) فيه انه يسلم عليهم اذا مر  
بالقبرة وإن لم يتصد الزيارة لهم . وفيه أنهم يعلمون بالمار بهم وسلامه عليهم  
وإلا كان إضاعة وظاهره في جمعة وغيرها وفي الحديثين الاول وهذا دليل أن  
الانسان اذا دعا لأحد أو استغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه  
وردت الادعية القرآنية ( ربنا اغفر لنا ولاخواننا ) ( فاستغفر لذنبك وللمؤمنين )  
وغير ذلك وفيه أن الادعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف . وأما غيرها من  
قراءة القرآن له فالشافعى يقول لا يصل ذلك إليه . وذهب أحمد وجماعة من  
العلماء الى وصول ذلك إليه . وذهب جماعة من أهل السنة والحنفية إلى أن  
للانسان أن يجعل ثواب عمله لغیره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة  
قرآن أو ذكراً أو أى أنواع القرب وهذا هو القول الارجح دليلاً ( ١ ) وقد  
أخرج الدار قطنى « أن رجلاً سأل النبي ﷺ أنه كيف يبر أبويه بعد موتهما  
فأجابهُ بأنه يصلى لهما مع صلاته ويصوم لهما مع صيامه » وأخرج أبو داود من  
حديث معقل بن يسار عنه ﷺ « اقرءوا على موتاكم سورة يس » وهو شامل

( ١ ) قد حقق المقام ابن القيم تلميذ العلامة ابن تيمية في كتاب الروح  
ورأيت في كتاب للشوكانى اليمنى صاحب نيل الاوطار رسالة تسمى الدر النضيد  
في اخلاص كلمة التوحيد نشرت في مجلة المصارف مع تعليق عليها لصاحب المجلة  
حقق القول في ذلك فأرجع اليه



للميت بل هو الحقيقة فيه وأخرج الشيخان « أنه ﷺ كان يضحى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش » وفيه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره وقد بسطنا الكلام في حواشى ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المذهب

٦١ ( وعن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ « لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا ) أى وصلوا ( إلى ما قدموا » ) من الأهمال ( رواه البخارى ) الحديث دليل على تحريم سب الأموات وظاهره العموم للمسلم والكافر وفي الشرح الظاهر أنه مخصص بجواز سب الكافر حكاه الله من ذم الكفار فى كتابه العزيز كماد وثمود وأشباهم ( قلت ) لكن قوله قد أفضوا إلى ما قدموا علة عامة للفريقين معناها أنه لا فائدة تحت سبهم والتفكه بأعراضهم وأما ذكره تعالى للأمم الخالية بما كانوا فيه من الضلال فليس المقصود ذمهم بل تحذيراً للأمم من تلك الأفعال التى أفضت بفاعلها الى الوبال وبيان محرمات ارتكبوها . وذكر الفاجر بمخصاله فجوره لغرض جائز وليس من السب المنهى عنه فلا تخصيص بالكفار نعم الحديث مخصص ببعض المؤمنين كما فى الحديث « أنه مر عليه ﷺ بمجنازة فأنشأ عليها شراً الحديث وأقرهم ﷺ على ذلك بل قال وحبب أى النار ثم قال أنتم شهداء الله » ولا يقال إن الذى أنشأ عليه شراً ليس بمؤمن لأنه قد أخرج الحاكم فى ذمه : بئس المرء كان لقد كان فظاً غليظاً » والظاهر أنه مسلم إذ لو كان كافراً لما تعرضوا لذمه بغير كفره وقد أجاب القرطبى عن سبهم له وإقراره ﷺ لهم بأنه يحتمل أنه كان مستظهما بالشر ليكون من باب لا غيبة لفاسق أو بأنه يحمل النهى عن سب الأموات على ما بعد الدفن ( قلت ) وهو الذى يناسب التعليل بافضائهم الى ما قدموا فان الافضاء الحقيقى بعد الدفن

٦٢ ( وروى الترمذى عن المغيرة نحوه ) أى نحو حديث عائشة فى النهى عن سب الأموات ( لكن قال ) عوض قوله « فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » ( فتؤذوا الأحياء ) قال ابن رشيد إن سب الكافر يحرم اذا تأذى به الحى المسلم ويحل اذا لم يحصل به الأذى وأما المسلم فيحرم إلا اذا دعت اليه الضرورة



كأن يكون فيه مصلحة للميت إذا أريد تخليصه من مظلمة وقعت منه فإنه يحسن بل يجب إذا اقتضى ذلك سبه وهو نظير ما استثنى من جواز الغيبة للجماعة من الأحياء لا أمور ( تنبيه ) من الأذية الميت القعود على قبره لما أخرجه أحمد قال الحافظ ابن حجر باسناد صحيح من حديث عمرو بن حزم الأنصاري « قال رآني رسول الله ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال « لا تؤذ صاحب القبر » وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة أنه قال رسول الله ﷺ « لا أن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من الجلوس عليه » وأخرج مسلم عن أبي مرثد مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » والنهي ظاهر في التحريم وقال المصنف في فتح الباري نقلاً عن النووي إن الجمهور يقولون بكراهة القعود عليه وقال مالك المراد بالقعود الحدث وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى وبمثل قول مالك قال أبو جنيفة كما في الفتح ( قلت ) والدليل يقتضي تحريم القعود عليه والمرور فوقه لأن قوله « لا تؤذ صاحب القبر » نهى عن أذية المتبور من المؤمنين وأذية المؤمن محرمة بنص القرآن ( والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً )

## كتاب الزكاة

الزكاة لغة مشتركة بين النماء والطهارة وتطلق على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والعنفو والحق وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة وبما علم من ضرورة الدين واختلاف في أي سنة فرضت فقال الأكثر إنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان ويأتي بيان متى فرض في باب

١ ( عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فذكر الحديث وفيه إن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم . متفق عليه واللفظ للبخاري ) كان بعثه ﷺ لمعاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره البخاري في أواخر المغازي وقيل كان آخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ



ﷺ من غزوة تبوك وقيل سنة ثمان بعد الفتح وبقي فيه الى خلافة أبي بكر .  
والحديث في البخارى ولفظه « عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما  
بعث معاذاً الى اليمن قال له إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم  
اليه عبادة الله فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في  
يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ  
من أغنيائهم وترد في فقرائهم فإذا أطاعوك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس »  
واستدل بقوله تؤخذ من أموالهم ان الامام هو الذى يتولى قبض الزكاة وصرحها  
إما بنفسه أو بنائيه فمن امتنع منها أخذت منه قهراً وقد بين ﷺ المراد من  
ذلك بيعته السعادة . واستدل بقوله ترد على فقرائهم أنه يكفى إخراج الزكاة  
في صنف واحد وقيل يحتمل أنه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل  
على ما ذكر ولعله أريد بالفقير من يحل اليه الصرف فيدخل المسكين عنده من يقول  
إن المسكين أعلى حالا من الفقير ومن قال بالعكس فالأمر واضح

٢ ( وعن أنس أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كتب له ) لما وجهه إلى  
البحرين عاملاً ( هذه فريضة الصدقة ) أى نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف  
للعلم به وفيه جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك . واعلم أن في  
البخارى تصدير الكتاب هذا باسم الله الرحمن الرحيم ( التى فرضها رسول الله  
ﷺ على المسلمين ) فيه دلالة على أن الحديث مرفوع والمراد بفرضها قدرها لأن  
وجوبها ثابت بنص القرآن كما يدل له قوله ( واتى أمر الله بها رسوله ) أى أنه  
تعالى أمره بتقدير أنواعها وأجناسها والذدر المخرج منها كما بينه التفصيل بقوله  
( فى كل أربع وعشرين إلى فما دونها الغنم ) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله  
فى كل أربع وعشرين إلى فما دونها ( فى كل خمس شاة ) فيها تعيين إخراج النعم  
فى مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد فلو أخرج بعيراً لم يجزه وقال الجمهور يجزه  
قالوا لأن الأصل أن تجب من جنس المال وإنما عدل عنه وفقاً للمالك فإذا رجع  
باختياره إلى الأصل أجزأه فإن كانت قيمة البعير الذى يخرج منه دون قيمة الأربع



الشيء ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم قال المصنف في الفتح : والأقيس أن لا يميز ( فإذا بلغت ) أى الابل ( خمساً وعشرين إلى خمسين وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى ) زاده تأكيذا وإلا فقد علمت والمخاض بفتح الميم وتخفيف المعجمة آخره معجمة وهى من الابل ما استكمل السنة الأولى ودخل فى الثانية إلى آخرها سعى بذلك ذكر اكان أو أنثى لأن أمه من المخاض أى الحوامل لا واحد له من لفظه والماخض الحامل التى دخل وقت حملها وإن لم تحمل وضمير فيها للابل التى بلغت خمساً وعشرين فانها تجب فيها بنت مخاض من حين تبلغ عدتها خمساً وعشرين الى أن تنتهى الى خمس وثلاثين وبهذا قال الجمهور وروى عن على عليه السلام أنه يجب فى الخمس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك وحديث موقوف عن على عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة فلذا لم يقل به الجمهور ( فان لم تكن ) أى توجد ( فابن لبون ذكر ) هو من الابل ما استكمل السنة الثانية ودخل فى الثالثة الى تمامها سعى بذلك لأن أمه ذات ابن ويقال بنت اللبون لأنثى وإنما زاد قوله « ذكر » مع قوله ابن لبون للتأكيده كما عرفت ( فإذا بلغت ) أى الابل ( ستاً وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستاً وأربعين الى ستين ففيها حقة ) بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف وهى من الابل ما استكمل السنة الثالثة ودخل فى الرابعة الى تمامها ويقال للذكر حق سميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل ولذلك قال ( طروق الجمل ) بفتح أوله أى مطروقة فعولة بمعنى مفعولة والمراد من شأنها أن تقبل ذلك وإن لم يطرقها ( فإذا بلغت ) الابل واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة بفتح الجيم والذال المعجمة وهى التى أتت عليها أربع سنين ودخلت فى الخامسة ( فإذا بلغت ) أى الابل ( ستاً وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون ) تقدم بيانه ( فإذا بلغت ) أى الابل ( إحدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ) تقدم بيانه ( فإذا زادت ) أى الابل ( على عشرين ومائة ) أى واحدة فصاعداً كما هو قول الجمهور ويدل له كتاب عمر رضى الله عنه « فإذا كانت إحدى



وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة « ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فإن زكاته بالابل وإذا كانت بالابل فلا تجب زكاتها إلا إذا بلغت مائة وثلاثين فإنه يجب فيها بنتا لبون وحقة فإذا بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان . وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيكون في كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة ( قلت ) والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة ويلزم ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها فيحتمل ما قاله أبو حنيفة ويحتمل أنها وقص (١) حتى تبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه والله أعلم ( ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه إلا أربع من الابل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ) أي أن يخرج عنها ثقلها منه وإلا فلا واجب عليه فهو استثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله فليس فيها صدقة أن المنفى مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود . فهذه صدقة الابل الواجبة فصلت في هذا الحديث الجليل وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتي قريباً أن من لم يجد العين لواجبة أجزأه غيرها . وأما زكاة الغنم فقد بينها قوله ( وفي صدقة الغنم في سائمة ) بدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خبر مقدم والسائمة من الغنم الرعية غير المعفوفة . واعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهور وقال مالك وربيعة لا يشترط وقد داود يشترط في الغنم لهذا الحديث قلنا وفي الابل لما أخرجه أبو داود والسنن من حديث بهز بن حكيم بلفظ « في كل سائمة إبل » وسيأتي . نعم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما قاسوها على الابل والغنم ( إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة ) بالحر تمييز مائة والشاة نعم الذكر والأنثى والصان والمعز ( سه ) مبتدأ خبره ما تقدم

(١) قال أبو البركات في النهاية الوقف بالتحريك ( أي بهج اواء والنف ) ما بين المرئيتين كالزيادة على الخمس من الابل إلى التسعة وعلى العشرين إلى ثمان



من قوله في صدقة الفم فان في الاربعين شاة إلى عشرين ومائة ( فاذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فاذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فاذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة ) ظاهره انها لا تجب الشاة الرابعة حتى تنى أربعائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين اذا زادت على ثلثمائة واحدة وجبت الاربع ( فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة ) واجبة ( إلا أن يشاء ربها ) إخراج صدقة نفلا كما سلف ( ولا يجمع ) بالبناء للمفعول ( بين مفترق ولا يفرق ) مثله مشدد الراء ( بين مجتمع خشية الصدقة ) مفعول له والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلاً ولكل واحد أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة فاذا وصل اليهم المصدق جمعوها ليكون عليهم فيها شاة واحدة فهو عن ذلك وصورة التفريق بين مجتمع أن الخلفيين لكل منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فاذا وصل اليهما المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فهو عن ذلك قال ابن الأثير هذا الذي سمعته في ذلك وقال الخطابي قال الشافعي الخطاب في هذا للمصدق ولرب المال قال والخشية خشيتان خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن يتل ماله فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة ( وما كان من خايطين فأنهما يتراجعان بينهما ) والتراجع بين الخلفيين أن يكون لأحدهما مثلاً أربعون بقرة وللآخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تبعا فيرجع باذل المسنة بثلاثة أسباع حتى حايضه وبادل التبيع بأربعة أسباع على خايطه لأن كل واحد من السنين واجب على الشيوع كأن المال ملك واحد وفي قوله ( بالسوية ) دليل على أن الساعي - أنه - قد أخذ من زيادة على فرضه فانه لا يرجع بها على تبره . . . . . من الواجب دون الزيادة كذا في الشرح ولو قيل مثلاً . . . . . في حق الفضل لما بعد الحديت عن إفادة ذلك ( ولا نخرج ) . . . . . ( هـ ) بنتج الهاء وكسر الراء الكبيرة



التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين المهمة وضمتها وقيل بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء العين ويدخل في ذلك المرض والاولى أن تكون مفتوحة ليشمل ذات العيب فيدخل ما أفاده حديث أبي داود « لا تعطى الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرطاء اللثيمة ولكن من وسط أموالكم فان الله لم يسألكم خيره ولا أمركم بشره » انتهى والدرنة الجرباء من الدرن الوسخ والشرطاء اللثيمة هي أرذل المال وقيل صغاره وشراره قاله في النهاية (ولا تيس إلا أن يشاء المصدق) اختلف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد وأصله المتصدق أدغمت التاء بعد قلبها صاداً والمراد به المالك والاستثناء راجع إلى الآخر وهو التيس وذلك أنه إذا لم يكن معداً للأنزاء فهو من الخيار والمالك أن يخرج الأفضل ويحتمل رده إلى الجميع ويفيد أن للمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت نعمة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا خلاف بين المفرعين وقيل إن ضبطه بالتخفيف والمراد به الساعي فيدل على أن له الاجتهاد في نظر الأصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتقيد مشيئته بالمصلحة فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة فلو كانت معيبة كلها أو تيوساً أجزأه إخراج واحدة وعن المالكية يشتري شاة مجزئة عملاً بظاهر الحديث وهذه زكاة الغنم وتقدمت زكاة الابل وتأتي زكاة البقر . وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله ( وفي الرقة ) بكسر الراء وتخفيف القاف وهي الفضة الخالصة في مائتي درهم ( ربع العشر ) أي يجب إخراج ربع عشرها زكاة ويأتي النسر على الذهب ( فن لم تكن ) أي الفضة ( إلا تسعين ) درهماً ( ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يساء ربه ) كما عرفت وفي قوله تسعين ومائة ما يوهم أنها إذا زادت على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة ولبس كذلك بل إنما ذكره لأنه آخر عقد قبل المائة والحساب إذ جاوز الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والالوف فذكر التسعين لذلك ثم ذكر حكماً من أحكام زكاة الابل قد أشرنا إلى أنه يأتي قوله ( ومن بلغت عنده من الابل صدقة لجذعة ) وقد عرفت في صدر الحديث "مدة التي نسب إليها"



الجذعة (وليس عندده) أى فى ملكه (وعنده حقة فانها تقبل منه) عوضا عن الجذعة (ويجعل معها) أى توفية لها (شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما) اذا لم تتيسر له الشاتان . وفى الحديث دليل أن هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين الحقة والجذعة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التى عرفت قدرها (وليس عنده الحقة) وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة (وان كانت زائدة على ما يلزمه فلا يكلف تحصيل ما ليس عنده) (ويعطيه المصدق) مقابل ما زاد عنده (شاتين أو عشرين درهما) كما سلف فى عكسه (رواه البخارى) وقد اختلف فى قدر التفاوت فى سائر الألسان فذهب الشافعى الى أن التفاوت بين كل سنين كما ذكر فى الحديث . وذهب الهادوية الى أن الواجب هو زيادة فضل القيمة من رب المال أو رد الفضل من المصدق ويرجع فى ذلك الى التقويم قالوا بدليل أنه ورد فى رواية عشرة دراهم أو شاة وما ذلك إلا أن التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب الرجوع الى التقويم وقد أشار البخارى الى ذلك فانه أورد حديث أبى بكر فى باب أخذ العروض من الزكاة وذكر فى ذلك قول معاذ لأهل اليمن «إئتونى بعرض ثيابكم خييص أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عنايكم وخير لاصحاب محمد ﷺ بالمدينة» ويأتى استيفاء ذلك ٣ (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبى ﷺ بعثه الى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبعا أو تبعة) فيه أنه مخير بين الأمرين والتببيع ذو الحول ذكر كما كان أو أنى (ومن كل أربعين مسنة) وهى ذات الحولين (ومن كل حالم دينار). أى محتله وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجزية ممن لم يسلم (أو عدله) بفتح العين المهملة وسكون الدال المهملة (معاذيا) نسبة الى معاذ زنة مساجد حى فى اليمن اليهم تنسب الثياب المعافرية يقال ثوب معافرى (رواه الحنابلة واللفظ لاحد وحسنه الترمذى وأشار الى اختلاف فى وصله) لفظ الترمذى بعد إخراجهم : وروى بعضهم هذا الحديث عن الاعمش عن أبى وائل عن مسروق «أن النبى ﷺ بعث معاذاً الى اليمن فأمره أن



يأخذ » قال : وهذا أصح أى من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي ﷺ ( وصححه ابن حبان والحاكم ) وإنما رجح الترمذى الرواية المرسلة لأن رواية الاتصال اعترضت بأن مسروقا لم يلق معاذ . وأجيب عنه بأن مسروقا همدانى النسب من وادعة يمانى الدار وقد كان فى أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأى الجمهور ( قلت ) وكان رأى الترمذى رأى البخارى أنه لا بد من تحقق اللقاء . والحديث دليل على وجوب الزكاة فى البقر وأن نصابها ما ذكر وهو مجمع عليه فى الأمرين وقال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن السنة فى زكاة البقر على ما فى حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه . وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شئ وفيه خلاف للزهري فقال يجب فى كل خمس شاة قياسا على الابل . وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس وبأنه قد روى « ليس فيما دون ثلاثين من البقر شئ » وهو وإن كان مجهول الاسناد فمفهوم حديث معاذ يؤيده

٤ ( وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ « تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم » رواه أحمد . ولأبى داود ) من حديث عمرو ابن شعيب ( أيضا لا تؤخذ صدقاتهم إلا فى دورهم ) وعند النسائى وأبى داود فى لفظ من حديث عمرو أيضا « لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم الا فى دورهم » أى لا تجلب المشية الى المصدق بل هو الذى يأتى الى رب المال ومعنى لا جنب أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع أثناب الصدقة فتجنب اليه فنهى عن ذلك وفيه تفسير آخر يخرج عن هذا الباب . والأحاديث دلت على أن المصدق هو الذى يأتى الى رب المال فيأخذ الصدقة ولنظ أحمد خاص بزكاة المشية ولنظ أبى داود عام لكل صدقة وقد أخرج أبو داود عن جابر بن عتيك مرفوعا « سيأتىكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا فلا تأثمهم وإن ظلموا فعليها وأرضوهم فإن تمام زكاتكم



رضاهم « فهذا يدل أنهم ينزلون بأهل الأموال وأنهم يرضونهم وإن ظلموهم وعند أحمد من حديث أنس قال « أتى رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اذا أديت الزكاة الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله قال : نعم ولك اجرها وإنما على من بدلها » وأخرج مسلم حديث جابر مرفوعا « أرضوا مصدقكم في جواب ناس من الأعراب أتوه ﷺ فقالوا إن ناسا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا « الا أن في البخارى أن من سئل أكثر مما وجب عليه فلا يعطيه المصدق . وجمع بينه وبين هذه الأحاديث ان ذلك حيث يطلب الزيادة على الواجب من غير تأويل وهذه الاحاديث حيث طلبها متأولا وإن رآه صاحب المال ظلما

٥ ( وعن ابى هريرة قال قال رسول الله ﷺ « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » رواه البخارى ومسلم ) اى من رواية ابى هريرة ( ايس في العبد صدقة الا صدقة المطر ) الحديث نص على أنه لا زكاة في العبيد ولا الخيل وهو إجماع فيما كان للخدمة والركوب وأما الخيل المعدة للنتاج ففيها خلاف للحنفية وتفاصيل واحتجوا بحديث « فى كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم » أخرجه الدارقطنى والبيهقى وضعفه . وأجيب بأنه لا يقاوم حديث الننى الصحيح وافقت هذه الواقعة فى زمن مروان فشاور الصحابة فى ذلك فروى ابو هريرة الحديث « ليس على الرجل فى عبده ولا فرسه صدقة » فقال مروان يزيد بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد فقال ابو هريرة : عجباً من مروان احديثه بحديث رسول الله ﷺ وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد فقال زيد : صدق رسول الله ﷺ إنما أراد به الفرس الغازى فأما ناجر يطالب نسلها ففيها الصدقة فقال كم : قل « فى كل فرس دينار او عشرة دراهم » وقالت الظاهرية لا تجب الزكاة فى الخيل ولو كانت للتجارة واجيب بان زكاة التجارة واجبة بالاجماع كما نقله ابن المنذر ( قلت ) كيف الاجماع وهذا خلاف الظاهرية

٦ ( وعن بهز ) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وبالأزى ( ابن حكيم ) ابن مائة بن حيدة : ينتح الحء المهمة وسكون المشاة التحتية وفتح الدال



المهمة التفسيرية بضم القاف وفتح المعجمة وبهز تابعى مختلف في الاحتجاج به فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة إسناد صحيح إذا كان من دون بهز ثقة وقال أبو حاتم هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به وقال الشافعي ليس بحجة وقال الذهبي ما تركه عالم قط (عن أبيه عن جده) هو معاوية ابن حيدة صحابي (قال : قال رسول الله ﷺ « في كل ساعة إبل في أربعين بنت لبون ) تقدم في حديث أنس أن بنت اللبون تخب من ست وثلاثين الى خمس وأربعين فهو يصدق على أنه يجب في الأربعين بنت لبون ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة ونقصانا لانه عارضه المنطوق الصريح وهو حديث أنس ( لا تفرق إبل عن حسابها ) ( معناه أن المالك لا يفرق ملكه عن ملك غيره حيث كانا خليطين كما تقدم ) ( من أعطاهما مؤتجرها ) ( أى قاصداً للأجر باعطائها ) ( فله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وشرط ماله عزمة ) يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية وهو مصدر مؤكد لنفسه مثل له على ألف درهم اعترافا والناصب له فعل يدل عليه جملة فانا آخذوها والعزمة الجدل في الأمر يعني أن أخذ ذلك مجذ فيه لانه واجب مفروض ( من عزمات ربنا لا يحل لأكل محمد منها شيء » رواه احمد وأبو داود والنسائي وصححه الحاكم وعلق النسائي القول به على بوته ) ( وانه قل : هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ولو ثبت لكان به زعم ابن حبان دن — يعنى بهزا — بنفى كثيرا ولولا هذا الحديث لأدخلناه في الثقات وهو ممن يستخير الله فيه . وحدث دليل على أنه يأخذ الامام زكاة دهرًا ممن منعهم والظاهر أن مجمع عليه وأن نية الامام كافية وأنها تجزئ من هي عليه وان ذلك لا حرج فيه . وجوب ودوله وشرط ماله هو عطف على الضمير المنصوب في آخذه وهو المراد من " ما رآه من نأهره أن ذلك من دونه بأخذ جزء من المال على منعه حرج زائد وبتين إن ذلك مرسوم أو لم يتم مدعى المسح ديار على المسح بل دل على منعه حديث آخر ذكره في الشرح . وأما قول المصنف إنه لا دليل في حديث بهز على حوار العونة بالمال لأن زوايه « رشار ماله » فانه من بهز مذهبون أى



جعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة - (قلت) وفي النهاية مالفظه قال الحربي : غلط الراوى فى لفظ الرواية إنما هى وشرط ماله أى يجعل ماله شطرين إلى آخر ما ذكره المصنف وإلى مثله جنح صاحب ضوء النهار فيه وفى غيره من رسائله وذكرنا فى حواشيه أنه على هذه الرواية أيضا دال على جواز العقوبة بالمال اذ الأخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب اذ الواجب الوسط غير الخيار ثم رأيت الشارح أشار الى هذا الذى قلناه فى حواشى ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه ثم رأيت النووى بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه ردا على من قال إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ولفظه : اذا تخير المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد أخذ زيادة على الواجب وهى عقوبة بالمال الا أن حديث بهز هذا لو صح فلا يدل الا على هذه العقوبة بخصوصها فى مانع الزكاة لا غير وهذا الشرط المأخوذ يكون زكاة كله أى حكمه حكمها أخذ او مصرفا ولا يلحق بالزكاة غيرها فى ذلك لانه الحق بالقياس ولا نص على علمته وغير النص من أدلة العلة لا يفيد ظنا يعمل به سيما وقد تقررت حرمة مال المسلم بالادلة القطعية كحرمة دمه فلا يحل أخذ شئ منه الا بدليل قاطع ولا دليل بل هذا الورد فى حديث بهز آحادى لا يفيد إلا الظن فكيف يؤخذ به ويتقدم على القطعى. ولقد استرسل أهل الامر فى هذه الاعصار فى أخذ الاموال فى العقوبة استرسالا ينكره العقل والشرع وصارت تذات الولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئا ولا من الدين أمر افليس همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية ويسمونهم أدبا وتأديبا ويصرفونه فى حاجاتهم وأقواتهم وكسب الاطيان وعمارة المساكن فى الاوطان فان لله وإنا اليه راجعون . ومنهم من يضيع حد السرقة أو شرب المسكر ويتبض عليه مالا . ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويتبض المال وكل ذلك محرم ضرورة دينية لكنه شرب عليه الكبير وشرب عليه الصغير وترك العلماء التكبير فزاد الشر فى الأمر الخبير وقوله « لا تحل لآل محمد » يأتى الكلام فى هذا الحكم



مستوفى إن شاء الله تعالى

٧ ( وعن علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ) ربع عشرها ( وليس عليك شيء ) أى فى الذهب ( حتى يكون لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك وليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول » رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف فى رفعه ) أخرج الحديث أبو داود مرفوعا من حديث الحارث الأعور إلا قوله « فما زاد فبحساب ذلك » قال فلا أدرى أعلى يقول فبحساب ذلك أو يرفعه الى النبي ﷺ وإلا قوله « ليس فى المال زكاة الى آخره » انتهى فأفاد كلام أبى داود أن فى رفعه بجملته اختلافا ونبه المصنف فى التلخيص على أنه معلول وبين علته ولكنه أخرج الدارقطني الجملة الأخرى من حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ « لا زكاة فى مال امرئ حتى يحول عليه الحول » وأخرج أيضا عن عائشة مرفوعا « ليس فى المال زكاة حتى يحول عليه الحول » وله طريق أخرى عنها. والحديث دليل على أن نصاب النفضة مائتا درهم وهو إجماع وانما الخلاف فى قدر الدرهم فان فيه خلافا كثيرا سرده فى الشرح ولم يأت بما يشفى وتسكن النفس اليه فى قدره وفى شرح الديميرى أن كل درهم ستة دنانير وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال لم يتغير فى جاهلية ولا إسلام قال وأجمع المسلمون على هذا وقرر فى المسر بعد بحث طويل أن نصاب النفضة من التروش الموجودة على رأى الهادوية ثلاثة عشر قرشا وعلى رأى الشافعية أربعة عشر وعلى رأى الحنفية عشرون وتزيد قليلا وأن نصاب الذهب عند الهادوية خمسة عشر أهر وعشرون عند الحنفية ثم قال وهذا تقريب. وفيه أن تدر زكاة المائتى درهم ربع العشر وهو إجماع وقوله « فما زاد فبحساب ذلك » فد عرفت أن فى رفعه خلافا وعلى ثبوته فيدل على أنه يجب فى الزائد وقال بذلك جماعة من العلماء وروى عن علي وعن ابن عمر أنهما قالما زاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أى الزائد ربع السر فى قليله وكثيره وأنه لا وقص فيهما ولعلمهم يحملون حديث



جابر الآتي بلفظ « وليس فيما دون خمس أواق صدقة » على ما اذا اتفردت عن نصاب منهما لا اذا كانت مضافة الى نصاب منهما وهذا الخلاف في الذهب والفضة وأما الجوب فقال النووي في شرح مسلم أنهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أوسق أنها تحب زكاته بحسابه وأنه لا أوقاص فيها انتهى . وحملوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ « وليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة » على ما لم ينضم الى خمسة أوسق وهذا يقتوى مذهب علي وابن عمر رضي الله عنهما الذي قدمناه في النقدين وقوله ( وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون دينارا ) فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته وأنه عشرون دينارا وفيها نصف دينار وهو أيضا ربع عشرها وهو عام لكل فضة وذهب مضر وبين أو غير مضر وبين وفي حديث أبي سعيد مرفوعا أخرجه الدارقطني وفيه « ولا يحل في الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق » وأخرج أيضا من حديث جابر مرفوعا « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » وأما الذهب ففيه هذا الحديث ونقل المصنف عن الشافعي أنه قال : فرض رسول الله ﷺ في الورق صدقة فأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة اما بخبر لم يبلغنا واما قياسا وقال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي ﷺ في الذهب شيء من جهة نقل الأحاد الثقات وذكر هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود وأخرجه الدارقطني ( قلت ) لكن قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ) الآية منه على أن في الذهب حقالله وأخرج البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها الا جعلت له يوم القيامة صفايح وأحى عليه » الحديث لحقها هو زكاتها وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضها سردها في الدر المنثور . ولا بد في نصاب الذهب والفضة من أن يكونا خالصين من الغش وفي شرح الدميري على المنهاج أنه اذا كان الغش يماثل أجرة الضرب والتخليص فيتسامح به وبه عمل الناس على الإخراج منها . ودل الحديث على أنه لازكاة في المال حتى يحول عليه الحول



وهو قول الجماهير وفيه خلاف لجماعة من الصحابة والتابعين ولبعض الأكراد داود فقالوا انه لا يشترط الحول لاطلاق حديث وفي الرقة ربع العشر» وأجيب بأنه مقيد بهذا الحديث وما عضده من الشواهد ومن شواهد أيضا :

٨ ( وللترمذى عن ابن عمر من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ) . رواه مرفوعا ( والراجح وقفه ) الا أن له حكم الرفع اذ لا مخرج للاجتهاد فيه وتأييده آثار صحيحة عن الخلفاء الأربعة وغيرهم فاذا حال عليه الحول فينبغي المبادرة باخراجها فقد أخرج الشافعي والبخاري في التاريخ من حديث عائشة مرفوعا « ما خالطت الصدقة مالا قط الا أهلكته » وأخرجه الحميدي وزاد « يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال » قال ابن تيمية في المنتقى : قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين

٩ ( وعن علي عليه السلام قال : ليس في البقر العوامل صدقة . رواه أبو داود والدارقطني والراجح وقفه ) قال المصنف : قال البيهقي : رواه النفيلي عن زهير بالشك في وقفه ورفع الا أنه ذكره المصنف بلفظ « ليس في البقر العوامل شيء » ورواه بلفظ الكتاب من حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني وفيه متروك وأخرجه الدارقطني من حديث علي عليه السلام وأخرجه من حديث جابر الا أنه بلفظ « ليس في البقر المثيرة صدقة » وضعف البيهقي اسناده . والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء وظاهره سواء كانت سائمة أو معلوفة وقد ثبتت شرطية السوم في الفهم في البخاري وفي الاصل حديث بهز عند أبي داود والنسائي قال الدميري : وألحقت البقر بهما

١٠ ( وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال « من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » رواه الترمذى والدارقطني وإسناده ضعيف ) لأن فيه المثنى بن الصباح في رواية الترمذى والمثنى ضعيف ورواية الدارقطني فيها مندل بن علي ضعيف والعزمي متروك ولكن قال المصنف ( وله ) أي لحديث عمرو ( شاهد مرسل



عند الشافعي) هو قوله ﷺ «ابتغوا في أموال الأيتام (١) لاتأكلها الزكاة» أخرجه من رواية ابن حريج عن يونس بن ماهك مرسلا وأكده الشافعي لعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقا وقد روى مثل حديث عمرو أيضا عن أنس وعن ابن عمر موقوفا وعن علي عليه السلام فانه أخرج الدار قطنى من حديث أبى رافع قال : كانت لآل بنى رافع أموال عند علي فلما دفعها اليهم وجدوها تنقص فحسبوها مع الزكاة فوجدوها تامة فاتوا عليا فقال كنتم ترون أن يكون عندى مال لأزكيه . وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ أنها كانت تخرج زكاة أيتام كانوا في حجرها ففى الكل دلالة على وجوب الزكاة فى مال الصبي كالمكلف ويجب على وليه الإخراج وهو رأى الجمهور وروى عن ابن مسعود أنه يخرج الصبي بعد تكليفه وذهب ابن عباس وجماعة الى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلته لاغيره لحديث «رفع القلم» (قلت) ولا يخفى أنه لادلالة فيه وأن العموم فى العشر أيضا حاصل فى غيره كحديث «فى الرقة ربع العشر» ونحوه

١١ ( وعن عبد الله بن أبى أوفى قال : كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم يصدقهم قال «اللهم صل عليهم» متفق عليه ) هذا منه ﷺ امتثالا لقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة — الى قوله — وصل عليهم) فانه أمره الله بالصلاة عليهم ففعلها بلـفظها حيث قال «اللهم صل على آل أبى فلان» وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائى أنه قال فى رجل بعث بالزكاة «اللهم بارك فيه وفى أهله» وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الامام كأنه أخذه من الأمر فى الآية ورد بأنه لو وجب لعلمه ﷺ السعادة ولم ينقل فالأمر محمول فى الآية على أنه خاص به ﷺ فانه الذى صلاته سكن لهم . واستدل بالحديث على جواز

( ١ ) وفى نسخة اليتامى وكلاهما جمع يتيم ، واليتيم اصل معناه الانفراد ومنه الدرة اليتيمة وهو فى الادميين من دبل الآباء ولا يتم بعد بلوغ وفى البهائم من قبل الامهات وفى الطيور من جهتها



الصلاة على غير الانبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وكرهه مالك وقال الخطابي أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعو له فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القربة والرفق ولذلك كان لا يليق بغيره

١٢ ( وعن علي عليه السلام أن العباس رضى الله عنه سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك . رواه الترمذى والحاكم ) قال الترمذى وفي الباب عن ابن عباس قال وقد اختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها ورأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها وبه يقول سفيان وقال أكثر أهل العلم إن عجلها قبل محلها اجزأت عنه انهى . وقد روى الحديث أحمد وأصحاب السنن والبيهقى وقال : قال الشافعى « روى أنه ﷺ تسلف صدقة مال العباس قبلى أن تحل » ولا أدري أثبت أم لا قال البيهقى عنى بذلك هذا الحديث وهو معتضد بحديث أبى البخترى عن على عليه السلام أن النبي ﷺ قال « إنا كنا احتجنا فأسلفنا العباس صدقة عامين » رجاله ثقات إلا أنه منقطع وقد ورد هذا من طرق بالفاظ مجموعها يدل على أنه ﷺ تقدم من العباس زكاة عامين . واختلفت الروايات هل هو استلف ذلك أو تقدمه ولما هما واقعا معا وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة واليه ذهب الأكثر كما قاله الترمذى وغيره ولكنه مخصوص بجوازه بالمالك ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية . واستدل من منع التعجيل مطلقا بحديث « إنه لا زكاة حتى يحول الحول » كما دلت له الأحاديث التى تقدمت والجواب أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول وهذا لا ينفي جواز التعجيل وبأنه كالصلاة قبل الوقت وأجيب بأنه لا قياس مع الهمس

١٣ ( وعن جابر عن رسول الله ﷺ قال « ليس فيما دون خمس أواق ) وقع في مسلم أواق بالياء وفي غيره بحذفها وكلاهما صحيح فانه جمع أوتية ويجوز في جمعها الوجهان كما صرح به أهل اللغة ( من الورق ) يفتح الواو وكسرهما وكسر الراء وإسكانها النضفة مطلقا ) صدقة وليس فيما دون خمس ذود ( يفتح الذال المعجمة



وسكون الواو المهمة هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الابل) لا واحد له من لفظه (صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر) بالثلاثة مفتوحة والميم (صدقة « رواه مسلم ) الحديث صرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأَنْصَاء إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الابل خمس ونصاب الفضة مائتادرم وهي خمس أواق وأما نصاب الطعام فلم يتقدم وإنما عرف هذا بنفى الواجب فيما دون خمسة أوسق أنه يجب في الخمسة بمنهزم النفي (وله) أى لمسلم وهو :

١٤ ( من حديث أبى سعيد رضى الله عنه « ليس فيما دون خمسة أو ساق من تمر ) بالثناة الفوقية ( ولا حب صدقة » وأصل حديث أبى سعيد متفق عليه ) الحديث تصريح أيضاً بما سلف من مفاهيم الأحاديث إلا التمر فلم يتقدم فيه شيء والأوساق جمع وسق بفتح الواو وكسرها والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد فالخمس الا وساق ثلثمائة صاع والمدرطل وثلث قال الداودى معياره الذى لا يختلف أربع حفنات بكفى الرجل الذى ليس بمعظم الكفين ولا صغيرهما قال صاحب التاموس بعد حكايته لهذا القول وجرت ذلك فوجده صحيحاً انتهى .  
والحديث دليل أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من التمر والابل والتمر والتمر لطفنا من الله بعباده وتخفيفنا وهو اتفاق فى الأولين وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه من :

١٥ وهو قوله ( وعن سالم بن عبد الله ) بن عمر ( عن أبيه ) عبد الله بن عمر ( عن النبي ﷺ قال « فيما سقت السماء ) بمطر أو نالج أو برد أو طل ( والعيون » الانهار الجارية التى يـتـى منها باساحة الماء من غير اغتراف له ( أو كان عثرا ) بفتح المهملة وفتح المثناة وكسر الراء وتشديد المثناة التحتية قال الخطابى هو الذى يشرب بعروقه لانه عثر على الماء وذلك حيث كان الماء قريباً من وجه الارض فيفرس عليه فيصل الماء الى العروق من غير سقى وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقربها ( العشر ) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فيما سقت أو أنه فاعل محذوف أى فيما ذكر يجب ( وفيما سقى بالنضح ) النضح بفتح النون وسكون الضاد خاء مهملة



السانية من الابل والبقر وغيرها من ارجال ( نصف العشر » رواه البخاري . ولابي داود ) من حديث سالم ( اذا كان بعلا ) عوضا عن قوله عثريا وهو يفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح وفي القاموس أنه ساكن العين وفسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يسقى أو ماسقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه ( العشر وفيما سقى بالسواني أو النضج ) دل عطفه عليه على التناير وأن السواني المراد بها الدواب والنضج ما كان بغيرها كنضج الرجال بالآلة والمراد من الكل ما كان سقيه بتعب وعناء ( نصف العشر ) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ماسق بالسواني وبين ما سقى بماء السماء والانهار وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رفقا من الله تعالى بعباده ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الارض وكثيرة الزكاة على ما ذكر وهذا معارض بحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلف العلماء في الحكم في ذلك . فالجمهور أن حديث الأوساق مخصص لحديث سالم وأنه لا زكاة فيما لم يبلغ الخمسة الأوساق . وذهب جماعة منهم زيد بن علي وأبو حنيفة الى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الارض وكثيره والحق مع أهل القول الاول لان حديث الاوساق حديث صحيح ورد لبيان التقدير الذي تجب فيه الزكاة كما ورد حديث مائتي درهم لبيان ذلك مع ورود « في الرقة ربع العشر » ولم يقل أحدانه يجب في قليل النضجة وكثيرها الزكاة وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كما عرفت وذلك لأنه لم يرد حديث « في الرقة ربع العشر » إلا لبيان أن هذا الجنس تجب فيه زكاة وأما قدر ما يجب فيه فوكول الى حديث التبيين له بمائتي درهم فكذا هنا قوله « فيما ست السماء العشر » أي في هذا الجنس يجب العشر وأما بيان ما يجب فيه فوكول الى حديث الاوساق وزاده أيضا قوله في الحديث « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » كأنه ماورد إلا لدفع ما يتوهم من عموم « فيما ست السماء ربع العشر » كما ورد ذلك في قوله « وليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة » ثم اذا تعارض العام



والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التاريخ كما هنا فانه اظهر الاقوال في الأصول.

١٦ ( وعن أبي موسى الأشعري ومعاذ أن النبي ﷺ قال لهما ) حين بينهما الى الذين يعلمان الناس أمر دينهم ( لا تأخذوا في الصدقة الا من هذه الأصناف الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر » رواه الطبراني والحاكم ) والدارقطني قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر » إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الاربعة فذكرها » قال أبو زرعة انه مرسل والحديث دليل على أنه لا تجب الزكاة الا في الاربعة المذكورة لا غير والى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وابن سيرين وروى عن احمد ولا يجب عندهم في الذرة ونحوها وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكر الاربعة وفيه زيادة الذرة رواه الدارقطني من دون ذكر الذرة وابن ماجة يذكرها فقد قال المصنف : إنه حديث واه وفي الباب مراسيل فيها ذكر الذرة قال البيهقي انه يقوى بعضها بعضها كذا قال والأظهر أنها لا تتاوم حديث الكتاب وما فيه من الحصر وقد ألحق الشافعي الذرة بالتياس على الاربعة المذكورة بجامع الاقتيات في الاختيار واحترز بالاختيار عما يقتات في المجاعات فانها لا تجب فيه فمن كان رأيه العمل بالتياس لزمه هذا إن قام الدليل على أن العلة الاقتيات ومن لا يراه دليلا لم يقل به وذهبت الهادوية الى أنها تجب في كل ما أخرجت الارض لعموم الأدلة نحو « فيما سقت السماء العشر » الا الحشيش والحطب لنوله ﷺ « الناس شركاء في ثلاث » وقاسوا الحطب على الحشيش قال الشارح والحديث أي حديث معاذ وأبي موسى وروى على الجميع والظاهر مع من قال به ( قلت ) لأنه حصر لا يقاومه العموم ولا التياس وبه يعرف انه لا يقاومه حديث « خذ الحب من الحب » الحديث اخرج ابو داود لأنه عموم فالأوضح دليلا مع الحاصرين للوجوب في الاربعة وقال في المدار ان ما عدا الاربعة محل احتياط أخذ وترك والذي يقوى انه لا يؤخذ من غيرها ( قلت ) الأصل المتطوع به حرمة مال المسلم ولا يخرج عنه الا بدليل قاطع



وهذا المذكور لا يرفع ذلك الاصل وأيضا فالأصل براءة الذمة وهذا الاصلان لم يرفعهما دليل يقامهما فليس محل الاحتياط الا ترك الأخذ من الذرة وغيرها مما لم يأت به الا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصيصه

١٧ (وللدار قطنى عن معاذ قال فأما القضاء والبطيخ والرمان والتصب) بالقف والصاد المهمة والصاد المعجمة معا (فقد عفا عنه رسول الله ﷺ وإسناده ضعيف) لأن في إسناده محمد بن عبد الله العزرى بفتح العين المهمة وسكون الزاى وفتح الزاء كذا في حواشى بلوغ المرام بخط السيد محمد بن ابراهيم بن المفضل رحمه الله والذى في الدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال «سئل عبد الله بن عمرو عن نبات الارض البقل والقضاء والخبث فقال ليس فى البقول زكاة» فهذا الذى من رواية محمد بن عبد الله العزرى وأما رواية معاذ التى فى الكتاب فقال المصنف فى التاخيىص : فيها ضعف وانقطاع الا أن معناه قد أفاده الحصر فى الاربعة الاشياء المذكورة فى الحديث الاول وحديث «ليس فى الخضراوات صدقة» أخرجه الدارقطنى مرفوعا من طريق موسى بن طلحة ومعاذ وقول الترمذى لم يصح رفعه انما هو مرسل من حديث موسى بن طلحة عن النجاشى رضي الله عنه فوسى بن طلحة تابعى عدل يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله وقد ثبت عن عثى وعمر موقوفاً وله حكم الرفع والخضراوات ما لا يكال ولا يقات

١٨ (وعن سهل بن ابى حشمة) بفتح الحاء المهمة وسكون المثناة (قال أمرنا رسول الله ﷺ اذا خرصتم فخذوا ودعوا ذلك) لأهل المال (فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع . رواه أحمد بن حنبل والحاكم) وفى إسناده مجهول الحال كما قال ابن التبان لكن هل الحاكم له شاهد منق على صحته «أن عمر أمر به» كأنه أشار إلى ما أخرجه عبد رزق وابن أبى شيبة وأبو عبيد «أن عمر كان يقول لا خرص دعه لهم اهدموا ما يؤمنون وقد رمايتع» وأخرج ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً «خذنوا فى الخرص من فى المال البرية



والوطية والأكلة (١) الحديث وقد اختلف في معنى الحديث على قولين. (أحدهما) أن يترك الثلث أو الربع من العشر (وثانيهما) أن يترك ذلك من نفس التمر قبل أن يعشر وقال الشافعي معناه أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو بنفسه على أقاربه وجيرانه وقيل يدع له ولاهله قدر ما يأكلون ولا يخرص قال في الشرح والاولى الرجوع الى ما صرح به رواية جابر وهو التخفيف في الخرص ويترك من العشر قدر الربع أو الثلث فإن الامور المذكورة قد لا تدرك الحصاد فلا تجب فيها الزكاة قال ابن تيمية إن الحديث جار على قواعد الشريعة ومحاسنها موافق لقوله ﷺ « ليس في الخضر اوات صدقة » لانه قد جرت العادة انه لا بدرب المال بعد كمال الصلاح ان يأكل هو وعياله ويطعموا الناس مالا يدخر ولا يبقى فكان ما جرى العرف بطعامه وأكله بمنزلة الخضر اوات التي لا تدخر يوضح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزلة مالا يمكن تركه فانه لا بد للنفوس من الاكل من الثمار الرطبة ولا بد من الطعام بحيث يكون ترك ذلك مضرا بها وشاقا عليها انتهى ١٩ (وعن عتب) بفتح المهملة وتشديد المشناة الدوقية آخره موحدة (ابن اسيد) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وسكون المشناة التحتية (قال أمر رسول الله ﷺ ان يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته ربيبا . رواه الحنابلة وفيه انقطاع) لانه رواه سعيد بن المسيب عن عتب وقد قل ابو داود إنه لم يسمع منه قال ابو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ أمر عتابا (مرسل) قال النووي وهو وإن كان مرسل فهو يعتد بتول الأئمة والحديث دليل على وجوب خرص التمر والعنب لان قول الراوى أمر يفهم انه أتى ﷺ بصيغة تقييد الامر والاصل فيه الوجوب وبالوجوب قال الشافعي وقالت الهاديونية انه مندوب وقال ابو حنيفة إنه محرم لانه رجم بالغيب . وحبيب عنه أن عمر بن الخطاب ورد به أمر الشارع ويكفي فيه خارس وحسد عدل لأن المسق لا يتقبل خبره ، عارف لأن الجاهل بالشيء ليس (١) قال ابو البركات بن مؤمنه ستة ذرة تمر تتع فنوماً بالافد'م فهي فعيلة بمعنى منوثة واللائحة بالاضمة وهـ لا أكيلة عرفت بحذف الياء



من أهل الاجتهاد فيه لانه عليه السلام كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يحرص على أهل خيبر ولانه كالحاكم يجتهد ويعمل فان اصاب الثمرة جانحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر اجمع من يحفظ عنه العلم ان المخروص اذا اصابته جانحة قبل الجداد فلا ضمان وفائدة الخرص امن الخيانة من رب المال ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص وضبط حق الفقراء على المالك ومطالبة المصدق بقدر ماخرصه ، وانتفاع المالك بالاكل ونحوه . واعلم ان النص ورد بخرص النخل والعنب قيل ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه واحاطة النظر به وقيل يقتصر على محل النص وهو الاقرب لعدم النص على العلة وعند الهادوية والشافعية انه لا خرص في الزرع لتعذر ضبطه لاستتاره بالتشرب واذا ادعى المخروص عليه النقص بسبب يمكن إقامة البينة عليه وجب إقامتها وإلا صدق بيمينه . وصفة الخرص أن يطوف بالشجرة ويرى جميع ثمرتها ويقول خرصها كذا وكذا رطباً ويجبى منه كذا وكذا يا با

٢٠ ( وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة ) هي اسماء بنت يزيد ابن السكن ( أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان ) بفتح الميم وفتح السين المهملة الواحدة مسكه وهي الاسورة والخلخال ( من ذهب فقال لها « أتعفين زكاة هذه » قالت لا قال « أيسرك أن يسودك الله بهما يوم النيامة سورين من در » فألتتمه . روه الثلاثة وإسناده قوى ) ورواه أبو داود من حديث حسين المعلم وهو ثمانية فنون الترمذي إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة غير صحيح ( وصححه الحاكم من حديث عائشة ) وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولغظه « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدها فنيخت من ورق فقال ( هـ . هذا يا عائشة » فذات صغرى لا تزني إن بين يارسول الله فقال اتقوا دين ركبتين قالت لا قال : هن حسبت من النار » ولحاكم إسناده من شرط الشيخين . وأحدثت دليلاً على وجوب الزكاة في حبة ونحوه ما لا نصب له لا بد . . . . . هذه المذكورة ولا تكون خمساً وفي



الأغلب وفي المسئلة أربعة اقوال (الاول) وجوب الزكاة وهو مذهب المداوية وجماعة من السلف وأحد اقوال الشافعي عملا بهذه الاحاديث (والثاني) لا تجب الزكاة في الحلية وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لا تار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية ولكن بمد صحة الحديث لا أثر للآثار (والثالث) أن زكاة الحلية عاويتها كما روى الدارقطني عن أنس وأسماء بنت أبي بكر (الرابع) أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس وأظهر الاقوال دليلا وجوبها لصحة الحديث وقوته وأما نصابها فعند الموجبين نصاب النقيدين وظاهر حديثها الاطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث النقيدين ويقوى الوجوب قوله :

٢١ (وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحا) في النهاية هي نوع من الخلى يعمل من الفضة سميت بها لبياضها واحدا وضاح انتهى وقوله (من ذهب) يدل أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوضاحا (فقلت يا رسول الله أكنز هو؟) أي فيدخل تحت آية (والذين يكتزون الذهب) الآية (قال «إذا أدبت زكاته فليس بكنز» رواه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم) فيه دليل كما في الذي قبله على وجوب زكاة الحلية وأن كل مال أخرجت ركاته فليس بكنز فلا يشمل الوعيد في الآية «

٢٢ (وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعدده للبيع . رواه أبو داود وإسناده لين) لانه من رواية سليمان بن سمرة وهو مجهول وأخرجه الدارقطني والبخاري من حديثه أيضا . والحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة . واستدل للوجوب أيضا بقوله تعالى (أنفقوا من طيبات ما كسبتم) الآية قال مجاهد نزلت في التجارة وبما أخرجه الحاكم انه ﷺ قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البز صدقتها « والبز بالباء الموحدة رازي المبيجة ما يبيعه البزازون كذا ضبطه الدارقطني والبيهقي قال ابن المنذر : الاجمع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة



ومن قال بوجودها الفقهاء السبعة قال لكن لا يكفر جاحدها للاختلاف فيها  
 ٢٣ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « وفي الركاك )  
 بكسر الراء آخره زاي المال المدفون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل (الحبس)  
 متفق عليه ) للعلماء في حقيقة الركاك قولان ( الاول ) أنه المال المدفون في الارض  
 من كنوز الجاهلية ( الثاني ) أنه المعادن قال مالك بالاول قال : وأما المعادن فتؤخذ  
 فيها الزكاة لأنها بمنزلة الزرع ومثله قال الشافعي وإلى الثاني ذهب الهادوية وهو  
 قول أبي حنيفة ويدل للأول بقوله ﷺ « العجماء جبار (١) والمعدن جبار وفي  
 الركاك الخمس » أخرجه البخاري فإنه ظاهر انه غير المعدن وخص الشافعي المعدن  
 بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي « أنهم قالوا وما الركاك يا رسول الله قال الذهب  
 والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت » إلا أنه قيل إن هذا التفسير رواية  
 ضعيفة . واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد عملاً بحديث « ليس فيما دون  
 خمس أواق صدقة » في نصاب الذهب والفضة وإلى أنه يجب ربع العشر بحديث  
 « وفي الرقة ربع العشر » بخلاف الركاك فيجب فيه الخمس ولا يعتبر فيه النصاب  
 ووجه الحكم في التفرقة أن أخذ الركاك بسهولة من غير تعب بخلاف المستخرج  
 من المعدن فإنه لا بد فيه من المشقة . وذهب الهادوية إلى أنه يجب الخمس في  
 المعدن والركاك وأنه لا تتقدير لهما بالنصاب بل يجب في القليل والكثير وإلى أنه  
 يعم كل ما استخرج من البحر والبر من ظاهرهما أو باطنهما فيشمل الرصاص  
 والنحاس والحديد والنفط والملح والحطب والحشيش والمتين بالنص الذهب  
 والفضة وما عداها الاصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل وقد كانت هذه  
 الاشياء موجودة في عصر النبوة ولا يعلم انه أخذ فيها خمسا ولم يرد إلا حديث  
 الركاك وهو في الأظهر في الذهب والفضة وآية ( واعلموا ان غنمكم من شئ )  
 وهي في غنائم الحرب

(١) قال ابن الاثير في النهاية الجبار الهدر والعجماء الدابة

( م ١٣ - ج ٢ سبل )



٢٤ ( وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال في أكثر وجده رجل في خربة « إن وجدته في قرية مسكونة فعرفه وإن وجدته في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس » أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن ) في قوله ففيه وفي الركاز بيان أنه قد صار ملكا لواجده وأنه يجب عليه إخراج خمسة وهذا الذي يجده في قرية لم يسمه الشارع ركازا لانه لم يستخرجه من باطن الارض بل ظاهره أنه وجد في ظاهر القرية وذهب الشافعي ومن تبعه الى أنه يشترط في الركاز أمران كونه جاهليا وكونه في موات فإن وجد في شارع أو مسجد فلقطة لأن يد المسلمين عليه وقد جهل مالكة فيكون لقطه وإن وجد في ملك شخص فليس شخص إن لم ينم عن ملكه فإن تنافى عن ملكه فلمن ملكه عنه وهكذا حتى ينتهي الى المحي للارض ووجه ما ذهب اليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو بن شعيب بلفظ « ان النبي ﷺ قال في كثر وجده رجل في خربة جاهلية : إن وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميت فعرفه وإن وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس »

٢٥ ( وعن بلال بن الحرث رضى الله عنه ) هو المزني وفد على رسول الله ﷺ سنة خمس وسكن المدينة وكان أحد من يحمل ألوية مزينة يوم الفتح روى عنه ابنه الحرث مات سنة ستين وله ثمانون سنة ( أن رسول الله ﷺ أخذ من المعدن القبلية ) بفتح القاف وفتح الموحدة وكسر اللام وياء مشددة مفتوحة وهو موضع بناحية الفرع ( الصدقة . رواه أبو داود ) وفي الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم أنه ﷺ أقطع بلال بن الحرث المعدن التبليية وأخذ منها الزكاة دون الخمس « قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك ليس هذا مما يئنه أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه . وأما الزكاة في أنه دن دون الخمس ما روى عن أبي الهيثم قال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعدن ويحتمل أنه أريد بها أن لا يل أحسن وإسحق وذهب غيرهم إلى الثاني وهو وجوب



الحس لقوله وفي الركاز الخمس وان كان فيه احتمال كما سلف

## باب صدقة الفطر

أي الافطار وأضيفت اليه لانه سببها كما يدل له ما في بعض روايات البخارى :

زكاة الفطر من رمضان

١ ( عن ابن عمر رضى الله عنه قال فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا )  
 نصب على التمييز أو بدل من زكاة بيان لها ( من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر  
 والذكور والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج  
 الناس الى الصلاة . متفق عليه ) الحديث دليل على وجوب صدقة الفطر لقوله  
 فرض فانه بمعنى أزم وأوجب . قال اسحاق هي واجبة بالاجماع وكأنه ما علم فيها  
 خلاف لداود وبعض الشافعية فانهم قائلون انها سنة وتأولوا فرض بأن المراد قدر  
 ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر . وأما القول بأنها كانت فرضا ثم نسخت  
 بالزكاة لحديث تيس بن عباد « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل  
 الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا » فهو قول غير صحيح لان الحديث فيه راو  
 مجهول ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ لان عدم أمره لهم بصدقة الفطر  
 ثانيا لا يشعر أنها سحقت منه كفى الأمر الاول ولا يرفعه عدم الامر . والحديث  
 دليل على عموم وجوبها على العبيد والاحرار الذكور والاناث صغير وكبير  
 غنيا وفقيرا وقد أخرج البيهقي من حديث عبد الله بن أنى نعلابة أو نعلابة بن  
 عبد الله مرفوعا « أدوا صاعا من قمح عن كل إنسان ذكرا أو أنثى صغيرا أو  
 كبيرا غنيا أو فقيرا أو مملوكا أما النخى فتركه الله وأما النخى فتركه الله عليه  
 أكثر من أعطى قبل المذرى في شهر السنن : في مسنده النعمان بن رشد  
 لا يحتج بحديثه ( نعم ) العبد نازم مولاه عند من يقول انه لا يملك ومن  
 يقول : يملك تنزله وكذلك الزوجة يدرم زوجها وتخدمه والدرب من



تلزمه تفقته لحديث « أدوا صدقة الفطر ممن تموفون أخرجه الدارقطني والبيهقي وإسناده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في المسئلة كما هو مبسوط في الشرح وغيره وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزم الزكاة في ماله . وإن لم يكن له مال لزم منفقته كما يقول الجمهور وقيل تلزم الأب مطلقا وقيل لا تجب على الصغير أصلا لأنها شرعت طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي . وأجيب بأنه خرج على الأغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير : وهو أيضا دال على أنه يجب صاع كل إنسان من التمر والشعير ولا خلاف في ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب وقوله في الحديث ( من المسلمين ) لائمة الحديث كلام طويل في هذه الزيادة لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث إلا أنها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل ويدل على اشتراط الاسلام في وجوب صدقة الفطر وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر فقال الجمهور لا وقالت الحنفية وغيرهم تجب مستدلين بحديث « ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » وأجيب بأن حديث الباب خاص والخاص يقتضى به على العام فعموم قوله عبده مخصص بقوله من المسلمين وأما قول الطحاوى إن من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم فانه يأباه ظاهر الحديث فان فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على أن صفة الاسلام لا تختص بالمخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ « على كل نفس من المسلمين حر أو عبد » وقوله « وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة » يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها فلو أخرها عن الصلاة أثم وخرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله

٢ ( ولابن عدى والدارقطنى ) أى من حديث ابن عمر ( بإسناد ضعيف ) لأن فيه محمد بن عمر الواقدي ( أغموهم ) أى الفقراء ( عن الطواف ) فى الأزفة ولا سواق لسباب المعاش ( فى هذا اليوم ) أى يوم العيد وإغناؤهم يكون باعطاءهم صدقتهم أول اليوم



٣ (وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال كنا نعطيهما) أى صدقة الفطر (في زمان النبي ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب . متفق عليه وفي رواية أو صاعاً من أقط) بفتح الهمزة وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به كما في النهاية ولا خلاف فيما ذكر أنه يجب فيه صاع وإنما الخلاف في الحنطة فإنه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر أنه لما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع شعير وذلك أنه لم يأت نص في الحنطة أنه يخرج فيها صاع والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري قال ابن المنذر : لانعلم في القمع خبراً ثابتاً يعتمد عليه عن النبي ﷺ ولم يكن البر في المدينة ذلك الوقت إلا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة غير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ولا يخفى أنه قد خالف أبو سعيد كما يفيد قوله قال الراوى (قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرج) أى الصاع (كما كنت أخرج في زمان رسول الله ﷺ ولا بى داود) عن أبي سعيد (لا أخرج أبداً إلا صاعاً) أى من أى قوت أخرج ابن خزيمة والحاكم « قال أبو سعيد وقد ذكر عنده صدقة رمضان فقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر أو صاعاً من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من قمح قال لا تلك فعل معاوية لأقباها ولا أعمل بها » لكنه قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم وقال النووى تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة وفيه نظر لأنه فعل صحابى وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي ﷺ وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لأنه سمعه من النبي ﷺ كما أخرج البيهقي في السنن من حديث أبي سعيد « أنه قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فكلم الناس على المذهب فكان فيما كلم به الناس أنه قال إني أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ



بذلك الناس فقال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرجه « الحديث المذكور في الكتاب فهذا صريح أنه رأى معاوية قال البيهقي بعد إيراد أحاديث في الباب مالفظة : وقد وردت أخبار عن النبي ﷺ في صاع من بر ووردت أخبار في نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك وقد بينت علة كل واحد منها في الخلافات انتهى ٣ ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ) الواقع منه في صومه ( وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة ) أى صلاة العيد ( فهى زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات . رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ) فيه دليل على وجوبها لقوله فرض كما سلف . ودليل على أن الصدقات تكفر السيئات . ودليل على أن وقت إخراجها قبل صلاة العيد وأن وجوبها مؤقت فقيل تجب من فجر أول شوال لقوله « أغنؤهم عن الطواف في هذا اليوم » وقيل تجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله « طهرة للصائم » وقيل تجب بمضى الوقتين عملاً بالدليلين . وفي جواز تقديمها أقوال منهم من ألحقها بالزكاة فقال يجوز تقديمها ولو إلى عامين ومنهم من قال يجوز في رمضان لا قبله لأن لها سببين الصوم والافطار فلا تتقدمها كالنصاب والحول وقيل لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كالיום واليومين وأدلة الأقوال كما ترى . وفي قوله « طعمة للمساكين » دليل على اختصاصهم بها واليه ذهب جماعة من الأكل وذهب آخرون إلى أنها كالزكاة تصرف في الثمانية الأصناف واستنقوا المهدى لعموم ( إنما الصدقات ) والتخصيص على بعض الأصناف لا يلزم منه التخصيص فانه قد وقع ذلك في الزكاة ولم يقل أحد بتخصيص مصرفها ففي حديث معاذ « أمرت أن أخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم »

## باب صدقة التطوع أي النفل

١ ( عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل



إلا ظله - فذكر الحديث ) في تعداد السبعة وهم الامام العادل وشاب نشأ في عبادة ربه ورجل قلبه معاق بالمساجد ورجلان تحبا في الله اجتماعا على ذلك وافتراقا عليه ورجل دعتة امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ( وفيه رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه « متفق عليه ) قيل المراد بالظل الحماية والكنف كما يقال أنا في ظل فلان وقيل المراد ظل عرشه ويدل له ما أخرجه سعيد بن منصور . من حديث سلمان « سبعة يظلهم الله في ظل عرشه » وبه جزم القرطبي وقوله ( أخفى ) بلفظ الفعل الماضي حال بتقدير قد وقوله ( حتى لا تعلم شماله ) مبالغة في الإخفاء . وتبعيد الصدقة عن مظان الرياء ويحتمل أنه على حذف مضاف أى عن شماله . وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إبدائها الا ان يعلم ان في اظهارها رغبيا للناس في الاقتداء وانه يحرس سره عن داعية الرياء وقد قال تعالى ( ان تبدوا الصدقات فنعما هي ) الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة والنافلة فلا يظن انها خاصة بالنافلة حيث جعله المصنف في بابها . واعلم انه لا مفهوم يعمل به في قوله ورجل تصدق فان المرأة كذلك الا في الامة ولا مفهوم ايضا للعدد فقد وردت خصال أخرى تقتضى الظل وأبلغها المصنف في الفتح الى ثمان وعشرين خصلة وزاد عامها الحافظ السيوطي حتى أبلغها الى سبعين وأفردها بالتأليف ثم خصها في كراسة سماها . بزوغ الهلال في الخصال المقتضية للظلال

٢ ( وعن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول كل امرئ في ظل صدقته ) أى يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والنافلة ( حتى يفصل بين الناس . رواه ابن حبان والحاكم ) فيه حث على الصدقة وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة وأنها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس أو المراد في كنفها وهمايتها ومن فوائد صدقة النفل انها تكون توفية لصدقة الفرض ان وجدت في الآخرة فأنصة كما أخرجه الحاكم في الكنى من حديث بن عمر وفيه « وانظروا في ركة عبدى فان كان ضيع منها شيئا فانظروا هل تجدون لعبدى نافلة من صدقة لتتموا بها ما نقص من الركة » فيؤخذ



ذلك على فرايض الله وذلك برحمة الله وعدله

٣ ( وعن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال أيما مسلم كسا مسلما ثوبا على عرى كساه الله من خضر الجنة ) أى من ثيابها الخضر ( وإيما مسلم ) اطعم مسلما متصفا بكونه ( على جوع اطعمه الله من ثمار الجنة وإيما مسلم سقى مسلما ) متصفا بكونه ( على ظمأ سقاه الله من الرحيق ) هو الخالص من الشراب الذى لا غش فيه ( المختوم ) الذى تختم أوانيه وهو عبارة عن نفاستها ( رواه أبو داود وفى إسناده لين ) لم يبين الشارح وجهه وفى مختصر السنن للمنذرى فى إسناده أبو خالد يزيد بن عبدالرحمن المعروف بالذالانى وقد أثنى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد وفى الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من هو مفتقر إليها وكون الجزاء عليها من جنس الفعل

٤ ( وعن حكيم بن حزام رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال « اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعنه الله ومن يستغن يغنه الله » متفق عليه واللفظ للبخارى ) أكثر التفاسير وعليه الأكثر أن اليد العليا يد المعطى والسفلى يد السائل وقيل يد المتعفف ولو بعد أن يمد إليه المعطى وعلوها معنوى وقيل يد الآخذ لغير سؤال وقيل العليا المعطية والسفلى المانعة . وقال قوم من المتصوفة اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقا قال ابن قتيبة ما أرى هؤلاء إلا قوما استطابوا السؤال فهم محتجون للدعاء ونعم ما قال . وقد ورد التفسير النبوى بأن اليد العليا التى تعطى ولا تأخذ أخرجه إسحاق فى مسنده عن حكيم بن حزام قال يارسول الله ما اليد العليا فذكره . وفى الحديث دليل على البداء بنفسه وعياله لأنهم الأهم . وفيه أن أفضل الصدقة ما بقى بعد إخراجها صاحبها مستغنيا إذ معنى أفضل الصدقة ما أبقى المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه لأن المتصدق بجميع ماله يندم غالبا ويجب اذا احتاج أنه لم يتصدق ولفظ الظهر كما قال الخطابى يورد فى مثل هذا اتساعا فى الكلام وقيل غير ذلك . واختلف العلماء فى صدقة الرجل



بجميع ماله فقال القاضي عياض إنه جوزة العلماء وأئمة الأمصار قال الطبراني ومع جوازها فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث . والأولى أن يقال من تصدق بماله كله وكان صبورا على النفاقة ولا عيال له أو له عيال يصبرون فلا كلام في حسن ذلك وبدل له قوله تعالى ( ويؤثرون على أنفسهم ) الآية ( ويطعمون الطعام على حبه ) ومن لم يكن بهذه المثابة كره له ذلك وقوله ( ومن يستغف ) أي عن المسئلة ( يغفر الله ) أي يعينه الله على العفة ( ومن يستغن ) بما عنده وإن قل ( يغفر الله ) بالقاء القناعة في قلبه والقنوع بما عنده

٥ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قيل يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال « جهد المقل وأبدأ بمن تعول » أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان ) الجهد بضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة وقيل المبالغة والغاية وقيل هما لغتان بمعنى قال في النهاية : أي قدر ما يحتمله القليل من المال وهذا بمعنى حديث « سبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير فأخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها » أخرجه النسائي من حديث أبي ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ووجه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قاله البيهقي ولفظه : واجمع بين قوله ﷺ « خير الصدقة ما كان على ظهر غنى » وقوله « أفضل الصدقة جهد المقل » أنه يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على النفاقة والشدة والاكتفاء بأقل الكفاية وسبق أحاديث تدل على ذلك

٦ ( وعنه ) أي أبي هريرة رضي الله عنه ( قال : قال رسول الله ﷺ « تصدقوا » فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال « تصدق به على نفسك » قال عندي آخر قال « تصدق به على والدك » قال عندي آخر قال « تصدق به على خادمك » قال عندي آخر قال « أنت أبصر به » رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ) ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة وقد وردت في صحيح مسلم مقدمة على الولد وفيه أن النفقة على النفس صدقة وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة ثم على



الولد ثم على العبد إن كان أو مطلق من يخدمه ثم حيث شاء يأتي في النفقات تحقيق النفقة على من يجب له أولاً فأولاً

٧ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة ) كأن المراد غير مسرفة في الاتفاق ( كان لها أجرها بما أنفقت وزوجها أجره بما اكتسب والخادم مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً » متفق عليه ) فيه دليل على جواز تصدق المرأة من بيت زوجها والمراد إنفاقها من الطعام الذي لها فيه تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به شرط أن يكون ذلك بغير إضرار وأن لا يخل بنفقتهم قال ابن العربي قد اختلف السلف في ذلك فمنهم من أجازه في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به النقصان ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الاجمال وهو اختيار البخاري ويبدل له ما أخرجه الترمذي عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ « لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا باذنه » قيل يا رسول الله ولا الطعام قال « ذلك أفضل أموالنا » إلا أنه قد عارضه ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره نلها نصف أجره ولعله يقال في الجمع بينهما إن إنفاقها مع إذنه تستحق به الأجر كاملاً ومع عدم الاذن نصف الأجر وإن الهى عن إنفاقها من غير إذنه إذا عرفت منه الفقر أو البخل فلا يخل لها الاتفاق إلا باذنه بخلاف ما إذا عرفت منه خلاف ذلك جاز لها الاتفاق من غير إذنه ولها نصف أجره ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخادم النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وهو بعيد من لفظ الحديث . ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق في مال الزوج والتصرف في بيته فجاز لها أن تصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في مال مولاه فيشترط الاذن فيه . ويرد عليه أن المرأة ليس لها التصرف إلا في القدر الذي تستحقه وإذا تصدقت منه اختصت بأجره ثم ظاهره أنهم سواء في الأجر ويحتمل أن المراد بالمثل حصول الأجر نصف أجره » فهو يشعر بالمساواة



في الجملة وإن كان أجر المكتسب أوفر إلا أن في حديث أبي هريرة « ولها ٨ ) وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت يا رسول الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلى لى أردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من أتصدق به عليهم فقال النبي ﷺ « صدق ابن مسعود زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم » رواه البخارى ) فيه دلالة على أن الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى . والحديث ظاهر في صدقة الواجب ويحتمل أن المراد بها التطوع والاول أوضح ويؤيده ما أخرجه البخارى « عن زينب امرأة ابن مسعود أنها قالت يا رسول الله أيجزى عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقير وأبناء أخ أيتام في حجورنا فقال لها رسول الله ﷺ لك أجر الصدقة وأجر الصلة » وأخرجه أيضا مسلم وهو أوضح في صدقة الواجب لقولها أيجزى ولقوله صدقة وصلة إذ الصدقة عند الإطلاق تتبادر في الواجبة وبهذا جزم المازنى وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور وفيه خلاف لأبي حنيفة ولا دليل له يقاوم النص المذكور . ومن استدلل له بأنها تعود إليها بالفقعة فكأنها ما خرجت عنها فقد أورد عليه انه يلزمه منع صرفها صدقة التطوع في زوجها مع أنها يجوز صرفها فيه اتفاقا واما الزوج فاتفقوا على انه لا يجوز له صرف صدقة واجبة في زوجته قالوا : لان نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن الزكاة قاله المصنف في الفتح وعندى في هذا الاخير توقف لان غنى المرأة بوجوب النفقة على زوجها لا يصيرها غنية الغنى الذى يمنع من حل الزكاة لها . وفي قوله ( وولده ) ما يدل على إجزائها في الولد إلا انه ادعى ابن المنذر الاجماع على عدم جواز صرفها الى الولد وحملوا الحديث على انه في غير الواجبة أو أن الصرف إلى الزوج وهو المنفق على الاولاد أو ان الاولاد للزوج ولم يكونوا منها كما يشعر به ما وقع في رواية اخرى « على زوجها وايتام في حجرها » ولعلمهم اولاد زوجها وسموا ايتاما باعتبار اليتيم من الام ٩ ) وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ لا يزال الرجل



والمرأة ( يسأل الناس ) أموالهم ( حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة )  
 بضم الميم وسكون الزاي فمين مهملة ( لحم . متفق عليه ) الحديث دليل على قبح  
 كثرة السؤال وأن كل مسألة تذهب من وجهه قطعة لحم حتى لا يبقى فيه شيء  
 لقوله لا يزال ونلفظ الناس عام مخصوص بالسلطان كما يأتي . والحديث مطلق في  
 قبح السؤال مطلقا وقيده البخاري بمن يسأل تكثرا كما يأتي يعني من سأل وهو  
 غني فانه ترجم له : بباب من سأل تكثرا لا من سأل الحاجة فانه يباح له ذلك  
 ويأتي قريبا بيان الغنى الذي يمنع من السؤال قال الخطابي معنى قوله : وليس في  
 وجهه مزعة لحم يحتمل أن يكون المراد به يأتي ساقطا لا قدرله ولا جأه أو يعذب  
 في وجهه حتى يستقط لحمه عقوبة له في موضع الجناية لكونه أذل وجهه بالسؤال  
 أو أنه يبعث ووجهه عظم ليكون ذلك شعاره الذي يعرف به ويؤيد الأول  
 ما أخرجه الطبراني والزار من حديث مسعود بن عمرو « لا يزال العبد يسأل  
 وهو غني حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه » وفيه أقوال أخر

١٠ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « من يسأل  
 الناس أموالهم تكثرا فاتما يسأل جرا فليستقل أو يستكر » رواه مسلم ) قال ابن  
 العربي إن قوله « فاتما يسأل جرا » معناه أنه يعاتب بالنار ويحتمل أن يكون  
 حقيقة أي أنه يصير ما يأخذه جرا يكوى به كما في مانع الزكاة وقوله « فليستقل »  
 أمر للهكم ومثله ما عطف عليه أو للتهديد من باب ( اعملوا ما شئتم ) وهو مشعر  
 بتعريم السؤال للاستكثار \*

١١ ( وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لأن يأخذ  
 أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف بها ) أي بقيتها  
 ( وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » رواه البخاري ) الحديث  
 دل على ما دل ما قبله عليه من قبح السؤال مع الحاجة وزاد بالحديث على الاكتساب  
 ولو أدخل على نفسه المشقة وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذل السؤال  
 وذلة الرد إن لم يعطه المستول ولما يدخل على المستول من الضيق في ماله إن



أعطى كل من يسأل وللشافعية وجهان فى سؤال من له قدرة على التكسب. أحدهما أنه حرام لظاهر الأحاديث. والثانى أنه مكروه بثلاثة شروط أنه لا يذل نفسه ولا يبلع فى السؤال ولا يؤذى المسئول فإن فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق ١٢ (وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «المسئلة كد يكذبها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطانا أو فى أمر لابد منه» رواه الترمذى وصححه) أى سؤال الرجل أموال الناس كد أى خدش وهو الأثر وفى رواية كدوح بضم الكاف وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه لأنه إنما يسأل مما هو حق له فى بيت المال ولا منة للسلطان على السائل لأنه وكيل فهو كسؤال الانسان وكياله أن يعطيه من حقه الذى لديه وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثرا فإنه لا بأس فيه ولا إثم لأنه جعل قسما للأمر الذى لابد منه وقد فسر الأمر الذى لابد منه حديث قبيصة وفيه «لا يحل السؤال إلا لثلاثة ذى فقر مدقع أو دم موحج أو غرم منقطع» الحديث وقوله (أو فى أمر لابد منه) أى لا يتم له حصوله مع ضرورته إلا بسؤال ويأتى حديث قبيصة قريبا وهو مبين ومفسر للأمر الذى لابد منه

## باب قسمة الصدقات

أى قسمة الله للصدقات بين مصارفها

١ (عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة لعامل عليها أو رجل سترها له أو غارم أو غار فى سبيل الله أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغنى منها» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعل بالارسال) ظاهره إعالة، أخرجه المذكورون جميعا. وفى الشرح أن التى ائمت بالارسال رواية الحاكم التى حكى مصحتها. وقوله لغنى قد اختلفت الأقوال فى حد الغنى الذى يحرم به قبض الصدقة على أنوال وليس عاها ما تسكن له النفس من الاستدلال لأن المبحث ليس لغويا حتى يرجع فيه لى تفسير لغنى ولأنه فى



اللفة أمر نسبي لا يتعين في قدر ووردت أحاديث معينة لقدر الغنى الذي يحرم به السؤال كحديث أبي سعيد عند النسائي « من سأل وله أوقية فقد ألحف » وعند أبي داود « من سأل منكم وله أوقية أو وعد لها فقد سأل إلحافا » وأخرج أيضا « من سأل وله ما يغنيه فانما يستكثر من النار قالوا وما يغنيه قال قدر ما يعيشه ويغديه » صحيحه ابن حبان فهذا قدر الغنى الذي يحرم معه السؤال وأما الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة فالظاهر أنه من تجب عليه الزكاة وهو من يملك مائتي درهم لقوله ﷺ « أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم » فقابل بين الغنى وأفاد أنه من تجب عليه الصدقة وبين الفقير وأخبر أنه من ترد فيه الصدقة هذا أقرب ما يقال فيه وقد بيناه في رسالة جواب سؤال وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وإن كان غنيا لأنه يأخذ أجره على عمله لائقه وكذلك من اشتراها بماله فانها قد وافقت مصرفها وصارت ملكا له فاذا باعها فقد باع ماليس بزكاة حين البيع بل ماهو ملك له وكذلك الغارم تحل له وإن كان غنيا وكذلك الغازی يحل له أن يتجهز من الزكاة وإن كان غنيا لأنه ساع في سبيل الله . قال الشارح ويلحق به من كان قائما بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالتقضاء والافتاء والتدريس وإن كان غنيا . وأدخل أبو عبيد من كان في مصلحة عامة في العاملين وأشار اليه البخاري حيث قال ( باب رزق الحاكم والعاملين عليها ) وأراد بالرزق ما يرزقه الامام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالتقضاء والفتيا والتدريس فله الأخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة النيام بالمصاحبة . وإن كان غنيا . قال الطبري إنه ذهب الجمهور إلى جواز الأخذ في الأحرار على الحكم لأنه يشغله الحكم عن النيام بمصاحبه غير أن طائفة من السلف كرهوا ذلك ولم يحرموه . وقالت طائفة أخذ برزق الفقراء في ذلك جهة الأخذ من الحلال كان جائزا رجحت ومن تركه تركه ورعا ولم يتركه تركه هذا شبهة فلا أولى الترك ويحرم غير وجهه وخفف إذا كان الغالب جوزه خلاف ومن جوزه فقد شرط له



شرائط ويأتي ذكر ذلك في باب القضاء وإنما لما تعرض له الشارح هنا تعرضنا له  
 ٢ ( وعن عبد الله بن عدي بن الحيار ) بكسر الخاء المعجمة فثناة تحتية آخره  
 راء وعبد الله يقال إنه ولد على عهد رسول الله ﷺ يعد في التابعين روى عن  
 عمر وعثمان وغيرهما ( أن رجلين حدثاه أنها أتيا رسول الله ﷺ يسألانه من  
 الصدقة فقلب فيهما النظر ) فسرت ذلك الرواية الأخرى بلفظ فرغ فبنا النظر  
 وخفضه ( فرأهما جليدين فقال إن شئنا أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى  
 مكتسب » رواه أحمد وقواه أبو داود والنسائي ) قال أحمد بن حنبل ما أجوده  
 من حديث وقوله إن شئنا أي أن أخذ الصدقة ذلة فإن رضيتم بها أعطيتكما أو  
 أنها حرام على الجلد فإن شئنا تناول الحرام أعطيتكما قاله تويخا وتغليظا. والحديث  
 من أدلة تحريم الصدقة على الغني وهو تصريح بمفهوم الآية وإن اختلف في تحقيق  
 الغني كما سلف وعلى القوى المكتسب لأن حرفته صيرته في حكم الغني ومن أجاز  
 له تأول الحديث بما لا يقبل

٣ ( وعن قبيصة ) بفتح القاف فموحدة مكسورة فثناة تحتية فصاد مهملة  
 ( ابن مخارق ) بضم الميم نفاء معجمة فراء مكسورة بعد الألف فقف ( الهلالي )  
 وفد على النبي ﷺ عداؤه في أهل البصرة روى عنه ابنه فطن وغيره ( قال : قال  
 رسول الله ﷺ إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل ) بالكسر بدلا من ثلاثة  
 ويصح رفعه بتقدير أحدهم ( تحمل حمالة ) بفتح الحاء المهملة وهو المال ينجمه  
 الإنسان عن غيره ( خلت له مسئلة حتى يصيبها سم يساك ورجل أصابته جائحة )  
 أي آفة ( اجتاحت ) أي أهلكت ( ماله خلت له مسئلة حتى يصيب فوا ) بكسر  
 القاف ما يقوم بداجته وسد حائله ( من عيش ورجل أصابته فاقة ) أي حاجة ( حتى  
 يقوم ثلاثة من ذوى الحج ) بكسر المهملة والجمجمة متصور العزل ( من فومه )  
 لأنهم أخبر به يتولون أو فة ثنين ( لتد أصابت فلانا فاقة خلت له مسئلة حتى  
 يصيب قومه ) كسر القاف ( من عيس ف. س. ه. ن. من المسألة يا قبيصة سحت  
 بضم السين المهملة ( يسأها ) أي المسألة أنت لأن جمعا . سحت مرة منها



وإلا فالضمير له (سحتا) السحت الحرام الذي لا يحل كسبه لانه يسحت البركة أى يذهبها (رواه مسلم وأبو داود وابن حزيمة وابن حبان) الحديث دليل على أنها تحرم المسئلة إلا لثلاثة (الاول) لمن تحمل حملة وذلك أن يتحمل الانسان عن غيره ديناً أو دية أو يصلح بمال بين طائفتين فانها تحل له المسئلة وظاهره وإن كان غنيا فانه لا يلزمه تسليمه من ماله وهذا هو أحد الخمسة الذين يحل لهم أخذ الصدقة وإن كانوا أغنياء كما سلف فى حديث أبى سعيد (والثانى) من أصاب ماله آفة سماوية أو أرضية كالبرد والفرق ونحوه بحيث لم يبق له ما يقوم بعيشه حلت له المسئلة حتى يحصل له ما يقوم بحاله ويسدخلته (والثالث) من أصابته فاقة ولكن لا تحل له المسئلة إلا بشرط أن يشهد له من أهل بلده لا أنهم أخبر بحاله ثلاثة من ذوى العقول لا من غاب عليه الغباوة والتغفيل وإلى كونهم ثلاثة ذهب الشافعية للنص فقالوا لا يقبل فى الاعسار أقل من ثلاثة. وذهب غيرهم الى كفاية الاثنين قياساً على سائر الشهادات وحملوا الحديث على الذنب. ثم هذا محمول على من كان معروفاً بالغنى ثم افتقر أما اذا لم يكن كذلك فانه يحل له السؤال وإن لم يشهدوا له بالفاقة يقبل قوله وقد ذهب الى تحريم السؤال ابن أبى ليلى وأنها تستقضى به العدالة والظاهر من الأحاديث تحريم السؤال إلا لثلاثة المذكورين أو أن يكون المسئول السلطان كما سلف

٤ (وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث) بن عبد المطلب بن هاشم سكن المدينة ثم تحول عنها الى دمشق ومات بها سنة اثنتين وستين وكان قد أتى الى رسول الله ﷺ يطلب منه أن يجعله عاملاً على بعض الزكاة فقال له رسول الله ﷺ الحديث وفيه قصة (قال قال رسول الله ﷺ إن الصدقة لا تنبغى لآل محمد إنما هى أوساخ الناس) هو بيان لعلة التحريم (وفى رواية) أى لمسلم عن عبد المطلب (وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد. رواه مسلم) فأفاد أن لنفذ لا تنبغى أرادته لا تحل فينفذ التحريم أيضاً وليس لعبد المطلب المذكور فى الكتب الستة غير هذا الحديث وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد ﷺ وعلى آله فأما عليه ﷺ فانه إجماع وكذا ادعى



الاجماع على حرمتها على آله أبو طالب وابن قدامة ونقل الجواز عن أبي حنيفة  
وقيل إن منعوا خمس الخمس والتحريم هو الذي دلت عليه الأحاديث ومن قال  
بجوازها قال متأولا لها ولا وجه للتأويل وإنما يجب التأويل إذا قام على الحاجة  
إليه دليل والتعليل بأنها أوساخ الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم لا  
بالذلة لأنها هي التي يطهر بها من يخرجها كما قال تعالى ( خذ من أموالهم صدقة  
تطهرهم وتزكّيهم بها ) إلا أن الآية نزلت في صدقة النفل كما هو معروف في  
كتب التفسير . وقد ذهب طائفة إلى تحريم صدقة النفل أيضا على الآل  
واخترناه في حواشي ضوء النهار لعموم الأدلة وفيه أنه ﷺ كرم آله عن  
أن يكونوا محلا للفسالة وشرفهم عنها وهذه هي العلة المنصوصة وقد ورد  
التعليل عند أبي نعيم مرفوعا بأن لهم في خمس الخمس ما يكفيهم وينفيهم فها  
علتان منصوصتان ولا يلزم من منعهم عن الخمس أن تحل لهم فإن منع الإنسان  
عن ماله وحقه لا يكون منعه له محلا ما حرم عليه وقد بسطنا القول في رسالة  
مستقلة . وفي المراد بالآل خلاف والأقرب ما فسرهم به الراوى وهو زيد بن  
أرثم بأنهم آل على وآل العباس وآل جعفر وآل عقیلى انتهى ( قلت ) ويريد  
وآل الحارث بن عبدالمطلب لهذا الحديث فهذا تفسير الراوى وهو متقدم على  
تفسير غيره فالرجوع إليه في تفسير آل محمد هنا هو الظاهر لأن لفظ الآل  
مشارك وتفسير راويه دليل على المراد من معانيه فهو لاء الذين فسرهم به زيد  
ابن أرقم وهو في صحيح مسلم وإنما تفسيرهم هنا ببني هاشم اللازم منه دخول  
من أسلم من أولاد أبي لهب ونحوهم فهو تفسير بخلاف تفسير الراوى وكذلك  
يدخل في تحريم الزكاة عليهم بنو المطلب بن عبد مناف كما يدخلون معهم في  
قسمة الخمس كما يفيد:

هـ وهو قوله ( وعن جبير ) يضم الجيم وفتح الباء الموحدة وسكون الياء  
التحتية ( ابن منظم ) يضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة ابن نوفل بن



عبد مناف القرشي أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها سنة أربع وخمسين وقيل غير ذلك (قال مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ فقلنا يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خيبر وتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله ﷺ «إنما بنو المطلب وبنو هاشم» المراد ببني هاشم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك لأنه لم يسلم منهم في عصره ﷺ أحد وقيل بل أسلم منهم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب وثبتا معه ﷺ في خيبر (شيء واحد) رواه البخاري) الحديث دليل على أن بنى المطلب يشاركون بنى هاشم في سهم ذوى القربى وتحريم الزكاة أيضا دون من عداهم وإن كانوا في النسب سواء وعالله ﷺ باستمرارهم على الموالاة كما في لفظ آخر تعليله «بأنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا اسلام» فصاروا كالشيء الواحد في الاحكام وهو دليل واضح في ذلك وذهب إليه الشافعي وخالفه الجمهور وقالوا إنه ﷺ اعطاهم على جهة التفضل لا الاستحقاق وهو خلاف الظاهر بل قوله شيء واحد دليل على أنهم يشاركونهم في استحقاق الخمس وتحريم الزكاة. واعلم ان بنى المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف وجبير بن مطعم من أولاد نوفل بن عبد مناف وعثمان من أولاد عبد شمس ابن عبد مناف وجبير بن مطعم من أولاد نوفل وأولادهم في درجة واحدة فلذا قال عثمان وجبير بن مطعم للنبي ﷺ إنهم وبنو المطلب بمنزلة واحدة لأن الكل أبناء عم.

٦ (وعن أبي رافع) هو أبو رافع مولى رسول الله ﷺ قيل اسمه إبراهيم وقيل هرمز وقيل كان للعباس فوهبه لرسول الله ﷺ فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله ﷺ بإسلامه فأعتقه مات في خلافة علي كما قاله ابن عبد البر (أن النبي ﷺ بعث رجلا على الصدقة) أي على قبضها (من بني مخزوم) اسمه الأرقم (متأنا لأن بنى رافع اصحبني) مات تصيب منها فقتال حتى آتى النبي ﷺ فأسأله فأنابه فسأله فقال مولى القوم من أنفسهم وإنما لا تحل لنا الصدقة «رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان» الحديث دليل على أن حكم مولى آل محمد ﷺ حكمهم



في تحريم الصدقة قال ابن عبد البر في التمهيد إنه لا خلاف بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبي ﷺ ولبنى هاشم ولمواليهم انتهى . وذهبت جماعة إلى عدم تحريمها عليهم لعدم المشاركة في النسب ولأنه ليس لهم في الخمس سهم . وأجيب بأن النص لا تقدم عليه هذه العلل فهي مردودة فإنها ترفع النص . قال ابن عبد البر : هذا خلاف الثابت من النص ثم هذا نص على تحريم العمالة على الموالى وبالأولى على آل محمد ﷺ لأنه أراد الرجل الذي عرض على أبي رافع أن يوليه على بعض عمله الذي ولاه النبي ﷺ فينال له عمالة لأنه أراد أن يعطيه من أجرته فإنه جائز لأبي رافع أخذه إذ هو داخل تحت الخمسة الذين تحمل لهم لأنه قد ملك ذلك الرجل أجرته فيعطيه من ملكه فهو حلال لأبي رافع فهو نظير قوله فيما سلف ورجل تصدق عليه منها فأهدى منها

٧ وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر العطاء فيقول أعطه أفقر مني فيقول خذه فتموله أو تصدق به ومأجاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ) بالشين المعجمة والراء والناء من الإشراف وهو التعرض للشيء والحرص عليه ( ولا سائل نخذه ومالا فلا تتبعه نفسك ) أي لا تعلقها بطلبه ( رواه مسلم ) الحديث أفاد أن العامل ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردّها فإن الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم . والاكثر على أن الأمر في قوله نخذه للندب وقيل للوجوب قين وهو مددوب في كل عطية يعطها الإنسان فإنه يندب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث . هذا إذ كان المال الذي يعطيه منه حلالاً وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وحرام . فقال ابن المنذر إن أخذها حائر مرخص فيه قل وحجة ذلك أنه تعالى قل في اليهود ( سماعون للكذب ) كالون للسحت ) وقد رهن يمينه نذره من يهودى مع غيره بذلك وكذا أحد الجزية منهم مع غيره بذلك . وفي التمهيد من أموالهم ممن من الخنزير والمعاملات البهية انتهى . وفي الجامع السخا في إن عطية السلطان الجائر لا رد لأنه إن علم أن ذنبه من مال المسلم وجب قبوله وتسليمه إلى ماله .



وإن كان متلبساً فهو مظلمة يصرفها على مستحقها، وإن كان ذلك عين مال الجائر ففيه تقليل لباطله وأخذ ما يستعين بانتماقه على معصيته وهو كلام حسن جار على قواعد الشريعة إلا أنه يشترط في ذلك أن يأمن القابض على نفسه من محبة المحسن الذي جبلت النفوس على حب من أحسن إليها وأن لا يوم الغير أن السلطان على الحق حيث قبض مأعطاه وقد بسطنا في حواشي ضوء النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا

## كتاب الصيام

الصيام لغة الامساك وفي الشرع إمساك مخصوص وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع وغيرها مما ورد به الشرع في النهار على الوجه المشروع ويتبع ذلك الامساك عن اللغو والزفت وغيرها من الكلام المحرم والمكروه لورود الاحاديث بالنهي عنها في الصوم زيادة على غيره في وقت مخصوص بشروط مخصوصة تفصلها الاحاديث الآتية . وكان مبدأ فرضه في السنة الثانية من الهجرة ١ ( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا تقدموا رمضان ) فيه دليل على إطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان وحديث أبي هريرة عند أحمد وغيره مرفوعاً « لا تقولوا جاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا جاء شهر رمضان » حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح ( بصوم يوم ولا يومين إلا رجل ) كذا في نسخ بلوغ المرام ولفظه في البخاري « إلا أن يكون رجل » قال المصنف يكون تامة أى يوجد رجل ولفظ مسلم « إلا رجلاً » قلت وهو قياس العربية لانه استثناء متصل من مذكور ( كان يصوم صوماً فليصمه » متفق عايه ) الحديث دليل على تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان قال الترمذي بعد رواية الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتمحل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان انتهى. وقوله لمعنى رمضان تبيده انتهى بأنه مشروط بكون الصوم احتياطاً لالو كان الصوم



صوماً مطلقاً كالنفل المطلق والنذر ونحوه ( قلت ) ولا يخفى أنه بعد هذا التقييد يلزم منه جواز تقدم رمضان بأي صوم كان وهو خلاف ظاهر النهي فإنه عام لم يستثن منه إلا صوم من اعتاد صوم أيام معلومة ووافق ذلك آخر يوم من شعبان ولو أراد عليه السلام الصوم المقيد بما ذكر لقال إلا متتلاً أو نحو هذا اللفظ . وإنما نهى عن تقدم رمضان لأن الشارع قد علق الدخول في صوم رمضان برؤية هلاله فالتقدم عليه يخالف للنص أسراً ونهياً . وفيه إبطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم بيوم أو يومين قبل رؤية هلال رمضان وزعمهم أن اللام في قوله صوموا لرؤيته . في معنى مستقبلين لها وذلك لأن الحديث يفيد أن اللام لا يصح حملها على هذا المعنى وإن وردت له في مواضع وذهب بعض العلماء إلى أن النهي عن الصوم من بعد النصف الأول من يوم سادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وقيل إنه يكره بعد الانتصاف ويحرم قبل رمضان بيوم أو يومين وقال آخرون يجوز من بعد انتصافه ويحرم قبله بيوم أو يومين أما جواز الأول فلا لأنه الأصل وحديث أبي هريرة ضعيف قال أحمد وابن معين إنه منكر وأما تحريم الثاني فلحديث الكتاب وهو قول حسن

٢ ( وعن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال من صام اليوم الذي يشك ) مغير الصيغة مسند الى ( فيه فقد عصى أبا القاسم . ذكره البخارى تعليقا ووصله ) الى عمار وزاد المصنف في الفتح الحاكم وانهم وصلوه من طريق عمرو بن قيس عن أبي اسحق ولفظه عندهم « كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال كلوا فتنجى بعض القوم فقال انى صائم فقال عمار : من صام الخ » ( الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ) قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك انتهى وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال رمضان بصوم وأحاديث الأمر بالصوم لرؤيته . واعلم أن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال في ليلة بغير سائر أي نحوه



فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان والحديث وما في معناه يدل على تحريم صومه واليه ذهب الشافعي واختلف الصحابة في ذلك منهم من قال بجواز صومه ومنهم من منع منه وعده عصياناً لأبي القاسم والادلة مع المحرمين واماماً أخرجه الشافعي عن فاطمة بنت الحسين أن علياً عليه السلام قال «لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان» فهو أثر منقطع على أنه ليس في يوم شك مجرد بل بعد أن شهد عنده رجل على رؤية الهلال فصام وأمر الناس بالصيام وقال لأن أصوم الح وما هو نص في الباب حديث ابن عباس «فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا» أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى وأخرجه الطيالسي بلفظ «ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان» وأخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة في صحيحه ولأبي داود من حديث عائشة «كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره يصوم لرؤية الهلال أي هلال رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام» وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعاً «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة» وفي الباب أحاديث واسعة دالة على تحريم صوم يوم الشك من ذلك قوله ٣ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «إذا رأيتموه» أي الهلال) فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا فان غم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم (عليكم فاقدروا له «متفق عليه» الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وإفطار أول يوم من شوال لرؤية هلاله وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكن قام الاجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما ثبت به الحكم الشرعي من إخبار الواحد العدل أو الاثنين على خلاف في ذلك فعنى إذا رأيتموه أي إذا وجدت فيما بينكم الرؤية فيدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم . وقيل لا يعتبر لأن قوله إذا رأيتموه خطاب لأناس مخصوصين به . وفي المسئلة أقوال ليس



على أحدها دليل ناهض والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات  
 التي على سمتها وفي قوله ( لرؤيته ) دليل على أن الواحد إذا انفرد برؤية الهلال  
 ثرومه الصوم والافطار وهو قول أئمة الآكل وأئمة المذاهب الأربعة في الصوم  
 واختلفوا في الافطار فقال الشافعي يفتقر ويحقه وقال الأكثر يستمر صائماً  
 احتياطاً كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم له في أول باب صلاة العيدين أنه لم  
 يقل بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيباني وأن  
 الجمهور يقولون إنه يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه فناقض هنا ما سلف وسبب  
 الخلاف قول ابن عباس لكريب إنه لا يعتمد برؤية الهلال وهو بالشام بل يوافق  
 أهل المدينة فيصوم الحادى والثلاثين باعتبار رؤية الشام لأنه يوم الثلاثين عند  
 أهل المدينة وقال ابن عباس إن ذلك من السنة وتقدم الحديث وليس بنص فيما  
 احتجوا به لاحتماله كما تقدم فالحق أنه يعمل بيقين نفسه صوماً وإفطاراً ويحسن  
 التمسك بهما صونا للعباد عن إثمهم بأساءة الظن به ( ولمسلم ) أى عن ابن عمر  
 ( فإن أغمى عليكم فاقدروا له ثلاثين . وللبخارى ) أى عن ابن عمر ( فأكلوا  
 العدة ثلاثين ) قوله فاقدروا له هو أمر همزته همزة وصل وتكسر الدال وتضم  
 وقيل الضم خطأ وفسر المراد به قوله فاقدروا له ثلاثين وأكلوا العدة ثلاثين  
 والمعنى أفطروا يوم الثلاثين واحسبوا تمام الشهر وهذا أحسن تفاسيره وفيه  
 تفاسير آخر نقاها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث قال ابن بطال :  
 في الحديث دفع لمراعاة المنجمين وإنما المعول عليه رؤية الألهة وقد نهينا عن  
 النكلف وقد قال البخارى في الرد على من قال إنه يجوز للحاسب والمنجم وغيرهما  
 الصوم والافطار اعتماداً على النجوم : إن اجماع السلف حجة عليهم وقال ابن بزيّة  
 هو مذهب باطل قد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدس وتخمين  
 ليس فيها قطع قال الشارح قلت والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخارى  
 عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله قال « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا  
 يعني تسعا وعشرين مرة وثلاثين مرة »



٤ (وله) أى البخارى ( فى حديث أبى هريرة فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ) هو تصريح بمفاد الامر بالصوم لرؤيته فى رواية فان غم فأكملوا العدة أى عدة شعبان وهذه الأحاديث نصوص فى أنه لا صوم ولا إفطار إلا بالرؤية للهلال أو إكمال العدة \*

٥ ( وعن ابن عمر رضى الله عنه قال تراءى الناس الهلال فأخبرت النبى ﷺ أنى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه . رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم ) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد فى الصوم دخولا فيه وهو مذهب طائفة من أئمة العلم ويشترط فيه العدالة وذهب آخرون الى أنه لا بد من الاثنين لانها شهادة واستدلوا بخبر رواه النسائى عن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال « جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وحدثوني أن رسول الله ﷺ قال : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما إلا أن يشهد شاهدان » فدل بمفهومه أنه لا يكتفى الواحد . وأجيب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذى أفاده حديث ابن عمر وحديث الأعرابى الآتى أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر المرأة والعبد . وأما الخروج منه فالظاهر أن الصوم والافطار مستويان فى كفاية خبر الواحد . وأما حديث ابن عباس وابن عمر « أنه ﷺ أجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجوز شهادة الافطار إلا بشهادة رجلين » فانه ضعفه الدارقطنى وقال : تفرد به حفص ابن عمر الأبلئى وهو ضعيف . ويدل لقبول خبر الواحد فى الصوم دخولا أيضاً قوله :

٦ ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن أعرابياً جاء الى النبى ﷺ فقال إني رأيت الهلال فقال « أتشهد أن لا إله إلا الله » قال نعم قال « أتشهد أن محمداً رسول الله » قال نعم قال « فأذن فى الناس يا بلال أن يصوموا غداً » رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسائى إرساله ) فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد فى الصوم ودلالة على أن الأصل فى المسلمين العدالة



إذ لم يطلب عليه السلام من الأعرابي إلا الشهادة . وفيه أن الأمر في الهلال جار مجرى  
الأخبار لا الشهادة وأنه يكفي في الإيمان إلا قرار بالشهادتين ولا يلزم التبري  
من سائر الأديان

٧ ( وعن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من لم  
يبين الصيام قبل الفجر فلا صيام له » رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي  
إلى ترجيح وقفه ) على حفصة ( وصححه مرفوعا ابن خزيمة وابن حبان  
وللدارقطني ) أي عن حفصة ( لا صيام لمن لم يفرغه من الليل ) الحديث اختلف  
الأئمة في رفعه ووقفه وقال أبو محمد ابن حزم الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة  
لان من رواه مرفوعا قد رواه موقوفا وقد أخرجه الطبراني من طريق أخرى  
وقال رجالها ثقات . وهو يدل على أنه لا يصح الصيام إلا بتبيين النية وهو أن  
ينوى الصيام في أي جزء من الليل وأول وقتها الغروب وذلك لان الصوم عمل  
والاعمال بالنيات وأجزاء النهار غير منفصلة من الليل بفاصل يتحقق فلا يتحقق  
إلا اذا كانت النية واقعة في جزء من الليل وتشتط النية لكل يوم على انه اراده وهذا  
مشهور من مذهب أحمد وله قول انه اذا نوى من أول الشهر تجزئة وقوى هذا القول  
ابن عقيل بأنه عليه السلام قال « لكل امرئ ما نوى » وهذا قد نوى جميع الشهر ولا نية رمضان  
بمغزلة العبادة الواحدة لان الفطر في لياليه عبادة أيضا يستعان بها على صوم نهاره وأطال  
في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته والحديث عام لان الرض والنفل والقضاء والنذر  
معينا ومطلقا وفيه خلاف وتماصيل . واستدل من قال بعدم وجوب التبيين  
بحديث البخاري « أنه صلى الله عليه وسلم بعث رجلا يندى في الدس يوم عاشوراء ان من  
أكل فليتم أو فليصم ومن لم يأكل فلا يأكل » قالوا وقد كان واجبا ثم نسخ  
وجوبه بصوم رمضان ونسخ وجوبه لا يرفع سائر الأحكام فقيس عليه رمضان  
وما في حكمه من النذر المعين والنطوع شخص عموم « فلا صيام له » بالقياس  
وبحديث عائشة التي فانه دل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يمسم تطوعا من غير تبين النية .  
وأجيب بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه فانه صلى الله عليه وسلم



أُلزم الامساك لمن قد أكل ولمن لم يأكل فعلم أنه أمر خاص ولأنه إنما أجزأ حاشوراء بغير تبين لتعذره فيقاس عليه ما سواه كمن نام حتى أصبح على أنه لا يلزم من تمام الامساك وجوبه أنه صوم مجزئ وأما حديث عائشة وهو : ٨ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت دخل على النبي ﷺ ذات يوم فقال : « هل عندكم شيء » قلنا لا قال « فاني اذا صائم » ثم اتانا يوما آخر فقلت أهدى لنا حيس ) بفتح الحاء المهملة فثناة تحتية فسين مهملة هو التمر مع السمن والاقط ( فقال « أرينيه فلقد أصبحت صائماً » فأكل . رواه مسلم ) فالجواب عنه أنه أعم من أن يكون بيت الصوم أولاً فيحمل على التبيين لأن المحتمل يرد الى العام ونحوه على أن في بعض روايات حديثها « إني كنت أصبحت صائماً » والحاصل أن الأصل عموم حديث التبيين وعدم الفرق بين الفرض والنفل والقضاء والنذر ولم يرق ما يرفع هذين الأصلين فتعين البقاء عليهما

٩ ( وعن سهل بن سعد رضى الله عنه ) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك أنصاري خزرجي يقال كان اسمه حزناً فسماه رسول الله ﷺ سهلاً وسهلاً السبي ﷺ وله خمس عشرة سنة ومات سهل بالمدينة سنة إحدى وتسعين وقيل ثمان وثمانين وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة ( أن رسول الله ﷺ قال « لا يزال الناس بخير ما عجّلوا الفطر » متفق عليه ) زاد أحمد « وأخروا السحور » زاد أبو داود « لأن اليهود والنصارى يؤخرون الإفطار الى اشتباك النجوم » قال في شرح المصابيح ثم صار في ملتنا شعاراً لأهل البدعة وسمة لهم . والحديث دليل على استحباب تعجيل الإفطار اذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو باخبار من يجوز العمل بقوله وقد ذكر العلة وهي مخالفة اليهود والنصارى قال المهلب والحكمة في ذلك أنه لا يزداد في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة قال الشافعي : تعجيل الإفطار مستحب ولا يكره تأخيرها الا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه ( قلت ) في إباحته ﷺ المواصله الى السحر كما في حديث أبي سعيد ما يدل على أنه لا كراهة اذا كان ذلك سياسة للنفس ودفعاً لشهوتها



الا أن قول :

١٠ ( ولترمذي من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « قال الله عز وجل أحب عباده الى أعجلهم فطرا ) دال على أن تمجيل الافطار أحب الى الله تعالى من تأخيره وأن إباحة المواصلة الى السحر لا تكون أفضل من تمجيل افطار أو يراد بعباده الذين يفطرون ولا يواصلون الى السحر وأما رسول الله ﷺ فانه خارج عن صوموم هذا الحديث لتصريحه ﷺ بأنه ليس مثلهم كما يأتي فهو أحب الصائمين الى الله تعالى وان لم يكن أعجلهم فطراً لأنه قد أذن له في الوصال ولو أياما متصلة كما يأتي :

١١ ( وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « تسحروا فان في السحور ) بفتح المهملة اسم لما يتسحر به وروى بالضم على أنه مصدر ( بركة » متفق عليه ) زاد احمد من حديث أبي سعيد « فلا تدعوه ولو أن يتجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين » وظاهر الامر وجوب التسحر ولكنه صرفه عنه الى الندب ما ثبت من مواصلته ﷺ ومواصلة أصحابه ويأتي الكلام في حكم الوصال ونقل ابن النذر الاجماع على أن التسحر مندوب والبركة المشار اليها فيه اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب لحديث مسلم مرفوعا « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » والتقوى به على العبادة وزيادة النشاط والتسبب للصدقة على من سأل وقت السحر

١٢ ( وعن سليمان بن عامر الضبي رضى الله عنه ) قال ابن عبد البر في الاستيعاب إنه ليس من الصحابة ضبي غير سليمان بن عامر المذكور ( عن رسول الله ﷺ قال « اذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فان لم يجد فليفطر على ماء فانه طهور » رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ) والحديث قد روى من حديث عمر أن بن حصين وفيه ضعف ومن حديث أنس رواه الترمذي والحاكم وصححه ورواه أيضا الترمذي والنسائي وغيرهم من حديث أنس من فعله ﷺ قال « كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يعلى فان لم يكن فعلى تمرات فان لم



يكن حسا حسوات من ماء » وورد في عدد التمر أنها ثلاث وفي الباب روايات في معنى ما ذكرنا . ودل على أن الافطار بما ذكر هو السنة . قال ابن القيم وهذا من كمال شفقتة ﷺ على أمته ونصحهم فان إعطاء الطبيعة الشيء الخلو مع خلو المعدة أدعى الى قبوله وانفعاغ القوى به لا سيما القوة الباصرة فانها تقوى به وأما الماء فان الكبد يحصل لها بالصوم نوع يبس فان رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها إلا أطباء القلوب

١٣ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ عن الوصال )  
هو ترك الفطر بالنهار وفي ليالى رمضان بالقصد ( فقال رجل من المسلمين ) قال المصنف لم أقف على اسمه ( فانك تواصل يا رسول الله فقال « وأيكم مثلى إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » فلما أبوا أن ينهوا عن الوصال واصل بهم يومائهم يومائهم رأوا الهلال فقال « لو تأخر الهلال لذتكم » كالمكمل لهم حين أبوا أن ينهوا . متفق عليه ) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وأنس وتفرد مسلم باخراجه عن أبي سعيد وهو دليل على تحريم الوصال لأنه الأصل في النهي وقد أبيض الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد « فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر » وفي حديث أبي سعيد هذا دليل على أن إمساك بعض الليل مواصلة . وهو يرد على من قال إن الليل ليس محلا للصوم فلا ينعقد بنيته . وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه ﷺ وقد اختلف في حق غيره فتبيل التحريم مطلقا وقيل محرم في حق من يشق عليه ويباح لمن لا يشق عليه الأول رأى الأكثر لا هي وأصله التحريم واستدل من قال إنه لا يحرم بأنه ﷺ واصل بهم ولو كان الهى للتحريم لما أفرم عليه فهو قرينة أنه للكرهية رحمة لهم وتخفيفنا عنهم ولأنه أخرج أبو داود عن رجل من الصحابة « نهى رسول الله ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصماه » إسناده صحيح وإبقاء متعلق بقوله نهى . وروى الزار والطبراني في



الأوسط من حديث سمرة « نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزعة » ويدل له أيضا مواصلة الصحابة فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح « أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوما » وذكر ذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه ويدل للجواز أيضا ما أخرجه ابن السكن مرفوعا « إن الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتبعضي ولا أجر له » قالوا والتعليل بأنه من فعل النصارى لا يقتضى التحريم . واعتذر الجمهور عن مواصلته ﷺ بالصحابة بأن ذلك كان تقريبا لهم وتنكيلا بهم واحتمل جواز ذلك لاجل مباحة النهي في تأكيده زجرهم لانهم اذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيها هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات والأقرب من الأقوال هو التخصيص وقوله ﷺ « وأيكم مثلي » استنهام انكار وتوبيخ أى أيكم على صفتى ومنزلتى من ربى واختلاف فى قوله ( يطمنى ويسقنى ) فليل هو على حقيقة كان يطعم ويسقى من عند الله وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا . وأجيب عنه بأن ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فانه لا ينافى التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا وقال بن الزيم المراد ما يغذيه الله من معارفه وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته وقررة عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق اليه وتوابع ذلك من الاحوال التى هى غذاء القلوب وتنعيم الارواح وقررة العين وهبة النفوس والقلب والروح بها أعظم غذاء وأجوده وأنعمه وقد تقوى هذا الغذاء حتى يغنى عن غذاء الاجسام برهة من الزمان كما قيل شعرا

لها أحاديث من ذكراك تشغلها \* عن الشراب وتلهيها عن الزاد

لها بوجهك نور يستغنى به \* ومن حديثك فى أغناها حادى

ومن انه أدنى معرفة أو تسويق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيوانى ولا سببا للمسرور المرحن الضافر عطوبه الذى قرت عينه بمحبوبه وتنه بقربه والرضا عنه وسق هذا المعنى واختار هذا وجه فى



الاطعام والاسقاء . وأما الوصال الى السحر فقد أذن ﷺ فيه كما في حديث البخارى عند أبي سعيد « أنه سمع النبي ﷺ يقول لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل فليواصل الى السحر » وأما حديث عمر في الصحيحين مرفوعا « اذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم » فإنه لا ينافي الوصال لأن المراد بأفطر دخل في وقت الافطار لأنه صار مفطرا حقيقة كما قيل لانه لو صار مفطرا حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الافطار ولا انتهى عن الوصال ولا استقام الاذن بالوصال الى السحر

١٤ (وعنه) أى ابى هريرة (قال قال رسول الله ﷺ « من لم يدع قول الزور) أى الكذب (والعمل به والجهل) أى السفه (فليس لله حاجة) أى إرادة (فى ان يدع شرابه وطعامه » رواه البخارى وابوداود واللفظ له) الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السفه على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضا الا أن التحريم فى حقه أكد كذا أكد تحريم الزنى من الشيخ والخيلاء من الفقير والمراد من قوله (فليس لله حاجة) أى إرادة بيان عظم ارتكاب ما ذكر وان صيامه كلا صيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا فان الله لا يحتاج الى احدى هو الغنى سبحانه ذكره ابن بطال وقيل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيئا عليه لا حاجة لى فى كذا وقيل ان معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم فى حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر . هذا وقد ورد فى الحديث الآخر « فان شاعته أحد أو سابه فليقل انى صائم » فلا تشتم مبتدئا ولا مجابوا

١٥ (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر) المباشرة الملازمة وقد ترد بمعنى الوطء فى الفرج وليس بمرادها (وهو صائم ولكنه املكم لاربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فهو وحدة وهو حجة السنس ووطرها وقال المتنسفى فى التلخيص معناه لعزود (متنق عليه واللفظ له) أى مسلم (فى رواية فى رمضان) قال العلماء معنى الحديث انه ينبغي لكم الاحتراس من النبالة ولا تنوهوا انكم مثل رسول الله ﷺ فى



استباحتها لأنه يملك نفسه ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها انزال أو شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك فطريقكم كف النفس عن ذلك. وخرج النسائي من طريق الاسود « قلت لعائشة أيباشر الصائم قالت لا قلت أليس رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم قالت انه كان أملككم لاربه » وظاهر هذا انها اعتقدت أن ذلك خاص به ﷺ قال القرطبي ! وهو اجتهاد منها وقيل الظاهر انها ترى كراهة القبلة لغيره ﷺ كراهة تنزيهه لالتحريم كما يدل له قولها املككم لاربه وفي كتاب الصيام لأبي يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة « سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها » وظهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم لدليل التماسي به ﷺ ولانها ذكرت عائشة الحديث جوابا عن سأل عن القبلة وهو صائم وجوابها قاض بالاباحة مستدلة بما كان يفعله ﷺ وفي المسئلة اقول . الاول للعالمية انه مكروه مطلقا . الثاني انه محرم مستدلين بقوله تعالى ( فلا تباشروهن ) فانه منع المباشرة في النهار وأجيب بأن المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعله ﷺ كما أفاده حديث الباب . وقال قوم أنها تحرم القبلة أوقالوا ان من قبل بطل صومه . الثالث انه مباح وبالغ بعض الظاهرية فقال انه مستحب . الرابع التفصيل فقالوا يكره للشاب ويباح للشيخ ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود « انه أتاه ﷺ رجل فسأله عن لمباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فنهاه فذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب » ( الخامس ) ان من ملك نفسه حره والا فلا وهو مروى عن الشافعي واستدل له بحديث عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي ﷺ فأخبرته أمه أم سلمة « انه » ﷺ يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال 'ني أخشاكم لله » فدل على انه لا فرق بين الشاب والامسيخ والا لبيبه ﷺ لعمري لاسي وعمر كان في ابتداء تكاينه وقد ظهر ثم عرفت ان الاباحة أقوى الاقول ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حدث عمر بن الخطاب « ان عشت يوما مميتا ونابتم ميتا البى : عليه



فقلت صنعت اليوم امرا عظيما فقبلت وانا صائم فقال رسول الله ﷺ أرأيت لو تميمضت بماء وانت صائم قلت لا بأس بذلك فقال رسول الله ﷺ فقيم « انتهى قوله هشتت بفتح الهاء وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة معناه ارتحت وخففت . واختلغوا ايضاً فيما اذا قبل أو نظر أو باشر فانزل أو أمدى فمن الشافعى وغيره انه يقضى اذا أنزل فى غير النظر ولا قضاء فى الامضاء وقال مالك يقضى فى كل ذلك ويكثر الا فى الامضاء فيقضى فقط وثمة خلافات آخر الاظهر انه لا قضاء ولا كفارة الا على من جامع والحاق غير المجامع به بعيد ( تنبيه ) قولها وهو صائم لا يدل انه قبلها وهى صائمة وقد أخرج ابن حبان فى صحيحه عن عائشة « كان يقبل بعض نساءه فى الفريضة والتطوع » ثم ساق باسناده « ان النبى ﷺ كان لا يمس وجهها وهى صائمة » وقال ليس بين الخبرين تضاد لانه كان يملك إربه ونبه بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله وترك استعماله اذا كانت المرأة صائمة علما منه بما ركب فى النساء من الضعف عند الاشياء التى ترد عليهن انتهى

١٦ ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم . رواه البخارى ) قيل ظاهره أنه وقع منه الامر ان المذكوران مفترقين وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولكنه لم يقع ذلك فى وقت واحد لانه لم يكن صائما فى إحرامه إذا أريد إحرامه وهو فى حجة الوداع إذ ليس فى رمضان ولا كان محرما فى سفره فى رمضان عام الفتح ولا فى شىء من عمره التى اعتمرها وإن احتمل أنه صام نـلا إلا أنه لم يعرف ذلك وفى الحديث روايات وقال أحمد إن أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما وقال أبو حاتم أخطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى الحجام أخرنه وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه فعلى هذا الثابت إنما هو الحجامة . والحديث يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة وأن المراد احتجم وهو محرم فى وقت واحد وهو صائم فى وقت آخر والذريعة على هذا معرفة أنه لم ينتق له اجتماع الاحرام والصيام وأما تغايط شريك وانتقاله



الى ذلك اللفظ فأمر بعيد والحل على صحة لفظ روايته مع تأويلها أولى وقد اختلف فيمن احتجهم وهو صائم فذهب الى أنها لا تقطر الصائم الاكثر من الاثمة وقالوا إن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وهو

١٧ ( وعن شداد بن أوس أن النبي ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو محتجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم . رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان ) الحديث قد صححه البخاري وغيره وأخرجه الاثمة عن ستة عشر من الصحابة وقال السيوطي في الجامع الصغير : إنه متواتر وهو دليل على أن الحجامة تقطر الصائم من حاجم ومحجوم له وقد ذهبت طائفة قليلة الى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شداد . وذهب آخرون الى أنه يفطر المحجوم له وأما الحاجم فانه لا يفطر عملاً بالحديث هذا في الطرف الاول فلا أدري ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض وأما الجمهور القائلون إنه لا يفطر حاجم ولا محجوم له فأجابوا عن حديث شداد هذا بأنه منسوخ لان حديث ابن عباس متأخر لانه صحب النبي ﷺ عام حججه وهو سنة عشر وشداد صحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعي قال وتوفي الحجامة احتياطاً أحب الى . ويؤيد النسخ ما يأتي في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب وقد أخرج الحازمي من حديث أبي سعيد مثله قال أبو محمد ابن حزم إن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » ثابت بلا ريب لكن وجدنا في حديث « أنه عليه السلام نهى عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يجرمهما ابقاء على أصحابه » اسناده صحيح وقد أخرج بن أبي شيبة ما يؤيد حديث ابى سعيد « انه عليه السلام رخص في الحجامة للصائم » والرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على النسخ سواء كان حاجماً او محجوماً . وقيل إنه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتي : وقيل انما قاله عليه السلام في خاص وهو أنه مر بهما وهما يفتابان الناس رواه الواقفي عن يزيد بن ربيعة عن ابى الأشعث الصنعاني أنه قال « انما قال رسول الله ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم له ( م - ١٥ ح ٢ سبل )



لأنهما كانا يفتابان الناس » وقال ابن خزيمة في هذا التأويل انه اعجوبة لان القائل به لا يقول ان الغيبة تقطر الصائم . وقال احمد : ومن سلم من الغيبة ؟ لو كانت الغيبة تقطر ما كان لنا صوم . وقد وجه الشافعي هذا القول وحمل الشافعي الافطار بالغيبة على سقوط اجر الصوم مثل قوله ﷺ للمتكلم والخطيب يخطب « لا جمعة له » ولم يأمره بالاعادة فدل على انه أراد سقوط الأجر وحينئذ فلا وجه لجعله اعجوبة كما قال ابن خزيمة . وقال البغوي المراد بافطارهما تعرضهما للافطار اما الحاجم فلانه لا يأمن وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص واما المحجوم فلانه لا يأمن من ضعف قوته بخروج الدم فيؤل الى الافطار . قال ابن تيمية في رد هذا التأويل : ان قوله ﷺ « افطر الحاجم والمحجوم له » نص في حصول الفطر لهما فلا يجوز ان يعتقد بقاء صومهما والنبي ﷺ مخبر عنهما بالفطر لاسيا وقد اطلق هذا القول اطلاقا من غير ان يقرنه بقرينة تدل على ان ظاهره غير مراد فلو جاز ان يريد مقاربة الفطر دون حقيقته لكان ذلك تلبيسا لا تبينا للحكم انتهى ( قلت ) ولا يريب في أن هذا هو الذي دل له قوله :

١٨ ( وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال أول ما كرهت الحجامة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ففر به النبي ﷺ فقال افطر هذان ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم . رواه الدارقطني وقواه ) قال ان رجاله ثقات ولا تعلم له علة وتقدم أنه من أدلة النسخ لحديث شداد

١٩ ( وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ اكتحل في رمضان وهو صائم رواه بن ماجه باسناد ضعيف ) قال الترمذي لا يصح في هذا الباب شيء ثم قال واختلف أهل العلم في الكحل للصائم فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وبن المبارك وأحمد وإسحق ورحص بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى . وخالف ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا انه يفطر لقوله ﷺ « المنصرم دس وانس مم خرج » واذا وجد طعمه فقد دخل وأجيب



عنه بأن لا نسلم كونه داخلا لأن العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام فان  
الإنسان قد يدلك قدميه بالحنظل فيجد طعمه في فيه لا يفطر وحديث « افطر  
مما دخل » علقه البخاري عن ابن عباس ووصله عنه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه  
أبو داود عنه عليه السلام قال في الأئمة « لیتقه الصائم » فقال أبو داود قال لي يحيى  
ابن معين : هو منكر

٢٠ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من نسي وهو  
صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه ) وفي رواية الترمذي  
« فانما هو رزق ساقه الله اليه » ( متفق عليه . وللحاكم ) أى من حديث أبي  
هريرة ( من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة . وهو صحيح )  
وورد لفظ من أفطر يعم الجماع وإنما خص الاكل والشرب لكونهما الغالب  
في النسيان كما قاله ابن دقيق العيد والحديث دليل على أن من أكل أو شرب  
او جامع ناسيا لصومه فانه لا يفطره ذلك لدلالة قوله « فليتم صومه » على انه  
صائم حقيقة وهذا قول الجمهور وزيد بن علي والباقر واحمد بن عيسى والامام  
يحيى والفريقين . وذهب غيرهم الى انه يفطر قالوا لان الامساك عن المفطرات  
ركن الصوم فحكمه حكم من نسي ركنا من الصلاة فانها تجب عليه الاعادة وان  
كان ناسيا وتأولوا قوله « فليتم صومه » بأن المراد فليتم امساكه عن المفطرات .  
وأجيب بأن قوله « فلا قضاء عليه ولا كفارة » صريح في صفة صومه وعدم  
قضائه له وقد أخرج الدارقطني اسقاط القضاء في رواية بن رافع وسميد المقبري  
والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن ابي هريرة وافتي به جماعة من  
الصحابة منهم علي عليه السلام وريد بن ثابت وابو هريرة وابن عمر كما قاله بن  
المذرر وابن حزم . وفي سقوط القضاء احاديث يشد بعضها بعضها وبهم الاحتجاج  
بها . وأما نسي على الصلاة فهو فيس فسد لا يعتبر لانه في مقابلة العصر  
على أنه ماردع في الأصل وقد أخرج أحمد عن مولاة ابي بعض الصحابييات « أنها  
كانت عند ابي عليه السلام فأتى نسيعة من ثوبد فأثارت منها ثم ذكرت أنها كانت



صائمة فقال لها ذو اليمين الآن بعد ما شبت فقال لها النبي ﷺ : « أمتي صومك فانما هو رزق ساقه الله اليك » وروى عبدالرزاق « أن إنسانا جاء الى أبي هريرة فقال له أصبحت صائما وطعمت فقال لا بأس قال ثم دخلت على انسان فنسيت فطعمت قال أبو هريرة أنت انسان لم تتعود الصيام »

٢١ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « من ذرعه (التيء) بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين أى سبقه وغلبه فى الخروج ( فلا قضاء عليه ومن استقاء ) أى طلب التيء باختياره ( فعليه القضاء رواه الخمسة وأعله احمد ) بأنه غلط ( وقواه الدارقطني ) وقال البخارى لا أراه محفوظا وقد روى من غير وجه ولا يصح إسناده وأنكره احمد وقال ليس من ذا بشيء قال الخطابي يريد أنه غير محفوظ وقال يقال صحيح على شرطهما . والحديث دليل على أنه لا يفطر بالتيء الغالب لقوله فلا قضاء عليه إذ عدم القضاء فرع الصحة . وعلى أنه يفطر من طلب التيء واستجلبه وظاهره وان لم يخرج له شيء لا أمره بالقضاء ونقل ابن المنذر الاجماع على أن تعد التيء يفطر ( قلت ) ولكنه روى عن ابن عباس ومالك وربيعة والهادي أن التيء لا يفطر مطلقا إلا اذا رجع منه شيء فانه يفطر وحجتهم ما أخرجه الترمذى والبيهقى بإسناد ضعيف « ثلاث لا يفطرن التيء والحجامة والاحنلام » ويحاج عنه بحمله على من ذرعه التيء جمعا بين الأدلة وحملها للعام على الخاص على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سنداً فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية

٢٢ ( وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح الى مكة ) فى رمضان سنة ثمان من الهجرة قال ابن إسحاق وغيره إنه خرج يوم العاشر منه ( فصار حتى بلغ كراع الغميم ) بضم الكاف فراء آخره مهملة والغميم بمجمة مفتوحة وهو واد أمام عسفان ( فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى انظر الناس إليه فشرب ) ليعلم الناس بافطاره ( ثم قيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد قام فقاتل أولئك العصاة . وفى لفظ فتيل إن الناس قد شق



عليهم الصيام وانما ينتظرون فيما فعلت فعدا بقدر من ماء بعد العصر فشرب .  
 رواه مسلم ( الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وأن له  
 الافطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الاول داود والامامية فقالوا  
 لا يجزىء الصوم لقوله تعالى « فعدة من أيام أخر » وبقوله « أولئك العصاة »  
 وقوله « ليس من البر الصيام في السفر » وخالفهم الجماهير فقالوا يجزئه صومه  
 لفعله ﷺ والآية لا دليل فيها على عدم الاجزاء وقوله ( أولئك العصاة ) إنما  
 هو لخالفهم لأنه بالافطار وقد تعين عليهم وفيه أنه ليس في الحديث انه امرهم  
 وانما يتم على ان فعله يقتضى الوجوب وأما حديث « ليس من البر » فاما قاله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام نعم يتم الاستدلال بتحريم الصوم  
 في السفر على من شق عليه فانه إنما أفطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم انهم  
 قد شق عليهم الصيام والذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة . وأما جواز  
 الافطار ان صام أكثر النهار فذهب أيضاً الى جوازه الجماهير وعلق الشافعي  
 القول به على صحة الحديث وهذا اذا نوى الصيام في السفر فاما اذا دخل فيه  
 وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور الى انه ليس له الافطار وأجازه  
 احمد واسحاق وغيرهم والظاهر معهم لأنه مسافر . وأما الافضل فذهبت الهادوية  
 وأبو حنيفة والشافعي الى ان الصوم افضل للمسافر حيث لامشقة عليه ولاضرر  
 فان تضرر فالفطر أفضل . وقال احمد وإسحاق وآخرون الفطر أفضل مطلقا  
 واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال لا يجزىء الصوم قالوا . وتلك الاحاديث  
 وان دلت على المنع لكن حديث حمزة بن عمرو الآتي وقوله « ومن أحب ان  
 يصوم فلا جناح عليه » أفاد بنفيه الجناح انه لا بأس به لا انه محرم ولا أفضل  
 واحتج من قال بأن الصوم الأفضل انه كان غالب فعله ﷺ في أسفاره ولا يخفى  
 أنه لا بد من الدليل على الأكثرية وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم  
 وقال آخرون الصوم والافطار سواء لتعادل الأحاديث في ذلك وهو ظاهر  
 حديث أنس « سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعب الصائم على المنطر ولا المنطر



على الصائم « وظاهره التسوية

٢٣ (وعن حمزة بن عمرو الاسلمى) هو أبو صالح أو محمد حمزة بالخاء المهملة وزاى يمد فى أهل الحجاز روى عنه ابنه محمد ومائشة مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة (أنه قال يارسول الله أجِدْ فى قوة على الصيام فى السفر فهل على جناح فقال رسول الله ﷺ) «هى رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» وواه مسلم وأصله فى المتفق عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل (وفى لفظ مسلم «إنى رجل أُمرد الصوم أفأصوم فى السفر قال صم إن شئت وأفطر إن شئت» فى هذا اللفظ دلالة على أنهما سواء وتقدم الكلام فى ذلك وقد استدلل بالحديث من يرى أنه لا يكره صوم الدهر وذلك أنه أخبر أنه يسرد الصوم فأقره ولم ينكر عليه وهو فى السفر فى الحضر بالأولى وذلك إذا كان لا يضعف به عن واجب ولا يفوت بسببه عليه حق وبشرط فطره العيدين والتشريق وأما إنكاره ﷺ على ابن عمرو صوم الدهر فلا يعارض هذا إلا أنه علم ﷺ أنه سيضعف عنه وهكذا كان فإنه ضعف آخر عمره وكان يقول ياليتنى تملت رخصة رسول الله ﷺ وكان ﷺ يجب العمل الدائم وإن قل ويحتمل عليه

٢٤ (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه. رواه الدارقطنى والحاكم وصحاحه) اعلم أنه اختلف الناس فى قوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) والمشهور أنها منسوخة وأنه كان أول فرض الصيام أن من شاء أطعم مسكيناً وأفطر ومن شاء صام ثم نسخت بقوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) وقيل بقوله (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وقال قوم هى غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنا وروى عنه أنه كان يقرؤها (وعلى الذين يطوقونه) أى يكاثرونه ويقول ليست بمنسوخة هى للشيخ الكبير والمرأة الهرمة وهذا هو الذى أخرجه عنه من ذكره المصنف وفى سنن الدارقطنى عن ابن عباس «وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين واحد من



تطوع خيرا قال : زاد مسكينا آخر فهو خير له قال وليست منسوخة إلا أنه رخص  
 للشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام « إسناده صحيح ثابت وفيه أيضا  
 » لا يرخص في هذا إلا للكبير الذي لا يطيق الصيام أو مريض لا يشئ « قال  
 وهذا صحيح وعين في رواية قدر الاطعام وانه نصف صاع من حنطة . وأخرج  
 أيضا « عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع أنها يفطران ولا قضاء »  
 وأخرج مثله عن جماعة من الصحابة وانها يطعمان كل يوم مسكينا . وأخرج  
 » عن أنس بن مالك انه ضعف عاما عن الصوم فصنع جفنة من ثريد فدعا ثلاثين  
 مسكينا فاشبعهم « وفي المسئلة خلاف بين السلف فالجمهور أن الاطعام لازم في  
 حق من لم يطق الصيام لكبر منسوخ في غيره . وقال جماعة من السلف الاطعام  
 منسوخ وليس على الكبير إذا لم يطق الصيام إطعام وقال مالك يستحب له الاطعام  
 وقيل غير ذلك والظاهر ما قاله ابن عباس والمراد بالشيخ العاجز عن الصوم .  
 ثم الظاهر أن حديثه موقوف ويحتمل أن المراد رخص النبي ﷺ فغير الصيغة  
 العلم بذلك فإن الترخيص إنما يكون توقيفا ويحتمل أنه فهمه ابن عباس من  
 الآية وهو الأقرب

٢٥ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل ) هو سلمة أو سلمان ابن  
 صخر البياضي ( إلى النبي ﷺ فقال : هلكت يا رسول الله قال « وما أهلكك »  
 قال وقعت على امرأتى في رمضان قال « هل تجد ما تعتق رقبة » ( بالنصب بدل  
 من ما ) قال لا قال « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين » قال لا قال « فهل  
 تجد ما تطعم ستين مسكينا » ( الجمهور أن لكل مسكين مدأ من طعام ربع صاع  
 ) قال لا . ثم جلس فأثنى ( بضم الهمزة مغير الصيغة ) النبي ﷺ ( بعرق ) بفتح  
 العين المهملة والراء ثم قاف ( فيه تمر ) ورد في رواية في غير الصحيحين فيه خمسة  
 عشر صاعا وفي أخرى عشرون ( فقال تصدق بهذا فقال أعلى أفقر منا فما بين  
 لابتئها ) تشنية لابة وهي الحرة ويقال فيها لوبة ونوبة بالنون وهي غير مهموزة  
 ( أهل بيت أحوج اليه منا فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال « اذهب



فأطعمه » أهلك رواه السبعة واللفظ لمسلم ) الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامدا وذكر النووي انه إجماع معسرا كان أو موسرا فالمعسر تثبت في ذمته على أحد قولين للشافعية ثانيهما لا تستقر في ذمته لانه عليه السلام لم يبين له انها باقية عليه . واختلف في الرقبة فانها هنا مطلقة فالجمهور قيدوها بالمؤمنة حملا للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل قالوا . لان كلام الله في حكم الخطاب الواحد فيترتب فيه المطلق على المقيد . وقالت الحنفية لا يحمل المطلق على المقيد مطلقا فتجزئ الرقبة الكفارة : وقيل يفصل في ذلك وهو أنه يقيّد المطلق إذا اقتضى القياس التقييد فيكون تقييدا بالقياس كالتخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والعلّة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر الخطيئة والمسئلة مبسوسة في الأصول . ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة ماذكر في الحديث فلا يجزئ العدول الى الثاني مع إمكان الأول ولا الى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتبا في رواية الصحيحين وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفسا أو أكثر ورواية التخيير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الضهار وهذه الكفارة شبيهة بها وقوله ( ستين مسكينا ) ظاهر مفهومه أنه لا يجزئ إلا إطعام هذا العدد فلا يجزئ أقل من ذلك وقالت الحنفية يجزئ الصر في واحد في القدوري من كتبهم فان أطعم مسكينا واحدا ستين يوما أجزاء عندنا وان أعطاه في يوم واحد لم يجزه إلا عن يومه وقوله ( اذهب فأطعمه أهلك ) فيه قولان للعلماء أحدهما ان هذه كفارة ومن قاعدة الكفارات ان لا تصرف في النفس لكنه عليه السلام خصه بذلك ورد بأن الاصل عدم الخصوصية ، الثاني ان الكفارة ساقطة عنه لاعتساره ويدل له حديث على عليه السلام « كله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك » إلا انه حديث ضعيف أو أنها باقية في ذمته والذي أعطاه عليه السلام صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه عليه السلام من حاجتهم . وقالت الهاذوية وجماعة ان الكفارة غير واجبة أصلا لا على موسر ولا معسر قالوا . لأنه أباح



له أن يأكل منها ولو كانت واجبة لما جاز ذلك وهو استدلال غير ناهض لان المراد ظاهر في الوجوب وإباحة الأكل لا تدل على أنها كفارة بل فيها الاحتمالات التي سلفت . واستدل المهدي في البحر على عدم وجوب الكفارة بأنه عليه السلام قال للجامع « استغفر الله وصم يوماً مكانه » ولم يذكرها . وأجيب عنه بأنه قد ثبت رواية الأئمة بها عند السبعة بهذا الحديث المذكور هنا . واعلم انه عليه السلام لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه إلا أنه ورد في رواية أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ « كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً واستغفر الله » والى وجوب القضاء ذهب المهادوية والشافعية لعموم قوله تعالى ( فعدة من أيام أخر ) ( وفي ) قول للشافعية أنه لانقضاء لانه عليه السلام لم يأمره إلا بالكفارة لا غير ( وأجيب ) بأنه اتكل عليه السلام على ما علم من الآية . هذا حكم ما يجب على الرجل . واما المرأة التي جامعها فقد استدلل بهذا الحديث انه لا يلزم إلا كفارة واحدة وانها لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي وذهب الجمهور الى وجوبها على المرأة ايضاً قالوا : وانما لم يذكرها النبي عليه السلام مع الزوج لانها لم تعترف واعترف الزوج لا يوجب عليها الحكم أو لاحتمال أن المرأة لم تكن صائمة بأن تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع النحر أو أن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة ايضاً لما علم من تعميم الاحكام أو انه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها ( واعلم ) أن هذا حديث جليل كثير الفوائد قال المصنف في فتح الباري انه قد اعتنى بعض المتأخرين ممن ادرك شيوخنا بهذا الحديث فتكلم عليه في مجلدين جمع فيها ألف فائدة انتهى وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الاحكام وقد طول الشارح فيه ناقلاً من فتح الباري

٢٦ ( وعن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أن النبي عليه السلام كان يصبح جنباً من جماع ثم يفتسل ويصوم . متفق عليه . وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يقضى ) فيه دليل على صحة صوم من أصبح أي دخل في الصباح وهو جنب



من جماع والى هذا ذهب الجمهور . وقال النووي إنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه احمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا نودى للصلاة صلاة الصبح - أحدكم جنب فلا يصم يومه » وأجاب الجمهور بأنه منسوخ وأن أبا هريرة رجع عنه لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولها . ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة عن عائشة « أن رجلا جاء الى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء حجاب فقال يا رسول الله تدركنى الصلاة أى صلاة الصبح وأنا جنب فقال النبي ﷺ : وأنا تدركنى الصلاة وأنا جنب فأصوم . قال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال : والله انى لارجو أن أكون اخشاكم لله واعلمكم بما اتى » وقد ذهب الى النسخ ابن المنذر والخطايب وغيرهما وهذا الحديث يدفع قول من قال ان ذلك كان خاصا به ﷺ ورد البخارى حديث ابى هريرة : بأن حديث عائشة أقوى سنداً حتى قال ابن عبد البر إنه صحيح وتواتر وأما حديث ابى هريرة فأكثر الروايات أنه كان يفتى به ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرحح لقوة الطريق

٢٧ (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي قال « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » متفق عليه ) فيه دليل على أنه يجزىء الميت صيام وليه عنه اذا مات وعليه صوم واجب والأخبار فى معنى الامر اى ليصم عنه وليه والاصل فيه الوجوب الا انه قد ادعى الاجماع على أنه للندب . والمراد من المولى كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته وفى المسئلة خلاف فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجماعة إنه يجزىء صوم المولى عن الميت لهذا الحديث الصحيح . وذهبت جماعة من الآل ومالك وابو حنيفة أنه لا صيام عن الميت وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر مرفوعاً « من مات وعليه صيام أطم عنه مكان كل يوم مسكين » إلا أنه قال بعد إخراجه غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قالوا ولا أنه ورد عن ابن عباس وعائشة الفتيا بالاطعام ولا أنه الموافق



لسائر العبادات فانه لا يقوم بها مكلف عن مكلف والحج مخصوص . وأجيب بأن الآثار المروية من فتيا عائشة وابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح . وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فيثبت في الصوم به فلا عذر عن العمل به واعتذار المالكية عنه لعدم عمل أهل المدينة به منى على أن تركهم العمل بالحديث حجة وليس كذلك كما عرف في الأصول وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوى أفنى بخلاف ماروى عذر غير مقبول إذ العبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها ايضا . ثم اختلف القائلون باجزاء الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولى اولا فقليل لا يختص بالولى بل لو صام عنه الأجنبى بأمره أحزاً كما في الحج وإنما ذكر الولى في الحديث للغالب وقيل يصح ان يستقل به الأجنبى بغير امر لأنه قد شبهه عليه السلام بالدين حيث قال « فدين الله احق ان يقضى » فكما ان الدين لا يختص بتضائه القريب فالصوم مثله وللقريب ان يستنيب (١)

## باب صوم التطوع

وما نهى عن صومه

١ ( عن أبى قتادة الانصارى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال « يكفر السنة الماضية والباقية » وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال « يكفر السنة الماضية » وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال « ذلك يوم ولدت فيه أو بعثت فيه وأنزل على فيه » رواه مسلم ) قد اسنشكل نكثير مالم يقم وهو ذنب السنة الآتية وأجيب بأن المراد أنه يوفق فيها لعدم الأتيان بذنب وسماه تكفيرا لمساوية الماضية أو أنه إن أوقع فيها دبا وفق للأتيان بما (١) قال نور الدين حسن في فتح العلام قات ظاهر الحديث اختصاص الولى بالصوم وكذا بالحج ولم يرد دليل على الصيام والحج عن غير القريب بل دل حديث الباب وما ورد في معناه على انه يصوم الولى عن الميت وكذا يحج عنه القريب دون الاجنبى والغريب اه



يكفره . وأما صوم يوم عاشوراء وهو العاشر من شهر المحرم عند المجاهير فإنه قد كان واجبا قبل فرض رمضان ثم صار بعده مستحبا . وافاد الحديث أن صوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء وعلى عليه السلام شرعية صوم يوم الاثنين بأنه ولد فيه أو بعث فيه أو انزل عليه فيه وكأنه شك من الراوى وقد اتفق أنه عليه السلام ولد فيه وبعث فيه . وفيه دلالة على انه ننفى تعظيم اليوم الذى أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه وقد ورد فى حديث أسامة تعليل صومه عليه السلام يوم الاثنين والخميس « بأنه يوم تعرض فيه الاعمال وأنه يجب أن يعرض عمله وهو صائم » ولا منافاة بين التعليلين

٢ ( وعن أبى أيوب الانصارى رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « من صام رمضان ثم أتبعه ستا ) هكذا ورد مؤثنا مع ان ميزه أيام وهى مذكر لان اسم العدد اذا لم يذكر مميزه جاز فيه الوجهان كما صرح به النحاة ( من شوال كان كصيام الدهر » رواه مسلم ) فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو مذهب جماعة من الآل واهم والشافعى ( وقال ) مالك يكره صومها قال لانه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها ولئلا يظن وجوبها ( والجواب ) أنه بعد ثبوت النص بذلك لاحكم لهذه التعليلات وما أحسن ما قاله ابن عبد البر إنه لم يبلغ مالكا هذا الحديث يعنى حديث مسلم واعلم ان أجر صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية ومن صامها عقيب العيد او فى أثناء الشهر . وفى سنن الترمذى عن ابن المبارك انه اختار أن يكون ستة أيام من أول شوال وقد روى عن ابن المبارك انه قال من صام ستة أيام من شوال متفرقا فهو جائز ( قلت ) ولا دليل على اختيار كونها من أول شوال إذ من أتى بها فى شوال فى أى أيامه صدق عليه أنه أتبع رمضان ستا من شوال وإنما شبهها بصيام الدهر لأن الحسنة بعشر أمثالها فربضان بعشرة أشهر وست من شوال بشهرين وليس فى الحديث دليل على مشروعية صيام الدهر ويأتى بيانه فى آخر الباب ( واعلم ) أنه قال التتى السبكى إنه قد طعن فى هذا الحديث من لافهم له مقتراب قول الترمذى



إنه حسن يريد في رواية سعد بن سعيد الأنصاري أخى يحيى بن سعيد (قلت) ووجه الاغترار أن الترمذى لم يصفه بالصحة بل بالحسن وكأنه في نسخة والذي رأيناه في سنن الترمذى بعد سياقه للحديث ما لفظه : قال أبو عيسى : حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح ثم قال وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه انتهى (قلت) قال ابن دحية إنه قال أحمد بن حنبل : سعد بن سعيد ضعيف الحديث وقال النسائي : ليس بالقوى وقال أبو حاتم : لا يجوز الاشتغال بحديث سعد ابن سعيد انتهى ثم قال ابن السبكي وقد اعتنى شيخنا أبو محمد الدمياطى بجمع طرقه فأسنده عن بضعة وعشرين رجلا روه عن سعد ابن سعيد وأكثرهم حفاظ ثقات منهم السفينان وتابع سعدا على روايته أخوه يحيى وعبد ربه وصفوان بن سليم وغيرهم ورواه أيضا عن النبي ﷺ ثوبان وأبو هريرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولفظ ثوبان « من صام رمضان فشهره بعشرة ومن صام ستة أيام بعد الفطر فذلك صيام السنة » رواه احمد والنسائي

٣ (وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من عبد يصوم يوما في سبيل الله ) هو إذا أطلق يراد به الجهاد ( إلا باعد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين خريفا » متفق عليه واللفظ لمسلم ) فيه دلالة على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال عدوه وكان فضيلة ذلك لانه جمع بين جهاد عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وشهوته وكفى بقوله باعد الله بينه وبين النار سبعين خريفا عن سلامته من عذابها

٤ (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى ننول لا يصوم وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل شهراً قط إلا رمضان وما رأيه في شهر أكثر منه صياما في شعبان : متفق عليه واللفظ لمسلم ) فيه دليل على أن صومه ﷺ لم يكن مختصا بشهر دون شهر وأنه كان ﷺ يسرد الصيام أحيانا ويسرد الفطر أحيانا ولعله كان يفعل ما يقتضيه



من تجرده عن الاشغال فيتابع الصوم ومن عكس ذلك فيتابع الافطار . ودليل على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره وقد نهت عائشة على علة ذلك فأخرج الطبراني عنها « أنه ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام في كل شهر فربما أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان » وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصوم ذلك تعظيما لرمضان كما أخرجه الترمذي من حديث أنس وغيره « أنه سئل رسول الله أي الصوم أفضل فقال شعبان تعظيما لرمضان » قال الترمذي فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوى وقيل كان يصومه « لأنه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان » كما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد « قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع فيه عملي وأنا صائم » قلت ويحتمل أنه كان يصومه لهذه الحكم كلها وقد عورض حديث « ان صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان » بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم » وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الاكثار من صيامه وحديث عائشة يقتضى أنه كان أكثر صيامه في شعبان فأجيب بأن تفضيل صوم المحرم بالنظر الى الاشهر الحرم وفضل شعبان مطلقا وأما عدم اكثاره لصوم المحرم فقال النووي لانه انما علم ذلك آخر عمره

هـ ( وعن أبي ذر رضى الله عنه قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام ) وبينها بقوله ( ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي والترمذي وتبعه ابن حبان ) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلنظ « فان كنت صائما فصم الغرأى البيض » أخرجه أحمد والنسائي وابن حبان وفي بعض نسخة عنه عبد النسائي « فان كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة



وأربع عشرة وخمس عشرة » وأخرج أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان « كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال : هي كهيئة الدهر » وأخرج النسائي من حديث جرير مرفوعا « صيام ثلاثة أيام من كل شهر كصيام الدهر ثلاث الأيام البيض » الحديث وإسناده صحيح ووردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبينة بغير الثلاثة . وأخرج أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ كان يصوم عدة ثلاثة أيام من كل شهر » وأخرج مسلم من حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي في أي الشهر صام » وأما المبينة بغير الثلاث فهي ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث حفصة « كان رسول الله ﷺ يصوم في كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى » ولا معارضة بين هذه الأحاديث فاما كلها دالة على ندبية صوم كل ما ورد وكل من الرواة حكى ما اطلع عليه إلا أن ما أمر به وحث عليه ووصى به أولى وأفضل . وأما فعله ﷺ فلعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك وقد عين الشارع أيام البيض وللعلماء في تعيين الثلاثة الأيام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة سردها في الشرح

٦ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « قال لا يحل للمرأة أي المروجة بدليل قوله ( أن تصوم وزوجها شاهد ) أي حاضرا ( إلا بإذنه » متفق عليه واللفظ للبخاري زاد أبو داود غير رمضان ) فيه دليل على أن الوفاء بحق الزوج أولى من التطوع بالصوم وأما رمضان فانه يجب عليها وإن كره الزوج ويقاس عليه القضاء فلو صامت الفل بغير إذنه كانت فاعلة لحرم

٧ ( وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر . متفق عليه ) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين لأن أصل النهي التحريم واليه ذهب الجمهور فلو نذر صومهما لم ينعقد نذره في لافظه لأنه نذر موصية وقيل يصوم مكانهما عنهما



٨ (وعن نبيشة) بضم النون وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية وشين معجمة يقال له نبيشة الخير بن عمرو وقيل ابن عبد الله (لهذلي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «أيام التشريق») وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وقيل يومان بعد النحر (أيام اكل وشرب وذكر الله عز وجل «رواه مسلم) واخرجه مسلم ايضا من حديث كعب بن مالك وابن حبان من حديث ابى هريرة والنسائي من حديث بشر بن سحيم واصحاب السنن من حديث عقبة بن عامر والبزار من حديث ابن عمر «أيام التشريق أيام اكل وشرب وصلاة فلا يصومها احد» واخرج ابو داود من حديث عمر في قصته «انه ﷺ كان يأمرهم بافطارها وينهاهم عن صيامها» اي أيام التشريق واخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي «أيام التشريق أيام اكل وشرب وبعمال البعمال مواقعة النساء والحديث وما سقناه في معناه دال على الدهى عن صوم أيام التشريق وانما اختلف هل هو نهى تحريم او تنزيه فذهب الى انه للتحريم مطلقا جماعة من السلف وغيرهم واليه ذهب الشافعي في المشهور وهؤلاء قالوا لا يصومها المتمتع ولا غيره وجعلوه مخصصاً لقوله تعالى (ثلاثة أيام في الحج) لأن الآية عامة فيما قبل يوم الحر وما بعده والحديث خاص بأيام التشريق وإن كان فيه عموم بالنظر الى الحج وغيره فيرجح خصوصها لكونه مقصوداً بالدلالة على أنها ليست محلاً للصوم وأن ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة له كأنها منافية للصوم وذهبت الهادوية الى أنه يصومها المتمتع الناقد للهدى كما يفيد سياق الآية ورواية ذلك عن علي عليه السلام قالوا ولا يصومها القارن والمحصر اذا فقد الهدى. وذهب آخرون الى أنه يصومها المتمتع ومن تعذر عليه الهدى وهو المحصر والفارن لعموم الآية ولما أفاده :

٩ (وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما قال لا يرخص) بصيغة المجهول (في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجد الهدى. رواه البخاري) فانه أفاد أن صوم أيام التشريق جائز رخصة لمن يجد الهدى وكان متمتعاً أو قارناً أو محصراً لا طلاق



الحديث بناء على أن فاعل يرخص هو رسول الله ﷺ وأنه مرفوع وفي ذلك أقوال ثلاثة . ثالثها أنه إن أضاف ذلك الى عهده ﷺ كان حجة وإلا فلا وقد ورد التصريح بالفاعل في رواية للدارقطني والطحاوي إلا أنها باسناد ضعيف ولفظها « رخص رسول الله ﷺ للمتمتع اذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق » إلا أنه خص المتمتع فلا يكون حجة لاهل هذا القول وقد روى من فعل عائشة وأبي بكر وقتيا لملى عليه السلام وذهب جماعة الى أن النهي للتنزيه وأنه يجوز صومها لكل واحد وهو قول لا ينهض عليه دليل

١٠ ( وعن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواه مسلم ) الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة غير معتادة الا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور آخر وردت بها أحاديث فيها مقال . وقد دل هذا بمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب ولو ثبت حديثها لكان مخصصا لها من عموم النهي لكن حديثها تكلم العلماء عليه وحكموا بأنه موضوع . ودل على تحريم النفل بصوم يومها منفردا قال ابن المنذر ثبت النهي عن صوم الجمعة كما ثبت عن صوم العيد وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجماع منعقد على تحريم صوم العيد ولو صام قبله أو بعده . وذهب الجمهور الى أن النهي عن إفراد الجمعة بالصوم للتنزيه مستدلين بحديث ابن مسعود « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلما كان يفطر يوم الجمعة » أخرجه الترمذى وحسنه فكان فعله ﷺ قرينة على أن النهي ليس للتحريم وأجيب عنه بأنه محتمل انه كان يصوم يوما قبله أو بعده ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال . واختلف في وجه حكمة تحريم صومه على أقوال أظهرها انه يوم عيد كما روى من حديث أبى هريرة مرفوعا « يوم الجمعة يوم عيدكم » ( م - ١٦ ج ٢ سبل )



وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي عليه السلام قال « من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر » وهذا أيضا من أدلة تحريم صومه ولا يلزم أن يكون كالعيد من كل وجه فإنه زوال حرمة صومه بصيام يوم قبله ويوم بعده كما يفيد قوله :

١١ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده « متفق عليه » ) فإنه دال على زوال تحريم صومه لحكمة لانعائها فلو أفرد بالصوم وجب فطره كما يفيد ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود من حديث جويرية « أن النبي ﷺ دخل عليها في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها « أصمت أمس » قالت لا قال « تصومين غدا » قالت لا قال « فأفطري » والاصل في الامر الوجوب

١٢ (وعنه) أي أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » رواه الخمسة واستنكره أحمد) وصححه ابن حبان وغيره وإنما استنكره أحمد لأنه من رواية العلاء بن عبد الرحمن . قلت وهو من رجال مسلم قال المصنف في التقريب إنه صدوق وربما وهم والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد انتصافه ولكنه مقيد بحديث « إلا أن يوافق صوما معتادا » كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فذهب كثير من الشافعية إلى التحريم لهذا النهي وقيل إنه يكره إلا قبل رمضان بيوم أو يومين فإنه محرم وقيل لا يكره وقيل إنه مندوب وأن الحديث مؤول بمن يضعفه الصوم وكأنهم استدلوا بحديث « أنه ﷺ كان يصل شعبان برمضان » ولا يخفى أنه إذا تعارض القول والفعل كان القول مدمما

١٣ (وعن الصماء) بالصاد المهملة (بنت أسير بالوحدة مضومة وسين مهملة سمى بهيمة انضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المشاة التحمية وقيل اسمها بهيمة زيادة فيمن تحت عبادة من أسير روى عنه أخوها عبد الله) (أن رسول الله ﷺ قال لا تصوموا يوم السبت إلا لما افترض عليكم فإن لم يجد أحدكم إلا لهما) بفتح



اللام فحاء مهملة ممدودة ( غب ) بكسر المهملة وفتح النون فوحدة الفاكهة المعروفة والمراد قشره ( أو عود شجر فليعضها ) أى يطعمها للفظر بها ( رواه الخمسة ورجاله ثقات إلا أنه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود هو منسوخ ) أما الاضطراب فلا أنه رواه عبدالله ابن بسر عن أخته الصماء وقيل عن عبدالله وليس فيه ذكر أخته قيل وليست هذه بعلقة قاذحة فإنه صحابى وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عن الصماء عن عائشة قال النسائى هذا حديث مضطرب قال المصنف يحتمل أن يكون عند عبدالله عن أبيه وعن أخته وعند أخته بواسطة وهذه طريقة صحيحة وقد رجح عبد الحق الطريق الأولى وتبع فى ذلك الدارقطنى لكن هذا التلون فى الحديث الواحد باسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهى الرواية وينبئ بقلّة الضبط إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالا على قلة الضبط وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوى أيضا عن عبدالله بن بسر . وأما إنكار مالك له فإنه قال أبو داود عن مالك إنه قال هذا كذب وأما قول أبى داود إنه منسوخ فعله أراد أن ناسخه قوله

١٤ ( وعن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الايام يوم السبت ويوم الاحد وكان يقول « إنهما يوما عيد لاهل شركين فأنا أريد أن أخالفهم » أخرجه النسائى وصححه ابن حزمه وهذا لفظه فانه عن صومه كان اول الامر حيث كان ﷺ يحب موافقة اهل الكتاب ثم كان آخر أمره ﷺ مخالفتهم كما صرح به الحديث نفسه وميل بل الهى كان عن إرادته بالصوم إلا اذا صام ما فعله أو ما بعده . وأخرج الترمذى من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصوم من اشهر اسبوت الاحد والاثنين والشهر الاحرار الملاء والاربعاء والخميس » وحديث الكلابى لى سجع بصوم السبت والاثنين لاهل الكتاب وفهره صوم كل على الافراد والاجتماع ( وعن أبى هريرة رضى الله عنه أنى « جى س » من يوم يوم عرفة



بعرفة . رواه الخمسة غير الترمذى وصححه ابن خزيمة والحاكم واستنكره العقيلي لأن في إسناده مهديا لهجرى ضعفه العقيلي وقال لا يتابع عليه والراوى عنه مختلف فيه قلت في الخلاصة أنه قال ابن معين لا أعرفه وأما الحاكم فصحيح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرک ولم يعده من الضعفاء في المعنى وأما الراوى عنه فإنه حوشب ابن عبدل قال المصنف في التريب . إنه ثقة والحديث ظاهر في تحريم صوم عرفة بعرفة واليه ذهب يحيى بن سعيد الأنصارى وقال يجب إفطاره على الحاج وقيل لا بأس به إذا لم يضعف عن الداء نقل عن الشافعى واختاره الخطابى والجمهور على أنه يستحب إفطاره . وأما هو رحمته الله فقد صح أنه كان يوم عرفة بعرفة مفطرا في حجته ولكن لا يدل تركه الصوم على تحريمه ( نعم ) يدل لأن الإفطار هو الأفضل لأنه رحمته الله لا يفعل إلا الأفضل إلا أنه قد يفعل المفضول لبيان الجواز فيكون في حقه أفضل لما فيه من التشريع والتبليغ بالفعل ولكن الأظهر التحريم لأنه أصل النهى

١٦ ( وعن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « لا صام من صام الأبد » متفق عليه ) اختلف في معناه قال شارح المصابيح فسر هذا من وجهين أحدهما أنه على معنى الداء عليه زجراً له عن صنيعه والاخر على سبيل الاخبار والمعنى أنه بمكابدة سورة الجوع وحر الظأ لا اعتياده الصوم حتى خف عليه ولم يقتقر إلى الصبر على الجهد الذى يتعلق به الثواب فكأنه لم يصم ولم تحصل له فضيلة الصوم ويؤيد أنه للاخبار قوله :

١٧ ( ولمسلم من حديث أبى قتادة رضى الله عنه « لا صام ولا أفطر » ويؤيده أيضاً حديث الترمذى عنه بلفظ « لم يصم ولم يفطر » قال ابن العربى إن كان دماه فيأويح من دما عليه النبي ﷺ وإن كان معناه الخبر فيأويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم وإذا لم يصم شرعا فكيف يكتب له ثواب . وقد اختلف العلماء في صيام الأبد فقال بتحريمه طائفة وهو اختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه وذهب طائفة الى جوازه وهو اختيار ابن المنذر وتأولوا أحاديث النهى



عن صيام الدهر بأن المراد من صامه مع الايام المنهى عنها من العيدين وأيام التشريق وهو تأويل مردود بنبيه ﷺ لابن عمرو عن صوم الدهر وتعليه بأن لنفسه عليه حقا ولأهله حقا ولضيفه حقا ولقوله «أما أنا فأصوم وأفطر فن رغب عن سنتي فليس مني» فالتحريم هو الأوجه دليلا ومن أدلته ما أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة من حديث أبي موسى مرفوعا «من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد بيده» قال الجمهور يستحب صوم الدهر لمن لا يضعفه عن حق وتأولوا أحاديث النهى تأويلا غير راجح واستدلوا بأنه ﷺ شبه صوم ست من شوال مع رمضان وشبه صوم ثلاثة أيام من كل شهر بصوم الدهر فلولا أن صاحبه يستحق الثواب لما شبه به . وأجيب بأن ذلك على تقديره وشروعيته فانها تغنى عنه كما أغنت الخمس الصلوات عن الخمسين الصلاة التي قد كانت فرضت مع أنه لو صلاها أحد لوجبها ثم يستحق ثوابا بل يستحق العقاب (١) نعم اخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعا «من صام الدهر فقد وهب نفسه من الله عز وجل» إلا أنا لا ندرى ما صحته

## باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة (وقيام رمضان) أى قيام لياليه مصليا أو تاليا قال النووي قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استغراق كل الليل بصلاة النافلة فيه ويأتى ما فى كلام النووي

١ (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «من قام رمضان

(١) قد سبق أن الشارح قال فى حديث أبى أيوب أن فى سنده سعد بن سعيد وقال فيه أحمد ضعيف الحديث والنسائى ليس بالقوى وأبو حاتم لا يجوز الاشتغال بحديثه فكيف يجعل أصلا صحيحاً وتهدر معه أحاديث صحيحة فى النهى عن صوم الدهر



إيماناً) أى تصديقاً بوعده الله للثواب (واحتمساباً) منصوب على أنه مفعول لاجله كالذى عطف عليه أى طلباً لوجه الله وتوابعه والاحتساب من الحسب كالأعتداد من العدد وإنما قيل فيمن ينوى بعمله وجه الله احتساباً لأنه له حينئذ أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به قاله في النهاية (غفر له ما تقدم من ذنبه « متفق عليه ) يحتمل أنه يريد قيام جميع لياليه وأن من قام بعضها لا يحصل له ما ذكره من المغفرة وهو الظاهر وإطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر وقال النووي المعروف أنه يختص بالصغائر وبه جزم إمام الحرمين ونسبه عياض لأهل السنة وهو مبنى على أنها لا تغفر الكبائر إلا بالتوبة وقد زاد النسائي في روايته « ما تقدم وما تأخر » وقد أخرجها أحمد وأخرجت من طريق مالك وتقدم معنى مغفرة الذنب المتأخر . والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان والذي يظهر أنه يحصل بصلاة الوتر إحدى عشرة ركعة كما كان ﷺ يفعل في رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة وأما التراوح على ما اعتيد الآن فلم تقع في عصره ﷺ إنما كان ابتدئها عمر في خلافته وأمر أيما أن يجمع بالناس واختلف في القدر الذي كان يصلي به أبى فقيل كان يصلي بهم إحدى عشرة ركعة وروى إحدى وعشرون وروى عشرون ركعة وقيل ثلاث وعشرون وقيل غير ذلك وقد قدمنا تحقيق ذلك

٢ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أى العشر الأخيرة من رمضان ) هذا التفسير مدرج من كلام الراوى (شده مزره) أى اعتزل النساء ( وأحيا ليله وأيقظ أهله . متفق عليه ) وقيل في تفسير شده مزره إنه كناية عن التشمير للعبادة قيل ويحتمل أن يكون المعنى أنه شده مزره جمعه فلم يحمله واعتزل النساء وشمر للعبادة إلا أنه يبعده ماروى عن علي رضي الله عنه بلفظ « فشد مزره واعتزل النساء » فان العطف يقتضى المغايرة وإيقاع الأحياء على الليل مجاز عقلى لكونه زماناً للأحياء نفسه والمراد به الدهر وقوله (أيقظ أهله) أى للصلاة والعبادة وإنما خص بذلك ﷺ آخر رمضان لقرب خروج وقت



المعبادة فيجتهد فيه لأنه خاتمة العمل والأعمال بخواتيمها  
 ٣ (وعنها) أى عائشة رضى الله عنها (أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر  
 من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده. متفق عليه) فيه  
 دليل على أن الاعتكاف سنة واطب عليها رسول الله ﷺ وأزواجه من بعده  
 قال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أن الاعتكاف مسنون  
 وأما المقصود منه فهو جمع القلب على الله تعالى بالخلوة مع خلو المعدة والاقبال  
 عليه تعالى والتنعم بذكره والاعراض عما عداه

٤ (وعنها) أى عائشة رضى الله عنها (قالت كان النبي ﷺ إذا أراد أن  
 يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه . متفق عليه ) فيه دليل على أن أول وقت  
 الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر في ذلك وقد خالف فيه من قال إنه يدخل  
 المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان معتكفاً نهاراً وقبل غروب الشمس إذا كان  
 معتكفاً ليلاً وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو ﷺ في المسجد ومن بعد  
 صلاته الفجر يخلو بنفسه في المحل الذي أعده لاعتكافه (قلت) ولا يخفى بعده  
 فإنها كانت عادة ﷺ أنه لا يخرج من منزله إلا عند الإقامة

٥ (وعنها) أى عائشة رضى الله عنها (قالت إن كان رسول الله ﷺ ليدخل  
 على رأسه وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة إذا كان  
 معتكفاً . متفق عليه واللفظ للبخارى ) في الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف  
 من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض بدنه لا يضر وفيه أنه يشرع للمعتكف  
 النظافة والفسل والخلق والتزين وعلى أن العمل اليسير من الأفعال الخاصة  
 بالإنسان يجوز فعلها وهو في المسجد وعلى جواز استخدام الرجل لزوجته وقوله  
 (إلا الحاجة) يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للأمر الضروري  
 والحاجة فسرهما الزهري بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائهما واختلف في  
 غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب وألحق بالبول والغائط جواز الخروج  
 للنفسد والحجامة ونحوهما



٦ (وعنها) أى عائشة رضى الله عنها (قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد له منه) مما سلف ونحوه (ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا فى مسجد جامع - رواه أبو داود ولا بأس برجاله الا أن الراجح وقف آخره) من قولها « ولا اعتكاف الا بصوم » وقال المصنف : جزم الدار قطنى أن القدر الذى من حديث عائشة قولها (لا يخرج لحاجة) وما عدها ممن دونها انتهى من فتح البارى وهنا قال ان آخره موقوف . وفيه دلالة أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عينته هذه الرواية وأنه أيضا لا يخرج لشهود الجمعة وأنه إن فعل أى ذلك بطل اعتكافه . وفى المسئلة خلاف كبير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه . وأما اشتراط الصوم فقيه خلاف أيضا وهذا الحديث الموقوف دال على اشتراطه وفيه أحاديث منها فى نفي شرطيته ومنها فى إثباته والكل لا ينهض حجة ، الا أن الاعتكاف عرف من فعله ﷺ ولم يعتكف الا صائما . واعتكافه فى العشر الأول من شوال الظاهر أنه صامها ولم يعتكف الا من نأى شوال لأن يوم العيد يوم شغله بالصلاة والخطبة والخروج الى الجبابة الا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الشرطية وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطيته الا عن بعض العلماء والمراد من كونه جامعا أن تقام فيه الصلوات والى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة وقال الجمهور يجوز فى كل مسجد الا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعى الجامع وفيه مثل ما فى الصوم من أنه ﷺ لم يعتكف الا فى مسجده وهو مسجد جامع ومن الأحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله : .

٧ (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال « ليس على المعتكف صيام الا أن يجامع على نفسه » رواه الدار قطنى والحاكم والراجح وقفه أيضا) على ابن عباس قال البيهقى الصحيح أنه موقوف ورفعته وهم (قلت) وللإجتهاد فى هذا مسرح فلا يقوم دليلا على عدم الشرطية . وأما قوله الا أن يجعله على نفسه فالمراد أن ينذر بالصوم .



٨ ( وعن ابن عمر رضى الله عنه أن رجالا من أصحاب النبي ﷺ ) قال المصنف لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء وقوله ( أروا ) بضم الهمزة على البناء للمجهول ( ليلة القدر في المنام ) أى قيل لهم في المنام هى ( فى السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ « أرى » بضم الهمزة أى أظن ( رؤياكم قد تواطأت ) أى توافقت لفظا ومعنى ( فى السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها فى السبع الأواخر متفق عليه ) وأخرج مسلم من حديث ابن عمر مرفوعا « التمسوها فى العشر الأواخر فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواق » وأخرج أحمد « رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي ﷺ : « التمسوها فى العشر البواقى فى الوتر منها » وروى أحمد من حديث على مرفوعا « إن غلبتم فلا تغلبوا على السبع البواقى » وجمع بين الروايات بأن العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع لأن ذلك هو المظنة وهو أقصى ما يظن فيه الإدراك . وفى الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستناد إليها فى الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية

٩ ( وعن معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال فى ليلة القدر « ليلة سبع وعشرين » رواه أبو داود ) مرفوعا ( والراجح وقفه ) على معاوية وله حكم الرفع ( وقد اختلف فى تعيينها على أربعين قولاً أوردتها فى فتح البارى ) ولا حاجة الى سردها لأن منها ما ليس فى تعيينها كالتقول بأنها رفعت والتقول بانكارها من أصلها فإن هذه عدها المصنف من الأربعين . وفيها أقوال آخر لا دليل عليها . وأظهر الأقوال أنها فى السبع الأواخر وقال المصنف فى فتح البارى بعد سرده الأقوال : وأرجحها كلها أنها فى وتر العشر الأواخر وأنها تفتل كما يفهم من حديث هذا الباب وأرجاها أوتار الوتر عند الشافعية إحدى وعشرون أو ثلاث وعشرون على ما فى حديثى أبى سعيد وعبد الله بن أنيس وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين

١٠ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت قلت يا رسول الله أرأيت إن علمت أى



ليلة ليلة القدر ما أقول فيها قال « قولي اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني »  
رواه الحمزة غير أبي داود وصححه الترمذي والحاكم (١) قيل (١) علامتها أن المطلع  
عليها يرى كل شيء ساجدا وقيل يرى الأنوار في كل مكان ساطعة حتى المواضع  
المظلمة وقيل يسمع سلا ما أو خطابا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من  
وقفت له وقال الطبري ذلك غير لازم فانها قد تحصل ولا يرى شيء ولا يسمع.  
واختلف العلماء هل يقع الثواب المرتب لمن اتفق أنه وافقها ولم يظهر له شيء أو  
يتوقف ذلك على كشفها؟ ذهب إلى الأول الطبري وابن العربي وآخرون ،  
وإلى الثاني ذهب الأكرثون ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة  
بلفظ « من يقيم ليلة القدر فيوافقها » قال النووي أي يعلم أنها ليلة القدر  
ويحتمل أن يراد يوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك ورجح هذا  
المصنف قال ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتغاء ليلة القدر  
وإن لم يوفق لها وإنما الكلام في حصول الثواب المعين الموعود به وهو مغفرة  
ما تقدم من ذنبه

١١ (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ  
« لا تشد ) بضم الدال المهمة على أنه نفي ويروى بسكونها على أنه نهى (الرحال)  
جمع رحل وهو للبعير كالسرج للفرس وشده هنا كناية عن السفر لأنه لازمه  
غالبا ( إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ) أي المحرم ( ومسجدى هذا والمسجد  
الأقصى « متفق عليه ) اعلم أن إدخال هذا الحديث في باب الاعتكاف لأنه قد  
قيل لا يصح الاعتكاف إلا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالنهي النهي مجازا كأنه  
قال لا يستقيم شرعا أن يقصد بالزيادة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به  
من المزية التي شرفها الله تعالى بها . والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله لما  
رواه أبو داود الطيالسي من طريق عطاء « أنه قيل له هذا الفضل في المسجد

(١) عما الله عن المؤلف فانه شايع العامة في مثل ذلك ومثل هذا لا يقال

الا بتوقيف



الحرام وحده أم في الحرم قال بل في الحرم كله « ولأنه لما أراد ﷺ التعمين للمسجد قال « مسجدي هذا » والمسجد الأقصى بين بيت المقدس سمي بذلك لأنه لم يكن رواده مسجد كما قاله الزنجشري . والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه ودل بمفهوم الحصر أنه يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأمواتا لقصد التقرب ولقصد المواضع النافضة لتقصّد التبرك بها والصلاة فيها وقد ذهب إلى هذا الشيخ أبو محمد الجويني وبه قال القاضي عياض وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار أبي بصرة الففاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال : لو أدركتكم قبل أن تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة وذهب الجمهور إلا أن ذلك غير محرم واستدلوا بما لا ينهض وتأولوا أحاديث الباب بتأويل بعيدة ولا ينبغي التأويل إلا بعد أن أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل (١) وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة وأن أفضلها المسجد الحرام لأن التقديم ذكر يدل على منزلة المقدم ثم مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى . وقد دل لها هذا أيضا ما أخرجه البزار وحسن إسناده من حديث أبي الدرداء مرفوعا « الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة » وفي معناه أحاديث أخر . ثم اختلفوا أهل الصلاة في هذه المساجد تعم الفرض والنفل أو تخص الأول ؟ قال الطحاوي وغيره إنها تخص بالفروض لقوله ﷺ « أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ولا يخفى أن لفظ الصلاة المعروف بلام الجنس عام فيشمل النافلة إلا أن يقال إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا الفريضة فلا يشملها

(١) وللفقهاء هنا كلام طويل خلطوا به مسألة الزيارة بالسفر وشفعوا على الإمام تقي الدين أبي العباس ابن تيمية ولذلك قال صاحب فتح العلام ولم يتقطن أكثر الناس للفرق بين مسألة الزيارة ومسألة السفر لها فصرّفوا حديث البا عن منظومة الواضح بلا دليل يدعو إليه اه



## ك- باب الحج

الحج بفتح الحاء المهملة وكسرهما لغتان وهو ركن من أركان الاسلام الخمسة بالاتفاق وأول فرضه سنة ست عند الجمهور واختار ابن القيم في الهدى أنه فرض سنة تسع أو عشر وفيه خلاف

باب فضله وبيان من فرض عليه

١ ( عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ) قيل هو الذى لا يخالطه شيء من الائم ورجحه النووى وقيل المقبول وقيل هو الذى تظهر ثمرته على صاحبه بأن يكون حاله بعده خيرا من حاله قبله . وأخرج أحمد والحاكم من حديث حابر « قيل يا رسول الله ما بر الحج قال : إطعام الطعام وإفشاء السلام » وفى إسناده ضعف ولو ثبت لتعين به التفسير ( ليس له جزاء إلا الجنة « متفق عليه ) العمرة لغة الزيارة وقيل القصد . وفى الشرع إحرام وسعى وطواف وحاق أو تقصير سميت بذلك لأنه يزار بها البيت ويقصد وفى قوله ( العمرة الى العمرة ) دليل على تكرار العمرة وأنه لا كراهة فى ذلك ولا تحديد بوقت ( وقالت ) المالكية يكره فى السنة أكثر من عمرة واحدة واستدلوا به بأنه ﷺ لم يفعلها إلا من سنة الى سنة وأفعاله ﷺ تحمل عندهم على الوجوب أو الندب ( وأجيب ) عنه بأنه علم من أحواله ﷺ أنه كان يترك الشيء وهو يستحب فله ليرفع المشقة عن الأمة وقد ندب الى ذلك بالقول . وظاهر الحديث عموم الأوقات فى شرعيتها وإليه ذهب الجمهور وقيل إلا للمتلبس بالحج وقيل إلا أيام التشريق وقيل ويوم عرفة وقيل إلا أشهر الحج لغير المتمتع والقارن والأظهر أنها مشروعة مطلقا وفعله ﷺ لها فى أشهر الحج رد قول من قال بكراتها فيها فانه ﷺ لم يعتمر عمره الأربع إلا فى أشهر الحج كما هو معلوم وإن كانت العمرة الرابعة فى حجه فانه ﷺ حج قارنا



كما تظاهرت عليه الأدلة وإليه ذهب الآفة الأجلة

٢ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت . قلت يا رسول الله على النساء جهاد ) هو إخبار يراد به الاستفهام ( قال « نعم عليهن جهاد لا قتال فيه » ) كأنها قالت ما هو فقال ( الحج والعمرة ) أطلق عليهما لفظ الجهاد مجازاً شبههما بالجهاد وأطلقه عليهما بجامع المشقة وقوله ( لا قتال فيه ) إيضاح للمراد وبذكره خرج عن كونه استعارة والجواب من الاسلوب الحكيم ( رآه أحمد وابن ماجه واللفظ له ) أى لابن ماجه ( وإسناده صحيح وأصله فى الصحيح ) أى فى صحيح البخارى وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح فالمراد به البخارى أو أراد بذلك ما أخرجه البخارى من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين « أنها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد قال لا . لكن أفضل الجهاد حج مبرور » وأفاد تقييد إطلاق رواية أحمد للحج وأفاد أن الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد فى حق النساء وأفاد أيضاً بظاهره أن العمرة واجبة إلا أن الحديث الآتى بخلافه وهو .

٣ ( وعن جابر رضى الله عنه قال أتى النبى ﷺ أعرابى بفتح الهمزة نسبة إلى الاعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلاء سواء كانوا من العرب أو من مواليهم : والعربى من كان نسبه إلى العرب ثابتاً وجمعه أعراب ويجمع الاعرابى على الاعراب والاعراب ( فقال : يا رسول الله أخبرنى عن العمرة ) أى عن حكمها كما أفاده ( أواجبة هى قال : لا ) أى لا تحب وهو من الاكتفاء ( وأن تغنم خير لك ) أى من تركها والأخيرة فى الأجر تدل على نذيتها وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والأتیان بهذه الجملة لدفع ما يتوهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الاماحة والدب بل كان طاهراً فى الاباحة لأنها الأصل فأبان بها نذيتها ( رواه أحمد والترمذى ) مرفوعاً ( والراجح وقفه ) على جابر فإنه الذى سأله الأعرابى وأحاب عنه وهو مما للاجتهاد فيه مسرح ( وأخرجه ابن عدى من وجه آخر ) وذلك أنه رواه من طريق أبى عصمة عن ابى المسكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه ( ضعيف ) لأن فى إسناده أبا عصمة وفى إسناده عند



أحمد والترمذى أيضا الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف . وقد روى ابن عدى والبيهقى من حديث عطاء عن جابر « الحج والعمرة فريضتان » سيأتى بما فيه . والقول بأن حديث جابر المذكور صحيحه الترمذى مردود بما فى الامام أن الترمذى لم يزد على قوله حسن فى جميع الروايات عنه وأفرط ابن حزم فقال إنه مكذوب باطل . وفى الباب أحاديث لا تقوم بها حجة . ونقل الترمذى عن الشافعى أنه قال ليس فى العمرة شيء ثابت إنها تطوع وفى إيجابها احاديث لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضى وكالحديث

ع ( وعن جابر رضى الله عنه مرفوعا الحج والعمرة فريضتان ) ولو ثبت لكان ناهضا على إيجاب العمرة الا ان المصنف لم يذكر هنا من أخرجه ولا ما قيل فيه والذي فى التلخيص أنه أخرجه ابن عدى والبيهقى من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف وقال ابن عدى هو غير محفوظ عن عطاء وأخرجه أيضا الدارقطنى من رواية زيد بن ثابت بزيادة « لا يضررك بأيهما بدأت » وفى احدى طريقيه ضعف وانقطاع فى الأخرى ورواه البيهقى من طريق ابن سيرين موقوفا واسناده أصح وصححه الحاكم ولما اختلفت الأدلة فى إيجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء فى ذلك سائنا وخلفا فذهب ابن عمر الى وجوبها رواه عنه البخارى تعليقا ووصله عنه ابن خزيمة والدارقطنى وعلق ايضا عن ابن عباس انها لقريبتها فى كتاب الله ( واتموا الحج والعمرة لله ) ووصله عنه الشافعى وغيره وصرح البخارى بالوجوب وبوب عليه بقوله ( باب وجوب العمرة وفضلها ) وساق خبر ابن عمر وابن عباس واستدل غيره للوجوب بحديث « حج عن أبيك واعتمر » وهو حديث صحيح قال الشافعى لا أعلم فى إيجاب العمرة أجود منه . وإلى الإيجاب ذهب الحنزية لما ذكر من الأدلة وأما الاستدلال بقوله تعالى ( واتموا الحج والعمرة لله ) فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد الا وجوب الاتمام وهو منطبق على وجوبه بعد الاحرام بالعمرة ولو تطوعا . وذهبت الشافعية الى ان العمرة فرض فى الأظهر . والأدلة لاتنهض عند



التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه

٥ (وعن انس رضي الله عنه قال يا رسول الله ما السبيل) أي الذكر ذكر الله تعالى في الآية (قال «ازاد والراحلة» رواه الدار قطنى وصححه الحاكم) والبيهقى ايضا من طريق سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن انس عن النبي ﷺ (والراجع ارساله) لأنه قال البيهقى الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلًا قال المصنف يعنى الذى اخرجه الدار قطنى وسنده صحيح الى الحسن ولا ارى الموصول الا وهما (وأخرجه الترمذى من حديث ابن عمر أيضا) أى كما أخرجه غيره من حديث أنس (وفى إسناده ضعف) وان قال الترمذى إنه حسن وذلك ان فيه راويا متروك الحديث وله طرق عن على وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيرهم من طرق كلها ضعيفة قال عبدالحق طرقه كلها ضعيفة وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث فى ذلك مسندا والصحيح رواية الحسن المرسله وقد ذهب الى هذا التفسير أكثر الأمة فالزاد شرط مطلقا والراحلة لمن داره على مسافة وقال ابن تيمية فى شرح العمدة بعد سرده لما ورد فى ذلك . فهذه الأحاديث مسندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة تدل على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي ﷺ أن كثيرا من الناس يقدرّون على المشى وأيضا فان الله قال فى الحج (من استطاع اليه سبيلا) إيمان يعنى النذرة المعتمدة فى جميع العبادات وهو مطلق المكنته او قدرا زائداً على ذلك فان كذا المعنى هو الاول لم يمتنع الى هذا التقييد كما لم يمتنع اليه فى آية انصرم والصلاة فعلم أن المعنى قدر زائد فى ذلك وليس هو الا المأوى وأيضا فان الحج عبدة منفرقة الى مسافة فافترس وجوبها الى ملك الزاد والراحلة كالتجاهد ودليل الأصل قوله (ولا على الذين لا يبدون ما ينفقون حرج) فى قوله (ولا على الذين ذما أتوا ليجتمعهم) الآية نهى. وذهب بن تومر، جماعة من العلماء الى أن الاستطاعة هى المسافة لا غير لقوله تعالى اوتزودوا بها حية لودا ترى فذا يسر لراد بالمدى . واجيب بأنه فيه مراد من الآية كمالها . لا يجب تركها . وحديث الباب يدل أنه يريد ب'راد



الحقيقة وهو وإن ضعفت طرقة فكثرتها تشد ضعفه والمراد به كفاية فاضلة عن كفاية من يعول حتى يعود لقوله ﷺ « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول » أخرجه ابو داود ويحزىء ألحج وان كان المال حراماً ويأثم عند الأكثر وقال احمد لا يحزىء

٦ ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي ﷺ لى ) قال عياض يحتمل انه لقيهم ليلاً فلم يعرفوه ﷺ ويحتمل انه نهىهم لم يروه قبل ذلك ( ركبا بالروحاء ) براء مهملة بعد الواو حاء مهملة بزنة حمراء محل قرب المدينة ( فقال « من التوم » فقالوا المسلمون فقالوا من انت فقال : رسول الله فرفعت اليه امرأة صبيها فقالت : الهذا حج قال « نعم ولك أجر » ) بسبب حملها وحجها به او بسبب سؤالها عن ذلك الحكم او بسبب الأمرين ( اخرجه مسلم ) والحديث دليل انه يصح حج الصبي ويتعقد سواء كان مميزاً أم لا حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج والى هذا ذهب الجمهور ولكنه لا يميزه عن حجة الاسلام الحديث ابن عباس « أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى » أخرجه الخطيب والضياء المقدسى من حديث ابن عباس وفيه زيادة قال القاضى : اجمعوا على أنه لا يميزه إذا بلغ عن فريضة الاسلام إلا فرقة شذت فقالت يميزه لقوله ( نعم ) فان ظاهره انه حج والحج اذا أطلق يتبادر منه ما يستقط الواجب ولكن العلماء ذهبوا الى خلاف ذلك قال النووى : والولى الذى يحرم عن الصبي اذا كان غير مميز هو ولى ماله وهو أبوه أو جده أو الوصى أى المنصوب من جهة الحاكم وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا ان تكون وصية عنه أو منصوبة من جهة الحاكم وقيل يصح إحرامها وإحرام العصبه وان لم يكن لهم ولاية المال . وصفة احرام الولى عنه أن يقول بقلبه جعلته محرماً

٧ ( وعنه ) اى ابن عباس رضى الله عنهما ( قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ ) اى فى حجة الوداع وكان ذلك فى منى ( لجاءت امرأة من خثعم ) بالخاء المعجمة مفتوحة فثلثة ساكنة فعين مهملة قبيلة معروفة ( فجعل



الفضل ينظر إليها وتنظر إليه وجعل النبي ﷺ يصرف وجهه المضل إلى الشق الآخر فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي ( حال كونه ( شيخاً ) منتصب على الحال وقوله ( كبيراً ) يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال نكرة إذ لا يخرج ذلك عنها ( لا يثبت ) صفة ثانية ( على الراحة ) يصح صفة أيضاً ويحتمل الحال ووقع في بعض ألفاظه « وإن شدته خشيت عليه » ( أمأ حج ) نيابة ( عنه قال نعم ) أي حجى عنه ( وذلك ) أي جميع ما ذكر ( في حجة الوداع . متفق عليه واللفظ للبخاري ) في الحديث روايات أخر ففي بعضها أن السائل رجل وأنه سأل « هل يحج عن أمه » فيجوز تعدد القضية . وفي الحديث دليل على أنه يجوز الحج عن المكلف إذا كان مأيوساً منه القدرة على الحج بنفسه مثل الشيخوخة فانه مأيوس زوالها وأما إذا كان عدم القدرة لاجل مرض أو جنون يرجى برؤهما فلا يصح وظاهر الحديث مع الزيادة ( ١ ) أنه لا بد في صحة التحجيج عنه من الامرين عدم ثباته على الراحة والخشية من الضرر عليه من شدة فنه لا يضره الشد كالذي يقدر على المحفة لا يجوز حج الغير إلا انه ادعى في البحر الاجماع على أن الصحة وهي التي يستمسك معها قاعدا شرط بالاجماع فان صح الاجماع فذاك وإلا فالدليل مع من ذكرنا . قيل ويؤخذ من الحديث أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزمه الحج عن ذلك الغير وإن كان لا يجب عليه الحج ووجهه أن المرأة لم تبين أن أباه مستطيع بالزاد والراحة ولم يستفصل ﷺ عن ذلك ورد هذا بأنه ليس في الحديث إلا الاجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له وبأنه يجوز أنها قد عرفت وجوب الحج على أبيها كما يدل له قولها ( ان فريضة الله على عباده في الحج ) فانه عبارة دالة على علمها بشرط دليل الوجوب وهو الاستطاعة . واتفق القائلون باجزاء الحج عن فريضة الغير بأنه لا يجوز إلا عن موت أو عدم قدرة من عزز ونحوه بخلاف

( ١ ) الزيادة هي قوله وان شدته الحج



النفل فانه ذهب احمد وأبو حنيفة الى جواز النيابة عن الغير فيه مطلقا للتوسيع في النفل . وذهب بعضهم الى ان الحج عن فرض الغير لا يجزئ أحدا وان هذا الحكم يختص بصاحبة هذه القصة وان كان الاختصاص خلاف الاصل الا انه استدل بزيادة رويت في الحديث بلفظ « حجى عنه وليس لاحد بعدك » ورد بأن هذه الزيادة رويت باسناد ضعيف . وعن بعضهم أنه يختص بالولد واجيب عنه بأن القياس عليه دليل شرعى وقد نبه عليه عليه السلام على العلة بقوله في الحديث « فدين الله أحق بالتضاء » كما يأتي فجعله دينا والدين يصح ان يقضيه غير الولد بالاتفاق ، وما يأتي من حديث شبرمة ( ١ )

٨ (وعنه) اى عن ابن عباس ( ان امرأة ) قال المصنف لم اقف على اسمها ولا اسم امها ( من جهينة ) بضم الجيم بعدها مثناة تحتية فنون اسم قبيلة ( جاءت الى النبي ﷺ فقالت ان اى نذرت ان تحج ولم تحج حتى ماتت أفأحج عنها قال « نعم حجى عنها أرأيت لو كان على امك دين اكنت قاضيته اقضوا الله فالله احق بالوفاء » رواه البخارى ) الحديث دليل على ان الناذر بالحج اذا مات ولم يحج اجزأه ان يحج عنه ولده وقريبه ويجزئه عنه وان لم يكن قد حج عن نفسه لانه ﷺ لم يسألها حجت عن نفسها أم لا ولأنه ﷺ شبهه بالدين وهو يجوز أن يقضى الرجل دين غيره قبل دينه ورد بأنه سيأتى في حديث شبرمة ما يدل على عدم إجزاء حج من لم يحج عن نفسه . وأما مسألة الدين فانه لا يجوز له أن

(١) قال نور الدين حسن صاحب فتح العلام شرح بلوغ المرام قلت ظاهر حديث الباب ان الحج نيابة تصح من قريب لتريب ولدا كان أو غيره فان الروايات الواردة في ذلك كلها في الاقارب ولم يرد دليل واحد على ان الأجانب تصح عنهم النيابة في الحج وأما ان الدين يصح قضاؤه عن الغير فهذا عام واخبار النيابة خاصة ولا تعارض بينهما فكل منهما معمول به في محله وقد أطنب العلامة الشوكانى في كتابه نيل الاوطار وذكر اقوال العلماء في ذلك وحقق المقام بما لم يسبق اليه فعليك به اهـ



ينصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه وفي الحديث دليل على مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع وتشبيه المجهول حكمه بالمعلوم فانه دل أن قضاء الدين عن الميت كان معلوما عندهم متقراً ولهذا حسن الالحاق به . ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص لأن الدين يجب قضاؤه مطلقاً وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي . ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم وظاهره أنه يقدم على دين الآدمي وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) الآية لأن ذلك عام (١) خصه هذا الحديث أولاً لأن ذلك في حق الكافر وقيل اللام في الآية بمعنى على أي ليس عليه مثل ( ولهم اللعنة ) أي عليهم وقد بسطنا القول في هذا في حواشي ضوء النهار ٩ ( وعنه ) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما ( قال : قال رسول الله ﷺ أيما صبي حج ثم بلغ الحنث ) بكسر الحاء المهملة وسكون النون فثلثة أي الاثم أي بلغ أن يكتب عليه حنثه ( فعليه أن يحج حجة أخرى وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه أن يحج حجة أخرى . رواه ابن أبي شيبه والبيهقي ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في رفعه والمحتوظ أنه موقوف ) قال ابن خزيمة التحجيج أنه موقوف وللمحدثين كلام كثير في رفعه ووقفه وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعاً قال : قال رسول الله ﷺ « إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين أيما صبي حج به أهله فت أجزأت فإن أدرك فعليه الحج » ومنه قال في العبد رواه سعيد بن منصور وأبو داود في مراسيله واحتج به أحمد وروى الشافعي حدثت ابن عباس قال ابن تيمية : والمرسل إذا عمل به العجاجة حجة اتنا قال به هذا مجيء عليه ولا أنه من أهل العبادات فيصح منه الحج ولا يبرئه لانه فعله نبل أن يناسب به .

١٠ ( وعنه ) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما ( قال سمعت رسول الله ﷺ ينصب يقول لا يزنون رجلاً بامرأة ) أي أجنبية لقوله ( إلا ومعهم ذو محرم ولا )

(١) للإمام المالك في هذا الموضع لا يفي ذكره في نيل الأونار فراجع



تسافر المرأة إلا مع ذى محرم « فقام رجل » قال المصنف لم أقف على تسميته ( فقال يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة وإنى اكتتبت فى غزوة كذا وكذا فقال « انطلق فنج مع امرأتك » متفق عليه واللفظ لمسلم ) دل الحديث على تحريم الخلوة بالاجنبية وهو إجماع وقد ورد فى حديث « فان نالهما الشيطان » وهل يقوم غير المحرم مقامه فى هذا بأن يكون معها من يزيل معنى الخلوة الظاهر أنه يقوم لان المعنى المناسب للنهى إنما هو خشية أن يوقع بينهما الشيطان الفتنة. وقال القفال لا بد من المحرم عملاً بلفظ الحديث . ودل أيضاً على تحريم سفر المرأة من غيرنا محرم وهو مطلق فى قليل السفر وكثيره وقد وردت أحاديث مقيدة لهذا الاطلاق الا أنها اختلفت ألفاظها فى لفظ « لا تسافر المرأة مسيرة ليلة الا مع ذى محرم » وفى آخر « فوق ثلاث » وفى آخر « مسيرة يومين » وفى آخر « ثلاثة أميال » وفى لفظ « بريد » وفى آخر « ثلاثة أيام » قال النووى ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفراً فالمرأة منهية عنه الا بالمحرم وانما وقع التحديد عن أمرواق فلا يعمل بمفهومه. وللعلماء تفصيل فى ذلك قالوا: ويجوز سفر المرأة وحدها فى الهجرة من دار الحرب والخافة على نفسها ولقضاء الدين ورد الوديمة والرجوع من الشوز وهذا مجمع عليه واختلفوا فى سفر الحج الواجب فذهب الجمهور الى أنه لا يجوز للشابة إلا مع محرم ونقل قولاً عن الشافعى أنها تسافر وحدها اذا كان الطريق آمناً ولم ينهض دليله على ذلك قال ابن دقيق العيد إن قوله تعالى « والله على الناس حج البيت » عموم شامل للرجال والنساء وقوله « لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم » عموم لكل أنواع السفر فتعارض العمومان ويجب أن أحاديث لا تسافر المرأة للحج إلا مع ذى محرم مخصص لعموم الآية ثم الحديث عام للشابة والعجوز وقال جماعة من الأئمة يجوز للعجوز السفر من غير محرم وكأنهم نظروا إلى المعنى فخصصوا به العموم وقيل لا يخصص بل العجوز كالشابة وهل تقوم النساء الثنات مقام المحرم للمرأة ؟ فأجازه البعض مستدلاً بأفعال الصحابة ولا تنهض حجة على ذلك لأنه ليس بإجماع وقيل يجوز لها السفر



إذا كانت ذات حشم والا دلة لاتدل على ذلك . وأما أمره ﷺ له بالخروج مع امرأته فانه أخذ منه أحمد أنه يجب خروج الزوج مع زوجته إلى الحج اذا لم يكن معها غيره وغير أحمد قال : لا يجب عليه وحمل الامر على الندب قال وإن كان لا يحمل على الندب إلا لقرينة عليه فالقرينة عليه ما علم من قواعد الدين أنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه لتحصيل غيره ما يجب عليه وأخذ من الحديث أنه ليس للرجل منع امرأته من حج الفريضة لانها عبادة قد وجبت عليها ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سواء قلنا إنه على الفور أو التراخي أما الاول فظاهر قيل وعلى الثاني أيضاً فان لها أن تسارع الى براءة ذمتها كما أن لها أن تصلى أول الوقت وليس له منعها . وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يؤذن لها في الحج « ليس لها أن تتطلق إلا باذن زوجها » فانه محمول على حج التطوع جمعا بين الحديثين على أنه « ليس في حديث الكتاب ما يدل أنها خرجت من دون إذن زوجها . وقال ابن تيمية انه يصح الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع وحاصله أن من لم يجب عليه لعدم الاستطاعة مثل المريض والعقير والمعضوب والمقطوع طريقه والمرأة بغير محرم وغير ذلك إذا تكلفوا شهود المشاهد أجزأهم الحج ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يحج ماشياً ومنهم من هو مسيء في ذلك كالذي يحج بالمسئلة والمرأة تحج بغير محرم وإنما أجزأهم لان الاهلية تامة والمعصية ان وقعت فهي في الطريق لا في نفس المقصود

١١ (وعنه) أي عن ابن عباس رضى الله عنهما (أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة) بضم الشين المعجمة فوحدة ساكنة (قال : من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي) شك من الراوى (فقال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة . رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه) وقال البيهقي اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقال أحمد بن حنبل رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقال الدارقطني



المرسل أصح قال المصنف هو كما قال لكنه يقوى المرفوع لانه من غير رجاله وقال ابن تيمية ان أحمد حكم في رواية ابنه صالح عنه أنه مرفوع فيكون قد اطلع على ثقة من رفعه قال وقد رفعه جماعة على أنه وان كان موقوفا فليس لابن عباس فيه مخالف والحديث دليل على أنه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه فاذا أحرم عن غيره فانه ينعقد احرامه عن نفسه لأنه عليه السلام أمره أن يجعله عن نفسه بعد أن لبي عن شربة فدل على أنها لم تنعقد النية عن غيره والا لا واجب عليه المضى فيه وأن الاحرام ينعقد مع الصحة والفساد وينعقد مطلقا مجهولا معلقا فجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه وهذا لأن احرامه عن الغير باطل لاجل النهي والهي يقتضى الفساد وبطلان صفة الاحرام لا توجب بطلان أصله وهذا قول أكثر الأئمة انه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه مطلقا مستطيما كان أولا لأن ترك الاستفصال والتفريق في حكاية الاحوال دال على العموم ولان الحج واجب في أول سنة من سنى الامكان فاذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجوز أن يفعله عن غيره لان الاول فرض والثانى نقل كمن عليه دين وهو مطالب به ومعه درهم بقدره لم يكن له أن يصرفها الا الى دينه وكذلك كل ما احتاج أن يصرفه الى واجب عنه فلا يصرفه الى غيره الا أن هذا انما يتم في المستطيع ولذا قيل انما يؤمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه اذا كان واجبا عليه وغير المستطيع لم يجب عليه فجاز أن يحج عن غيره ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى

١٢ (وعنه) أى ابن عباس رضى الله عنه (قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال « ان الله كتب عليكم الحج » فقام الاقرع بن حابس فقال أفى كل عام يا رسول الله قال « لو قلتها لوجبت . الحج مرة فما زاد فهو تطوع رواه الخمسة غير الترمذى وأصله من مسلم من حديث أبى هريرة ) وفي رواية زيادة بعد قوله لوجبت « ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها لعذبتكم » والحديث دليل على أنه لا يجب الحج الا مرة واحدة في العمر على كل مكلف مستطيع . وقد



أخذ من قوله عليه السلام لو قلت نعم لوجبت أنه يجوز أن يفوض الله الى الرسول عليه السلام شرح الاحكام ومحل المسئلة الاصول وفيها خلاف بين العلماء قد أشار اليه الشارح رحمه الله

## باب المواقيت

المواقيت جمع ميقات والميقات ما حد ووقت للعبادة من زمان ومكان والتوقيت التحديد ولهذا يذكر في هذا الباب ما حدده الشارع للاحرام من الاماكن  
 ١ (عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي عليه السلام وقت لاهل المدينة ذا الحليفة) بضم الحاء المهملة وبعد اللام منناة تحمية وفاء تصغير حلقة والحلقة واحدة الحلقاء نبت في الماء وهى مكان معروف بينه وبين مكة عشر مراحل وهى من المدينة على فرسخ وبها المسجد الذى أحرم منه عليه السلام والبرء التى تسمى الآن برء على وهى أبعد المواقيت الى مكة (ولاهل الشام الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة خفاء سميت بذلك لان السيل اجتحف أهلها الى الجبل الذى هنالك وهى من مكة على ثلاث مراحل وتسمى مهيعة كانت قرية قديمة وهى الآن خراب ولذا يحرمون الآن من رابع قبلها بمرحلة لوجود الماء بها للاغتسال (ولاهل نجد قرن المنازل) بفتح القاف وسكون الراء ويقال له قرن الثعالب بينه وبين مكة مرحلتان (ولأهل اليمن يالم) بينه وبين مكة مرحلتان (هن) أى المواقيت (لهن) أى للبلدان المذكورة والمراد لأهلها ووقع في بعض الروايات هن لهم وفى رواية للبخارى هن لأهلهن (ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة ولمن كان دون ذلك) المذكور من المواقيت (فن حيث أنشأ حتى اهل مكة) يجرمون (من مكة) بحج أو عمرة (متفق عليه) فهذه المواقيت التى عنها عليه السلام لمن ذكره من أهل الآفاق وهى أيضا مواقيت لمن أتى عليها وان لم يكن من أهل تلك الآفاق الممينة فانه يلزمه الاحرام منها إذا أتى عليها قاصدا لآتيان مكة لأحد النسكين فيدخل فى ذلك ما إذا ورد الشاى مثلا الى ذى الحليفة فانه يجب عليه



الاحرام منها ولا يتركه حتى يصل الجحفة فان آخر أساء ولزمه دم هذا عند الجمهور وقالت المالكية إنه يجوز له التأخير الى ميقاته وإن كان الأفضل له خلافه قالوا والحديث محتمل فان قوله (هن هن) ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الاقطار سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر فان له العدول الى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذى الحليفة فانه لا يازمه الاحرام منها بل يحرم من الجحفة وعموم قوله (ولمن أتى عليهم من غيرهن) يدل على أنه يتعين على الشامي في مثالنا أن يحرم من ذى الحليفة لأنه من غير أهلها قال ابن دقيق العيد قوله (ولأهل الشام الجحفة) يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر وقوله (ولمن أتى عليهم من غير أهلها) تشمل الشامي اذا مر بذى الحليفة وغيره فهنا عمومان قد تعارضا انتهى ملخصا قال المصنف ويحصل الاتساع بأن قوله هن هن مفسر لقوله مثلاً : وقت لأهل المدينة ذا الحليفة وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق ميقاتهم فر على ميقاتهم انتهى (قلت) وان صح ما قد روى من حديث عروة « أنه عليه السلام وقت لأهل المدينة ومن مر بهم ذا الحليفة » تبين أن الجحفة إنما هي ميقات للشامي اذا لم يأت المدينة ولأن هذه المواقيت محيطة بالبيت كاحاطة جوانب الحرم فكل من مر بجانب من جوانبه لزمه تعظيم حرمة وان كان بعض جوانبه أبعد من بعض ودل قوله (ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ) على أن من كان بين الميقات ومكة فيمقاته حيث أنشأ الاحرام إما من اهله ووطنه أو من غيره وقوله (حتى أهل مكة من مكة) دل على أن أهل مكة يحرمون من مكة وأنها ميقاتهم سواء كان من أهلها أو من المجاورين أو الواردين اليها أحرم بحج أو عمرة وفي قوله (ممن أراد الحج أو العمرة) ما يدل أنه لا يلزم الاحرام الا من أراد دخول مكة لأحد النساكين فلو لم يرد ذلك جاز له دخولها من غير إحرام وقد دخل ابن عمر بغير إحرام ولأنه قد ثبت بالاتفاق أن الحج والعمرة عند من أوجبها إنما تجب مرة واحدة فلو أوجبنا على كل من دخلها أن يحج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة ومن قال انه لا يجوز مجاوزة الميقات الا



بِالْأَحْرَامِ إِلَّا مَنْ اسْتَنَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَاتِ كَالْحَطَّائِينَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آثَارًا عَنْ  
السُّلْفِ وَلَا يَقُومُ بِهَا حِجَّةً فَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ لَا يَنْوِي نَسْكَاً مِنْ حِجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ  
وَجَاوَزَ مِيقَاتَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَإِنْ بَدَأَ لَهُ ارَادَةُ أَحَدِ النَّسَكِينَ أَحْرَمَ مِنْ حَيْثُ أَرَادَ  
وَلَا يُلْزِمُهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مِيقَاتِهِ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ (حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ) يَدُلُّ أَنَّ  
مِيقَاتَ عُمْرَةِ أَهْلِ مَكَّةَ كَحِجَّتِهِمْ وَكَذَلِكَ الْقَارَنُ مِنْهُمْ مِيقَاتُهُ مَكَّةَ وَلَكِنْ قَالَ  
الْحَبِيبُ الطَّبْرِيُّ إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدًا جَعَلَ مَكَّةَ مِيقَاتًا لِلْعُمْرَةِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَأَلِهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهَا مِيقَاتًا لَهَا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ  
«يَا أَهْلَ مَكَّةَ مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ الْعُمْرَةَ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَسَّرٍ» وَقَالَ أَيْضًا  
«مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَعْتَمِرَ خَرَجَ إِلَى التَّنْعِيمِ وَيَجَاوِزُ الْحَرَمَ» فَآثَارُ  
مَوْقُوفَةٍ لَا تَقَاوِمُ الْمَرْفُوعِ وَأَمَّا مَا ثَبَتَ مِنْ أَمْرِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ بِالْخُرُوجِ إِلَى التَّنْعِيمِ  
لِتَحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا تَطْيِيبُ قَلْبِهَا بِدُخُولِهَا إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرَةً كَصَوَابِهَا لَا بِهَا  
أَحْرَمَتْ بِالْعُمْرَةِ مَعَهُ ثُمَّ حَاضَتْ فَدَخَلَتْ مَكَّةَ وَلَمْ تَطْفُفْ بِالْبَيْتِ كَمَا طَفَنَ كَمَا يَدُلُّ  
لَهُ قَوْلُهَا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يُصَدِّرُ النَّاسَ بِنَسَكَيْنِ وَأُصَدِّرُ بِنَسَكٍ وَاحِدٍ قَالَ انْتَظِرِي  
فَاخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي مِنْهُ - الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَنَّهَا إِنَّمَا أَرَادَتْ أَنْ تُشَابِهَ الدَّخَالِينَ  
مِنْ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ بِالْعُمْرَةِ وَلَا يَدُلُّ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ الْعُمْرَةُ إِلَّا مِنَ الْحِلِّ لِمَنْ صَارَ فِي مَكَّةَ  
وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ الْكِتَابِ وَقَدْ قَالَ طَاوُسٌ لَا أَدْرِي الَّذِينَ يَعْتَمِرُونَ مِنَ  
التَّنْعِيمِ يُؤْجِرُونَ أَوْ يَعْذِبُونَ قِيلَ لَهُ فَلَمْ يَعْذِبُوا قَالَ لِأَنَّهُ يَدْعُو الْبَيْتَ وَالطَّوَافَ  
وَيَخْرُجُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ وَيَجِيءُ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ قَدْ طَافَ مَائَتِي طَوَافٍ وَكُلُّمَا طَافَ  
كَانَ أَكْبَرَ أَجْرًا مِنْ أَنْ يَمْشِيَ فِي غَيْرِ مَمْشَى إِلَّا أَنْ كَلَامَهُ فِي تَفْضِيلِ الطَّوَافِ عَلَى  
الْعُمْرَةِ قَالَ أَحْمَدُ الْعُمْرَةُ بِمَكَّةَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَخْتَارُهَا عَلَى الطَّوَافِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ  
الْمَقَامَ بِمَكَّةَ وَالطَّوَافَ وَعِنْدَ أَصْحَابِ أَحْمَدَ أَنَّ الْمَسْكَانَ إِذَا أَحْرَمَ لِلْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ  
كَانَتْ عُمْرَةً صَحِيحَةً قَالُوا وَيُلْزِمُهُ دَمٌ لَمَّا تَرَكَ مِنَ الْأَحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ قُلْتُ وَيَأْتِيكَ  
أَنْ يُؤْزِمَهُ الدَّمُ لِأَدْلِيلٍ عَلَيْهِ

٢ (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقْتُ لَأَهْلِ الْعَرَاقِ ذَاتَ عَرَقٍ)



بكسر العين المهمة وسكون الراء بعدها قاف بينه وبين مكة مرحلتان وسمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير (رواه أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر إلا أن رواه شك في رفعه) لأن في صحيح مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهمل فقال سمعت « أحسبه رفع الى النبي ﷺ » فلم يجزم برفعه (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك انها لما فتحت البصرة والكوفة أى أرضهما وإلا فان الذي مصرهما المسلمون طلبوا من عمر أنه يعين لهم ميقاتا فعين لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون قال ابن تيمية في المنتقى والنص بتوقيت ذات عرق ليس في القوة كغيره فان ثبت فليس ببدع وقوع اجتهد عمر على وقته فانه كان موافقا للصواب وكأن عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص هذا وقد انعقد الاجماع على ذلك وقدروى رفعه بلا شك من حديث ابن الزبير عن جابر عند ابن ماجه ورواه أحمد مرفوعا عن جابر بن عبد الله وابن عمر في إسناده الحجاج بن أرطاة ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة « أنه ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق بإسناد جيد ورواه عبد الله ابن احمد أيضا عنها وقد ثبت مرسلان عن مكحول وعطاء قال ابن تيمية وهذه الأحاديث المرفوعة الجياد الحسان يجب العمل بمثلها مع تعددها ومجيئها مسندة ومرسلة من وجوه شتى وأما

٣ (وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق) فانه وإن قال فيه الترمذي أنه حسن فان مداره على يزيد ابن أبي زياد وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات عرق إحرام من الميقات هذا والعقيق يعد من ذات عرق وقد قيل إن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون منسوخا لأن توقيت ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكمل الله دينه كما يدل له ما أخرجه الحارث بن عمرو السهمي قال « أتيت النبي ﷺ وهو بمنى أو عرفات وقد أطاف به الناس قال فتجسأ الاعراب فاذا رأوا وجهه قالوا هذا وجه مبارك



قال ووقت ذات عرق لأهل العراق « رواه أبو داود والدارقطني

## باب وجوه الاحرام

الوجوه جمع وجه والمراد بها الأنواع التي يتعلق بها والاحرام هو الحج أو العمرة أو مجموعهما (وصفته) كيفية التي يكون فاعلها بها محرما

١ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) أي من المدينة وكان خروجه ﷺ يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة بعد صلاته الظهر بالمدينة أربعا وبعد أن خطبهم خطبة علمهم فيها الاحرام وواجباته وسننه (مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة سميت بذلك لأنه ﷺ ودع الناس فيها ولم يحج بعد هجرته غيرها) فمن أهل بعمرة ومن أهل بجمع بعمرة (فكان قارنا) (ومن أهل بجمع) فكان مفردا (وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فأما من أهل بعمرة فخل عند قدومه) مكة بعد إتيانه ببقية أعمال العمرة (وأما من أهل بجمع أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر . متفق عليه) الإهلال ربح الصوت قال المصنف هو هنا رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الاحرام ودل حديثها على أنه وقع من مجموع الركب الذين صحبوه في حجه هذه الأنواع وقد رويت عنها روايات تخالف هذا وجمع بينها بما ذكرناه وقد اختلفت الروايات في إحرام عائشة بماذا كان لاختلاف الروايات أيضا ودل حديثها على أنه وقع من ذلك الركب الاحرام بأنواع الحج الثلاثة فالحرم بالحج هو من حج الافراد والحرم بالعمرة هو من حج التمتع والحرم بهما هو القارن ودل حديثها على أن من أهل بالحج مفردا له عن العمرة لم يحل إلا يوم النحر وهذا يخالف ما ثبت من الأحاديث عن أربعة عشر صحابيا في الصحيحين وغيرها « أنه ﷺ أمر من لم يكن معه هدى أن يفسخ حجه الى العمرة قيل فيتأول حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هدى وأحرم بجمع مفردا فانه كمن ساق الهدى وأحرم بالحج والعمرة معا وقد اختلف العلماء قديما



وحديثنا في الفسخ للحج الى العمرة هل هو خاص بالذين حجوا معه ﷺ أولا وقد بسط ذلك ابن التيم في زاد المعاد وأفردناه برسالة ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والاطالة واختلف العلماء أيضا فيما أحرم به ﷺ والاكثر أنه أحرم بحج وعمرة فكان قارنا وحديث عائشة هذا دل أنه ﷺ أحرم بالحج مفردا لكن الادلة الدالة على أنه حج قارنا واسعة جدا واختلفوا أيضا في الافضل من أنواع الحج والادلة تدل على أن أفضلها القران وقد استوفى أدلة ذلك ابن التيم

## باب الاحرام

الاحرام الدخول في أحد النسكين والنشاكل بأعماله بالنية

١ (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد) أى مسجد ذى الحليفة (متفق عليه) هذا قاله ابن عمر ردا على من قال إنه ﷺ أحرم من البيداء فإنه قال «بيدائكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ أنه أهل منها ما أهل» الحديث وفي رواية «أنه أهل من عند الشجرة حين قام به بعيره» والشجرة كانت عند المسجد وعند مسلم «أنه ﷺ ركع ركعتين بذى الحليفة ثم إذا استوت به الباقية قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل وقد جمع بين حديث الالهلال بالبيداء والالهلال بذى الحليفة بأنه ﷺ أهل منهما وكل من روى أنه أهل بكذا فهو راو لما سمعه من إهلاله وقد أخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عباس «أنه ﷺ لما صلى في مسجد ذى الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهما» فسمع قوم حفظوه فلما استقرت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الاولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى فلما على على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كما سمع الحديث ودل الحديث على أن الأفضل أن يحرم من الميقات لا قبله فان أحرم قبله فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم وهل يكره قيل نعم لأن قول الصحابة وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة يتضى بالالهلال من هذه المواقيت ويتضى بنفى النقص



والزيادة فان لم تكن الزيادة محرمة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل ولولا ما قيل من الاجماع بجواز ذلك لقلنا بتحريمه لأدلة التوقيت ولأن الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلاة ورمى الجمار لا تشرع كالنقص منها وإنما لم يحزم بتحريم ذلك لما ذكرنا من الاجماع ولأنه روى عن عدة من الصحابة تقديم الاحرام على الميقات فأحرم ابن عمر من بيت المقدس وأحرم أنس من العقيق وأحرم ابن عباس من الشام وأهل عمران بن حصين من البصرة وأهل ابن مسعود من القادسية وورد في تفسير الآية « أن الحج والعمرة إتمامها أن تحرم بهما من ديرة أهلك » عن علي وابن مسعود وإن كان قد تقول بأن مرادها أن ينشئ لهما سفراً مفرداً من بلده كما أنشأ عليه السلام لعمرة الحديبية والقضاء سفراً من بلده ويدل لهذا التأويل أن علياً لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمرة إلا من الميقات بل لم يفعله عليه السلام فكيف يكون ذلك تمام الحج ولم يفعله عليه السلام ولا أحد من الخلفاء ولا جماهير الصحابة نعم الاحرام من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة « سمعت رسول الله ﷺ يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أحمد وفي لفظ « من أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أبو داود ولفظه « من أهل حجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة » شك من الراوى ورواه ابن ماجه بلفظ « من أهل بعمرة من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب » فيكون هذا مخصوصاً ببيت المقدس فيكون الاحرام منه خاصة أفضل من الاحرام من المواقيت ويدل له إحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من ضعف الحديث ومنهم من تأوله بأن المراد ينشئ لهما السفر من هنالك

٢ (وعن خلاد) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام آخره دال مهملة (ابن السائب) بالسین المهملة (عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « أناي جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال » رواه الخمسة وصححه الترمذی



وابن حبان) وأخرج ابن ماجه « أن رسول الله ﷺ سئل أى الأعمال أفضل قال « الحج والتج » وفي رواية عن السائب عنه ﷺ « أتانى جبريل فقال كن عجاجا ثجاجا والعج رفع الصوت والتج نحر البدن كل ذلك دال على استحباب رفع الصوت بالتلبية وإن كان ظاهر الامر الوجوب وأخرج ابن أبى شيبه « أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبج أصواتهم وإلى هذا الجمهور وعن مالك لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى ٣ ( وعن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ تجرد هلاله واغتسل رواه الترمذى وحسنه ) وغربه وضعفه العقيلي وأخرجه الدارقطنى والبيهقى والطبرانى ورواه الحاكم والبيهقى من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس « اغتسل رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على البعير أحرم بالحج » ويعقوب بن عطاء بن أبى رباح ضعيف وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال من السنة أن يغتسل إذا أراد الاحرام وإذا أراد دخول مكة ويستحب التطيب قبل الاحرام لحديث عائشة كنت أطيب النبي ﷺ بأطيب ما وجد » وفي رواية « كنت أطيب رسول الله ﷺ بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم » متفق عليه ويأتى الكلام فى ذلك

٤ ( وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عما يلبس المحرم من الثياب قال « لا يلبس التميمى ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجد نعلين ) أى لا يجدهما يباعان أو يجدهما يباعان ولكن ليس معه ثمن فائض عن حوائجه الا سلبية تافى سائر الابدال ( فاليابس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسا شيئا من الثياب مسه لرغفران ولا ائورس ابفتح الواو وسكون الراء آخره سين مهملة ) متفق عليه وانما نسلم أو أخرج الشيخان من حديث ابن عباس « سمعت رسول الله ﷺ يقول من لم يجد نعلين لم يلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فاليابس خفين » ومثله عند أحمد والظاهر أنه ناسخ لحديث ابن عمر بقطع الخفين لأنه قاله بعرضه فى وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان فى المدينة قاله ابن تيمية



في المنتقى. واتفقوا على أن المراد بالتحريم هنا على الرجل ولا تلحق به المرأة في ذلك  
واعلم أنه تحصل عن الأدلة أنه يحرم على المحرم الخف ولبس القميص والعمامة  
والبرانس والسر اويل وثوب مسه ورس أو زعفران ولبس الخفين إلا لعدم غيرها  
فيشقهما ويلبسهما والطيب والوطء. والمراد من القميص كل ما أحاط بالبدن مما  
كان عن تفصيل وتقطيع وبالعمامة ما أحاط بالرأس فيأحق بها غيرها مما يغطي  
الرأس. قال الخطابي ذكر البرانس والعمامة معا ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس  
لا بالمعتاد ولا بالنادر كالبرانس وهو كل ثوب رأسه منه ملتزقه من جبة أو  
دراعة أو غيرها واعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة  
والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاب أي لبس النقاب كما يحرم لبس الرجل  
القميص والخفين فيحرم عليها النقاب ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدر  
ستر الوجه لانه الذي ورد به النص كما ورد بالنهي عن القميص للرجل مع جواز  
ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقا فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر  
كالخمار والثوب ومن قال إن وجهها كرأس الرجل المحرم لا يغطي شيء فلا  
دليل معه ويحرم عليها لبس القفازين ولبس مامسه ورس أو زعفران ومن  
الثياب ويباح لها ما أحببت من غير ذلك من حلية وغيرها والطيب وأما الصيد  
وحلق الرأس فالظاهر أنه كالرجل في ذلك والله أعلم. وأما الانفاس في الماء  
ومباشرة المحمل بالرأس وستر الرأس باليد وكذا وضعه على المخدة عند النوم فانه  
لا يضر لانه لا يسمى لابسا. والخفاف جمع خف وهو ما يكون الى نصف الساق  
ومثله في الحكم الجورب وهو ما يكون الى فوق الركبة وقد أبيح لمن لم يجد  
النعال بشرط التقطع الا أنك قد سمعت ما قلته في المنتقى من نسخ التقطع وقد  
رجحه في الشرح بعد ازالة الكلام بذكر خلاف في المسئلة سم الحق أنه لا فدية  
على لبس الخفين لعدم التعلين. وخانت الحنمية فتقوا نجس الفدية ودل الحديث  
على تحريم لبس مامسه الزعفران والنورس واختلف في الدلة التي لأجلها النهي  
هل هي الزينة أو الرضا فذهب الجمهور الى أنها الرضا فلو صار الثوب بحيث



إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الاحرام فيه . وقد ورد في رواية « إلا أن يكون غسلا » وإن كان فيها مقال ولبس المعصر والمورس محرم على الرجال في حال الحل كما في الاحرام .

٥ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت متفق عليه ) فيه دليل على استحباب التطيب عند ارادة فعل الاحرام وجواز استدامته بعد الاحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه وإنما يحرم ابتداءه في حال الاحرام وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين وذهب جماعة منهم إلى خلافه وتكفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فانهم قالوا « انه ﷺ تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب » قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره : الصواب ما قاله الجمهور من انه يستحب الطيب للأحرام لقولها ( لأحرامه ) ومنهم من زعم أن ذلك خاص به ﷺ ولا يتم ثبوت الخصوصية إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة « كذا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم فنعرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا » رواه أبو داود وأحمد بلفظ « كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فننضح جباهنا بالمسك المطيب عند الاحرام فإذا عرفت احداً سأل على وجهها فيراه النبي ﷺ فلا ينهانا » ولا يقال هذا خاص بالنساء لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الاحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالنكاح لأنه من دواعيه والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتداءه لا من استدامته فكذلك الطيب ولأن الطيب من الطافة من حيث انه يتصدبه دفع الرائحة الكريهة كما يتصد بالنظافة ازالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ولذا استحباب أن يأخذ قبل الاحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الاحرام وإن بقي أثره بعده وأما حديث مسلم في الرجل الذي جاء يدأل النبي ﷺ كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمخ بالطيب « فقال يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرة في



جبة بعد ما تضحك بالطيب ؟ فقال ﷺ « أما الطيب الذى بك فاعمله ثلاث مرات — الحديث » فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجرأة فى ذى القعدة سنة ثمان وقد حج ﷺ سنة عشر واستدام الطيب وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله ﷺ لأنه يكون ناسخا للأول وقولها ( لعله قبل أن يطوف بالبيت ) المراد لعله الاحلال الذى يحل به كل محظور وهو طواف الزيارة وقد كان حل بعض الاحلال وهو بارى الذى يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء . وظاهر هذا أنه قد كاذ، فعل الخلق والرى وبقي الطواف .

٦ ( وعن عثمان رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا ينكح ) بفتح حرف المضارعة أى لا ينكح هو لنفسه ( المحرم ولا ينكح ) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره ( ولا يخطب ) له ولا لغيره ( رواه مسلم ) الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك والقول بأنه ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبى رافع « أنه تزوجها ﷺ وهو حلال » أرجح لأنه كان السفير بينهما أى بين النبي ﷺ وبين ميمونة ولأنها رواية أكثر الصحابة قال القاضى عياض لم يرو أنه تزوجها محرما إلا ابن عباس وحده حتى قال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ماتزوجها رسول الله ﷺ إلا بعد ما حل . ذكره البخارى . ثم ظاهر النهى فى الثلاثة التحريم إلا أنه قيل إن النهى فى الخطبة للتنزيه وإنه إجماع فاذصح الإجماع فذاك ولا أظن صحته وإلا فالظاهر هو التحريم . ثم رأيت بعد هذا نقلا عن ابن عقيل الحنبلى أنها تحرم الخطبة أيضا قال ابن تيمية لان النبي ﷺ نرى عن الجميع نهيا واحدا ولم يفصل وموجب النهى التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر

٧ ( وعن أبى قتادة الانصارى رضى الله عنه فى قصة صيده الحمار الوحشى وهو غير محرم ) وكان ذلك عام الحديبية ( قال فقال النبي ﷺ لأصحابه وكانوا محرمين هل منكم أحد أمره أو أشار اليه بشئ فقالوا لا ) قال « فكلوا ما بقى ( م - ١٨ ج ٢ سبل )



من لحمه متفق عليه) قد استشكل عدم إحرار أبي قتادة وقد جاوز الميقات وأجيب عنه بأجوبة منها أنه كان قد بعثه عليه السلام هو وأصحابه لكشف عدو لهم بالساحل . ومنها أنه لم يخرج مع النبي عليه السلام بل بعثه أهل المدينة . ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقعت في ذلك الوقت . والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إطاعة على قتله بشيء وهو رأى الجماهير والحديث نص فيه . وقيل لا يحل أكله وإن لم يكن منه إطاعة عليه . ويروى هذا عن علي عليه السلام وابن عباس وابن عمر وهو مذهب الهادوية عملا بظاهر قوله تعالى ( وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ) بناء على أنه أريد بالصيد المصيد وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد ولفظ الصيد وإن كان مترددا بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده بيانه حديث جابر بن عبد الله عنه عليه السلام أنه قال « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم » أخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم إلا أن في بعض رواه مقالا بينه المصنف في التلخيص وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصاد فقد ثبت تحريم الاصطياد من آيات أخر ومن أحاديث ووقع البيان بحديث جابر فانه نص في المراد والحديث فيه زيادة وهي قوله عليه السلام « هل معكم من لحمه شيء » وفي رواية « هل معكم منه شيء » قالوا معنا رجله فأخذها رسول الله عليه السلام وأكلها إلا أنه لم يخرج الشيخان هذه الزيادة واستدل المانع لأكل المحرم الصيد مطلقا

٨ بقوله ( وعن السعبي ) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فوحدة ( ابن جنادة ) بفتح الجيم وتشديد المثناة اللينة ( أنه أهدى رسول الله عليه السلام حمارا وحشيا ) وفي رواية حمار وحش يقطر دما وفي أخرى لحم حمار وحش وفي أخرى عجز حمار وحش وفي رواية عضدا من لحم صيد كلها في مسلم ( وهو بالأبواء ) بالموحدة ممدود ( أو بودان ) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة وكان ذلك في حجة الوداع ( فرده عليه وقال إننا لم نرده ) بفتح الدال رواه المحدثون وأنكره



المحققون من أهل العربية وقالوا صوابه ضمها لأنه القاعدة في تحريك الساكن إذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الأصح وقال النووى فى شرح مسلم: فى رده ونحوه للمذكر ثلاثة أوجه أوضحها الضم والثانى الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف منه بخلاف ما إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردها فإنه بالفتح (عليك إلا أنا حرم) بضم الحاء والراء أى محرمون (متفق عليه) دل على أنه لا يحل لحم الصيد للمحرم مطلقاً لأنه علل عليه السلام رده لكونه محرماً ولم يستفصل هل صاده لأجله أولاً فدل على التحريم مطلقاً وأجاب من جوزه بأنه محمول على أنه صيد لأجله عليه السلام فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبى قتادة والجمع بين الأحاديث إذا أمكن أولى من اطراح بعضها وقد دل لهذا أن فى حديث أبى قتادة الماضى عند أحمد وابن ماجه بإسناد جيد «إنما صدته له وإنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل منه حين أخبرته أنى اصطدته له» قال أبو بكر النيسابورى قوله اصطدته لك وإنه لم يأكل منه لا أعلم أحداً قاله فى هذا الحديث غير معمر (قلت) معمر ثقة لا يضر فقرده ويشهد للزيادة حديث جابر الذى قدمناه وفى الحديث دليل على أنه ينبغى قبول الهدية وإبانة المانع من قبولها إذا ردها وأعلم أن ألفاظ الروايات اختلفت فقال الشافعى إن كان الصعب أهدى للنبي عليه السلام الحمار حيا فليس للمحرم ذبح حمار وحشى وإن كان أهدى لحم حمار فيحتمل أنه عليه السلام قد فهم أنه صاده لأجله وأما رواية «أنه عليه السلام أكل منه» التى أخرجها البيهقى فقد ضعفها ابن القيم ثم أنه استقوى من الروايات رواية لحم حمار قال لأنها لاتنافى رواية من روى حماراً لأنه قد يسمى الجزء باسم الكل وهو شائع فى اللغة ولأن أكثر الروايات اتفقت أنه بعض من أبعاض الحمار وإنما وقع الاختلاف فى ذلك البعض ولا تنافى بينهما فإنه يحتمل أن يكون المهدي من الشق الذى فيه العجز الذى فيه رجله .

٩ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله عليه السلام «خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن فى الحرم الغراب والحدأة ) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال



بعدها همزة (والمقرب) يقال على الذكر والانثى وقد يقال عقربة (والمأرة) بهمزة ساكنة ويجوز تخفيفها ألفا (والكلب العقور . متفق عليه) وفي رواية البخاري زيادة ذكر الحية فكانت ستا وقد أخرجها بلفظ ست أبو عوانة ومرد الخمس مع الحية ووقع عند أبي داود زيادة السبع العادي فكانت سبعا ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والنمر فكانت تسعا إلا أنه نقل عن الذهلي أنه ذكرها في تفسير الكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل رجاله ثقات : وأخرج أحمد مرفوعاً الأمر للمحرم بقتل الذئب وفيه راو ضعيف وقد دلت هذه الزيادات أن مفهوم العدد غير مراد من قوله خمس والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو مادب من الحيوان وظاهره أنه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) (وكأين من دابة لا تحمل رزقها) وقيل يخرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعالى (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه) ولا حجة لأنه يحتمل أنه عطف خاص على عام هذا وقد اختص في العرف لفظ الدابة بذوات الأربع القوائم وتسميتها فواشق لأن الفسق لغة الخروج ومنه (فسق عن أمر ربه) أي خرج ويسمى المعاصي فاسقا لخروجه عن طاعة ربه ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها وقيل لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى (أو فسقا أهل لغير الله به) فسمى مالا يؤكل فسقا قال تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه فسق) وقيل لخروجها عن حكم غيرها بالأيذاء والافساد وعدم الانتفاع فهذه ثلاث علل استخرجها العلماء في حل قتل هذه الخمس . ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال جألاً ولألحق بالخمسة كل ما جاز قتله للحلال في الحرم . ومن قال بالثاني ألحق كل مالا يؤكل إلا ما نهى عن قتله . وهذا قد يجامع الأول ومن قال بالثالث خص اللاحق بما يحصل منه الافساد . قال المصنف في فتح الباري (قلت) ولا يخفى أن هذه الدلائل لا دليل عليها فيبعد اللاحق لغير المنصوص بها والأحوط عدم



اللاحاق وبه قالت الحنفية إلا أنهم ألحقوا الحية لثبوت الخبر والذئب لمشاركته للكلب في الكلبية وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها . قال ابن دقيق العيد والتعديّة بمعنى الأذى الى كل مؤذ قوي بالنظر الى تصرف أهل القياس فانه ظاهر من جهة الايماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد انتهى ( قلت ) ولا يخفى أنه قد اختلف في تفسير فسقها على ثلاثة أقوال كما عرفت فلا يتم تعيين واحد منها علة بالايماء فلا يتم اللاحاق به وإذا جاز قتلهم للمحرم حاز للحلال بالأولى وقد ورد بلفظ « يقتلن في الحل والحرم » عند مسلم وفي لفظ « ليس على المحرم في قتلن جناح » فدل أنه يقتلها المحرم في الحرم وفي الحل بالأولى . وقوله ( يقتلن ) إخبار بمحل قتلها وقد ورد بلفظ الأمر ، ولفظ نفي الجناح ونفي الحرج على قاتلن فدل على حمل الامر على الاباحة وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب وقيد عند مسلم من حديث عائشة بالأبقع وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض فذهب بعض أئمة الحديث الى تقييد المطلق بهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد . والتفدح في هذه الزيادة بالشذوذ وتدليس الراوى مدفوع بأنه صرح الراوى بالسماع فلا تدليس وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ فلا شذوذ : قال المصنف قد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال له غراب الزرع وقد احتجوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغرابان ملحقا بالأبقع . والمراد بالكلب هو المعروف وتقييده بالعقور يدل أنه لا يقتل غير العقور ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب العقور بالأسد وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية وعن سفيان أنه الذئب خاصة وقال مالك كل ماعقر الناس وأخافهم وعدا عليهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو الكلب العقور ونقل عن سفيان وهو قول الجمهور واستدل لذلك بقوله ﷺ اللهم سلط عليهم كلبا من كلابك فقتله الأسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم

١٠ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم ) وذلك في حجة الوداع بمحل يقال له لحي جبل بين مكة والمدينة ( متفق عليه ) دل على



جواز الحجامة للمحرم وهو إجماع في الرأس وغيره اذا كان لحاجة فان قلع من الشعر شيئاً كان عليه فدية الحلق وإن لم يقطع فلا فدية عليه . وإن كانت الحجامة لنير عذر فان كانت في الرأس حرمت ان قطع معها شعر حرمة قطع الشعر وإن كانت في موضع لا شعر فيه فهي جائزة عند الجمهور ولا فدية وكرها قوم وقيل تجب فيها الفدية وقد نبه الحديث على قاعدة شرعية وهي أن محرمات الاحرام من الحلق وقتل الصيد ونحوها تباح للحاجة وعليه الفدية فمن احتاج الى حلق رأسه أو لبس قميصه مثلاً لحر أو برد أبيض له ذلك ولو تمت الفدية وعليه دل قوله تعالى ( فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ) الآية وبين قدر الفدية الحديث

١١ ( وهو قوله وعن كعب بن عجرة ) بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء وكعب صحابي جليل حليف الأنصار نزل الكوفة ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين ( قال حملت ) مغير الصيغة ( إلى رسول الله ﷺ ) والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى ) بضم الهمزة أي أظن ( الوجع بلغ بك ما أرى ) بفتح الهمزة من الرؤية ( أتجد شاة قلت لا قال تصوم ثلاثة أيام وتطعم سنة مساكين لكل مسكين نصف صاع . متفق عليه ) وفي رواية للبخاري مروي رسول الله ﷺ بالحديث ورأسى يتهافت قلاً فقال « أتؤذيك هوامك . قلت نعم قال « فاحلق رأسك — الحديث » وفيه فقال نزلت في هذه الآية ( فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ) الآية وقد روى الحديث بألفاظ عديدة وظاهره أنه يجب تقديم النسك على النوعين الآخرين اذا وجد وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير في الثلاث جميعاً ولذا قال البخاري في أول باب الكفارات « خير النبي ﷺ كمبا في الفدية » وأخرج أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليل عن كعب بن عجرة أنه ﷺ قال « إن شئت فأنسك نسكة وإن شئت خصم ثلاثة أيام وإن شئت فاطعم — الحديث » والظاهر أن التخيير إجماع وقوله نصف صاع أخذ جواهر العلماء بظاهره إلا ما يروى عن أبي حنيفة والثوري أنه



نصف صاع من حنطة وصاع من غيرها

١٢ ( وعن أبي هريرة قال لما فتح الله على رسوله ﷺ ) أراد به فتح مكة وأطلقه لأنه المعروف ( قام رسول الله ﷺ في الناس ) أي خاطبا وكان قيامه نأى بالفتح فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل ( تعريفا لهم بالمنة التي من الله تعالى بها عليهم وهي قصة معروفة مذكورة في القرآن ) وسط عليها رسول الله والمؤمنين ( ففتحوها عنوة ) وإنها لم تحل لأحد كان قبلي وإنما أحلت لي ساعة من نهار ) هي ساعة دخوله إياها ( وإنها لا تحل لأحد بعدى فلا ينفر ) بالبناء للمجهول ( صيدها ) أي لا يزعمه أحد ولا ينحيه عن موضعه ( ولا يحتل ) بالحاء المعجمة مبنى للمجهول أيضا ( شوكة ) أي لا يؤخذ ويقطع ( ولا تحل ساقطها ) أي لقطتها وهو بهذا اللفظ في رواية ( إلا لمنشد ) أي معرف لها يقال له منشد وطالها ناشد ( ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين ) إما أخذ الدية أو قتل القاتل ( فقال العباس إلا الأذخر يا رسول الله ) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة فناء معجمة مكسورة نبت معوف طيب الرائحة ( فانا نجمله في بيوتنا وقبورنا فقال إلا الأذخر : متفق عليه ) فيه دليل على أن فتح مكة عنوة لقوله ( لم تحل ) وقوله ( سلط ) عليها وقوله ( لا تحل ) وعلى ذلك الجماهير وذهب الشافعي إلى أنها فتحت صلحا لأنه ﷺ لم يقسمها على الفاعين كما تسم خبير وأجيب عنه بأنه ﷺ من على أهل مكة وجعلهم الطلقاء وصانهم عن القتل والسبي للنساء والذرية واغتنام الأموال إفضالا منه على قرابته وعشيرته . وفيه دليل على أنه لا يحل القتال لأحد بعده ﷺ بمكة . قال الماوردي : من خصائص الحرم أنه لا يحارب أهله وإن بغوا على أهل العدل وقالت طائفة بجوازه وفي المسئلة خلاف . وتحريم القتال فيها هو الظاهر . قال القرطبي : ظاهر الحديث يقتضى تخصيصه ﷺ بالقتال لاعتذاره عن ذلك الذي أبيع له مع أن أهل مكة كانوا اذ ذاك مستحقين للقتال لصدمهم عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه وكفرهم وقال به غير واحد من أهل العلم قال ابن دقيق العيد يتأكد القول



بالتحريم بأن الحديث دل على أن المأذون فيه للنبي ﷺ لم يؤذن فيه لنبيه  
ويؤيده قوله ﷺ « فان ترخص أحد لقتال رسول الله ﷺ فقولوا ان الله أذن  
رسوله ولم يأذن لكم » فدل أن حل القتال فيها من خصائصه ﷺ . ودل على  
تحريم تنفيذ صيدها وبالأولى تحريم قتله وعلى تحريم قطع شوكة ويفيد تحريم  
قطع مالا يؤذى بالأولى . ومن العجب أنه ذهب الشافعي الى جواز قطع الشوك  
من فروع الشجر كما نقله عنه أبو ثور وأجازة جماعة غيره ومنهم الهادوية وعللوا  
ذلك بأنه يؤذى فأشبهه الفواسق ( قلت ) وهذا من تقديم القياس على النص وهو  
باطل على أنك عرفت أنه لم يقم دليل على أن علة قتل الفواسق هو الأذية .  
واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لم ينبتها الأديون في العادة وعلى  
تحريم قطع خلاها وهو الرطب من الكلا فإذا يبس فهو الحشيش . واختلفوا فيما  
ينبته الأديون فقال القرطبي : الجمهور على الجواز . وأفاد أنها لا تحل لقطتها  
إلا لمن يعرفها أبدا ولا يتملكها وهو خاص بلقطة مكة وأما غيرها فيجوز  
أن يلتقطها بذية التملك بعد التعريف بها سنة ويأتي ذكر الخلاف في المسئلة في  
باب اللقطة ان شاء الله تعالى . وفي قوله ( ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين )  
دليل على ان الخيار للولى ويأتي الخلاف في ذلك في باب الجنایات . وقوله ( نجعله  
في قبورنا ) أى نسده به خلال الحجارة التي تجعل على الاحد وفي البيوت كذلك  
يجمع فيما بين الخشب على السقوف . وكلام العباس يحتمل أنه شفاعا اليه ﷺ  
ويحتمل أنه اجتهد منه لما علم من أن العموم غالبه التخصيص كأنه يقول هذا  
ما تدعو اليه الحاجة وقد عهد من الشريعة عدم الحرج فقرر ﷺ كلامه .  
واستثنائه أما بوحي أو اجتهد منه ﷺ

١٣ ( وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال  
« إن ابراهيم حرم مكة » وفي رواية « ان الله حرم مكة » ولا منافاة فالمراد أن  
الله حكم بحرمتها و ابراهيم أظهر هذا الحكم على العباد ( ودعا لأهلها ) حيث قال  
( رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات ) وغيرها من الآيات ( وإني



حرمت المدينة ( هي علم بالغلبة لمدينته ﷺ التي هاجر اليها فلا يتبادر عند إطلاق نفسها الا هي ) كما حرم ابراهيم مكة واني دعوت في صاعها ومدها ( أى فيما يكال بهما لأنهما مكيا لان معروفان ) بمثل ما دعا ابراهيم لأهل مكة « متفق عليه ) المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقاتلوا وتحريم من يدخلها لقوله تعالى ( ومن دخله كان آمنا ) وتحريم صيدها وقطع شجرها وعضد شوكتها والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث . وفي تحديد حرم المدينة خلاف ورد تحديده بألفاظ كثيرة ورجحت رواية « ما بين لابتها » لتوارد الرواة عليها

١٤ ( وعن علي رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ المدينة حرام ما بين عبر ) بالعين المهملة فثناة تحتية فراء جبل بالمدينة « الى ثور . رواه مسلم ) ثور بالمثلثة وسكون الواو وآخره راء في القاموس انه جبل بالمدينة قال وفيه الحديث الصحيح وذكر هذا الحديث ثم قال : وأما قول أبي عبيد القاسم بن سلام وغيره من الأكابر الأعلام ان هذا تصحيف والصواب الى أحد لأن ثورا إنما هو بمكة فغير جيد لما أخبرني الشجاع الثعلبي الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد بن عبد السلام البصري أن حذاء أحد جانبنا الى ورائه جبلا صغيرا يقال له ثور وتكرر سؤالي عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الارض فكل أخبرني ان اسمه ثور ولما كتب الى الشيخ غفيف الدين المطري عن والده الحافظ الثقة قال ان خلف أحد عن شماله جبلا صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه اهل المدينة خلف عن سلف انتهى وهو لا ينافي حديث ما بين لابتها لأنهما حرتان يكتنفانها كما في القاموس وعير وثور مكنتان المدينة حديث عير وثور يفسر اللابتين

## باب صفة الحج ودخول مكة

أراد به بيان المناسك والاتيان بها مرتبة وكيفية وقوعها وذكر حديث جابر وهو واف بجميع ذلك



١ (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ حج) عبر بالماضى لأنه روى ذلك بعد تنقضى الحج حين سأله عنه محمد بن علي بن الحسين كما في صحيح مسلم (نفرنا معه) أى من المدينة (حتى اذا أتينا ذا الحليفة فولدت اسماء بنت عميس بصيفة التصغير امرأة أبى بكر يعنى محمد بن أبى بكر (فقال) أى النبي ﷺ (اغتسلى واستنفرى) بسين مهملة فتناء فوقية ثم راء هو شد المرأة على وسطها شيئاً ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها الى ذلك الذى شدته في وسطها وقوله (بثوب) بيان لما تستنفر به (واحرمي) فيه أنه لا يمنع النفاس صحة عقد الاحرام (وصلى رسول الله ﷺ) أى صلاة الفجر كذا ذكره النووي في شرح مسلم والذى في الهدى النبوى أنها صلاة الظهر وهو الأول لأنه ﷺ صلى خمس صلوات بذى الحليفة الخامسة هى الظهر وسافر بعدها (في المسجد ثم ركب القصواء) بفتح القاف فصاد مهملة فواو فألف ممدودة — وقيل بضم القاف متصور وخطئ من قاله — لقب لثاقته ﷺ (حتى اذا استوت به على البيداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أى إفراد السلبية لله وحده بقوله (ليبك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) وكانت إياهلية تزيد في التلبية : إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك ان الحمد) بفتح الهمزة وكسرهما والمعنى واحد وهو التعليل (والنعمة لك والملك لا شريك لك حتى اذا أتينا البيت استلم الركن) أى مسحه بيده وأراد به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على اليماني (فرمل) أى في طوافه بالبيت أى أسرع في مشيه مهرولا (ثلاثاً) أى مرات (ومشى أربعاً ثم أتى مقام إبراهيم صلى) ركعتي الطواف (ورجع الى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب) أى باب الحرم (الى الصفا فلما دنا) أى قرب (من الصفا قرأ : إن الصفا والمروة من شعائر الله . ابدءوا) في الأخذ في السعى (بما بدأ الله به فرقى) بفتح الناف (الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره) وبين ذلك بقوله (وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء



قدير لا إله إلا الله أنجز وعده (بإظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به نفسه  
 (وهزم الأحزاب) في يوم الخندق (وحده) أى من غير قتال الأعداء ولا  
 سبب لانهم كما أشار إليه قوله تعالى (فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها  
 أو المراد كل من تحزب لحربه ﷺ فانه هزمهم) (ثم دعا بين ذلك ثلاث مرات)  
 دل أنه كرر الذكر المذكور ثلاثا (ثم نزل من الصفا) منتبيا (الى المروة حتى  
 انصبت قدماه في بطن الوادى) قال عياض: فيه إسقاط لفظ لا بد منها وهى  
 حتى انصبت قدماه فرمل في بطن الوادى فسقط لفظ رمل قال: وقد ثبتت  
 هذه اللفظة في رواية لمسلم وكذا ذكرها الحميدى في الجمع بين الصحيحين (حتى  
 اذا صعد) من بطن الوادى (مشى إلى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا)  
 من استقباله القبلة إلى آخر ما ذكر (فذكر) أى جابر (الحديث) بتمامه واقتصر  
 المصنف على محل الحاجة (وفيه) أى في الحديث (فلما كان يوم التروية)  
 بفتح المثناة الفوقية فراء وهو الثامن من شهر ذى الحجة سمي بذلك لأنهم  
 يتروون فيه اذا لم يكن بعرفة ماء (توجهوا الى منى وركب ﷺ فصلى بها  
 الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث) بفتح الكاف ثم مثلته لبث  
 (قليل) أى بعد صلاة الفجر (حتى طلعت الشمس فأجاز) أى جاوز المزدلفة  
 ولم يقف بها (حتى أتى عرفة) أى قرب منها لأنه دخل بدليل (فوجد القبة)  
 خيمة صغيرة (قد ضربت له بنمرة) بفتح النون وكسر الميم فراء فتاء  
 تأنيث محل معروف (فنزل بها) فان نمرة ليست من عرفات (حتى اذا زالت  
 الشمس أمر بالقصواء فرحلت له) منير صيغة مخفف الحاء المهملة أى وضع عليها  
 رحلها (فأتى بطن الوادى) وادى عرفة (نخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر  
 ثم أقام فصلى العصر) جمعا من غير أذان (ولم يصل بينهما شيئا ثم ركب حتى أتى  
 الموقف فجعل بطن ناقته القصواء الى الصخرات وجعل حبل) فيه ضبطان بالجيم  
 والحاء المهملة والموحدة إما مفتوحة أو ساكنة (المشاة) وبها ذكره في النهاية  
 يفسره بطريقهم الذى يسلكونه في الزمل وقيل أراد صفهم ومجتمعهم في مشيهم



تشبيها بحبل الرمل ( بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص ) قال في شرح مسلم هكذا في جميع النسخ وكذا نقله القاضى من جميع النسخ قال : قيل صوابه حين غاب القرص قال : ويحتمل أن يكون قوله : حتى غاب القرص بيانا لقوله غربت الشمس وذهبت الصفرة فان هذه قد تطلق مجازا على مغيب معظم القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القرص ( ودفع وقدرشقي ) بتخفيف النون ضم وضيق ( للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك ) بفتح الميم وكسر الراء ( رحله ) بالحاء المهملة الموضع الذى يثنى الراكب رجله عليه قدام وسط الرجل إذا مل من الركوب ( ويقول بيده اليمنى ) أى يشير بها قائلا ( يا أيها الناس السكينة ) بالنصب أى الزموا ( كلما أتى جبلا ) بالمهملة وسكون الموحدة من جبال الرمل وحبل الرمل ما طال منه وضخم ( أرخى لها قليلا حتى تصعد ) بفتح المثناة وضمها يقال صعد وأصعد ( حتى إذا أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح ) أى لم يصل ( بينهما شيئا ) أى نافلة ( ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حتى تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام ) وهو جبل معروف فى المزدلفة يقال له قزح بضم القاف وفتح الزاى وحاء مهملة ( فاستقبل القبلة فدعا وكبر وهلل فلم يزل واقفا حتى أسر ) أى الفجر ( جدا ) بكسر الجيم إسفارا بليغا ( فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر السين المهملة المشددة سعى بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أى كل وأعيا ( فحرك قليلا ) أى حرك لدابته لتسرع فى المشى وذلك مسافة مقدار رمية حجر ( ثم سلك الطريق الوسطى ) وهى غير الطريق التى ذهب فيها الى عرفات ( التى تخرج على الجمره الكبرى ) وهى جمره العقبة ( حتى أتى الجمره التى عند الشجرة ) وهى حد لمى وليست منها والجمره اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس يقال أجمر بنو فلان اذا اجتمعوا ( فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها كل حصاة مثل حصى الخذف ) وقدره.



مثل حبة الباقلاء (رمى من بطن الوادى) بيان لمحل الرمي) ثم انصرف الى المنحدر فنحدر ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض الى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف أى فأفاض الى البيت فطاف به طواف الافاضة ثم صلى الظهر وهذا يعارضه حديث ابن عمر « أنه ﷺ صلى الظهر يوم النحر بمنى » وجمع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جماعة بمنى لينالوا فضل الجماعة خانة (رواه مسلم مطولا) وفيه زيادات حذفها المصنف واقتصر على محل الحاجة هنا (واعلم) أن هذا حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد ونقائس من مهمات القواعد قال القاضى عياض قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا وصف فيه أبو بكر بن المنذر جزءا كبيرا أخرج فيه من الفقه مائة ونيفا وخمسين نوعا قال ولو تقصى لزيد على هذا العدد أو قريب منه (قلت) وليعلم إن الأصل فى كل ما ثبت أنه فعله ﷺ فى حجه الوجوب لأمرين أحدهما أن أفعاله فى الحج بيان للحج الذى أمر الله به والأفعال فى بيان الوجوب محمولة على الوجوب والثانى قوله ﷺ خذوا عني مناسككم فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله فى الحج فعليه الدليل ولنذكر ما يحتمله المختصر من فوائده ودلائله : ففيه دلالة على أن غسل الاحرام سنة للنفساء والحائض ولغيرها بالأولى وعلى استئثار الحائض والنفساء وعلى صحة إحرامهما وأن يكون الاحرام عقيب صلاة فرض أو نفل فانه قد قيل إن الركعتين اللتين أهل بهما فريضة الفجر وأنه يرفع صوته بالتلبية قال العلماء : ويستحب الاقتصار على تلبية النبي ﷺ فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر رضى الله عنه « لبيك ذا السعاء والفضل الحسن لبيك مرهوبامتك ومرغوبا اليك » وابن عمر رضى الله عنه « لبيك وسعديك والخير بيديك والغباء اليك والعمل » وأنس رضى الله عنه « لبيك حنا تعبدنا ورقا » وأنه ينبغي للحاج القدوم أولا مكة ليطوف طواف القدوم وأنه يستلم اركان قبل طوافه ثم يرمي فى الثلاثة الاشواط الأول والرمي لإسراع المشى مع تقارب الخطأ وهو الخبب ثم يمشى أربعاً على عادته . وأنه يأتى بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويتلو ( واتخذوا من مقام



إبراهيم مصلى) ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلى ركعتين وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف بالبيت أن يصلى خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان أم لا فقليل بالوجوب وقيل إن كان الطواف واجبا وجبتا وإلا فسنة وهل يجبان خلف مقام إبراهيم حتماً أو يجزئان في غيره فقليل يجبان خلفه وقيل يندبان خلفه ولو صلاهما في الحجر أو في المسجد الحرام أو في أى محل من مكة جاز وفائته الفضيلة. وورد في القراءة فيها في الأولى بعد الفاتحة الكافرون والثانية بعدها الصمد رواه مسلم. ودل على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول واتفقوا أن الاستلام سنة وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفا ويرقى إلى أعلاه ويتقف عليه مستقبل القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات وفي الموطأ «حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادى سعى» وقد قدمنا لك أن في رواية مسلم سقطا فدلّت رواية الموطأ أنه يرمل في بطن الوادى وهو الذى يقال له بين الميلىن وهو مشروع في كل مرة من السبعة الاشواط لا في الثلاثة الأولى كما في طواف القدوم بالبيت. وأنه يرقى أيضاً على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو وبتمام ذلك تتم عمرته فإن حلق أو قصر صار حلالاً وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة وأما من كان قارناً فإنه لا يحلق ولا يتقص ويبقى على إحرامه. ثم في يوم التروية وهو ثامن ذى الحجة يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته ويطلع هو ومن كان قارناً إلى منى كما قال جابر (فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى) أى توجه من كان باقياً على إحرامه إتمام حجه ومن كان قد صار حلالاً أحرم وتوجه إلى منى، وتوجه ﷺ إليها راكباً فنزل بها وصلى الصلوات الخمس. وفيه أن الركوب أفضل من المشى في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً وفيه خلاف ودليل الأفضلية فعله ﷺ وأن السنة أن يصلى عنى الصلوات الخمس وأن يبيت بها هذه الليلة وهى ليلة التاسع من ذى الحجة. وأن السنة أن لا يخرجوا يوم عرفة من منى إلا بعد طلوع الشمس. وأن السنة أن لا يدخلوا



## المبيت بمنى ليلة التاسع . الخطب الأربع في الحج . مكان الوقوف بعرفة ووقته ٢٨٧

عرفات إلا بعد زوال الشمس . وأن يصلوا الظهر والعصر جميعا بعرفات فإنه <sup>صلواته</sup> <sup>مطلقة</sup> نزل بنمرة وليست من عرفات ولم يدخل إلى الموقف إلا بعد الصلاتين وأن لا يصل بينهما شيئا وأن السنة أن يخطب الامام الناس قيل صلاة العصرين وهذه إحدى الأربع الخطب المسنونة والثانية يوم السابع من ذى الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النفر الاول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق . وفي قوله ( ثم ركب حتى أتى الموقف الى آخره ) سنن وآداب منها أنه يجعل الذهاب الى الموقف عند فراغه من الصلاتين . ومنها أن الوقوف راكبا أفضل . ومنها أن يقف عند الصخرات وهي صخرات مفترشات في اسفل جبل الرحمة وهو الجبل بوسط أرض عرفات . ومنها استقبال القبلة في الوقوف . ومنها أنه يبقى في الموقف حتى تغيب الشمس ويكون في وقوفه داعيا فإنه <sup>مطلقة</sup> <sup>مطلقة</sup> وقف على راحلته راكبا يدعو الله عز وجل وكان في دعائه رافعا يديه الى صدره واخبرهم أن خبر الدعاء يوم عرفة وذكر من دعائه في الموقف « اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيرا مما تقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي واليك ما ربي ولك ترائي اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ووسواس الصدور وشتات الامر اللهم إني أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح » ذكره الترمذي . ومنها أن يدفع به تحت فخريه الشمس بالسكينة ويأمر بها الناس ان كان مطاعا يضم زمامه ركوبه اثلا يسرع في المشي الا اذا أتى جبلا من جبال الرمال أرخاه قليلا ليخف على ركوبه ، وده فاذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعا بأذان واحد وإقامتين وهذا الجميع متفق عليه وإنما اختلفوا في سببه فقليل لانه نسك وقيل لاجل أنهم مسافرون وانه لا يصل بينهما شيئا . وقوله ( ثم اضطجع حتى طلع الفجر ) فيه سنن نبوية بالمبيت بمزدلفة وهو مجمع على أنه نسك انما اختلفوا هل هو واجب أو سنة والأصل فيما فعله <sup>مطلقة</sup> <sup>مطلقة</sup> في حجته الوجوب كما عرفت وأن السنة أن يصلی الصبح بالمزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعو والوقوف عنده من المناسك ثم يدفع منه عند استنار الفجر استنارا بليغا فيأتي بطن محسر فيسرع السير فيه لانه



يحل غضب الله فيه على أصحاب القيل فلا ينبغي الأتة فيه ولا البقاء به فاذا أتى الجرة وهي جرة العقبة نزل ببطن الوادي وربماها بسبع حصيات كل حصاة كحبة الباقلا يكبر مع كل حصاة . ثم ينصرف بعد ذلك الى المحجر فينحر إن كانت عنده بدن يريد نحرها وأما هو عليه السلام فإنه نحر بيده الشريفة ثلاثا وستين بدنة وكان معه مائة بدنة فأمر عليا عليه السلام بنحر باقيها ثم ركب الى مكة فطاف طواف الافاضة وهو الذي يقال له طواف الزيارة ومن بعده يحل له كل ما حرم بالاحرام حتى وطء النساء وأما اذا رمى جرة العقبة ولم يطف هذا الطواف فإنه يحل له ما عدا النساء فهذه الجمل من السنن والآداب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله عليه السلام تبين كيفية أعمال الحج وفي كثير مما دل عليه هذا الحديث الجليل مما سقناه خلاف بين العلماء كثير في وجوبه وعدم وجوبه وفي لزوم الدم بتركه وعدم لزومه وفي صحة الحج إن ترك منه شيئا وعدم صحته وقد طول بذكر ذلك في الشرح واقتصرنا على ما أفاده الحديث فالآتي بما اشتمل عليه هو الممثل لقوله عليه السلام « خذوا عني مناسككم » والمتدى به في أفعاله وأقواله

٢ ( وعن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلوات الله عليه كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار . رواه الشافعي باسناد ضعيف ) سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقفنا عليها فلم يتكلم عليه ووجه ضعفه أن فيه صالح بن محمد بن أبي زائدة أبو واقد الليثي ضعفه . والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يلبيها المحرم في أي حين بهذا الدعاء ونحوه ويحتمل أن المراد بالفراغ منها انتهاء وقت مشروعيتها وهو عند رمى جرة العقبة والأول أوضح

٣ ( وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلوات الله عليه « نحرنا ههنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم ) جمع رحل وهو المنزل ( ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ) وحد عرفة ما خرج عن وادي عرفة الى الجبال المتباله مما يلي بساتين نى عامر ( ووقفت ههنا وجمع كلها موقف » رواه مسلم ) أفاد عليه السلام أنه لا يتعين



على أحد منحره حيث نحر ولا وقوفه بعرفة ولا جمع حيث وقف بل ذلك موضع عليهم حيث نحروا في أى بقعة من بقاع منى فانه يجزىء عنهم وفي أى بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أجزاء وهذه زيادات في بيان التخفيف عليهم وقد كان عليه السلام أفاده تقريره لمن حج معه ممن لم يقف في موقفه ولم ينحر في منحره إذ من المعلوم أنه حج معه أم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحره هذا والدم الذى محله منى هو دم القران والتمتع والاحصار والافساد والتطوع بالهدى وأما الذى يلزم المعتمر فمحله مكة وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فمحله الحرم المحرم وفى ذلك خلاف معروف

٤ ( وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء الى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها . متفق عليه ) هذا إخبار عن دخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فانه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمد غير منصرف وهى الثنية التى ينزل منها الى المعللة مقبرة أهل مكة وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ثم سهلت كلها فى زمن سلطان مصر المؤيد فى حدود عشرين وثمانمائة وأسفل مكة هى الثنية السفلى يقال لها كذا بضم الكاف والقصر عند باب الشبيكة ويقول أهل مكة : أفتح وأدخل وضم وأخرج ووجه دخوله صلى الله عليه وسلم من الثنية العليا ما روى « أنه قال أبو سفيان لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس : ما هذا قال : شىء طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل من هنالك أبدا قال العباس فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منها » وعند البيهقي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف قال حسان » فألشده شعرا

عدمت بنيتي إن لم تروها \* تشير النقع مطلعها كداء

فتبسم صلى الله عليه وسلم وقال ادخلوها من حيث قال حسان . واختلف فى استحباب الدخول من حيث دخل صلى الله عليه وسلم والخروج من حيث خرج فقليل يستحب وأنه ( م - ١٩ ج ٢ سبل )



يعدل اليه من لم يكن طريقه عليه وقال البعض إنما فعله ﷺ لأنه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك وقال ابن تيمية يشبه أن يكون ذلك والله أعلم أن الثانية العليا التي تشرف على الأبطح والمقابر إذا دخل منها الانسان فانه يأتي من وجهة البلد والكعبة ويستقبلها استقبالا من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى لانه يستدبر البلد والكعبة فاستحب أن يكون ما يليه منها مؤخرا لئلا يستدبر وجهها

٥ ( وعن ابن عمر رضى الله عنه أنه كان لا يقدم مكة إلا بات ) ليلة قدومه ( بذى طوى ) فى القاموس مثلثة الطاء وينون موضع قريب من مكة ( حتى يصبح ويفتسل ويذكر ذلك عن النبی ﷺ ) أى انه فعله ( متفق عليه ) فيه استحباب ذلك وأنه يدخل مكة نهارا وهو قول الأكثر وقال جماعة من السلفه وغيرهم الليل والنهار سواء والنبي ﷺ دخل مكة فى عمرة الجعرانة ليلا . وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخول مكة

٦ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه أنه كان يقبل الحجر الاسود ويسجد عليه ( ١ ) . رواه الحاكم مرفوعا والبيهقى موقوفا ) وحسه أحمد وقد رواه الا زرقى بسنده الى محمد بن عباد بن جعفر قال « رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة مرجلا رأسه فقبل الحجر وسجد عليه ثم قبله وسجد عليه ثلاثا » ورواه أبو يعلى بسنده من حديث أبى داود الطيالسى عن جعفر ابن عثمان الخزومى « قال رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه » وقال « رأيت خالى ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه » وقال « رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه » وقال « رأيت رسول الله ﷺ يفعله » وحديث عمر فى صحيح

( ١ ) حديث ابن عباس رواه أيضا الشافعى كما قال الحافظ فى التلخيص وصححه الحاكم والذهبي فى مختصره وفيه جعفر بن عبد الله الحميدى قال الذهبى فى الميزان نقلا عن العقيلي ان فى حديثه وهم واضطراب وروى عن مالك ان السجود على الحجر بدعة واعترف الاضى بشذوذ مالك فى ذلك ومذهب الجمهور مشروعية ذلك



مسلم « أنه قبل الحجر والتزمه وقال رأيت رسول الله ﷺ بك حفيا » يؤيد هذا فقيه شرعية تقبيل الحجر والسجود عليه

٧ (وعنه) أي ابن عباس (قال أمرهم النبي ﷺ) أي أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضاء (أن يرملوا) بضم الميم (ثلاثة أشواط) أي يهرولون فيها في الطواف (ويعشوا أربعاً ما بين الركنين . متفق عليه)

٨ (وعن ابن عمر « أنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثة ومشى أربعاً » وفي رواية رأيت رسول الله ﷺ إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم فانه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة . متفق عليهما) وأصل ذلك ووجه حكمته ما رواه ابن عباس قال « قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة فقال المشركون أنه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يثرب فأمر ﷺ أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنين ولم يمنعه أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم » أخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم « أن المشركين جلسوا مما يلي الحجر وأنهم حين رأوه يرملون قالوا هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم إنهم لأجلد من كذا وكذا » وفي لفظ لغيره « إنهم كالغزلان » فكان هذا أصل الرمل وسببه إغاطة المشركين ورد قولهم وكان هذا في عمرة القضاء ثم صار سنة ففعله في حجة الوداع مع زوال سببه وإسلام من في مكة وإنما لم يرملوا بين الركنين لأن المشركين كانوا من ناحية الحجر عند فعيقعان فلم يكونوا يرون من بين الركنين وفيه دليل على أنه لا بأس بنصد إغاطة الأعداء بالعبادة وأنه لا ينافي بإخلاص العمل بل هو إضافة طاعة إلى طاعة وقد قل تعالى (ولا يمالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح)

٩ (وعنه) أي ابن عباس (فلم أر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين . روه مسلم) اعلم أن للبيت أربعة أركان الركن الأسود سم ليماني ويقال لها اليمانيان بخفيف الياء وقد تشدد وإنما قيل بها اليمانيان تغليباً كالأبوين والغمرين والركن الآخران يندل لها الشاميان



وفى اركان الاسود فضيلتان كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام والثانية كونه فى الحجر وأما الجمانى ففيه فضيلة كونه على قواعد إبراهيم وأما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين فلهذا خص الأسود بسنتى التقبيل والاستلام للفضيلتين وأما الجمانى فيستلمه من يطوف ولا يقبله لأن فيه فضيلة واحدة واتفقت الامة على استحباب استلام الركنين الجمانيين واتفق الجماهير على أنه لا يمسح الطائف الركنين الآخرين قال القاضى وكان فيه أى فى استلام الركنين الآخرين خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانقرض الخلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلمان وعليه حديث الباب

١٠ (وعن عمر رضى الله عنه أنه قبل الحجر وقال إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك . متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة أنه قال : رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال : رأيت رسول الله ﷺ بك حفيا « وأخرج البخارى أن رجلا سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال « رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله قال رأيت إن غلبت فقال : دع رأيت باليمن رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله « وروى الأزرقي حديث عمر بزيادة (١) وأنه قال له على عليه السلام بلى يا أمير المؤمنين هو يضر وينفع قال وأين ذلك قال فى كتاب الله قال وأين ذلك من كتاب الله عز وجل قال قال الله ( وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى : شهدنا ) قال فلما خلق الله آدم مسح ظهره فأخرج ذريته من صلبه فقرّرهم أنه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم فى

(١) هذه الزيادة رواها الحاكم فى المستدرک وسكت عليها على خلاف عادته ورواها البيهقى فى شعب الايمان وضعفها وذكر الحافظ الذهبى هذه الزيادة فى تلخيص المستدرک وقال فى آخر الحديث قات أبو هارون ساقط ومعناه ان فى اسناد الحديث الذى اشتمل على هذه الزيادة أبو هارون العبدى وهو ضيف جداً كما قال الحافظ وضعفه غير واحد من الأئمة أيضاً



رق وكان لهذا الحجر عينان ولسان فقال له افتح فاك فألقمه ذلك الرق وجعله في هذا الموضع وقال : تشهد لمن وافاك بالايمان يوم القيامة قال الراوى فقال عمر : أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يأبأ الحسن « قال الطبرى انما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثى عهد بعبادة الأصنام فخشى عمر أن يفهموا أن تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان

١١ ( وعن أبى الطفيل قال رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن ) هى عصا منحنية الرأس ( معه ويقبل المحجن . رواه مسلم ) وأخرج الترمذى وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « يأتى هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق » وروى الأزرقي (١) بأسناد صحيح من حديث ابن عباس « قال إن هذا الركن يمين الله عز وجل فى الأرض يضافح به عباده مصافحة الرجل أخاه » وأخرج أحمد عنه « الركن يمين الله فى الأرض يضافح بها خلقه والذى نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله عنده شيئا إلا أعطاه إياه » وحديث أبى الطفيل دال أنه يجزى عن استلامه باليد استلامه بآلة ويقبل الآلة كالمحجن والعصا وكذلك اذا استلمه بيده قبل يده فقد روى الشافعى « أنه قال ابن جريج لعطاء هل رأيت أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ اذ استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة اذا استلموا قبلوا أيديهم » فان لم يكن استلامه لأجل الزحمة قام حياله ورفع يده وكبر لما روى « أنه ﷺ قال يا عمر إنك رجل قوى لا تزاحم على الحجر فتؤذى الضعفاء ان وجدت خلوة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر » رواه أحمد والأزرقي واذا أشار بيده فلا

(١) لا يخفى على المطلعين على كتب التاريخ أن فيها من الأحاديث الضعيفة والأخبار الواهية ما لا يحصر فليس كل ما جاء فى كتاب يعتمد



يقبلها لأنه لا يقبل إلا الحجر أو ما مس الحجر

١٢ ( وعن يعلى بن أمية رضى الله عنه قال طاف النبي ﷺ مضطجعا ببرد خضر . رواه الحنابلة والنسائي وصححه الترمذى ) الاضطجاع افتعال من الضجع وهو العضو ويسمى التابط لأنه يجعل وسط الرءاء تحت الابط ويبدى ضبعه الأيمن وقيل يبدى ضبعيه وفي النهاية هو أن يأخذ الأزار أو البرد ويجعله تحت إبطه الأيمن ويلقى طرفيه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره . وأخرج أبو داود عن ابن عباس « اضطجع فكبر واستلم وكبر ثم رمل ثلاثة أطواف كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتقيبوا من قریش مشوا ثم يطلعون عليهم يرملون تقول قریش كأنهم الغزلان » قال ابن عباس فكانت سنة وأول ما اضطجعوا في عمرة القضاء ليستمعينوا بذلك على الرمل ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة ويضطجع في الأشواط السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطجع في ركعتي الطواف وقيل في الثلاثة الأولى لا غير

١٣ ( وعن أنس رضى الله عنه قال كان يهل منا المهمل فلا ينكر عليه ويكبر منا المكبر فلا ينكر عليه . متفق عليه ) تقدم أن الاهلال رفع الصوت بالتلبية وأول وقته من حين الاحرام الى الشروع في الاحلال وهو في الحج الى أن يأخذ في رمى جمرة العقبة وفي العمرة الى الطواف . ودل الحديث على أنه من كبر مكان التلبية فلا نكير عليه بل هو سنة لأنه يريد أنس أنهم كانوا يفعلون ذلك ورسول الله ﷺ فيهم فيقر كلا على ما قاله إلا أن الحديث ورد في صفة غدوهم من منى الى عرفات وفيه رد على من قال يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة

١٤ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه قال بعثنى النبي ﷺ في الثقل ) بفتح المثناة وفتح القاف وهو متاع المسافر كما في النهاية (أو قال في الضعفة) شك من الراوى (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم المزدلفة سميت به لأن آدم وحواء لما أهبطا اجتمعا بها كما في النهاية (بليل) وقد علم أن من السنة أنه لا بد من المبيت بجمع وأنه لا يفيض من بات بها إلا بعد صلاة الفجر بها ثم يقف في المشعر الحرام ولا يدفع



منه إلا بعد إسفار الفجر جداً ويدفع قبل طلوع الشمس وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ثبير كما تغير غلافهم ﷺ إلا أن حديث ابن عباس هذا ونحوه دل الرخصة للضعفة في عدم استكمال المبيت . والنساء كالضعفة أيضاً لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ أذن للظمن بضم الظاء والعين المهمله وسكونها جمع ظمينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة وعلى الهودج بلا امرأة كما في النهاية

١٥ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وكانت ثبطة ) بفتح المثناة وسكون الموحدة فسرهما قوله ( تعنى ثقيلة فأذن لها . متفق عليهما ) على حديث ابن عباس وعائشة . وفيه دليل على جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر ولكن للعذر كما أفاده قوله ( وكانت ثبطة ) وجهور العلماء أنه يجب المبيت بمزدلفة ويلزم من تركه دم . وذهب آخرون إلى أنه سنة إن تركه فاتته الفضيلة ولا اثم عليه ولا دم وببيت أكثر الليل وقيل ساعة من النصف الثاني وقيل غير ذلك والذي فعله ﷺ المبيت بها إلى أن صلى الفجر وقد قال « خذوا عني مناسككم »

١٦ ( وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال لنا رسول الله ﷺ لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » رواه الخمسة إلا النسائي وفيه انقطاع ) وذلك لأن فيه الحسن العربي بجلى كوفي ثقة احتج به مسلم واستشهد به البخاري غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع قال أحمد : الحسن العربي لم يسمع من ابن عباس . وفيه دليل على أن وقت رمي جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس وإن كان الراي ممن أبيض له التقدم إلى منى وأذن له في عدم المبيت بمزدلفة وفي المسئلة أربعة أقوال ( الأول ) جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز قاله أحمد والشافعي ( الثاني ) لا يجوز إلا بعد الفجر مطلقا وهو قول أبي حنيفة ( الثالث ) لا يجوز للقادر إلا بعد طلوع الفجر ولمن له عذر بعد نصف الليل وهو الهادوية ( والرابع ) للشوري والنخعي أنه من بعد طلوع الشمس للقادر وهذا أقوى



## الأقوال دليلاً وأرجحها قليلاً

١٧ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر فرمت الحجر قبل الفجر ثم مضت فأفاضت . رواه أبو داود وإسناده على شرط مسلم ) الحديث دليل على جواز الرمي قبل الفجر لأن الظاهر أنه لا يخفى عليه ﷺ ذلك فقرره وقد عارضه حديث ابن عباس وجمع بينهما بأنه يجوز الرمي قبل الفجر لمن له عذر وكان ابن عباس لا عذر له وهذا قول الهاذوية فأنهم يقولون : لا يجوز الرمي للتقادر إلا بعد الفجر ويجوز لغيره من بعد نصف الليل إلا أنهم أجازوا للتقادر قبل طلوع الشمس وقد ذهب الشافعي إلى جواز الرمي من بعد نصف الليل للتقادر والعاجز وقال آخرون : أنه لا رمي إلا من بعد طلوع الشمس للتقادر وهو الذي يدل له فعله ﷺ وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريباً وهو وإن كان فيه انقطاع فقد عضده فعله مع قوله « خذوا عني » الحديث وقد تقدمت أقوال العلماء في ذلك

١٨ (وعن عروة بن مضر) بضم الميم وتشديد الراء وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفي شهد حجة الوداع وصدر حديثه أنه قال « أتيت رسول الله ﷺ بالموقف يعني جمعا فقلت جئت يا رسول الله من جبل طى فأكلت مطيتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج » ثم ذكر الحديث (قال : قال رسول الله ﷺ « من شهد صلاتنا ) يعني صلاة الفجر ( هذه يعني بالمزدلفة فوقف معنا ) أى في مزدلفة ( حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تقته » رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة ) فيه دلالة على أنه لا يتم الحج إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الإمام وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليل أو نهار . ودل على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الأضحي وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى تقته وهو قضاء المناسك وقيل بإذهاب الشعر ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه فأما الوقوف بعرفة



فانه جمع عليه وأما بمزدلفة فذهب الجمهور الى أنه يتم الحج وإن قاته ويلزم فيه دم وذهب ابن عباس وجماعة من الساف الى أنه ركن كعرفة وهذا المفهوم دليله ويدل له رواية النسائي « ومن لم يدرك جمعا فلا حج له » وقوله تعالى ( فاذكروا الله عند المشعر الحرام ) وفعله ﷺ وقوله « خذوا دنى مناسككم » وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكامل من الحج ويدل له ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي « أنه أماءه ﷺ وهو واقف بعرصة ناس من أهل نجد فقالوا كيف الحج فقال « الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه » وفي رواية لأبي داود « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » ومن رواية الدارقطني « الحج عرفة الحج عرفة » قالوا فهذا صريح في المراد وأجابوا عن زيادة « ومن لم يدرك جمعا فلا حج له » باحتمالها التأويل أى فلا حج كامل الفضيلة وبأنها رواية أنكرها أبو جعفر العقيلي وألف في إنكارها جزءا وعن الآية أنها لا تدل إلا على الأمر بالذكر عند المشعر لا على أنه ركن وبأنه فعله ﷺ بيانا للواجب المستكمل الفضيلة

١٩٩ ( وعن عمر رضى الله عنه قال : إن المشركين كانوا لا يفيضون ) أى من مزدلفة ( حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ) بفتح الهمزة فعل أمر من الاشراق أى ادخل فى الشروق ( ثبير ) بفتح المثلثة وكسر الموحدة فثناة تحتية فراء جبل معروف على يسار الذهاب الى منى وهو أعظم جبال مكة ( وأن النبي ﷺ حالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس . رواه البخارى ) وفى رواية بزيادة « كما نغير » أخرجه الاسماعيلى وابن ماجه وهو من الاغارة الاسراع فى عدو الفرس . وفيه أنه يشرع الدفع وهو الافاضة قبل شروق الشمس وتقدم حديث جابر « حتى اسفر جدا

٢٠ ( وعن ابن عباس وأسامة بن زيد رضى الله عنهما قال لا لم يزل رسول الله ﷺ يلبى حتى رمى جرة العقبة . رواه البخارى ) فيه دليل على مشروعية



الاستمرار في التلبية الى يوم النحر حتى يرى الجمرة . وهل يقطعه عند الرمي بأول حصاة أو مع فراغه منها ؟ ذهب الجمهور الى الاول وأحمد الى الثانى ودل الله ما رواه النسائى « فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة فلما رجع قطع التلبية » وما رواه أيضا ابن خزيمة وقال حديث صحيح من حديث ابن عباس عن الفضل أنه قال « أفضت مع رسول الله ﷺ من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة » وهو يبين المراد من قوله « حتى رمى جمرة العقبة » أى أتم رميها وللعلماء خلاف متى يقطع التلبية وهذه الأحاديث قد بينت وقت تركه ﷺ لها

٢١ ( وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه جعل البيت عن يساره ) عند رميه جمرة العقبة ( ومنى عن يمينه ورمى الجمرة بسبع حصيات وقال هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . متفق عليه ) قام الاجماع على أن هذه الكيفية ليست بواجبة وإنما هي مستحبة وهذا قاله ابن مسعود ردا على من يرميها من فوقها واتفقوا أن سائر الجمار ترمى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر لأن غالب أعمال الحج مذكور فيها أو لأنها اشتملت على أكثر أمور الديانات والمعاملات وفيه جواز أن يقال سورة البقرة خلافا لمن قال يكره ولا دليل له

٢٢ ( وعن جابر رضى الله عنه قال : روى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحا وأما بعد ذلك فاذا زالت الشمس . رواه مسلم ) تقدم الكلام على وقت رمى جمرة العقبة والحديث دليل على أن وقت رمى الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس وهو قول جماهير العلماء

٢٣ ( وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يرمى الجمرة الدنيا ) بضم الدال وبكسرهما أى الدانية الى مسجد الخيف وهى أول الجمرات التى ترمى ثانيا النحر ( بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم ثم يسهل ) بضم حرف المضارعة وسكون المهملة أى يقصد السهل من الارض ( فيقوم فيستقبل القبلة ثم يدعو



ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال ( أى يمشى الى جهة شماله ليقف داعياً في مقام لا يصيبه الرمي ) فيسهل ويقوم . مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله . رواه البخارى ) فيه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرمي بسبع حصيات لكل جمرة والتكبير عند كل حصاة وفيه زيادة أنه يستقبل القبلة بعد الرمي للجمرتين ويقوم طويلاً يدعو الله تعالى وقد فسر مقدار القيام مأخرجه ابن أبى شيبه باسناد صحيح « أن ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بمقدار ما يقرأ سورة البقرة وأنه يرفع يديه عند الدعاء » قال ابن قدامة ولا نعلم فى ذلك خلافاً إلا ما يروى عن مالك « أنه لا يرفع يديه عند الدعاء » وحديث ابن عمر دليل لخلاف ما قال مالك ٢٤ ( وعنه ) أى ابن عمر رضى الله عنه ( أن رسول الله ﷺ قال : اللهم ارحم المحلقين ) أى الذين حلقوا رءوسهم فى حج أو عمرة عند الاحلال منهما ( قالوا يعنى السامعين من الصحابة قال المصنف فى الفتح إنه لم ينف فى شيء من الطرق على الذى تولى السؤال بعد البحث الشديد عنه ( والمقصرين ) هو من عطف التلقين كما فى قوله تعالى ( قال ومن كفر ) على أحد الوجهين فى الآية كأنه قيل : وارحم المقصرين ( يارسول الله قال فى الثالثة « والمقصرين » متفق عليه ) وظاهره أنه دعا للمحلقين مرتين وعطف المقصرين فى الثالثة وفى روايات أنه دعا للمحلقين ثلاثاً ثم عطف المقصرين ثم إنه اختلف فى هذا الدعاء متى كان منه ﷺ فقيل فى عمرة الحديبية وجزم به إمام الحرمين وقيل فى حجة الوداع وقواه النووى وقال : هو الصحيح المشهور وقال القاضى عياض : كان فى الموضعين قال النووى : ولا يبعد ذلك وبمثله قال ابن دقيق العيد قال المصنف وهذا هو المتعين لتظافر الروايات بذلك . والحديث دليل على شرعية الحلق والتقصير وأن الحلق أفضل هذا ويجب فى حلق الرأس استكمال حلقه عند الهادوية ومالك وأحمد وقيل هو الأفضل ويجزئ الأقل فقيل الربع وقيل النصف وقيل أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات



وقيل شعرة واحدة والخلاف في التقصير في التفضيل مثل هذا وأما ما مقداره فيكون مقدار أئمة وقيل اذا اقتصر على دونها أجزاً وهذا كله في حق الرجال ثم هو أى تفضيل الحلق على التقصير أيضاً في حق الحاج والمعتمر وأما المتمتع فإنه عليه السلام خيره بين الحلق والتقصير كما في رواية البخارى بلفظ « ثم يحلقوا أو يقصروا » وظاهر الحديث استواء الأمرين في حق المتمتع وفصل المصنف في الفتح فقال إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق وإلا فالنقصير ليقع الحلق في الحج وبين وجه التفضيل في الفتح . وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير إجماعاً وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس « ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير » وأخرج الترمذى من حديث على عليه السلام « نهى أن تحلق المرأة رأسها وهل يجزىء لو حلقت ذال بعض الشافعية يجزىء ويكره لها ذلك

٢٥ ( وعن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن رسول الله عليه السلام وقف في حجة الوداع ) أى يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة ( فجعلوا يسألونه فقال رجل ) قال المصنف لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ( لم أشعر ) أى لم أظن ولم أعلم ( خلقت قبل أن أذبح ) قال اذبح أى الهدى والذبح ما يكون في الحلق ( ولا حرج ) أى لا إثم ( وجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت ) النحر ما يكون في اللبة ( قبل أن أرمي ) جرة العقبة ( قال : ارم ولا حرج فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج . متفق عليه ) اعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع الرمي لجرمة العقبة ثم نحر الهدى أو ذبحه ثم الحلق والتقصير ثم طواف الافاضة هذا هو الترتيب المشروع فيها وهكذا فعل عليه السلام في حجته ففي الصحيحين « أنه عليه السلام أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى فنحر وقال للحالق خذ » ولا نزاع في هذا للحاج مطلقاً ونازع بعض الفقهاء في القارن فقال لا يحلق حتى يطوف . والحديث دليل على انه يجوز تقديم بعض هذه الاشياء وتأخيرها وأنه لا ضيق ولا إثم على من قدم أو أخر فاختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعى وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء الى الجواز.



وانه لا يجب الدم على من فعل ذلك لقوله للسائل ( ولا حرج ) فانه ظاهر في نفي الاثم والفدية معا لأن اسم الضيق يشملهما قال الطبري لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم يميزه لامره بالاعادة لأن الجهل والنسيان لا يضمنان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يأنم بتركه ناسياً أو جاهلاً لكن يجب عليه الاعادة وأما الفدية فالأظهر سقوطها عن الناسي والجاهل وعدم سقوطها عن العالم قال ابن دقيق العيد القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العامد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع أفعال النبي ﷺ في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه السؤالات المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرنت بقول السائل ( لم أشعر ) فيختص الحكم بهذه الحالة ويحمل قوله لا حرج على نفي الاثم والدم معا في الناسي والجاهل ويبقى العامد على أصل وجوب اتباع الرسول ﷺ في الحج والقائل بالترقية بين العامد وغيره قد مشى أيضاً على القاعدة في أن الحكم اذا رتب على وصف يمكن بأن يكون معتبراً لم يجز اطراحه ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمؤاخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بالحاق العامد به إذ لا يساويه قال وأما التمسك بقول الراوى ( فما سئل عن شيء ) إلى آخره لاشعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى فجوابه أن هذى الاخبار من الراوى تتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطابق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا تبقى حجة في حال العمد

٢٦ ( وعن المسور ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو فراء ( ابن مخزومة رضى الله عنه ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء زهرى قرشى مات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين وسمع منه وحفظ عنه انتقل من المدينة بعد قتل عثمان الى مكة ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد فقتله حجر من حجار المنجنيق وهو يصلى في أول سنة أربع وستين وكان من أهل الفضل والدين ( أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك . رواه البخارى )



فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلق وتقدم قريباً أن المشروع تقديم الحلق قبل الذبح ف قيل حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الحديبية حيث أحصر فتحلل صلى الله عليه وآله وسلم بالذبح وقد بوب عليه البخارى (باب النحر قبل الحلق فى المحصر) وأشار البخارى إلى أن هذا الترتيب يختص بالمحصر على جهة الوجوب فإنه أخرجه بمعناه هذا وقد أخرجه بطوله فى كتاب الشروط وفيه «أنه قال لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا» وفيه قول أم سلمة له ﷺ «أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدئك فخرج فنحر بدنه ثم دعا حالقه فحلقه» الحديث وكان الأحسن تأخير المصنف له الى باب الاحصار

٢٧ (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء الا النساء» رواه أحمد وأبو داود وفى إسناده ضعف) لانه من رواية الحجاج بن أرطاة وله طرق أخر مدارها عليه وهو يدل على أنه بمجموع الامرين رعى حجرة العقبة والحلق يحل كل محرم على المحرم إلا النساء فلا يحل وطوئن إلا بعد طواف الافاضة والظاهر أنه مجمع على حل الطيب وغيره إلا الوطء بعد الرمي وإن لم يحلق

٢٨ (وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : ليس على النساء حلق وإنما يقصرن . رواه أبو داود باسناد حسن) تقدم ذكر هذا الحكم فى الشرح وأنه ليس فى حقهن الحلق فان حلقن أجزأ

٢٩ (وعن ابن عمر رضى الله عنه أن العباس بن عبدالمطلب رضى الله عنه استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته) وهى ماء زمزم فانهم كانوا يغترفونه بالليل ويجمعونه فى الحياض سبيلاً (فأذن له . متفق عليه) فيه دليل على أنه يجب المبيت بمنى ليلة نائى النحر وثالثه إلا لمن له عذر وهذا يروى عن أحمد . والحنفية قالت إنه سنة قيل إنه يختص هذا الحكم بالعباس دون غيره وتيل بل وبمن يحتاج اليه فى سقايته وهو الأظهر لأنه لا يتم له وحده



إعداد الماء للشاربين وهل يختص بالماء أو يلحق به ما في معناه من الأكل وغيره وكذا حفظ ماله وعلاج مريضه وهذا اللاحق رأى الشافعي ويدل لللاحق الحديث ٣٠ وهو قوله (وعن عاصم بن عدي رضى الله عنه) هو أبو عبد الله أو عمر أو عمرو حليف بنى عبيد بن زيد من بنى عمرو بن عوف من الانصار شهد بدرا والمشاهد بعدها وقيل لم يشهد بدرا وإنما أخرج إليها معه ﷺ فرده الى أهل مسجد الضرار لشيء بلغه عنهم وضرب له سهمه وأجره فكان كمن شهدا مات سنة خمس وأربعين وقيل استشهد يوم اليمامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة (أن النبي ﷺ رخص لراحة الابل في البيتوتة عن منى يرمون يوم النحر) حجرة العقبة ثم ينفرون ولا يبيتون بمنى (ثم يرمون يومين) أى يرمون اليوم الثالث لذلك اليوم واليوم الذى فاتهم الرمي فيه وهو اليوم الثانى (ثم يرمون يوم النفر) أى اليوم الرابع إن لم يتعجلوا (رواه الحمسة وصححه الترمذى وابن حبان) فان فيه دليلا على أنه يجوز لاهل الاعذار عدم المبيت بمنى وأنه غير خاص بالعباس ولا بسقايته وأنه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لاهل سقاية زمزم

٣١ (وعن أبى بكره رضى الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر . متفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد فانه ﷺ لم يصل العيد فى حجته ولا خطب خطبته . واعلم أن الخطب المشروعات فى الحج ثلاث عند المالكية والحنفية الاولى سابع ذى الحجة والثانية يوم عرفة والثالثة نانى النحر وزاد الشافعى رابعة فى يوم النحر وجعل الثالثة فى ثالث النحر لا فى ثانيه قال لا ءنه أول النفر وقالت المالكية والحنفية إن خطبة يوم النحر لا تعد خطبة وإنما هى وصايا عامة لا أنها مشروعة فى الحج ورد عليهم بأن الصحابة سموها خطبة وبأنها اشتملت على مقاصد الخُصبة كما أفاده لفظها وهو قوله « أتدرون أى يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا بلى قال أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال : أليس ذى الحجة فلما بلى قال أى بلده هذا ؟ قلنا :



الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال أليس البلد الحرام قلنا بلى قال : فان دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا : نعم قال : اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب قرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض أخرجه البخاري « فاشتمل الحديث على تعظيم البلد الحرام ويوم النحر وشهر ذي الحجة والهدي عن الدماء والأموال والنهي عن رجوعهم كفاراً وعن قتالهم بعضهم بعضاً والأمر بالبلاغ عنه وهذه من مقاصد الخطب ويدل على شرعية خطبة ثاني يوم النحر

٣٢ ( وعن سراء ) بفتح المهملة وتشديد الراء ممدودة ( بنت نهران ) بفتح النون وسكون الموحدة ( قالت خطبنا رسول الله ﷺ يوم الرؤوس فقال « أليس هذا أوسط أيام التشريق » الحديث رواه أبو داود بإسناد حسن ) وهذه هي الخطبة الرابعة ويوم الرؤوس ثاني يوم النحر بالاتفاق وقوله ( أوسط أيام التشريق ) يحتمل أفضلها ويحتمل الاوسط بين الطرفين وفيه دليل على أن يوم النحر منها ولفظ حديث السراء قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول أتدرون أي يوم هذا قالت وهو اليوم الذي يدعونه يوم الرؤوس قالوا الله ورسوله أعلم قال هذا أوسط أيام التشريق قال أتدرون أي بلد هذا قالوا الله ورسوله أعلم قال هذا المشعر الحرام قال اني لا أدري لى لا ألقاكم بعد عامي هذا ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة بلدكم هذا حتى تلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فليبلغ أدناكم أقصاكم ألا هل بلغت فلما قدمنا المدينة لم يلبث إلا قليلا حتى مات »

٣٣ ( وعن عائشة رضی الله عنها أن النبي ﷺ قال لها « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك . رواه مسلم ) فيه دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد للحج والعمرة وإليه ذهب جماعة من الصحابة والشافعي وغيره وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لابد من طوافين وسعين



فالأحاديث متواردة على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهما واستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى ( وأتموا الحج والعمرة لله ) ولا دليل في ذلك فإن التمام حاصل وإن لم يطف إلا طوافاً واحداً وقد اكتفى عليه السلام بطواف وسعى واحد وكان قارناً كما هو الحق واستدلوا أيضاً بحديث رواه زياد بن مالك قال في الميزان : زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة وقال البخاري : لا يعرف له مباح من عبادة الله وعنه روى حديث « القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين » واعلم أن عائشة كانت قد أهلت بعمرة ولكنها حاضت فقال لها رسول الله ﷺ « أرفضى عمرتك » قال النووي معنى رفضها إياها رفض العمل فيها وإتمام أعمالها التي هي الطواف والسعى وتقصير شعر الرأس فأمرها ﷺ بالأعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج فتصير قارئة وتقف بعرفات وتعمل المناسك كلها إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر ومن أدلة أنها صارت قارئة قوله ﷺ لها « طوافك بالبيت » الحديث فانه صريح أنها كانت متلبسة بحج وعمرة ويتعين تأويل قوله ﷺ « أرفضى عمرتك » بما ذكره النووي فليس معنى ارفضى العمرة الخروج منها وإبطاها بالكلية فإن الحج والعمرة لا يصح الخروج منهما بعد الاحرام بهما بنية الخروج وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما

٣٤ ( وعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه . رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه الحاكم ) فيه دليل أنه لا يشرع الرمل الذي سلفت مشروعيته في طواف القدوم في طواف الزيارة وعليه الجمهور ٣٥ ( وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقدة بالمحصب ) بالمهملتين فموحدة بزة مكرم اسم مفعول الشعب الذي مخرجه إلى الأبطح وهو خيف بني كنانة ( ثم ركب إلى البيت فطاف به ) أي طواف الوداع ( رواه البخاري ) وكان ذلك يوم النفر الآخر وهو ثالث أيام التشريق فانه ﷺ رمى الجمار يوم النفر بعد الظهر وآخر صلاة الظهر حتى وصل



المحصب ثم صلى الصلوات فيه كما ذكر واختلف السلف والخلف هل التحصيب سنة أم لا فقيل سنة وقيل لا إنما هو منزل نزل النبي ﷺ وقد فعله الخلفاء بعده تأسيًا به ﷺ وذهب ابن عباس إلى أنه ليس من المناسك المستحبة وإلى مثله ذهب عائشة كما دل له الحديث :

٣٦' وهو قوله (وعن عائشة رضي الله عنها أنها لم تكن تفعل ذلك أي النزول بالأبطح وتقول إنما نزل رسول الله ﷺ لأنه كان منزلًا أسمع غروجه. رواه مسلم) أي أسهل غروجه من مكة راجعًا إلى المدينة قيل والحكمة في نزوله فيه إظهار نعمة الله باعتزاز دينه وإظهار كلمته وظهوره على الدين كله فإن هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه فريش على قطيعة بنى هاشم وكتبوا صحيفة القطيعة في القصة المعروفة وإذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الأمة أجمعين فينبغي نزوله لمن حج من الأمة إلى يوم الدين

٣٧ (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال أمر) بضم الهمزة (الناس) نائب الفاعل (أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خف عن الحائض . متفق عليه) الأمر للناس هو النبي ﷺ وكذلك الخفف عن الحائض وغير الراوى الصيغة للعلم بالفاعل وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس بلفظ «كان الناس ينصرفون من كل وجهة فقال النبي ﷺ لا ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» وهو دليل على وجوب طواف الوداع وبه قال جماهير السلف والخلف وحالف الناصر ومالك وقالوا لو كان واجبا لما خفف عن الحائض وأجيب بأن التخفيف دليل الإيجاب إذ لو لم يكن واجبا لما أطلق عليه لفظ التخفيف والتخفيف عنها دليل على أنه لا يجب عليها فلا تنتظر الظهر ولا يلزمها دم بتركه لأنه ساقط عنها من أصله . ووقت طواف الوداع من ثالث النحر فانه يجزى إجماعا وهل يجزى قبله والآخر عدم إجزائه لأنه آخر المناسك واحتاموا إذا أقام بعده هل يعيده أم لا قيل إذا بقي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة لم يعده وقيل يعيده إذا قام لتريض ونحوه وقال أبو حنيفة لا يعيد ولو أقام شهرين . ثم هل يشرع في حق



المتمتع قيل لا يلزمه لأنه لم يرد إلا في الحج وقال الثوري : يجب على المتمتع أيضا وإلا لزمه دم

٣٨ (وعن ابن الزبير رضى الله عنه) هو عند الإطلاق يراد به عبد الله (قال قال رسول الله ﷺ « صلاة في مسجدى هذا » الإشارة تقيده أنه الموجود عند الخطاب فلا يدخل في الحكم ما زيد فيه (أفضل من ألف صلاة) وفي رواية خير وفي أخرى تعدل ألف صلاة (فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى هذا بمائة صلاة) وفي لفظ عند ابن ماجه وابن زنجويه وابن عساكر من حديث أنس « صلاة في مسجدى بخمسين ألف صلاة » وإسناده ضعيف وفي لفظ عند أحمد من حديث بن عمر « وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه » وفي لفظ عن جابر « أفضل من ألف صلاة فيما سواه » أخرجهما أحمد وغيره (رواه أحمد وصححه ابن حبان) وروى الطبرانى عن أبى الدرداء قال قال رسول الله ﷺ « الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة » ورواه ابن عبد البر من طريق البزار ثم قال هذا إسناد حسن (قلت) فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير بمائة صلاة أى من صلاة مسجدى فتكون مائة ألف صلاة فيتوافق الحديثان قال أبو محمد ابن حزم رواد ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس في الصحة ولا يخالف لهما من الصحابة فصار كالاجماع وقد روى بألفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة وعددهم فيما اطلعت عليه خمسة عشر صحابيا وسرد أسماءهم وهذا الحديث وما في معناه دال على أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تنازلها مما بينهما وقد احتاتف أعداد المصاعمة كما عرفت ولا كبر دلت على عدم اعتبار مفهوم الأقل والحكم المذكور لانه صريح وسنت شرة الى أن الأفضلية هي مسجد مكة خاصة بالموجود بنى عصره قال الموهوبى قوله في مسجدى فلا ضامة لهم. (١٠١) ولمونا بعد. وهمل ما قاله الموهوبى من الاحتمال من قبل المصنف



عن ابن عتيق الحنبلي وقال الآخرون أنه لا اختصاص للعوجود حال تكلمه ﷺ بل كل ما زيد فيه داخل في الفضيلة وفائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون غيره من مساجد المدينة لأنها للاحتراز عما زاد فيه (قلت) بل فائدة الإضافة الأمران معا قال من عم الفضيلة فيما زيد فيه : أنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شيبة والديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي هريرة مرفوعا لومد هذا المسجد الى صنعاء لكان مسجدي وروى الديلمي مرفوعا « هذا مسجدي وما زيد فيه فهو منه » وفي سنده عبد الله بن سعيد المقبري وهو واه وأخرج الديلمي أيضا حديثا آخر في معناه إلا أنه حديث معضل وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال « زاد عمر في المسجد من شاميه ثم قال لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجد رسول الله ﷺ » وفيه عبد العزيز بن عمران المدني متروك ولا يخفى عدم نهوض هذه الآثار إذ المرفوع معضل وغيره كلام صحابي ثم هل تم هذه المضاعفة الفرض والنفل أو تخص بالأول قال النووي إنها تعمها وخالفه الطحاوي والمالكية مستدلين بحديث « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » وقال المصنف يمكن بقاء حديث « أفضل صلاة المرء » على عمومها فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرها وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقا (قلت) ولا يخفى أن الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة إذ لم ترد فيهما المضاعفة بل في مسجديهما وقال الأزر كشي وغيره أنها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتها في البيوت أفضل (قلت) يدل لأفضليته النافلة في البيوت مطلقا محافظته ﷺ على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج الى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده ثم هذا التضعيف لا يختص بالصلاة بل قال الغزالي كل عمل في المدينة بألف وأخرج البيهقي عن جابر مرفوعا « الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه



إلا المسجد الحرام » وعن ابن عمر نحوه وقريب منه للطبراني في الكبير عن بلال بن الحرث

## باب النفوات والاحصار

الحصر المنع قاله أكثر أئمة اللغة والاحصار هو الذي يكون بالمرض والمعجز والخوف ونحوها وإذا كان بالعد وقيل له الحصر وقيل لها بمعنى واحد

١ (عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قد أحصر رسول الله ﷺ خلق وجامع نساءه ونحر هديه حتى اعتمر عاما قابلا . رواه البخارى ) اختلف العلماء بماذا يكون الاحصار فقال الأكثر يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفى ابن مسعود رجلا لدغ بأنه محصر وإليه ذهب طوائف من العلماء منهم الهادوية والحنفية وقالوا إنه يكون بالمرض والكبر والخوف وهذه منصوص عليها ويقاس عليها سائر الأعذار المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى (فإن أحصرتم) الآية وإن كان سبب نزولها إحصار النبي ﷺ بالعدو فالعام لا يقصر على سببه وفيه ثلاثة أقوال آخر أحدها أنه خاص به ﷺ وأنه لا يحصر بعده . والثاني أنه خاص بمثل ما اتفق له ﷺ فلا يلحق به إلا من أحصره عدو كافر . الثالث أن الاحصار لا يكون إلا بالعدو كافر أو بأغيا والقول المصدر هو أقوى الأقوال وليس في غيره من الأقوال إلا آثار وفتاوى للصحابة . هذا وقد تقدم حديث البخارى وأنه ﷺ نحر قبل أن يخلق وذلك في قصة الحديدية قالوا وحديث ابن عباس هذا لا يقتضى الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر الى ترتيب وقوله ونحر هديه هو اخبار بأنه كان معه ﷺ هدى نحره هناك ولا يدل كلامه على إيجابه . وقد اختلف العلماء في وجوب الهدى على المحصر فذهب الأكثر الى وجوبه وخالف مالك فقال لا يجب والحق معه فانه لم يكن مع كل المحصرين هدى وهذا الهدى الذى كان معه ﷺ ساقه من المدينة متنفلا به وهو الذى أراده الله تعالى بقوله (والهدى



مكوكفا أن يبلغ محله ) والآية لا تدل على الإيجاب أعنى قوله تعالى (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ) وحققناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار وقوله ( حتى اعتمر عاما قابلا ) قيل انه يدل على إيجاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر عن النفل وأما من أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الاثنيان بالواجب ان منع من أدائه والحق انه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فان ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه عليه السلام اعتمر عاما قابلا ولا كلام انه عليه السلام اعتمر في عام القضاء ولكنها عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية اخرج مالك بلاغا ان رسول الله ﷺ حل هو واصحابه بالحديبية فنحروا الهدى وحلقوا رءوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبیت وقبل أن يصل اليه الهدى » ثم لم يعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحدا من أصحابه ولا من كان معه يقضون شيئا ولا أن يعودوا لشيء وقال الشافعي حيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله لم يذكر قضاء ثم قال لا نأعلمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتمرُوا عمرة القضاء فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ولو لم يفرغ القضاء لأمرهم بأن لا يختلفوا عنه وقال إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش لا على أنه واجب قضاء تلك العمرة . وقول ابن عباس ( ونحر هديه ) اختلف العلماء هل ينحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى ( واهدى مكوكفا أن يبلغ محله ) أنهم منحروه في الحل وفي محل نحر الهدى للمحصر أقوال . الأول للجمهور أنه يذبح هديه حيث يحل في حل أو حرم الثاني للهادوية والخنفية أنه لا ينحره إلا في الحرم الثالث لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به الى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله وإن كان لا يستطيع البعث به الى الحرم ينحره في محل إحصاره وقيل إنه ينحره في طرف الحديبية وهو من الحرم والأول أظهر

٢ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي ﷺ على ضباعة بضم الضاد



المعجمة ثم موحدة مخففة ( بنت الزبير بن عبد المطلب ) بن هاشم بن عبد مناف بنت عم رسول الله ﷺ تزوجها المقداد بن عمرو فولدت له عبد الله وكرمة روى عنها ابن عباس وعائشة وغيرها قاله ابن الأثير في الجامع الكبير ( فقالت يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي ﷺ « حجى واشترطى أن محلى حيث حبستني » متفق عليه ) فيه دليل على أن المحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد وأسحاق وهو الصحيح من مذهب الشافعي ومن قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض قال يصير المريض محصراً له حكمه . وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصراً بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزمه ما يلزم المحصر من هدى ولا غيره وقال طائفة من الفقهاء إنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له قالوا وحديث ضباعة قصة عين موقوفة مرجوحة أو منسوخة أو أن الحديث ضعيف وكل ذلك مردود إذ الأصل عدم الخصوصية وعدم النسخ والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة . ودل مفهوم الحديث أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التحلل ويصير محصراً له حكم المحصر على ما هو الصواب على أن الإحصار يكون بغير العدو

٣ ( وعن عكرمة ) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر يسم من ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ونسب إليه أنه يرى رأى الخوارج وقد أطال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح وأطال الذهبي فيه في الميزان والا كثرون على اطراحه وعدم قبوله ( عن الحجاج بن عمرو ) بن أبي غزية بفتح الغين المعجمة وكسر الراء وتشديد المثناة التحتية ( الانصارى رضى الله عنه المازنى نسبة الى جده مازن بن النجار قال البخارى له صحبة روى عنه حديثين هذا أحدهما ) قال قال رسول الله ﷺ « من كسر » ( معبر صيغة ) ( أو عرج ) بفتح المهملة وكسر الراء وهو محرم لقوله ( فقد حل وعليه الحج من قابل ) اذ لم يكن قد أتى



بالفريضة ( قال عكرمة فسألت ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما عن ذلك فقالا صدق في إخباره عن النبي ﷺ ) ( رواه الخمسة وحسنه الترمذي ) والحديث دليل على أن من أحرم فأصابه مانع من مرض مثل ما ذكره أو غيره فانه بمجرد حصول ذلك المانع يصير حلالا فأفادت الثلاثة الأحاديث أن المحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور إما بالاحصار بأي مانع كان أو بالاشتراط أو بحصول ما ذكر من حادث كسر أو عرج وهذا فيمن أحصر وقاته الحج . وأما من فاته الحج لغير إحصار فانه اختلف العلماء في حكمه فذهب الهادوية وآخرون الى أنه يتحلل بإحرامه الذي أحرمه للحج بعمرة وعن الاسود قال « سألت عمر عن فاته الحج وقد أحرم به فقال يهل بعمرة وعليه الحج من قابل ثم لقيت زيد ابن ثابت فسألته فقال مثله » أخرجهما البيهقي وقيل يهل بعمرة ويستأنف لها إحراما آخر وقالت الهادوية ويجب عليه دم لنفوات الحج وقالت الشافعية والحنفية لا يجب عليه إذ يشرع له التحلل وقد تحلل بعمرة والأظهر ما قالوه لعدم الدليل على الإيجاب والله أعلم

تم الجزء الثاني ويليه إن شاء الله الجزء الثالث وأوله كتاب البيوع \*





## محتويات الجزء الثاني

﴿ من كتاب سبل السلام شرح بلوغ المرام ، من أدلة الأحكام ﴾  
( للشيخ الامام العلامة المجتهد محمد بن إسماعيل الأمير المني الصنعاني )  
« المتوفى سنة ١١٨٢ هـ »

صفحة	صفحة
الله ﷺ في قيام الليل	٣ يجبر نقص صلاة الفرض بصلاة
١٦ وقت الوتر من الليل كله	النفل وكذلك الزكاة
١٧ وقت الوتر من الليل كله	٤ حرص النبي ﷺ على ركعتي الفجر .
١٨ الركعتان بعد الوتر ومن أوتر ثم	الترغيب في النوافل
أراد أن يتنفل ماذا يصنع	٥ النفل قبل صلاة المغرب ثبت
١٩ ما يقرأ في الوتر . الوتر بثلاث متصلة	بالقول والفعل والتقرير
٢٠ وقت الوتر . وهل يصلي إذا ترك ؟	٦ ما يقرأ في ركعتي الفجر والضجعة بعدها
٢١ صلاة الضحى وأقوال العلماء فيها	٧ صلاة الليل مثنى مثنى فإن خشي
٢٢ ترجيح استحباب صلاة الضحى .	الصباح أوتر بواحدة
صلاة الأوابين	٨ نقل النهار يجوز مثنى ورباع
٢٣ فائدة صلاة الضحى وعددها .	٩ فضل صلاة الليل . حجة من قال
مضاعفة الأجر في الجماعة	بوجوب الوتر
٢٤ القول في الجماعة وحكمها	١٠ الوتر ليس بواجب والحجة على ذلك
٢٥ ترجيح القول بوجوب الجماعة .	١١ فضل قيام رمضان
أفضل جماعة العشاء والفجر	١٢ تعيين قيام رمضان بعشرين بدعة
٢٦ لم يعذر النبي ﷺ الأعشى في	وما ورد فيه غير صحيح
التخلف عن الجماعة	١٣ خير الهدى هدى محمد ﷺ
٢٧ الأعذار التي يباح لها التخلف	الاقتداء بالصحابة ليس هو التقليد
عن الجماعة	١٤ النفل يجبر ما ينقص من الفرائض
٢٨ من صلى الفرض وحده ثم وجد	من صلاة وزكاة وصوم وغيرها
جماعة قائمة يصلي معها وتكون له ثمناً	١٥ تأكد سنية الوتر وحزب رسول



صفحة	صفحة
٢٩ وجوب متابعة الامام والنهي عن سبقه ومساواته	٤٣ من دخل في الصلاة قبل الصف ثم دخل فيه
٣٠ ماذا يقول الامام والمؤتم عند الرفع من الركوع !	٤٤ لا صلاة لمنفرد خلف الصف وليجذب اليه واحد من الصف
٣١ الصلاة خلف من عجز عن القيام	٤٥ المشى إلى الصلاة بالسكينة وما فاته مع الامام أتمه
٣٢ النهي عن التأخر عن الصفوف . صلاة النفل بجماعة	٤٦ من أدرك الامام را كماهل يعتد بها ركعة . الاثنان فما فوتهما جماعة
٣٣ صلاة المفترض خلف المتنفل . مراعاة حال المأمومين في الصلاة	٤٧ تؤم المرأة أهل دارها . تصح إمامة الاعمى بلا كراهة
٣٤ الرجل يأتى بالامام ويأتم الناس بالمأموم	٤٨ الصلاة على الفاجر ووراءه . يدخل مع الامام في أى حال أدركه
٣٥ الكلام على رفع صوت المأموم لاسماع تكبيرة الامام	٤٩ يدخل مع الامام في أى حال أدركه المطر والوحل والريح الشديد والبرد
٣٦ يقدم في الامامة أكثرهم قرآنا . إمامة الصغير المميز	٥٠ ونحوه عذر في التخلف عن الجماعة فرضت صلاة السفر ركعتين
٣٧ من هم الأولى بالامامة ؟ . رب البيت أولى بالامامة	٥١ الحجة لمن قال بوجوب القصر في السفر
٣٨ النهي عن إمامة المرأة الرجل والفاجر المؤمن	٥٢ لم يتم النبي ﷺ رباعية في سفر ولا صام فرضا
٣٩ الصلاة خلف أئمة الجور . تسوية الصفوف وإتمام الاول منها	٥٣ القول في تحديد مسافة القصر
٤٠ مخالفة الناس سنة تسوية الصفوف	٥٤ لم يجد النبي ﷺ لا مته في السفر مسافة
٤١ رصها افضلية الصف الاول	٥٥ عدد الايام التي اذا نوى إقامتها يخرج عن السفر
٤٢ ميمنة الصف الاول . والصفين السواري . الواحد مع الامام	٥٦ لا يزال يقصر مادام مترددا بين السفر والاقامة
٤٣ موقف الرجل مع الصغير والمرأة خلف الامام	



صفحة	صفحة
٥٨	القول فى جمع التقديم والتأخير
٥٩	فى السفر
٦٠	الجمع بين الصلاتين فى الحضر
٦١	تحقيق ما أفاده حديث ابن عباس
٦٢	فى جمع الصلاتين
٦٣	القول فى صلاة المريض على قدر طاقته
٦٤	منبر الرسول ﷺ . الختم على قلب تارك الجمعة
٦٥	وقت صلاة الجمعة
٦٦	الخطبة قائماً ولا يشترط لها ولا للجمعة عدد معين
٦٧	من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة
٦٨	هل القيام شرط فى الخطبة ؟ أول من خطب قاعداً
٦٩	يرفع الخطيب صوته بالخطبة ويجزى كلامه ويأتى بجوامع الكلم
٧٠	صفة خطبته ﷺ وما فيها من الارشاد والتعليم
٧١	قراءة سورة فى الخطبة . النهى عن الكلام حال الخطبة
٧٢	من قال لصاحبه والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لنا ومن لنا فلا جمعة له
٧٣	يصلى تحية المسجد والخطيب على المنبر . كلام الخطيب الناس لا يضر الخطبة
٧٤	ما يقرأ فى الجمعة والعيدين . اجتماع العيد والجمعة فى يوم
٧٥	الاكتفاء بالعيد عن الجمعة إذا اجتمع . وهل يسقط الظهر ؟
٧٦	صلاة النفل بعد الجمعة . لا توصل النريضة بالنافلة
٧٧	فضل الاغتسال والتطيب والنفل والانصات يوم الجمعة
٧٨	إجابة الدعاء فى ساعة الجمعة لإلزام أو قطيعة رحم
٧٩	ساعة الجمعة أى ساعة هى ؟
٨٠	ما فى الصحيحين يقدم على غيره ما لم يكن منتقداً
٨١	المعتبر فى العدد فى الجمعة — الجمع الذى يحصل به الشعار
٨٢	الذين تسقط عنهم الجمعة
٨٣	لا تجب الجمعة على المملوك والمريض والمرأة والمسافر وأهل البادية
٨٤	اتخاذ السيف وقت الخطبة لم يثبت عن النبي ﷺ
٨٥	غزوة ذات الرقاع وشرعية صلاة الخوف
٨٦	صلاة الخوف اذا كان العدو فى جهة القبلة
٨٧	إذا مكنت حراسة العدو فى الصلاة
٨٨	القول فى أن صلاة الخوف ركعة



صفحة	صفحة
٨٧ هل في صلاة الخوف سهو؟ شروطها	٨٧ من بيوتهما ويكبر الناس معهما
٨٨ يعتبر في ثبوت العيد والقطر موافقة الناس	١٠٣ الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا ينكسفان لموت أحد
٨٩ يصل العيد في اليوم الثاني إذا ترك لمذر	١٠٤ القراءة في صلاة الكسوف جهراً أو سراً . الاعلام بها
٩٠ يسن لكل عمرة قبل الخروج لعيد الفطر . والتأخير في الاضحية	١٠٥ صفة صلاة الكسوف . الجماعة لها . التطويل فيها
٩١ خروج النساء الى مصلى العيد	١٠٦ الخطبة في الكسوف وما يقول فيها
٩٢ السنة أن تقدم صلاة العيد على خطبتها	١٠٧ الروايات في كيفية صلاة الكسوف وأوصيها
٩٣ ليس للعبد نقل ولا أذان ولا إقامة أول من أحدث الأذان والمنبر	١٠٨ حذر المؤمن من عذاب الله خصوصاً عند هبوب الرياح والزلازل
٩٤ في العيد . صلاة العيد في المصلى التكبير في صلاة العيد	١٠٩ صلاة المفزعات . صلاة الاستسقاء
٩٥ التكبير في الركعتين قبل القراءة ورفع يديه ويسكت بين كل تكبيرتين	١١٠ صفة صلاة الاستسقاء وحكمها والخطبة لها
٩٦ التكبير في الركعتين قبل القراءة ويرفع يديه ويسكت بين كل تكبيرتين	١١١ بعض ماورد في دعاء الاستسقاء
٩٧ القراءة في العيد ومخالفة الطريق والتكبير في الطريق	١١٢ تحويل الرداء في الاستسقاء . رفع اليد في الدعاء
٩٨ يشرع في العيد اظهار السرور والتوسعة على العيال	١١٣ الحكمة في قلب الرداء . الجهر في صلاة الاستسقاء
٩٩ حكم التكبير في العيد ولفظه ووقته	١١٤ استسقاء النبي ﷺ في خطبة الجمعة
١٠٠ تكبير عيد النحر وأيام التشريق وأوله ونهايته وصفته	١١٥ دعاء الاستسقاء . التوسل بدعاء الاحياء مشروع
١٠١ كان أبوهريرة وان عمر يكبران	١١٦ يشرع إخراج البهائم في الاستسقاء
	١١٧ تسمية الحرام بغير اسمه لا يرفع عقوبته



صفحة	صفحة
١٣٣ يبدأ بالميامن ومواضع الوضوء	١١٨ الكلام على لبس الحرير والديباج
في غسل الميت	والخز
١٣٤ صفة كفنه <sup>عليه</sup> وما يلزم في الكفن	١١٩ النهي عن الجلوس على الحرير
١٣٥ القميص والعمامة في كفن الميت	والحكمة في تحريم لباسه
١٣٦ أفضل الثياب في الكفن	١٢٠ مقدار ما يباح من الحرير . لبس
١٣٧ من يتولى غسل الميت . فضل	الحرير لعذر أو مرض
الستر على الميت	١٢١ جواز إهداء الحرير للرجال
١٣٨ دفن الأكر من واحد في قبر	لا ليلبسوه
ومن يقدم . أحكام الشهيد	١٢٢ أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده
١٣٩ النهي عن المغالاة في الكفن :	١٢٣ كان للنبي <sup>عليه</sup> جبة مكفوفة بالحرير
غسل أحد الزوجين الآخر	١٢٤ التزين للوفاة . تقصير الحكم والنهي
١٤٠ حكم المقتول في حد في الصلاة عليه	عن طول القميص
١٤١ الصلاة على قاتل نفسه . وعلى قبر	١٢٥ فائدة ذكر الموت . لا يتمنى أحد الموت
الميت بعد دفنه	١٢٦ الترغيب في تلقين المحتضر لا إله
١٤٢ النهي عن النعي كما كانت	إلا الله محمد رسول الله وفضل ذلك
تفعل الجاهلية	١٢٧ فضل حسن ظن العبد بربه عند موته
١٤٣ الصلاة على الذئب . صلاة الجنازة	اقرأوا يس على موتاكم لا يصح
في المسجد	١٢٨ بعض ما كانوا يقرءونه عند المحتضر
١٤٤ فضل كثرة المصلين على الميت .	تغميض الميت
أين يقوم الامام من الميت ؟	١٢٩ بعض ما كانوا يقرءونه عند
١٤٥ عدد التكبير في صلاة الجنازة	المحتضر . تغميض الميت
١٤٦ كانوا يكبرون في عهد رسول	١٣٠ تقطيع الميت وتقبيله وقضاء دينه
الله <sup>عليه</sup> أراما وخمسا وستا وسبعما	١٣١ الغسل للميت يكون ماء وسدر
١٤٧ قراءة فاتحة في صلاة الجنازة	وهل هو للتشفيق أو تعبدى ؟
١٤٨ يدعو للميت بعد التكبير	١٣٢ كيفية غسل الرسول <sup>عليه</sup> وغسل
الثانية . أدعية مأثورة	ابنته زينب



صفحة	صفحة
١٤٩	إخلاص الدعاء للميت في الصلاة عليه
١٥٠	الترغيب في اتباع الجنائز والصلاة عليها
١٥١	فضل حمل الميت وكيفيته
١٥٢	أيهما أفضل المثنى خلف الجنازة أو أمامها
١٥٣	الذهي عن اتباع النساء للجنازة . القيام للجنازة
١٥٤	من تبيع جنازة فلا يجلس حتى توضع
١٥٥	إدخال الميت القبر من جهة رأسه أو رجليه
١٥٦	يُمْتَنَعُ عن إيذاء الميت بما يتأذى منه الحي . الواحد والثنى في القبر
١٥٧	الذهي عن البناء في القبور . وتخصيصها والكتابة عليها
١٥٨	تغليظ الذهي عن زخرفة القبور ووضع الاستار عليها والتسح بها ومفاسد ذلك
١٥٩	استغفار الرحي للميت . سؤال القبر
١٦٠	هل سؤال القبر خاص بهذه الامة ؟
١٦١	تلقين الميت بعد الدفن بدعة لأن حديثه لم يثب
١٦٢	زيارة النساء المقابر
١٦٣	تحريم النياحة وجواز البكاء
١٦٤	يعذب الميت بما ينبج به عليه
١٦٥	الذهي عن الدفن ليلا
١٦٦	الأوقات المذمومة عن الدفن فيها . إيناس أهل الميت
١٦٧	ما يقول ويفعل في زيارة القبور
١٦٨	القول فيما ينتفع به الميت من الحي
١٦٩	الذهي عن الجلوس على المقابر فإنه يؤذى الموتي
١٧٠	الزكاة . سنة فرضها بمثل معاذ إلى النبي . كتاب أبي بكر إلى أنس في الزكاة
١٧١	زكاة الابل ومقاديرها وأسنانها
١٧٢	صدقة الغنم . لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين منفرد
١٧٣	تراجم الخليفة . ما لا يجوز إخراجها
١٧٤	ماذا يجب على من لم يجد من الزكاة
١٧٥	زكاة البقر ونصابها
١٧٦	تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم
١٧٧	زكاة الخيل إذا كانت للتجارة
١٧٨	الامام أن يأخذ الزكاة قهرا
١٧٩	ويعاقب المانع
١٨٠	نصاب الفضة والذهب
١٨١	نصاب الذهب والفضة والحبوب
١٨٢	ليس في البقر العوامل صدقة
١٨٣	الزكاة في مال الصبي . الدعاء لخرج زكاته
١٨٤	تجيل الزكاة قبل مجيء وقتها
١٨٥	ليس فيما دون خمس ذود من الابل ولا خمسة أو ساق صدقة



صفحة	صفحة
١٨٦	فيما سقت السماء العشر. وما سقى بالسواني والنواضح نصف العشر
١٨٧	أصناف الحبوب التي يجب فيها الزكاة
١٨٨	لا زكاة في الخضراوات والبقول
١٨٩	يترك لأرب المال قدر الثلث أو الربع عند الخرص لما جرت به العادة
١٩٠	خرص الزرع والثر قبل فضوجه ليعلم قدره
١٩١	الزكاة في حلى النساء. وهل يقدر بنصاب؟
١٩٢	الزكاة في مال التجارة وفي المعادن وكنوز الجاهلية
١٩٣	الزكاة في مال التجارة وفي المعادن وكنوز الجاهلية
١٩٤	أقوال العلماء في الزكاة
١٩٥	صدقة الفطر على الأحرار والعبيد ذكورا أو أنثا
١٩٦	صدقة الفطر ومم تكون
١٩٧	مقدار ما يخرج في صدقة الفطر من كل نوع
١٩٨	فضل صدقة التطوع واخفاؤها
١٩٩	يجبر النقص في صدقة الفطر من صدقة النفل
٢٠٠	اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول
٢٠١	نفقة المرأة من مال زوجها في غير
٢٠٢	إسراف لها أجرها ولزوجها تصرف المرأة والخدام في مال زوجها وسيده
٢٠٣	الصدقة على الزوج والاقارب
٢٠٤	النهي عن كثرة المسئلة. والترغيب في الأكل من عمل اليد
٢٠٥	حد الغنى الذي يتمتع به أخذ الصدقة من تجوز له الزكاة من الأعيان
٢٠٦	الصدقة سحت لا تحل إلا لأحد ثلاثة الخ
٢٠٧	الصدقة لا تحل للنبي ﷺ ولا لآله
٢٠٨	من هم آل النبي ﷺ الذين لا تحل لهم الصدقة
٢٠٩	حكم مولى آل الرسول في المنع من أخذ الصدقة
٢١٠	إسراف نفقته من هذا المال من غير إسراف نفقته
٢١١	النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين
٢١٢	من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ
٢١٣	إنما يجب الصوم والفطر برؤية الهلال
٢١٤	يقبل خبر الواحد في إثبات الهلال
٢١٥	النية في الصوم وأول وقتها
٢١٦	القول في تبين النية في الصيام



صفحة

صفحة

٢٣٨	صومه ﷺ في النفل . لا تصوم امرأة تقلا الا بأذن زوجها	٢١٨	فضل تعجيل المطر وتأخير السحور
٢٣٩	الهي عن صوم العيدين وأيام التشريق	٢١٩	فضل الانظار على التمر أو الماء .
٢٤٠	الهي عن افراد يوم الجمعة بصوم وليتها بقيام		النهي عن الوصال
٢٤١	الهي عن افراد يوم الجمعة بصوم وليتها بقيام	٢٢٠	حكم الوصال لغير رسول الله ﷺ
٢٤٢	الهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان	٢٢١	تأكيدهي عن المحرمات في الصيام
٢٤٣	الهي عن صوم يوم السبت على انفراده	٢٢٢	القبلة والمباشرة للصام
٢٤٤	الهي عن صوم يوم عرفة بعرفة	٢٢٣	اذا باشر أو نظر وهو صائم فأزل أو أمذى
٢٤٥	الهي عن صوم الدهر	٢٢٤	القول في الحجامة في الصيام
٢٤٦	فضل تيام رمضان وقدره	٢٢٥	حجة من قال إن الحجامة تمطر . دعوى نسخها
٢٤٧	لا يخرج المعتكف من المسجد	٢٢٦	الكحل في الصيام . من أكل أو شرب ناسيا
٢٤٨	الأعمال التي لا تبطل الاعتكاف	٢٢٧	من ذرعه التي ومن استقاء وهو صائم
٢٤٩	هل يشترط الصيام في الاعتكاف	٢٢٨	أيها أفضل في السفر المطر أو الصوم
٢٥٠	فضل ليلة القدر ووقتها	٢٢٩	من سافر وهو صائم ماذا يفعل ؟
٢٥١	ماذا يفعل ويقول من وافق ليلة القدر	٢٣٠	حكم الشيخ الكبير لا يطيق الصيام
٢٥٢	يحرم شد الرحال لزيارة الصالحين لقصد التبرك	٢٣١	كفارة المجامع في رمضان
٢٥٣	فضل العمرة وتكرارها	٢٣٢	الكفارة على المعسر . قضاء اليوم الذي جامع فيه . حكم المرأة
٢٥٤	حكم العمرة واقوال العلماء في ذلك	٢٣٣	من أصبح جنباً في الصيام فلا شئ عليه
٢٥٥	حجة من قال بوجوب العمرة	٢٣٤	الصوم عن الغير
٢٥٦	تفسير الزاد المشترط استطاعته في وجوب الحج	٢٣٥	صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء
٢٥٧	الحج عن الغير وما قيل منه	٢٣٦	فضل صوم ستة من شوال
		٢٣٧	فضل صوم شعبان وثلاثة من كل شهر



صفحة	صفحة
إلا لعذر	ولكن تقبيله تأسيًا فقط
٣٠٣ خطبة يوم النحر من غير صلاة عيد	٢٩٣ استلام الحجر بآلة إذا تعذر
٣٠٤ يكنى القارن طواف وسعى واحد	باليد وتقبيلها
لحجه وعمرته	٢٩٤ من كبر مكان التلبية فلا بأس عليه
٣٠٥ هل النزول بالمحصب من النسك ؟	٢٩٥ المبيت بمزدلفة ورمى جمرة العقبة
٣٠٦ الامر بطواف الوداع	بعد الشمس إلا لعذر
٣٠٧ مضاعفة الثواب على الصلاة في	٢٩٦ الوقوف بعرفة في ليل أو نهار
المساجد الثلاثة	والوقوف بمزدلفة
٣٠٨ هل المضاعفة لصلاة الفرض والمنفل	٢٩٧ وقت الافاضة من مزدلفة .
أو للفرض فقط الح	استمرار التلبية حتى رمى الجمرة
٣٠٩ بماذا يكون الاحصار	٢٩٨ هيئة الوقوف ليرمى الجمرة وعدد
٣١٠ ماذا يصنع المحصر	حصياتها والدعاء عندها
٣١١ أين ينحر المحصر . الاشتراط في	٢٩٩ الحلق افضل من التقصير مقدارها
نية الحج	٣٠٠ تقديم الحلق أو الرمي على النحر
٣١٢ ما يعمل من قام مانع من الاستمرار	٣٠١ تقديم النحر على الحلق
في الحج	٣٠٢ المبيت بمنى ليالى النحر واجب





صفحة	صفحة
٢٧٩ فدية الأذى حرمة مكة	٢٥٨ هل ينفع الحج عن الغير وإن لم يكن حج لنفسه
٢٨٠ تحريم القتال في مكة وتنفيذ صيدها وقطع أشجارها	٢٥٩ تحريم الخلوه بالأجنبية وسفرها من غير محرم
٢٨١ يحرم من المدينة ما يحرم من مكة وحدود حرمة	٢٦٠ لا يمنع الرجل زوجته من الحج بل يسافر معها
٢٨٢ كيفية ابتداء الاحرام	٢٦١ يبدأ أولا بالحج عن نفسه
٢٨٣ الزم في الطواف والسعى وما يقول فيها	٢٦٢ الحج مرة واحدة تخفيف من الله
٢٨٤ الخروج من مكة إلى عرفة والوقوف بها والدفع منها	٢٦٣ موافقت الحج
٢٨٥ الاغتسال للاحرام والصلاة قبله صفة التلبية	٢٦٤ احرام من دخل مكة
٢٨٦ طواف القدوم . ركعة الطواف الداء على الصفا والمروة	٢٦٥ ميقات العراقيين
٢٨٧ المبيت بمنى ليلة التاسع . الخطب الاربع في الحج . مكان الوقوف بعرفة ووقته	٢٦٦ الافراد والتمتع والقران
٢٨٨ اذا رمى جمرة العقبة وطاف طواف الافاضة حل له كل شيء	٢٦٧ أنواع الاحرام الثلاثة وأفضلها
٢٨٩ منى كلها منحر وعرفة وجمع كلهما موقف	٢٦٨ من أين أحرم الرسول ( ص ) . إتمام الحج والعمرة
٢٩٠ الاغتسال لدخول مكة . تقبيل الحجر الاسود	٢٦٩ رفع الصوت بالتلبية . الاغتسال والتنظيف للاحرام
٢٩١ لم يكن ﷺ يستلم من البيت غير الكعبتين	٢٧٠ ما يلبسه المحرم
٢٩٢ ليس للحجر أى مزية على غيره .	٢٧١ تطيب رسول الله ﷺ لآحرامه ولحله
	٢٧٢ نكاح المحرم وانكاحه وخطبته
	٢٧٣ نكاح المحرم وانكاحه وخطبته
	٢٧٤ حل صيد الحلال للمحرمين
	٢٧٥ قصة الجمار الوحشى
	٢٧٦ الفواسق الخمس
	٢٧٧ قتل الفواسق الخمس في الحرم
	٢٧٨ احتجام المحرم وفدية الأذى







